





527

ASIM B





کنزیر علی عصم الوضیعی

آدم بن محمد

2 151.

ولا وفي العمل



حکایت و کفوی علی شریعہ العصام لمن القاض العبد  
روضیة

کنتزیر علی عصام الکوضعیة

تحریر

2 151.

ولا في قوله بحمد





٥٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وضع الالفاظ للبيان والمقاصد وجعلها من اقم  
 الفوائد واتم الموائد والخلق والسلام على منسوق من مصدر  
 الحكم محمد المبعوث بكمل الاديان واشتمل القوائد وعاد الاموال  
 لمظهر القوائد واصحابه المظهرين لمضات الفوائد فيقول  
 افقر الورى واصنف العبيد السيد محمد الكفوري رحمه الله تعالى  
 هذه حاشية كاشفة عن غائبة التحقيق انما صد كاشفة عن  
 النقص عن المضائق وافية على الشرح انما فضل العمام والكمال  
 الرهاق للرسالة العنصرية الذي فاقه على سائر الشروح بالدلالة  
 القطعية ولم استرسل فيها مع شغب القيل والقال الخالي عن  
 الاستغناء عن التحقيق انما لا يستحق التحقيق بالاتباع  
 وان كان مخالف لما اشتهر فيما بينهم وشاع والله الهادي الى  
 سبيل الرشاد والمسؤل لنيل العفة والسداد وهو حبيب  
 ونعم الوكيل وعليه الاعتماد وهو الكريم اكليل الوجود  
 ارادته وجوده لما له مدخل في كمال التميز على تقدير تقدم  
 الديباجة على الرسالة الطائفة بها من الرسالة والديباجة  
 على رتبة عن الالفاظ والبارات كما هو الرابع عنده على ما  
 سيجي ويؤمن عطف قوله اوفيه وفيه وفيه التلطف اوفيه وفيه  
 الكتابة على تقدير تقدمها على الديباجة ويمكن تطبيقه على  
 كونها على رتبة عن احسن انفسهم من الالفاظ باعتبار انفسهم  
 من الالفاظ فانه لم يتحقق الالفاظ لم يتحقق انفسهم  
 من تلك الالفاظ وان كان فيه نوع تكلف كما قيل وقد قيل كونه  
 محل بحث فامل لا يقال ان الديباجة جزء من الرسالة فلا يمكن تقدمها

عليها

عليها والالزام تقدمها على نفسها ونزوح لان القول الجزم مقدم على  
 الكل لذات وبارها بل هو من سائر الكلام بينه الاخوان وانما  
 يلزم تقدم الجزم على نفسه ان لو استلزم التقدم على الكل التقدم على  
 كل جزء من اجزائه وليس الامر كذلك كما لا يخفى وذلك ان القول المراد  
 بالرسالة هيها بعد الديباجة فلا يكون الديباجة جزءا من  
 الرسالة فانها قد تطلق عليه وان كان اكر اطلاقا فانما هو المجموع  
 وقد يقال الكلام على حذف المضاف الى ما قبله فامل  
 على تقدير تقدمها على الديباجة شئنا عليه بان الزد  
 في تقدم الديباجة وتاخرها لا ينبغي ان تقدم عليه بل لا بد  
 اجمال فصل والاجمال مقدم وايضا في تقدير انما هو سبق  
 تعريف المقدمة واخوها بلا مقتضى بل يكون مقتضى التوضيح  
 في اجزاء الديباجة الاجمال مقدم على كل منقطع في الكلام  
 في التقدم وانما في التلخيص في الحكم بانه لا ينبغي عن عاقل  
 في لا ينبغي عن عاقل وقوله وايضا في تقدير انما هو سبق  
 على ان اصل كتاب الرسالة اولاً منبئية الاجزاء وفيه ان يجوز ان  
 يكتبها اولا غير منبئية الاجزاء ايضا ثم يظم اليها الديباجة ويبدأ  
 الاجزاء كما هو باب بعض النسخ لا بد من ذكره بلامر  
 اوفيه وفيه التلطف اوفيه وفيه الكتابة شئنا عليه وفيه الموقر  
 في التلطف والكتابة انما هي النقوش والالفاظ الدالة على المعاني  
 لا نفس المعاني الا ان يرتكب التجوز ويقال لها ايضا موجودة باعتبار  
 دوالها فلا يوليها كمال منتهى اياها الى الالفاظ او الى النقوش  
 ليكون حقيقة فانه كلام من محسوس ومنتهى القول بان  
 التجوز انما يرتكب ليكون حلا فائدة على حقيقة مدفوع بالالفاظ  
 تحمل على الالفاظ والبارات ايضا حقيقة لغة وعرفا ولو سلم  
 فليس حقيقة اولى من حقيقة افرس بل بالالفاظ السورة رعاية



حقيقة وانت جدير ان الالف ظ بالفتوح اي ليس بحسنة بل  
 كما ذكره الرواة في سيرة النبي فلا يكون استقباله فيها  
 اي حقيقة فامل عبر عنها بهذه الى جواب عن سؤال  
 مقدركا ان قبل هذه موضوع الحسوس ان هذا المعنى المترتبة  
 الموجودة في المواقف المذكورة ليست كذلك فلا يصح الاياها اليها  
 فاجاب بان التنزيل تلك هي منزلة الحسوس ان هذا وحاصل  
 ان تلك المعاني وان لم تكن محسوسة من حيث حقيقة لكنها محسوسة  
 من حيث تنزيها وذلك كالف في الاستعمال حقيقة بان  
 تعميم الحسوس ان هذا المعنى الموضوع في التحقيق والتنزيه  
 ويحتمل ان يكون حاصله استعمال هذه المعاني في سبيل التجوز و  
 الاستعارة تنزيها للمعقول منزلة الحسوس وتبينها له في كمال  
 التبيين والتميز هكذا قال الله في مثل هذا المقام من تعلقاته على  
 تفسير البقرة عند تعريف احد فقدر بالالف في كمال  
 تبيينها وتجزئتها لتبين التنزيل لوجود الالف في كمال تبيينها  
 وتميزها في قوله فيل قدس عن ارباب جنت وقوله اعتناء  
 ببيان الحكم لتبين التنزيل لعل الالف في كمال تبيينها  
 العلم امرجه كما ان التعليل بالالف ايام الى الابد  
 وذلك لان الاعتناء بان الحكم يقضي زيادة تميز الحكم عليه  
 اذ كلما ازداد تميزه كان الحكم اتم لانه كلما ازداد تميزه كان  
 احتمال الحق احكم ابعد وكلما كان احتمال الحق احكم ابعد  
 كانت الفائدة في الاعمال به اقرب واما فائدة اتم في قوله  
 تقضي اتم تخص ولا اتم تخص فوق ان يكون محسوسا  
 او من اعطى في قوله لتنزيها الى عبر عن المعاني  
 محسوسة بهذه الحسوس ان هذا يكون من انما في قوله  
 قبل ضربت زيدانا دينا الا انه لا يظهر له وجه عالم بل حفظ

تنزيها منزلة الحسوس ان هذا كما لا يخفى ولا يصح عطفا على قوله  
 بالالف ولا على قوله اعتناء اذ وجود الالف في كمال التبيين  
 لا يميز المراد المذكور وكذا الاعتناء ان الحكم لا يميز ذلك المراد  
 كما يظهر بامل او في مطابقة هذه لا يظهر المراد وجه بل حفظ  
 وهذه الفائدة بالترتيب او نحوه والى يحتاج افراد هذه الى  
 التوجيه حتى يراعى مطابقة هذه بافراد فائدة فامل وقد  
 افيد الفيد هو ان السور قد قال في نقل عنه اعلم ان افيد ان  
 الى استاذي الحق والحقير الحق مولانا مسعود الشراي  
 وذكرنا الى جامع المعقول والمنقول فاطمنا بطل الفروع والاصول  
 اجماعا ربي الفخر صاحب ابي القاسم السمرقندي وقيل ان  
 الى شرايع الرسالة في دقة النظر في اجابة الحق ربي  
 تلامذة سيد الحق شريف زمانه ووحيد آوانه بكال التبيين  
 اتميزة عصره من على الزمان بالنظر الدقيق مولانا صاحب  
 على السمرقندي رحمه الله وافاض عليهم بكل ما افادوا  
 في كمال رحمة ورضوان الله افاد به ان افراد فائدة  
 جهة وصحة ومعرفة وضع الالف وما يتبعه  
 الاستفاد الاول في استفيد ان فيه دورا واجواب  
 المشهوره امثاله يمتنع منها الا ان يقال هذا تعريف لفظ  
 لا يخفى فيه من الدور واصطلاحا يترتب ان ذكر  
 معاني واصطلاحا ولم يصح بان المعنى اريد بها  
 منها والظان يجوز محالها في كل منهما فان المعاني المترتبة  
 اليها بهذه الاستفاد من كلام القدم وما يترتب على التبيين  
 البليغ عن احوال الالف الموضوع وكذا ما يستفيد  
 الظاهر من كلامه ويترتب على مطابقة كفايته ما يترتب  
 على الفصل سوار كما في فصل جوارح واركان او فصل اوجان



او كان ما احبب الاقدام الى الوجود من غير ان يتصل  
 قوله في محله وحيثما ان يتحقق الفاعل في محله هذا  
 القسم الثاني مما لا جمل له وذلك لان ما لا جمل الاقدام الى  
 على الفعل اعم من ان يكون مترتب على الفعل ولا يكون مترتب عليه كما  
 اذا دخل به في الوجود لا جمل يخرج الدر من الحجر يخرج الحجر من  
 فائدة الادخال ومترتب عليه وليس ما لا جمل الاقدام الى الادخال  
 ثم ان من فسر به ان اعتبر فيه حيثية كونه ما لا جمل الاقدام كما هو  
 الظاهر لا يكون الفاعل المقترن في حيثية الترتيب تمامه اللهم الا ان يقال  
 المراد ان ذاتها قسم من ذاتها التي في الالف في الحقيقة ما هو المراد  
 منها فانه في الرسالة سبعة احتمالات الالف في هذه كونه و  
 النقوش الدالة على تلك الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 كونه منقسمة من تلك الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 والركب في الاولين والركب في الاول والثاني والركب في الثاني  
 والثالث في ذكر الشريعة في حاشية المطول والكلام منها  
 على تقدير كونها عبارة عن الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 جعلوا من اشار الى الرسالة التي في الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 اراد الله ان يشير الى منفعته من الجملة ومن هذا ظهر وجه اقتراح  
 الكلام على الاحتمالية من الاحتمالات السبعة على وجه ضعف احتمال  
 الباقية يعلم من هنا كما لا يخفى على من تأمل الى ان كما يجوز  
 امانة النسبة او ان اخذوا من هذه فائدة مدلولها او مدلول  
 هذه فائدة او هذه دليل فائدة هذه وقد قيل لا يخفى على من لا يورع  
 سليم ان جعل من اشار الى الرسالة في كتاب الجوز المذکور  
 اولى في ذكر السارح ما ان مقتضى مثل هذا المقام وصف الكتب  
 او الرسالة وان الظاهر ان مراد من المقدمة والتقديم وانما تقدم  
 الالف في هذه ما تقران تعداد اجزاء الكتب في المقدمة

الترتيب في حيثية وانه جدير بما ذكره الله لا في قول الله  
 اذا لا ترق اعانه الى معانيه معان الرسالة فيقول الوصف  
 الى وصف الرسالة ايضا ولا ينافي كونه مراد من حيثية  
 واخيرا في الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 وصف المدلول لا سيما في الدال كما يجوز في هذا القول  
 وكيف على صيغة الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 او على صيغة الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 لاحتمال لطالب الاجابة تلك الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 ولا ينافي ما يترتب فعل قائل في مزيد الاهتمام الى  
 به يعرف الله في حقيقته فائدة الترتيب في  
 ما يترتب على الترتيب في الرسالة الى ان يوصف الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 في الفاعل في الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 في كلام القوم ليكون اشار الى صحة وصفها بالالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 ايضا كما اولى واعلم ان ترتيب الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 الهامسة وعلى التسقيش البليغ في قبيل الترتيب في فعل  
 اجبا وعلى التلطف في قبيل الترتيب في فعل الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 هذا بلا واسطة وعلى الاولين بواسطة ووصف  
 الفاعل يشير الى قوله في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 كونه جدير بعد هذا الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 لاحتمال جميعها الى ان كتاب في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 واما ان فائدة قد يعرض عليه بان بعيد لفظا ومعنى  
 في قبيل وصف الكل ان يراود فائدة مجموع الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 على التسقيش البليغ في احوال الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه  
 انما في ذلك ويراد بجل في المقدمة والتقديم وانما تقدم  
 بنا سبها فان كل منها في يصرح ان الفاعل في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه الالف في هذه



على كل من استحال الكل على اجزائه على كل من التقديرين  
 تقدير يكون من هذه الامور الى العلة وعلى تقدير كونها  
 بمعنى اللفظ كما هو الظاهر في الباري فالامور الثلاثة تجعل  
 اجزاء تلك العلة على تقدير الاول يراد من كل منهما ما يخصه  
 والارادة الربانية على التقدير الثاني تجعل كل منهما في اللفظ مخصوصة  
 فيكون ان نوع مشقة على كل منهما استحال الكل على اجزائه واعلم  
 ان طامرا لا استحال انما هو حمل الفاعل على العلة او على الرسالة فانه  
 ان حكم بالاستحالة على ان نوع لا ينعى به على اختيار نعم اذا  
 حمل من على الامور بسبب حمل الفاعل ايضا ذلك وكذا  
 ان يحمل روصف الفاعل بالاستحالة انما يحمل الامور الثلاثة على طامرا  
 انما على تقدير كونها استحال الى الرسالة اذ لا ضرورة  
 في حمل من على الامور الثلاثة على اجزائه الرسالة وطوائف  
 اللفظية من حملها على طوائف العلة فاجتمع بيان  
 الى تحمل قال فيما نقل عن التكميل الذي ذكره هذا القول انه جعل  
 لفظه من مفهوم كل هو طامرا في اللفظية انما نقلت  
 الارادة بغيرها زمان مخصوص لا فاعل من مفهوم  
 بالذات فقط ومعلوم به في الاطلاق فقط ما يستحق النظر  
 انما ان يفرده بسم باسم خاص ما يستحق الحجة او ينفذ انما  
 فيكون كناية الفاظها في ذلك الزمان معصودة كانت او مستقلة  
 بها كذا انتهى اقول انما كان ما ذكره انما نقل فالحال لا يزوج  
 على اجادة استقامة الى ليكن اليها الطابع السليم وذلك  
 لان اجادة هو الحكم على ان رايه هذه بان مجموع العلة  
 اخصومة او مجموع اللفظ اخصومة لانه مفهوم على صادق  
 على كل من اجزاء الرسالة او من اجزاء العلة  
 بغير ان يراى ان كل من اجزاء او بعيدا

الحكم استغناء عن السكوت عن الفرض موضع البيان ويجوز  
 ان يستغنى عن عادة المقام فانه العادة قد ثبتت انما انما المقام  
 على الحكم والاكتفاء وايضا لا يبعد ان يقال لغيره الاشارة  
 ويؤدي اليه التكميل بالقدرة والحكم في نفسه ذكره استحال عليه  
 على التقدير الاول وهو ان يراد بالفاعل العلة بان ينعى  
 به على العلة انما تنقضي تلك الفاعل انما ينعى به اختاره  
 وهو جعل استحال الفاعل على الامور الثلاثة من قبيل استحال الكل  
 على اجزائه فانه ما تنقضي الفاعل على بسببه الى تلك الامور لاكل  
 فيه وقوعه على امره فانه سبب بقوله الاجزاء الاولى  
 تلك الفاعل انما يجمع الى ان هذا الوجه من حيث تنبئ الفاعل  
 بنوعه المشقة التي لم توجد في اللفظ تنبيه وانما الوجه على تنبيه  
 بناء على انه وجد في تلك اللفظة فانه يمكن تنبيه الفاعل او لا  
 وبالذات اما يكون مقاصد بالذات او لا الاول القيم والى  
 اما ان يكون تكميل هو اول العلة الشارح شروحه انما  
 الاول هو الرابع وانما هو الاول وبالذات المراد بما  
 تنقضي الفاعل او لا وبالذات قال فيما نقل عنه تنقضي الكل  
 الا على راولا وبالذات اجزاء اعتبره بتركيب الكل  
 منها اما يجمع ما هو مقاصد بالذات في الرسالة  
 او لا لا يخفى عليك انه ينبغي فيه لا يكون مقاصدا او  
 لا يكون جميعا هو مقاصد بل بعضها فانه يفيد عليه انما  
 انه ليس جميعا هو مقاصد فيحمل حصرة المقدمة وانما  
 فانه ما بالباب ان هذا لم يوجد فلو قال انما هو مقاصد او لا  
 لم يرد عليه هذا اما يجمع ما يتعلق باللفظ الامانة او  
 فانه ما المقدمة ليس جميع يتعلق بالمقاصد يتعلق الامانة  
 في الشروع انما مقاصد بل له امانة في معرفة الحق ولو لم



ذلك فظانه ليس بجميع ما له الاعمى واما جميع ما يتعلق  
 بها اذ اعلم ان الحكماء مثل هذا العلم استقرى الا انه  
 قد يقصد به ضبط لفظ الاثنت عشر والاسماء  
 فيرد عليه النفي والاثبات ابتدا فيبقى القسم الاخير  
 مرسل فالاولى ان يقال هو اعم لجميع ما يتعلق بها يتعلق  
 الاعمى اولا والاو هو مقدم والى اعم جميع ما يتعلق  
 بها يتعلق اللاحق بالى اولا والاو هو اعم و  
 الى ما قطع درجة الاعتبار اذ كل ما اقامه  
 فيه ان قوله هو اعم لستدعى ان يكون كل ما له اعم  
 لاحقا بالتقسيم وصلة به وجميعا وهذا الدليل ان يفيد  
 الاول فقط وان يمكن ان يستفاد ان ايضا قوله فبينه  
 له التقسيم واما ان قلت فلا دليل عليه اصلا وايضا لستدعى  
 القول المذكور ان يكون جميع ما يتعلق به المقصد يتعلق  
 اللاحق بالى اعم اعم والدليل لا يفيد اذ لا يلزم من  
 كونه اعم كذلك كونه جميع ما هو كذلك اعم  
 كما استوفى اعم اعم حيث قال اعم اعم اعم اعم  
 وقد صرح بعضنا انه علم ما سبق وسبق ما ان  
 تخصيص البقعة باليقين اعم لظواهر الالهام بل ان  
 معلومية ذلك البقعة من التقسيم اولا اعم اعم  
 بخلاف غيره لستفاد من كلام غيره ايضا اعم اعم  
 ان اعم اعم كل تنبيه ويؤيد ما ذكرناه اول اعم  
 حيث قال عرفنا ان التنبيه يتعلق على معنى  
 سطر لك ان اعم اعم كل تنبيه ان وسعة التنبيه  
 من انواع الالهام ليكون لاحقا به ان معرفة اعم  
 الالهام لا كل ما في موضع اد هذا الدليل ايضا

لا يفيد

لا يفيد اعم ان اعم جميع ما يتعلق به المقصد يتعلق اللاحق  
 بالى اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 من الاثبات من الاثبات اعم اعم اعم اعم اعم  
 الوجه زيادة قوله اولا وبالذات وانما طالع الترتيبات  
 زيادة لفظ اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 اولا وبالذات فقط كانه اعم اعم اعم اعم اعم  
 ان هوذا القسم كما هو المقصد ان يفيد اعم اعم اعم  
 اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 اذ ليس هو تنبيه اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 ان وبالعرض فلا فرق في ذكر اعم اعم اعم اعم  
 نفسه كما استمرنا اليه وغير ذلك كما لم يكن من حرجي  
 اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 فيما قيد اولا وبالذات اعم اعم اعم اعم اعم  
 قال فيما نقله من هنا ان تقول لا انتفاض لوجه اعم  
 بجزء اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 لا يكون اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 وجه اصلها وهو تقدير القيدية اعم اعم اعم  
 اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 فترام الورود ومنه على اذ قال من اجل ان راليه  
 هذه اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 الذي اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 بل نظرا لعماء اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 وبعيد تقدير مقدم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
 لا تدخل في لا يقصد الا ان الى الكل وان لا يقصد الا ان



على الكل الا الى ما هو اعم من بديه المعاد واما على تقدمها  
اللفظ ايضا ففي دخولها فيها نظرا على كل التقديرية اذ  
يلزم ان لا يرد موضوع القضية الى القضية نفسها فالقول  
بديه التقديرية في ورود الاتصاف وعدم ورود  
كما قلنا ان ليس على ما ينبغي هذه الجملة ان قوله  
هذه فائدة تشمل على مقدمة وتقيم وخاتمة ونظائرها  
وهي قوله المقدمة وقوله التنبيه وقوله التقييم وقوله  
الخاتمة تشمل على تنبيهات اذ كونه الحق اه قليل  
لعدم ايجاب لانت ويحتمل ان يكون تعيلا لعدم الورد  
على التقدير الاول لكنه يرد انه خارج التقدير الثاني  
ايضا ويحتمل ان يكون قوله وان كان مما لا يبيى بما لا يتعلق  
بالورد على كل التقديرية ان لا يرد على الاول ويرد على  
الثاني وان كان على نفس الورد اما ان هذا الاتصاف مما  
لا يبيى به اذ كونه الحق الى فلا يخبر ما هو اعم  
من الرسالة مطلقا وهو ما عدل هذه الجملة ونظائرها  
المقدمة والتقييم والخاتمة لعدم سهو في قلم ان سخر  
قد بالغ فيه حيث حكم بانه سهو ولم ينسب هذا السهو  
الى اشارة الى ان مثل هذا السهو لا يقدح في صحة بل  
لا ينسب الى ان سخر ايضا ايا الى انه سهو لا يقدح في  
حقه ولو وقع فاما يقع عنه قلم ان سخر الذي لا يحتمل ولا  
يشعر به بانه كونه سهوا بوجهه ممتنع واللفظ  
اتصافا بانه احوال الشريعة الا انه انى حكمه في صوب  
اللفظ وقدم الوجه الممتنع على اللفظ بخلافه احوال  
الشريعة لان الوجهية المذكورة ليست بقطعية  
ولا مستعملة في تعيينه اجزم وانما الوجه اللفظ اشغف

من الممتنع كما سطره ذلك ان نقول اننا انما انبأه بنسبة  
السهو الى قلم ان سخر فقلل تلك النسبة ليست للمبالغة  
بل للرعاية للادب كما مور ذكرت في المقدمة ارس  
في المقدمة الى الثغرة التي في كونها مقدمة وهي  
ما قبل التنبيه ومنه كونه ما ذكر فيه كما مور ذكرت المقدمة  
كونه متعلقا بالمعنى متعلق الاعانة قال فيما نقل عنه  
انها بقرينة الاعانة واجبة استعمال الموضوع  
المتضمن بالوضع الكلي يستلزم الفرق بينه وبين  
اقوله تفاوت القرائن انتهى وقد يفرض عليه بان  
مجرد التعلق بالمعنى والنفع في الفرق بينه وبين لا يقع  
في كونه قسما من المقدمة بل لا بد من ان لا يكون في المعنى  
ايضا ووزا اشارة الى ان القاد واعلم ان هذا المنقول  
متعلق على قوله كما مور ذكرت في المقدمة في النسخة  
ان كتبها الشرح بقلم الا انه قد صرفه ان سخر عنه موضوعه  
ففيما يتعلق على قوله اذ كل ما في الخاتمة اذ وقد قيل  
انه متعلق على قوله ما يتضمن تلك الخاتمة فيقول ما قيل  
وقد قيل وما قد قيل ويحتمل ان يكون مرادها جنس  
المقدمة لا المقدمة الحق بعينها كما مور ذكرت في المقدمة  
الاضافية في الاعانة لما هو الحق وعلى كل تقدير يكون  
في قوله الا في قسما منها استخدام ويرد ان سخر في نفع  
قوله فينبغي ان يكون قسما منها لا قسما من الرسالة  
لما كان يجوز قسما من الرسالة لا قسما من المقدمة  
في اعتبارها مع ان كانا متماثلين وتكمل المقدمة  
كان الخاتمة كذلك بالنسبة الى التقييم ان سخر  
يكون قسما من الرسالة وان كان كالا مور ان ذكرت



قبله فانما كل اعتبار وازاء الى تضمنها اولاً و  
 بالذات ابرار اعتبر اعتبر تركيب الكل منها كما سبق بينه  
 فيما نقل عنه فالجمل على السهولة القلم بمثل هذا الرقم  
 محالاً ينبغي على هذه العلوم فتذكر ولأنه لو صح  
 ان لو صح ما وقع في بعض النسخ هذا ان يقع الى نقصان  
 لفظ كما ان ما قبله ان يقع الى نقصان معنوي وحاصل  
 لو صح لينبغي الى والتالي بطل والالزم في هذا ترك ما  
 ينبغي والتالي بطل بحسن الظن في هذا لينبغي ان  
 يقول لو صح كما في الاول ان يقول فيما بعد التسمية  
 لا سيما منه من اجزاء كلامه الى انه ترك ما هو اولي  
 فيه ان الملازمة مخنوعة لوانه يكون التكرار فيما بعد  
 لثبوت في الثبات كما ان يقع الى انية ما ذكر فيه ليست  
 جزئية بل اقسام حيث كان اعتبار في الصورتين اعتبار  
 في اقسام بناء على انه تابع ما هو غير معتبر قصداً عن  
 المقدمة وذلك لانه لما كان تعلقه بالمقدمة انشده فيقول  
 انية بالتعريف كما اشار اليه قدس سره كما في هذا القواع  
 المقدمة التي ليست بمعتبة وهذا في شار بالتكرار الى  
 جزئية للربالة ليست جزئية سائر الازادتها وان  
 ما في خلاف اصل استعمال المقادير وترك الاصل لثبوت  
 باعثة مفتقر مقادير وايضا الحكم المذكور بناء على هذا  
 الوجه البطلان بطلان الاصح فيكون في قبيل  
 نزاع اخف وافضل الانا قبل الوصول الى هذا ومنه  
 لا يعتبر عند العلم فان نظروا في الجملة الحكم بان لفظه  
 تنبيه منها سهو من العلم ليس اولى من الحكم بان تنبيه  
 فيما سببه سهو من العلم بل الاولى على الامر اللهم

الا ان يقال لما كانت النسخ منها مختلفة كان وجود لفظه  
 تنبيه منها مشكوكا بخلاف تنكير تنبيه فيما حكم  
 به سهو منها اهلين واولي قائل ليكن على اصل  
 استعمال المقادير لتفصيل الملازمة فتذكر وانما عدم الاستقلال  
 عنه انية التسمية من قوله على وتيقن اخوة التسمية  
 تنكير لادلة التفسير لانه تلك انية ليس يصح  
 ان بل هو ما كسر فالف في انه ليس بان يتبع من اصول بل هو من  
 ملقات ان سخره ثم ان حكم قدس سره هذا اما بطريق  
 الجزم والقطع او بطريق الظن والتزجيم والنظر  
 هو الاول لكنه ما ذكره من الوجهين لا يستلزم الجزم  
 غاية القول هو ان المقادير اللغوية حيث قال  
 ما هو من هذا القبيل مستر الى ان المقدمة او المقادير  
 على ان كل من هذا معية في التبرع في مقاصد كامة الى  
 وعلى كل تقدير قوله كان قسما منها الى محل نظر اذ مجرد  
 القول لفظيا كان او معنويا لا يستلزم تعيين الاثر  
 في العمل الاعتبار كما استغناه بل لا بد من اعتبار المعبر  
 وقد افيد ما ذكره الى اعتراض على ما في الحواشي  
 التسمية بوجهيه حاصل الاول ان ما ذكره لا يفيد الا  
 ترك ما هو اولي في اللفظ وذلك لا يتقارن اهدى  
 وهو عدم الصحة لفظ قائل وحاصل الثاني ان لا يفيد  
 الا ترك ما هو اولي فيما وقع في هذا المقام وهو ايضا  
 لا يستلزم اهدى وهو عدم الصحة فيما وقع في هذا  
 المقام ويمكن ان يقال في الظاهر ان رد على المقيد  
 من عند نفسه في دعوى ما قيل ان المقيد بعد ذكر هذا  
 المقادير قال وفيه شيء ولعله اراد به هذا التوجيه فضع



انه ليس بما ينبغي وكجمل ان يكون من تمة - اما وتوجها  
 لقول المفيد وفيه شيء فليس شيء من الف د بل هو  
 فهو من قلم النسخ ان بل هو فاسد او المعنى ان  
 ليست بشيء بل هو من ملكات النسخة وما سندر  
 من الاستدلال بنظير على كمال المفيدية لو صحت  
 لاستلزمت ادخالها في هذه النسخة لتتزامن ترك  
 ما هو اولى فيما بعد النسخة الا في الاستدلال ولما كان  
 الامر كذلك كان هذه النسخة - تركها هو الاولى وهو  
 النسخة - الا في ولا يخفى ان هذا المفيد ترك ما هو  
 الاولى في هذا المقام فيندفع الوجه الذي هو وجه المفيد  
 وفيه الاول فلا يتم الرد اللهم الا ان يقال انما هو  
 نقل الوجه الذي هو وجهه ودفعه كما هو استفادة ظاهر  
 عبارة النقل واما الوجه الاول منهما فلا يندفع الا  
 اذا كان المدعى ظاهرا وقيل طارئة لو صحت لاستلزم  
 ترك ما هو الاولى في هذا الوجه تركه من المصطلح فصح  
 تلك النسخة بالطله - اما الملازمة فظاهرة واما بطلان  
 الملازم فلا وقوع خلاف الاولى في امثال المصطلح  
 بالطله وفي حكم ابطال ما لفظه بشان المصطلح  
 وانت جدير بان يكون قولك ان بخلاف النسخة الاولى  
 مستدركا بخلاف ما ذكرنا ثم انه ان اريد ان لو صحت  
 لاستلزم ترك ما هو الاولى من كل وجه فالحال في هذه  
 لا يكون ان يكون ان يكون التكميل فيما سمي له التكميل  
 الثبات وان اريد به ان لو صحت لاستلزم ترك  
 هو الذي اجملة فلا يتم التقريب فلا وجه لكم  
 يستقيم وجه هذه النسخة ان لا وجه لكم بتم كاشية

الشريعة

الشريعة وصحة النسخة التي في الفقه - تنبيه كما هو مستفاد  
 من ذلك المفاد فلهذا القول ان النسخة اما من تمة الرد على المفيد  
 او من تمة المفاد هذا - عند الجمهور يعني ان المقدمة  
 منقولة من صفة اللازم عند الجمهور ومن صفة المفيد  
 عند البعض والافلا شك ان المقدمة اصل للغة من قبل  
 سواء كان قد تم لازما او مقدر - بان الفقه في خلاف  
 اربط واكم هو الزحري في الفايق ومنهم من  
 يجوز جعلها في ذات ان الى ضعف هذا التوجيه لاحتمال وجه  
 الى التكلف الذي يستلزم اليه فكان جعله في نقل  
 عنه يؤيد ما حكى عن نقله في دفع الدال على ما  
 القاموس فتدبر - وجه الفداه فعل ماض  
 بينه للعلوانا على خبر يجوز ويجوز ان يكون منيا  
 للمنفور الوجه جعلها اسما لما في الخبر المذكور  
 ويحتمل ان يكون مقدر الكنية فيجاء الى تكلف قوله  
 بان اسمها كما لا يخفى ثم انه جواب عن سؤال مقدر  
 فكانه قيل لا يجوز جعلها في قدم مقدر اذ هو اكم لمعان  
 في امور متقدمة لا مقدمة لشيء فاجاب بانه وجه ذلك  
 بان اسمها الى واما كونها في قدم بمعنى تقدم فجلها اسما  
 لتلك المعاني على اجماعهم وادعاء عليه يجوز  
 المذكور فوجه ذلك بان اسمها الى لكان اولى والحس  
 قد ثبت في الظاهر سوى كلامه انه جعل المقدمة التي  
 اكم لتلك المعاني منقولة من صفة المقدم وقد جعلها في الملوك  
 منقولة من مقدمه اي من منقولة من صفة المقدم في تارة  
 اللغة ان ان يكونها منقولة عن اصل اللغة اولى فتدبر



كما تقدم عن نفسه في القاصد هذا يجوز ان يضاف  
 الى العلم وامثالها بمعنى ان يقدم نفسه العلم كان  
 يقدم او يقدم الطالب في هذا ايضا يجوز الاضافة بمعنى  
 ويمكن ان يقال ايضا لا مانع من ان يكون يقدم على غيره  
 المعرفه ويؤيد هذا ظاهر الاضافة الى العلم وامثالها فان  
 يجوز تلك الاضافة الى القول مقدم للعلم على غيره  
 ومنه مقدمة الكتاب ان ما هو في جمل الاسماء  
 لما في امور متقدمة مقدمة الكتاب هذا هو الحق  
 او اخذ منقول عن مقدمه العلم ما هو في  
 من معنى اللغوي ومقدمة الكتاب ما هو في مقدمة  
 العلم فهو الظاهر كلامه والظاهر مقدمة الكتاب ايضا ما هو في  
 من معنى اللغوي اطلاق للكلمة في الجزء او اصطلاحا  
 اما بمعنى طائفة سواء كانت تلك الطائفة مقدمة  
 او لا كما سيصح به لكنه يابح عنه قوله ومنه مقدمة اذ هو  
 يقتضي ان نسبة بينه مقدمتين ولا مانع عندنا من  
 وايضا يابح عنه قوله الالة تسمية للذات كم الدلول اذ  
 الدلول ان لم يكن مقدمة لم يكن مقدمة السماء كما مر ان  
 اسم لما في امور متقدمة في لا يصح تسمية الدال باسم  
 الدلول وان كان مقدما يجب ان يكون الدال ايضا مقدما كما لا  
 يخفى على جميع ما ذكر فيه ان الكتاب المتأخر اليه  
 المقدمة ولقط الجميع للاعتراض على الانتفاض بجزء وجزء  
 الجزء مما يعبر به بيان ما ذكر وتعيينه له لكن يبقى ما  
 ذكر فيه قبل المقدمة او بعد ما يبينه في تحصيل العلم داخل  
 في التعريف ولهذا لا يربط به الحق في التعريف ولا يربط ما  
 يتعلق بهذا في نظر تحصيل العلم الذي في ذلك

فيه واعلم ان هذا التعريف على طائفة دالة على جميع المبادئ  
 المتصورة في التعريفية التي ذكرت في ذلك الكتاب  
 فان لم يذكر في مقدمته له ولا شك ان كلامه انما هو  
 في تحصيل العلم اللهم الا ان يقال ان المبادئ من ان العلم  
 ان كان الكتاب للعلم منصوصا لبيان علم من العلوم  
 المدونة كالنحو والفائدة والواقف والمقاصد  
 ان كان الكتاب لا يسهو لبيان مقاصد ليست بعلوم  
 من العلوم المدونة كهنك الرسالة فانها متولدة لبيان مقاصد  
 مبادئ العلوم العربية او مبادئ متعة اللغة او قسم من  
 وليست من العلوم المدونة كما استطلع عليه تسمية  
 للذات كم الدلول يعني ان الاطلاق مقدمة الكتاب على الطائفة  
 المذكورة يعني ليس على طريق الحقيقة بل هو على سبيل الجاز  
 المرسل تسمية للذات سم الدلول الاصل في مقدمة الكتاب  
 الاطلاق الدالة الاصطلاحية سميت بجزء فاقابل على  
 ما حقق السيد المحقق الطائفة اراد به ما ذكره قدس  
 سره من حاشية المطور فانه فضل في تلك الحاشية بالامزيد  
 عليه في حقيقة الحقيقة ما حقق السيد المحقق  
 او تحقيق سيد الحقيقة في الاطلاق يكون قوله في المقدمة  
 فيما بينه وبين الله وربه يدعيه ان ليس في ذكره حقيقة له  
 او حقيقة ما حققه وتارة تطلق الطائفة المراد ان  
 هذا الاطلاق ايضا على طريقة الحقيقة حقيقة لقوله تسمية  
 للذات كم الدلول في يكون هذا انما لا اصطلاح جديد وسيد  
 الحقيقة لم يقلبه حتى رده التناقض انما اثباته مقدمة الكتاب  
 بمعنى طائفة من كلام قدمت امام الحق لا شفاع بها فيه وسبح



تفصيل ان شاء الله تعالى سواد كما قسمنا من العلم فيقيد  
باسم ذلك القسم فيقال مثلا مقدمة الاستدلال اذا كانت  
تدبر الاستدلال وفيه هذا التقييم مما لا يستلزم كلام  
سعيد التحقيق كما لا يخفى على الناظر في بل ياباه قوله وليس  
يعلم اللهم الا ان يقال ان لم يعلم برتبة كاصح به الشئ  
نه الاطول او لم يكن قسمنا منه فيقيد باسم فيقال مثلا  
مقدمة التقييم كما في هذه الرسالة ويراد بها ما يليه  
اه من قبيل التكثير بما علم ضمنا اهتماما لث هذا القسم  
من المقدمة لكونه مظهر النظر والاعتبار وحمل النزاع والافتراء  
بعض الالفاظ هذا في تقديره بجزء الكتاب والافراء  
كالمقدمة والتقييم وانما عبارة عن الالفاظ والعبارة  
كما هو الظاهر ما صرح به سيد التحقيق في حاشية المطول  
واما ان يكون عبارة عن النقوش او غيرها وعنه الالفاظ او  
عنه الماخذ في حيث انها مدلول تلك الالفاظ والنقوش  
فلم يصرحوا بمقدمة الكتاب بل بمرتبها والظاهر مقتضى  
كل اسم انما على الاول يجوز بغير النقوش والالفاظ الدالة  
على ما يؤول اليه التحصيل وكذا ان بغير النقوش والالفاظ الدالة  
وعنه ان لا يثبت بغير الماخذ التي تليها فيحصل هو ومع هذا فليس  
المراتب في شعبة استلزامها من هذا كلام ظاهر  
فلا يجوز حيث قال في حاشية المطول مقدمة الكتاب  
عبارة عن الالفاظ المعينة وانما استحققت تلك الالفاظ التقديم  
والتميز في المقدمة من حيث انها بيان مقدمة العلم فانه يفهم  
منه ان مدلول مقدمة الكتاب لا يجوز الا مقدمة العلم وانما قال  
ظاهر كلامه لانه يمكن توجيه كلامه بان يقال مراده بالعلم في قوله

بيان مقدمة العلم هو العلم حقيقة او حكما فانما يثبت  
نه البرهان والكتب من ابحاث والمقاصد ما ليس يعلم  
برتبة وقيل لانه يمكن توجيه كلامه بان يقال مراده بان  
تلك الالفاظ في الكتاب الذي يكون مقصوده على انما  
استحققت التقديم الى اذ الكتاب تفصيل عليه قوله  
وبهذا اه من كلامه من كلام الكتاب لا يستلزم  
بها فيه سواد توقف الموضع عليها او لا كما صرح به الفقهاء  
واما ان هو الاشارة بها في كمال الحق فيجوز هو تقديم عليه  
اذ لا شك ان ما يستلزم به كمال الحق فيجوز تقديم عليه  
ليس هو كماله وكما حصل الفراغ عنه ذكره وان لم يكن مجرد  
الاستدلال فيا يكتفي بالتقديم وايضا مراد هو الاستدلال  
بمجموعه انما المجموع فيه ما نه اما صدق كلامه في حكم التقديم  
ولا يرد عليه ما اوردته الحق الشريف من ان مجرد الاستدلال  
لا يقتضي الوجود كونه مذكورة ولو مع انه صدق وانما يحسن  
التقديم اذ ان توقف الشروع عليه فالصواب ان لا يثبت وز  
البصيرة الصادق على ما ذكرنا من اجزاء المقدمة و  
ايضا تارة على ما ذكر قبل المقدمة مما لا يقع بل على ما ذكر  
قبلا مطلقا ان يجعل قوله لا يستلزم بها من ثمة التفسير ويمكن  
اجواب عنه الاول ان الفرض ليس مما لا يقبل الامتناع  
عنه بعض الاغيار بان هذا التفسير لفظي والتفسير اللفظي  
بالعلم جائز عند التحقيق بل لا يخفى وقد يجب ان  
الاول بان لا يثبت كونه اجزا مقدمة وعنه ان التفسير اللفظي  
بجاء دليل المقدمة فاعلم والتفسير الصحيح هو انما قال  
لما سبق من عند توجيه حصر الفرض في قوله وليعلم منه وجه  
اضطلالها فالاولى هو الاول ودون الصحيح دالة



على جميع ما ذكر هذا من على كل الطائفة على طائفة من الالفاظ  
لكون الظاهر قوله لا انتفاع بها فيه ان المراد بها طائفة من  
المعاني اذا لا انتفاع انما يكون بالمعاني دون الالفاظ ويؤيد  
قوله من كلامه قوله ان يقول من الالفاظ ويؤيد ايضا ظاهر  
عبارة من شرح الرسالة حيث قال وفيها ثلثة وتقيم  
الطائفة المطول حيث سواه توقف عليها اقول اولها  
فان توقف اقول لا يجوز الا على المعاني ولنا حكم عليه الحق  
الشريف بان اصطلاح جديد لا يعمل عليه كلامهم ولا هو  
مفهوم من اطلاقهم ولم يجهل من قبيل تسمية الدال باسم  
المدلول كما جعل مقدمة الكتاب على راي انهم الالفاظ  
المعينة من ذلك القبيل مقدمة الكتاب عند الحق  
عبارة عن طائفة من الالفاظ دالة على مقدمة العلم وعند  
التفتازاني عبارة عن طائفة من معاني الكتاب قدمت امام  
العلم لا انتفاع بها فيه والافلا وجه للحكم المذكور اذا ما ذكر  
التفتازاني ليس بانه كونه اصطلاحا ولا يتوقف عرضه  
عليه كما لا يخفى هذا قد برر بخلاف حقيقة السيد فانه على  
حقيقة ما يدعى ما يدعى ما يدعى كحصيل العلم ان كان الكتاب  
للعلم ويحتمل ما يدعى ما يدعى كحصيل العلم ان كان  
الكتاب له وقد عرفت ما فيه فتذكر ان على حقيقة ارجح  
حقيقة العلامة فان قوله قدمت امام اقول نفس ذلك  
بخلاف حقيقة ارجح السيد وقد عرفت ما فيه ايضا وارجح  
ان الفرق بينه حقيقة ما انما على حقيقة العلامة عبارة  
عن المعاني المضمومة دالة واصطلاح مقدمة العلم وعلى  
حقيقة السيد عبارة عن الالفاظ المخصوصة ومجاز قد بر  
ولا يبعد ان يراد بصيغة التسمية الاصل فالخير

لكون

لكون المقدمة بمعنى واحدة كل كتاب وعدم تسميتها مقدمة  
ما لم تقدم به الكتاب ان مقدمة العلم ايضا لا يلزم ادفيه  
انه ان اريد ان لا يلزم ان يتوقف عليه الشروع فيه بمعنى انه  
لا يمكن اصل الشروع فيه بدونه فهذا لم يكن غير معني اذا العلم  
ايضا لا ينكر ذلك فان مراده يتوقف الشروع يتوقف الشروع  
بالبيعة كما صرح في شرحه للتسمية وذكر ان لا نفس ايضا  
الاطول ان مراده بالشروع في العلم هو الشروع مطلقا سواء  
كان اصل الشروع او الشروع على وجه البعيرة فيصير على  
الكلام يتوقف عليه الشروع على هذه معنى انكر في كان  
ادخل الوصف انتهى فان كان اقول كتابا ادفع انه ان كان  
اقول الذي قدمت المقدمة امام جميع معاني الكتاب غير المقدمة  
في يجوز جميع ما ذكر في باب الابواب والفصول منتقيا فان المقدمة  
مقدمة الكتاب وان كان اقول جميع ما ذكر في باب الابواب  
الكتاب في يجوز انتقها فان ذكر ذلك الباب خاصة  
فالمقدمة مقدمة الكتاب وهكذا او كقول ان يجوز المراد بالكتاب  
هو له الباب في الفصل وغيرهما فانهم قد جعلوا الكتاب  
مشتتم على الكتب فان الكتب العظمى فانهم قد جعلوا مشتتما  
على الابواب او الفصول وكذا ان كان اقول اقول يسمى  
بالكتاب فالمقدمة مقدمة الكتاب وان كان يسمى بالباب  
فالمقدمة مقدمة الباب وعلى كلا التقديرين لا يرد عليه قيل  
ان الكتاب عن الالفاظ على هو الراجح فلا يظهر كونه مقصودا  
وان قوله قدمت امام اقول وقوله فان كان اقول في  
يقضي ان يجوز المقدمة خارجة عن الكتاب وهو خلاف ما  
اتفقوا عليه حيث جعلوا اشتغال الكتاب يعلم ان اشتغال الكل  
على اجزائه فلا يحتاج الى القول لا يشترك المقدمة فيشعر



بانه تحقيق غيره يحتاج الى القول لا شراكم وليس كذلك  
ان يكون مقدمة الكتاب حقيقة ومقدمة الباب وامثالها  
استماع منها او يجوز مستمرا من مقدمة اجبت كما استلزمه  
فيما سبق فمقدمة هذه الرسالة اه تفريع على  
تحقيق الحق والعلامة وسكن عن التفرع على ما هو الحق  
الحقيق عنده لظهوره فلا ولي ان يقدم التفرع على قوله  
الا قرب ان يقال او يقال فمقدمة هذه الرسالة مقدمة  
التقديم عبارة عما يعمد به غير العلم او علم الالفاظ الدالة عليه  
على الاحتياط لانه ان كان مقفلا بقوله او الدال فقط كما قيل  
فقد احتاط لانه يجوز ان قيل تسمية الدال بكم امدلول  
كما هو تحقيق سيد التحقيق والاف كونه حقيقة اصطلاحية  
كما هو تحقيق العلامة التفارزة وان كان متعلقا به ما قبله  
فاحد الاحتياط لانه كونه هذه الاشياء الى المعنى والافراش  
الى الالفاظ على ان يكون الاول والا لثاني فامل واحد  
كونه وصف الفاعل في قيل وصف الكل لا احتمال في ذلك والاف  
كونه في قيل وصف الدال لا احتمال على امدلول فقدر واحد  
كونه مقدمة السامع في امور متقدمة معينة في تحقيق الحق  
والاف كونه عبارة عن الالفاظ الدالة على تلك المعاني  
بمقدمة الكتاب مجازا واصطلاحا فافهم لانه المقاصد  
اه يعمل الحكم استفاد من قوله غير العلم وهو انما قد  
هذه الرسالة ليست بعلم برمتها اما معرفة المفردات  
الاصطلاحية بمفردات العلم والاشياء وكم الوصول  
قيل ما يبعد تلك المعرفة لانفس المعرفة وهذا الكلام في قوله الافة  
واما معرفة وضع اه وذلك لانه المذكور في الرسالة  
انما هو المفردات في حق التقييمات دون معرفة الاقسام

الجزئية

والجزئية ويمكن ان يقرأ معرفة المفردات كم فاعل  
من التعريف اما معرفة المفردات لاصطلاحية  
من الالفاظ فالعلم والاشياء وكم الوصول  
يحكم على مدلولاتها انما هي جزئية مدلولات تلك الالفاظ  
مثل اسم الاشياء لفظ له مدلول ومفهوم كلي وهو ما وضع  
لانها انما هي الى محسوسات هه وذلك امدلول الجزئية  
كم هذا وذلك فذلك فتحكم على تلك الجزئية فيقال شراكم  
الاشياء من اعميات انما هي في بادئ تلك العلوم لكونها  
تقورات الموضوعات مما لها انما هي جزئية امدلول  
وقد قيل كان القائل شرط كونه ما هو حقيقة ذكر  
على وجه يعلم منه ذلك وليس هو بشرط عندالة ولذا لم  
ياخذ انزلة انتبه كخصيص بلا تخصي فانه افادتها  
عامة لتقورات سائر العلوم العربية ايضا ولا قرينة لتخصيص  
بما حلت النجوة اقول انما هي حوالة على السمع قدرو  
ليس كلامه ما يدل على التخصيص انما هو فافهم لفظه  
كلامه لا يصدق عليها تلك المفردات كمن اورد ذلك  
وتلك فانها ما يصدق عليها مفهوم اسم الاشياء فانه  
يعرف منه ان المقاصد المذكورة في الرسالة والافراد  
والذكيرة باعتبار المذكور او باعتبار الحق وان لم يقل  
منها لانه عرفان ما ذكر من الاشياء مقصود واحد المقاصد  
لان المقاصد وقيل ان التقييم فانه معلوم من سطور  
الكلام فانه كونه المذكورة في التقييم مطلقا  
سواء كان مع وجه التفصيل او مع وجه الاجمال  
مع وجه الاجمال مع وجه الكمال مطلقا بتبيينه  
كل فانه اجيم والنو يدل على اجنوة واجنية واجنة واجنة



والاولى ان يقال كل ما فاه جيم وعينه نون ومنه ما قال  
القاضي اول سورة البقرة كل ما فاه نون وعينه فاه  
كانفوق وانفذ الى معنى الذباب والخراب وكل ما  
فاه فاه وعينه لام كوفلى وفلذ وفلى يد الى الشق  
والفتح لا فيهما الشق مقاصد هذه الرسالة كما قيل  
تصوير اموركم اية فيه ان عالم صدور الموضوع بسنوا  
المحور وكونه اسالة من المبادر محل نظر لا يخفى والظاهر  
معرفة الوضع على وجه الاجمال من التمرات من اللغة و  
نتائج الامور على تقدير تخصيصه بمعرفة الاوضاع  
تفصيلا ان يكون المقدمة مبتدأ لم يحذف ولا  
يكون خبرا ولا ان يكون مبتدأ لم يذكر اما كونها مبتدأ دون  
خبر فلان ما ذكرنا في الرسالة لا تشمل على مقدمة اقتضى ذلك  
ان يبييه ان المقدمة ما به ويحكم عليها بما به واما الياء  
ان الية الفلاذ في تلك المقدمة والحكم عليه بالمقدمة  
خارج عن مذاق برالة المعنى واما كونها مبتدأ لم يحذف  
دونه مذکور فلما يستشير اليه من لزوم كونه انما في  
المقدمة مفادة بالاصالة بخلاف ما اذا كان الخبر مذکور  
فانه مما ينهى تكون مفادة بالتبع لا بالاصالة هذه  
المعنى مبني على حمل المقدمة على ما جعل اسما لها في امور  
مقدمة لا عاشرها هو كما ان الالف في الدالة مبني على  
حملها على مقدمة الكتاب القسمة عبارة عن الالف في  
وقدم الاول لانه معارف كون هذه الشارة الى المعاني  
هو الراجح عنده كما بسبب ولانه حقيقة المقدمة فاه قلت  
ان وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة لغيرها والا  
تغيره الاول فاجوبه الرد يد بينهما قلت ان كان هذه

اشارة الى المعنى لم يوجد القرينة الصارفة فيتميم  
الاول وان كانت اشارة الى الالف كان ذلك قرينة  
صارفة فيتميم الشارة فلما كانت اشارة محتملة ومرددة  
بيانه الامر به ودو الامر منها بين التبيين وقد يعترض  
بان الاظهر ان يقال ان المقدمة في بيان تقييد اللفظ باعتبار  
خصوص الوضع وعمومه دليل وجه الاظهرية هو الخلو  
عن الاشارة الى هذه الى ما لم يذكر بعد والتميز بما به  
المقدمة والعنوان القرينة تكون لاحقة وهذيان  
لما يبييه بعد مردود بان يقال القرينة فيما ذكره الله  
ايضا لاحقة فاه زخم ان هناك قرينة طالية فكذلك فيما  
ذكرنا من الاظهر ايضا انما هو في الظاهر من الذكر  
بالكسرة فلاولى الى تذكر او تركه راس وكما ان  
يكون من الذكر بالختم من الاحكام وما يتعلق بها  
امراد بالاحكام الى التبيين وما يتعلق بها ما به التبيين  
فانه ما يتعلق بما قبله كما مر فيما سبق قبل المراد بها  
يتعلق بها امثال قوله وذلك بان يتعلق امر مشترك  
اد وقوله وذلك مثل اسم الاشارة وبالاحكام  
ما عداها وجانب اللفظ ليدعى له لبرائته  
عنه ان حذف كما يستشير اليه ثم ان الفرض من هذه الاحكام  
كقصور الحكم والاشارة توجيه ما افاد الاستاد  
الله وانه حيث قال وجعل الجزاء للفظ قد يوضع اد  
خطا واصل اشارة مراد الاستاذ انه خطا معنى  
لاستدعاء ان يكون افادة المعنى هو بالذات  
في المقدمة على سبيل التبع وذلك خطا عند القنع وقيل  
غرضه التقرين لاستدعاء كونه مردودا لانه مراد الاستاذ



انه قبح الخطا لا سترام كونه افادة امانة التمسع مقاصد  
المقدمة تبعا لا يقال منها خطا لفظ ايضا لعدم الرابطة  
في الجزاء فنقول اذا كان الجزاء عليه مبتدأ كما في لا يحتاج  
الى الرابطة فيكون الحكم به انفسا انفسا لا لفظ  
المذكورة هذا اذا اريد بتلك الالفاظ نفسا كقولنا  
الفعل ضرب والفاعل زيد ومثل قولك ضرب زيد  
او امانة المذكورة لها في الذكر بالضم او في الذكر بالكسر  
بحاذا اعم الدلالة وهذا ان اريد بتلك الالفاظ معانيها  
كقولنا زيد ضارب لكم يحتاج صيغة التثنية الى مزيد تكلف  
نظرا في التأمل وعليك بحالته اجمع ان كل موضع  
تدري في باب اللفظ جاز في اعمه كانه هذا المقام اه  
هذا المقام فقولك تكلف في قبيل اضافة المصدر الى فصوله  
لان قبيل حصول صورة وي وان كان يجوز ان يكون  
تزيد تكلفا وهذا الخذف ويحتمل ان بعد حذف هذا  
زيادة باعتبار قرينة لاحقة فتذكر لا الراجح  
مطلقا اسواء كان في النعم او لا كما يتوهم في لفظ  
الرجح كونه من القوم ان الرمي لانه النعم اولى من  
كونه من القوم ان الرمي مطلقا فالاولى في اكلت  
النم ولفظت النواة لانه في راجح باب اطلاق  
المقدمة مطلقا ولكن ان تقول او في قبيل الاستفاد  
بالناية حيث شبه الرمي بالنم في الذم فاستعير  
لها اسم شبهة فيه فذكر شبه واستير الى كمال الامانة  
والشبه بلفظ الذم استعير هو ملايم شبهة  
لملايم شبهة اخرى رحيما والدقيق كبريد  
اه يجوز الرمي في النعم او بانه ليس الرمي مطلقا او بانه لفظ

الرجح الدقيق مجاز اطلاق المقيد مطلقا وكل  
نظرا اما الاول فلا بد لا يخرج في الاسس شيئا منها  
الا انه قال ولفظ المقيد فيه وجه ما يلفظ به  
ليس يصح في شيئا منها بل هو مستقر بان الرمي مطلقا  
واقا انك لست فلا بد من ايجاز يجوز ان يكون  
بناء على انه ليس فيه حقيقة الرمي كانه امارة الى  
حكم بما رتبها وان كان خروج في النعم حيث قال و  
ايجاز لفظ القول او لفظ به ما يلفظ في قوله و  
ايضا يجوز ان يكون عدل من ايجاز بناء على اختصاص  
اللفظ بالرمي في ذور العقول لا لاختصاص  
بالرمي في النعم واما اصل انه اريد مجاز مطلقا  
فالتقريب ليس يتم وانما شبهة اه واعلم  
ان الظاهر جمل الاصطلاح منقول من اصل اللفظ  
ابتداء فهو قبيل تسمية المطلق باسم المطلق فانه  
كان اصل اللفظ هو الرمي في النعم كانه تسمية المطلق  
ما هو اعم مطلقا من المطلق واذا كان هو الرمي مطلقا  
كانه تسمية بما هو اعم من المطلق في وجه واحد وجه  
ولا شك ان انما شبهة الاول قوية بالنسبة الى  
انما شبهة انما اعلم بانه قال في حاشيته على ايجاز  
اللفظ عرف اللفظ كالكلام ما يلفظ به قبيل  
كان او كثيرا فالاولى في جعل اصلا لهذا الاصطلاح  
وعكسه ان يقال اعم القوم اعم من اعم المقيد  
اللفظ لشمول ما يلفظ به حكما ولم يحد فيما بينه  
ارباب الاصطلاح المنقول من اعم الاصل الى ما هو  
اعم وانما العادة هو العكس جاز في انه ليدخل



ما صدر من اجمادات كانه اجزائ والكرامات  
 انه يلفظ الان ان يرصد وقوله في معنى على  
 التجريد او انما كيد على ما اختار وحققه وانما ان  
 به للتخصيص على ما به انما نسبة القوية من الحرف  
 وما تركب منه بيان لما في تقييد له لتكمله وعمومه  
 وفيه ان الحرف وما يتركب منه ليس مما ذكره ان يلفظ  
 الان حقيقة كانه الاساس من ان قولهم لفظ  
 القول او لفظ به من ايجاز والتعريفات خصوصيات  
 من ايجازات ولعل لهذا قال البركوز في اثنى الاذني  
 بعد تعريف اللفظ العزبة بانه صوت من شأنه ان يخرج  
 من الغم فمما على الخبز وتعرفه المشهور ووري  
 ولا يجزى منها الجواب المشهور انما له وهو كونه امراد  
 كانه التعريف لفظيا كما لا يخفى انتم فتأمل انما حكم  
 عطف على قوله من شأنه وتقيم للمردود وادخال  
 النظار المستندة في التعريف واعتدلت عليه البركوز  
 في اثنى الاذني بان النظار المستندة ليست بالناظر  
 وكلمات حقيقة وانما به حكم فيجب وجوبه في تعريف  
 اللفظ كما يجب لزوم زيد الشبان عن تعريف الاسد  
 واجيب بان المعروف منها هو الاعم من الحقيقي و  
 اكنى فذا يجب لزوم استنداته في التعريف بل  
 يجب دخولها وانت حينها جعله مع اصطلاحها  
 بان عن جواب اللام الا ان نعم الاصطلاح  
 ايضا في الحقيقي وكنى فتأمل الذي هو وقوعه  
 اد لا يخفى رفاته والسليبي انما في الذي هو  
 وقوعه او ما يثركه حكم الذي هو وقوعه اه

الحركات الاعرابية اربعة انما ليست من افراد  
 المعروف فلا يكون التعريف ما قلنا قال الشيخ الطائ  
 الفرض من نقله الاشارة الى الحركات الاعرابية ليست  
 من افراد المعروف ولذا اورد عن قوله وبما اطلوه اد  
 ودخل ايضا الد والاربع كذلك هكذا الاصل  
 بالماضي اربعة واللفظ باللام اربعة كانه بعض السبع  
 الحمد اوله لتلازم التكرار مع قوله ايضا الى الحكم  
 الاعرابي وما ينسب به قيل لعله اراد بالحكم الاعرابي  
 نفس الاعراب لفظا او حكما وما ينسب مثل العطف  
 والتاكيد والابدال والاسناد وقد يقال لعله اراد  
 بالحكم الاعرابي الا انه قد اول على العرب فيفتن الاعراب  
 وما ينسب به فيفتن البناء واما باللفظ فبمنه  
 احسن حيث حصوله بعض الافراد احاطة به  
 فهو الحكم على ان اللام للبعد الذم في من غير تقييد  
 بالموضوع بان يراد احصية المعينة على ان يكون اللام  
 للمعنى اجماع اذ يابى عنه ظاهر قوله في ان  
 اللفظ الموضوع قد وضع في الزمان خارجا وايضا لا بد  
 للمعنى اجماع في سبعة الذكرا لفظا او حكما و  
 ليس منها شيء منها اللام الا ان يقال كونه المعبر  
 وهو الموضوع للبحث هو اللفظ الموضوع ذكره  
 حكما كما يشير اليه القائل ولعله انما قال ظاهر  
 قوله بوان انما قلنا يشير اليه لا اللفظ الموضوع  
 لقائل ان يقول قد يوضع لفظ في موضع ذلك  
 اللفظ لموضع اخر فهو فيل انما موضوعه ويتعلق  
 به الوضع نعم يبقى الوضع في الرتبة الاولى بلا بيان



وذلك حيث ان وعيكم ان يقال ان يعلم بالما ليس  
على ان بقا البعض محال لا يضر بالقضية الجزئية بل من  
شأنها الموضوع للبحث ان البحث الالهي التقييم  
الذي هو الحق بالذات ان الرسالة واعلم ان القائل  
المتكبر وهو انه السمت قد سلم بقوله هذا القول وجه  
الجزم والقطع بل قاله على وجه الاحتمال والتدليل وان  
كان محوفا الى ان قيل فانه قال وحيث كان الحق معرفة  
احوال اللفظ الموضوع فلو اعتبر اللفظ هنا قيد  
الوضع كما اعتبر ذلك اللفظ الواقع في صور التقييم  
لكان له وجه ثم قال واما الدال فيه فلاش رة الى الجنس  
من حيث حصوله بعض افراده فهي العهد الذمعي او  
للاش رة الى حصة من جنس مطلق اللفظ وهو معرفة  
فيكون للعهد الخارجي محوفا الى ان قيل كما عرفت  
به القائل نفسه حيث قال ان يكون يحمل قوله يوضع  
على العدول على ان في الاستقبال او لا تحذف الصورة  
لنوع غريبة او لتأخير الوضع عن اللفظ نظر الى  
ذاته انتهى ويكون انما ويلجأ من قبيل من قبل قبيل  
او يجعل فظ الحكم هو القيد الاخير كما قلنا فيهم  
ويجمل مراد ان اللفظ الموضوع وضعه اما لشيء يمين  
او لشيء على التجريد او على الاستخدام كما قيل فامل  
ويجمل التقييم المضارع لتأخير اقسام الوضع عن مطلق  
الوضع لتأخير القيد عن المطلق او للاش رة الى  
انما وضع اللفظ لم يفسد كما قد يعترض ويقال  
الاولى ان يحمل اللفظ كما هو متبادر من الحق انما  
ويجمل الدال فيه للاستفراق فالمنع ان كل لفظ بالنسبة

الى

الى الواقع قد يوضع لكذا وقد يوضع لكذا وقد يوضع  
لا امر ان وكلا يوضع مبنية على تغليب الاحداث المستقبل  
على الاحداث الماضية وما جعل دليل لا يصلح للتفصيل  
الظاهر معارضة على دليل القائل كما ينبغي قوله لا يصلح  
للتفصيل لانه قضية على مقدمة كما قلنا اذ البحث  
ان المقدمة ليس مع اللفظ والتحقيق فيه انما ذكر  
القائل لا يقتضيه ان البحث منها عن الالفاظ  
التحقيق حيث يراد بل يكفي ان يكون منه اللفظ كما لا يخفى  
ثم ان هذا الوجه لدل على بطلان ما اخذ من نفسه في مثل  
ما اوردوه على القائل من عدم الصلاحية للتفصيل  
بل من الوضع شفع عليه ان لو كان الامر كذلك  
لوجب في المصنف ان يعنون البحث بالحق ويقول  
وضع اللفظ قد يكون لتخصيصه او اجلاء السعة على  
التأويل فالجواب عليه انما ويل اذ معرفة اقسام  
الوضع في المقدمة في ان اراد احد هذه المصنفات  
والا فلا يتم التقييم اذ كون معرفة اقسام الوضع  
مقدمة للمقابلة لا ينافي كون معرفة اقسام اللفظ  
الموضوع ايضا مقدمة لها وقيل كون معرفة اقسام الوضع  
في المقدمة لا يستلزم ان يكون موضوع الحكم مقدمة  
الوضع بل في تقدير كون الموضوع اللفظ ايضا يحصل  
تلك المعرفة ويوظف في الظهور انما قلنا ان موضوع  
كل انت صير ان لا يصلح مرندا الى جعل مرندا الى هو  
من مقدمات المتعلقات لا كلام المقدمة كما اوضحنا  
اليه فيما سبق على ان مرندا لكون الحق بالبيان هو  
اللفظ دون الوضع من الالفاظ مقدمة غير واحدة



فالتحكم بالقليل والاعراض عن الكثير لا يخفى فيه الجدير  
 عنه الوضع الحق فيه اعطاء الى التبيين لمضارع  
 يحتاج الى التأويل سواء قيد اللفظ بالموضوع او اذا  
 الوضع متحقق قبل تبيين المعنى لا محالة فيسهل رد على جمهور  
 ان رحيه حيث خفضوا توجيه التبيين لمضارع بصور  
 تبيين اللفظ بالموضوع لكنه ان ذكر في الوجهين  
 لا يصلح وجهها للتبيين المذكور اذ ليس في شيء منهما ما يدل  
 على تأخير الوضع عن تبيين المعنى ولا على مقارنة له  
 ولو جازا وانما يدل على تأخير وضع اللفظ والوجه  
 كما لا يخفى والاولى ان يوجه ذلك التبيين مستحضر  
 الصورة لنوع غريبة كما وجهوه به في قوله قد  
 يوضع دون ان يقول ادعى ان قولنا ان يوضع يغير  
 الاختصار بناء على ان اعتبار ذلك في العبارات  
 تقاسم الاشياء وهو الانفصال الحقيقي وانما في ذلك  
 كما ذكره الشريف في حاشيته اطول وقول قد يوضع  
 وقد يوضع يغير عدم الاختصار فاختاره هو غير  
 بعدم الاختصار اذ لا اختصار لوضع الالفاظ في  
 التسمية المذكورة وفيه كبح لا وجه افادته  
 عدم الاختصار ليس الا في كلمة قد يغير البعضية  
 فكانه قال بعض كذا وبعض كذا وبعض اسراف  
 وهذا انما يتم اذا كانت البعضية استفادة من كلمة  
 قد في كل من التسميتين بالنظر الى امر لم يذكر وانما اذا  
 لم يكن كذلك بل كانت في كل منهما بالنظر الى الامر  
 فلا فالقول المذكور كما انه لا يغير الاختصار لا يغير  
 عدم الاختصار ايضا اللهم الا ان يقال كونه البعضية

بالنظر

بالنظر الى امر لم يذكر متعين ويجوز كل منهما بضم الوضع  
 بالنظر الى الامر به فيلغوبيا به بايراد كلمة التبيين  
 هكذا ذكره الشيخ في امثال هذا المقام من الاطول اقول  
 لما كانت العبارة امثال هذا المقام في المنفصلة الدالة  
 على الاختصار على ما هو اللفظ اعتبارا كان المدلول على  
 الى ما لا يدل على الاختصار مستمرا لعدم الاختصار والاما كان  
 للمدلول على وجه هذا الوجه الاول في امثال هذا المقام  
 ان يقال قال قد يوضع ولم يقل اما ان يوضع لتلاشيه  
 بالاختصار المذكور وكان لا يستلزام ادعى انهم  
 لما سمعوا المعنى الاصطلاحي للوضع كتحقيقه في زيادة  
 المعنى وضعه وجعلوا الوضع اصطلاحا في ذلك المعنى  
 لمناسبة بينه وبينه المعنى اللغوي للوضع المعنى جعل  
 الشيء في حيث كان تلك التسمية منهم مستلزم تصوير المعنى  
 الموضوع له بالوضع الاصطلاحي بصورة اكبر وتنزيل  
 ذلك المعنى بمنزلة اكبر كما هو الموضوع لوقوف المعنى  
 في المعنى الاصطلاحي موقوف اكبر المعنى اللغوي فكان  
 الواضح بالوضع الاصطلاحي كجمل الموضوع كاللفظ في  
 حيز وهو المعنى الموضوع له فلذلك شاع فيما بينهم جعل  
 المعاني طرفا للالفاظ هذا فلا تضطرب في الفرض ان  
 هذا الكلام بيان كنه المعاني طرفا للالفاظ حيث قالوا  
 الكلام كذا والباب كذا اسرارا لهما الالفاظ  
 تفسيره في زيادة المعنى الطائفة المعنى منها بمعنى تقدير  
 الشيء في وجهه الاول في زيادة الشيء لانه المعنى انما يغير  
 معنى هذا التبيين فطرفا الوضع الشيئين لا الشيء  
 والمعنى كما ان رايه في الاطول ويمكن ان يقال



يجوز ان يقصد به شيء ثم يوضع الكا بزاد الاول فالاول  
 يصير معنى قول الوضع والقياس فلا غير ولعله لهذا قال فيما  
 سبق اننا في التبيين المضارع هو الوضع المتحقق للفظ  
 الى ما فيه من المعنى لكنه لا يكفي ان يقتضيه تعريف الوضع  
 ان يجوز معنى قول المصنف لوضع قد يتغيره بزاد شيء فلا  
 سبيل الى سنده الى هذا اللفظ ولا الى قوله في النص  
 بعينه فلا بد من تكرير الوضع على الشيء وجعله في التبيين  
 كما افاده المتن في سطره للكافية في التبيين الى الدلالة  
 على معنى بنفسه لا يرد عليه ما اوردوه على الاول لانه وان كان  
 طرفا الوضع الشيء لكن طرف الدلالة المترتبة على الوضع  
 هي التي والمعنى فروعى جانب ذلك كما قال في الاطول  
 ثم قال هناك لكنه الاول في التبيين الى شيء بنفسه الوضع  
 اضافة الشيء والاضافة انما تنفع في الاتصاف بتمثيل  
 طرفها لا في التبيين في معرفة الوضع على تعريف الدلالة  
 ويجوز احرارها كما اراد صاحب التعريف ابداع العلم الرابع  
 فان التبيين لا بد له من معنى فيدل عليه بالترام والشيء  
 والمعنى بمعنى منزلة العلم اعادة للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى  
 بمنزلة الصورة للوضع والدلالة على المعنى بنفسه العلم الثاني  
 انتهى ثم ان قوله بنفسه اما متعلق بالدلالة كما هو المقادير  
 من التبيين وشرطه للتفان او بالتبيين كما يؤيد  
 تعريفهم بتمثيل شيء بنفسه كانه حاشية المطالع او  
 حال او تأكيد للمعنى عا قياسي لانه عند قوله في  
 بعينه كما افاده العلامة في نظر فانه ذكره في ذلك  
 الشرط ليس الا ان دلالة هي في معنى هي انما يجوز  
 بقرينة وذلك لا يفيد ان تعيينه له للدلالة عليه بقرينة

الجواز ان يجوز دلالة عليه بقرينة في غير ان يجوز تعيينه له  
 للدلالة عليها بل الاستعمال فيه حقيقة البركوس في الاستعمال  
 في الافادة بغير ما ذكرناه ذلك المستخرج وبغير ما ذكره  
 في التلويح بل الاول يوافق الثاني في قدر ليس للدلالة  
 ان ليس للدلالة املا لا بنفسه ولا بقرينة اما الاول فظا  
 في من حيثها نفس الحقيقة واما الثاني فالدلالة بقرينة ماحلة  
 بالقرينة قطعا سواء كان هذا التبيين التبيين للدلالة  
 بقرينة او لم يكن فيلحقو تعيينه للدلالة بقرينة بل يجوز التحصيل  
 الحاصل فقيمه هي ان لها ليس للدلالة بل الصحة الاستعمال  
 فانهم في الاما في قوله في كلامه ثم تبد للتعريف و  
 مقدمه بغيره فيه فاحصل ذكره انه قد يتعد بسبب دلالة  
 شيء على شيء فيجوز ان يجوز دلالة هي في معنى هي انما  
 هذا الباب في يجوز القرينة مسببا لدلالة عليه ويجوز  
 تعيينه ايضا بسبب تلك الدلالة تذكر في لا يصح ما ذكره  
 في التلويح في ظاهره بل يحتاج الى ان يقال مراده ان  
 تعيينه هي ان ليس التحصيل اصل الدلالة اه فقد ذكر فان  
 عليه اللفظ لمعان هي في معنى انه ان اريد تعيينه بتمثيل  
 الحقيقة لمعان فليس في هي ان ذلك بل وقع ذلك التبيين  
 في هي ان نسبة الى معناه هي ان صار حقيقة وان اريد  
 تعيينه له بتمثيل هي ان لمعان فقد لمع هذا التبيين  
 سببا للدلالة اول المسئلة بل بطلان نفسه فان اريد  
 انه سبب للدلالة بقرينة يلزم تحصيل الحاصل او عدم  
 استقراء القرينة في السببية كما او مان اليه فان  
 اصل الدلالة حاصلة في غير تعيينه قبل يرد عليه مثل ما اورد  
 في التلويح بناء على جواز تعدد اسباب الدلالة فان



حصول الدلالة من غير تعيين لا ينافي كون التبيين ايضا  
 لاصل الدلالة واجيب بان مرادنا من كلام القوم ان  
 تعيينه ايجاز ليس مرفوقا عليه لتحصيل اصل الدلالة فان اصل  
 الدلالة اذ قد برهن ان له محققا نوعا من الدلالة لا يخفى ان  
 حاصله يرجع الى ان تعيينه ايجاز لمعناه ليكون دلالة عليه  
 بالقرينة معتبرة وانت حينئذ هذا القدر لا يدفع الثاني  
 الذي نعلم به كل ما في العلامة اللهم الا ان يرد في قوله  
 التخصيص ايضا ان تعيينه لا اعتبار بالدلالة عليه بقرينة وقد عرفت  
 حقيقة الحال فلا يشبه عليك الحال وهو الدلالة المقرة  
 فيه ان الدلالة المقرة في طريق الافادة والاستفادة انما  
 هي الدلالة الحاصلة بالتعيين الشخصي فلذا قالوا دلالة  
 الالتزام كالجواز في العلوم وتعيينه ايجاز ليس يتحقق  
 فكيف لتحصيل الدلالة المقرة في طريق الافادة والاستفادة  
 على ان الدلالة الحاصلة بالقرينة ايضا قد تكون حاصلة بالتعيين  
 كما اذا كانت لفظة فكذا ان اصل الدلالة حاصلة من غير تعيين  
 بل من ذلك الدلالة المقرة في طريق الافادة حاصلة بدونه  
 ذلك التبيين قد برهن ان اصل القرينة لتحصيل اصل الدلالة  
 وجعل تعيينه ايجاز لتحصيل الدلالة المقرة حكم بالراجح  
 هو العكس اذ قد يعبر بالدلالة القرينة دون تعيين كما في  
 المسامحة ولا يعبر بتعيين ايجاز به وقرينة اصلا  
 بخلاف تعيينه المقرة كذا استطراد في تعيينه نوعا ايضا  
 لتعيينه ايجاز فان لتحصيل اصل الدلالة ان الدلالة المقرة  
 والا ونحوه لتحصيل الدلالة المقرة مع اصل الوضع للمجاز  
 ان ثبت الوضع النقيض للمجاز وسمى ذلك الاثبات فان  
 جليلا حيث قال في قوله تعالى في بعض ما يتناول به

على فائدة جليلة وهي ان الوضع النقيض قد يكون يثبت  
 قاطعة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين  
 للدلالة بنفسه وعلى معنى مخصوص نفهمه بواسطة تعيينه  
 له ومثل هذا من باب الحقيقة غير ان الموضوعات الشخصية  
 بعينها بل ان كانت احوال من هذا القبيل كما في الجمع  
 والمصر والمغرب وعامة الافعال واستقالات  
 والمركبات وبجمله كل ما يكون دلالة على المعاني بالامكان  
 وقد يكون يثبت قاطعة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة  
 بنفسه على معنى هو عند القرينة اضافة الى ارادة المعنى  
 بتعيينه كما ينطبق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه  
 انه نفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التبيين  
 ومثل مجاز التجاوز المعنى الاصلي انتهى موضوعا اراد  
 بالوضع منها الوضع المتعارف المشهور الذي يرد عليه  
 الحقيقة والى وهو ما يعبر بالوضع الشخصي والقسم الاول  
 من قسمي الوضع النقيض فقط كما يدل عليه سياق كلامه  
 شرح الحق وكما يدل عليه قوله ان هذا معنى الوضع  
 الحقيقي الوضع المنسوب الى الحقيقة وقوله لا يشترط  
 عدم اشتراط القرينة في لافاقه بيمين هذا ويحيى ما  
 ذكره في القوم فان مرادنا بالوضع هنا هو القسم الثاني  
 من قسمي الوضع النقيض فواجب على الكل على الاختلاف  
 في الاصطلاح ففهم منه البعض ولعل من الغم  
 هذا ان اعتبارهم نوع العلاقة ليس بنفسه قاطعة دالة  
 على ان كل لفظ يكون مفاد الموضوع له وبان معنى اخر  
 المعاني علاقة معتبرة هو متعين الدلالة بنفسه ذلك  
 المعنى وهذا معنى الوضع الحقيقي اعني القسم الاول من قسمي



الوضع النوعي وقيل منشاؤه انه لما راسخ لا دلالة للجواز  
بدون العلاقة - توام ان اعتبار العلاقة يقتضي الوضع  
الحقيقي واما انه لما راسخ انهم قالوا لا بد من الجواز اعتبار  
العلاقة - توام انهم ارادوا بالعلاقة - الوضع الحقيقي لا  
الوضع علاقة - بيده الموضوع والموضوع له وكل منهما تكلف  
بل تعسف انتقاه - ولم يتنبه الى ان يتنبه ذلك البعض  
لاستراط عدم استراط القرينة انما لغة في الجواز جباكم  
نفع العلاقة انما يدل على قاعدة على كل لفظ يكون بين معناه  
الموضوع له وبيده معنى اخر علاقة - فهو عند القرينة انما لغة  
عن ارادة معنى الموضوع له متعينه لذلك المعنى الا في ذلك  
ليس معنى الوضع الحقيقي بل هو معنى الجواز راسخ القسم  
الذي في قسمي الوضع النوعي - بوقوعهما في العلمية  
قيل - صلا - ان كالف كلامه في العلمية لتخالف اصطلاح  
العلمية فان التبيين في الجواز اصطلاح الاسرار  
وضع وفي اصطلاح البيا - ليس بوضع وقد عرفت ان  
تخالف كلامي العلاقة في الكتابية انما هو بتخالف معنى الوضع  
فاحفظ - كما استيفاد من كلامهم غير موضوع فان فيما  
نقل يقع منهم الوضع بتعيينه اللفظ للدلالة على معنى  
نفسه او بتعيين اللفظ لمعنى بنفسه يقال في شرحه ان وضع  
اللفظ او اراد وضع اللفظ ولا يخفى ان اعتبار منه  
ان اراد بهذا المطلق معتد قال في شرح الرسالة الوضع  
جعل اللفظ بزار - المعنى قال سبب الحقيقة هذا التعريف  
وضع اللفظ واما الوضع المطلق المتداول ولغيره  
لهذا جعل في بزار في حيث اذا فهم ان الاول  
لهم من ان في هذا الكلام من ظنه ان التعريف لقسم

الوضع اذ لو كان المعنى الجواز لكان تعريفا لمطلق الوضع اذ لو وصف  
الشيء بالاطلاق اذالم يقيد مدلوله بشئ ولا يخرج عن الاطلاق  
كونه مدلوله مقيداً بنفسه يقال الحيوان المطلق والاشياء  
المطلق - انتهى على استيفاد من عبارة المصنف ان مقتضى التسمية  
التي لا يحل من التسميات انتقاه والمعنى التسمية الثانية  
على استيفادها من عبارة المصنف وعدم شهرتها فيما بينهم بخلاف  
التسمية الاولى فانها مشهورة لا تحتاج الى مزيد - انما  
صدرت مقدمة لا هو هو - الرسالة اعطى التقييم لتوقف معرفة  
قسم العلم بوجه صورة المعنى كانه الوضع الجواز الموضوع له  
انما هو انما صدرت مقدمة لتوقف معرفة الفاضل واكم الاشياء  
او هيكلية التسمية المكتوبة بخط المؤلف عصم الدين  
فغير عليها راجع الى معرفة قوله ثم معرفة الوضع لتخصيصه  
وعليه قوله صور ٢ - هو ما عليه ما تدل على الوضع ويرجع  
مخبر غير انما قوله لم يكن غير انما الوضع لتخصيصه والوضع  
الذي للموضوع له انما هو المذكور في صريح وفي التسمية المتداولة  
بيده ان من قد سقط قوله لتوقف معرفة قسم العلم الى قوله لتوقف  
معرفة الفاضل في شئ لا امر في ان طرية في خبر عليه وغيره  
وإن معرفة الفاضل واخواتها على معرفة الوضع لتخصيصه  
فقالوا قالوا - اذ الوضع دليل على عدم مدخلية غير انما  
في معرفة ما سبب صلا - غير انما مختص في الاثنية احد انما  
غير موجود فلا مدخل له والاف وان كان موجودا الا انه لا  
مدخل له في معرفة ما سبب وفيه مصداق في المظن فاعلم وعل  
جمهور ان رغبة الاقتدار على تسميته بعدم تحقق الرابع  
وظهر الثالث وعدم تعلق الفرض فيما هو الحق الاصح  
من الدلالة وهو تحقيق معنى الحرف والهمز واكم الاشياء



والموصول بشرط ان لا يثركه قيد لقوله او بما  
 سراج من قبل انما قيد به لتمييز هذا الوضع عن وضع الفاعل  
 واخراتها فان ضم الفاعل فلا يجوز ان يرجع الى الكلي فذلك  
 قطع ان وضعه لذلك الكلي بواحدة امر عام منه على ما  
 سيظهر لك الا انه يثركه ذلك الكلي وضعه ذلك  
 الفاعل امور غير متناهية انتهى وفيه ان الموضوع له  
 في الفاعل افعالها مستحصية كما بينت في التقييد فيتميز هذا  
 الوضع عن وضعه بكونه الموضوع له امر كلي فالقيد المذكور  
 ليس لتمييزه عنه بل لبيان ان الوضع لا يكون كونه متعديا  
 باعتبار امر عام من ان يصدق عليه باعتبار كل واحد من  
 تلك الامور انه وضع لا مركب ملحوظ بما سراج من الا انه  
 يثركه ذلك الامر الكلي ذلك الوضع غير متناهية تلك الامور  
 فيخرج بالشرط المذكور وانما اذبحه لانه ليس من افراد هذا  
 القسم عند ما بينت عنه عند سراج قوله هو وقد يوضع  
 له باعتبار امر عام وليس وضعا عاما ليس الوضع  
 لا مركب ملحوظ باحد الاكاد الثلثة المذكورة وضعا عاما  
 لموضوع له عام اما عموم الموضوع له فلفظ واما عموم  
 الوضع فباعتبار عموم ما هو الية اطلاقه في نفسه  
 سواء كانت عامة بالنسبة الى المكون ايضا كما في التوضيح  
 الثالث او عامة التقييد الاوليه لا باعتبار عموم  
 في نفسه فانه الوضع من الافعال الخارجية التي يتصور في  
 العموم فرضه بالعموم من قبيل وصفه بالية بالية صفات  
 سببه والية كما قال في السمرقند كونه  
 الثالث فيتميز به بغير تمثيل لكل من الصفات الثلثة  
 ولا مدخل له معرفة ما سببه في نظرنا اريد انه

لا مدخل لاصلا لانه معرفة الحق الاصلي ولانه معرفة غيره  
 من اعماد هذا الموضوع فانه معرفة قوله التقييد اللفظ  
 مدلوله اما كل او شخصي والا لاوله تتوقف على تصور  
 الوضع لا مركب كما انما تتوقف على تصور الوضع الشخصي  
 وايضا تتوقف على التقييد في اللفظ قد يوضع لاسر  
 كل لتحصل وجود الموضوع في قوله والا لاوله وان اريد  
 انه لا مدخل له معرفة الحق الاصلي خاصة في عدم  
 البقاء يرد عليه انه يشترك مع القسم الاول فانه  
 ايضا لا مدخل له الحق الاصلي فتدبر قوله وبذلك  
 ظهر ان ما قيل ان رابعها هو الوضع لمفهوم اسواء  
 كما في ذلك المفهوم مستحصية وكذا الحال في قوله او  
 المفهومات متعددة وهي في الوضع لكليات بالية  
 والاعم وهي في هذه السبعة كالتامة المتدرجة  
 في الرابع عالا وجودها فلو ان رابعها ايضا تحت  
 الرابع كما في اولي واو في كالا في حق ظهر اما قيل  
 القائل حواجه على السمرقند وقد بينه غيره من ان حواجه  
 وعباراتهم هكذا اكتفى هذه ذلك الا في التسمية  
 الاوليه لعدم تحقق الرابع وفلها الثالث وعدم  
 تعلقه بغيره فيما هو الحق الاصلي من الرسالة وهو  
 كتحقق مع الحرف والهمز واسم الاشياء وهو الموصول  
 والقسم الاول وان كان كذلك الا انه لما شارك في  
 ذلك كلفا وتعلقه به بالية في شخص الحق بقرض  
 له لمزيد توضيح صاحبه فادعوا عدم العرض بالية  
 والا لاول فيما هو المقصود الاصلي من الرسالة لا فيما هو  
 المقصود من الرسالة مطلقا يلزم توضيح صاحبه



ومما فيه هو القسم الثاني وذلك لانه اذا علم ان شخصي  
 المفعول به انكشف صاحب كل من الوجهين زيادة  
 انكشاف بقضية الاستثنا تنكشف باضدادها  
 ولا شك ان توضيح الحق مطلوب لانه فيه نوع حفا  
 وله تعلق بم المقصود الاصلي كما اشار اليه القائل  
 في الفقرة عن الحق اراهم من وضع  
 المقدمة في الحق منه هو الاعانة لتحصيل الحق في الرسالة  
 كما مر فيما سبق وعلى ما ذكره القائل يكون القسم الاول لاعانة  
 القسم الثاني في الوضع لاعانة الحق في الرسالة وفيه الاعانة  
 للقسم الاعانة الحق في الرسالة في معنى المعين للشيء  
 معينه لذلك ان يكونان يكونان هذا مدار التسليم ان اريد  
 بقوله على الثالث ويحتمل ان يراد بالحق هو في الرسالة  
 وهو معرفة جميع ما ذكر فيه التعميم لا معرفة التفاترو  
 اخواتها الثالث خاصة وقد ظهر مما ذكرناه ان هذه معرفة  
 قسم العلم متوقف على معرفة القسم الاول في الوضع فثبت ان  
 يتعلق به الوضع كما هو الحق في الرسالة وفيه ايضا القائل  
 اراد بالحق هو الاصلي في الرسالة وهو معرفة التفاترو  
 اخواتها الثالث كما هو الصريح في كلامه وهذا ايضا يصلح  
 ان يكون وجه العلاقة قائل على الثالث ايضا  
 يشترك الحق في معرفة القسم الثالث لا يشترك الحق  
 في جميع مواد فانه على ما ذكرنا ان ينقسم الى اقسام  
 ثلثة ولا يشترك في الاقسام الثالث منه فكل في الاول  
 فانه يشترك في جميع مواد وكفى بهذا مرجحا  
 اقواله على ان يقال ان هذه رتبة اعتبار العلم ان رتبة  
 في اعتبار الحكم فانهم يطلقون العلم على الحكم ولا شك في جميع

مواد الثالث باعتبار الكيفية في رتبة العلم بجميع مواد  
 كالاول وقد يقال ايضا لم يشترك في رتبة العلم الاول على  
 الثالث في رتبة العلم مطلقا بل يشترك في رتبة العلم  
 عليه في عرض توضيح صاحبه كما ينادى عليه قوله لذلك  
 العرض قائل وقد قيل الامر العلم في الثالث في العلم  
 في نفسه وفي العلم في العلم في الموضوع له فثبت ان رتبة  
 بينهما اعتبارا بخلاف شخصي الحق انتهى ترجم  
 بلا مرجح قيل يمكن ترجم الاول على الثالث في رتبة  
 لثانيه نفس المقصود وهو الحق الشخصي وشركة  
 الثالث في ملاحظة الحق وهو الامر العلم ورد بما  
 مر اتفاقا ان مراد ان عدم المبرج في عرض التوضيح  
 لاحد مطلقا قائل وبما قد يقال ايضا في الكلام كما كان  
 في اقسام الوضع كان الشركة باعتبار الامر العلم اولى  
 بالاعتبار في الشركة باعتبار الحق قائل لانه الشخصي  
 لا يمكن ان عبارة الشريف هكذا لانه الكلمات تدرك  
 بها شخصياتها اجمالا وذلك كما في وضع اللفظ الشخصي  
 وليست الشخصيات كذلك بالنسبة الى كلياتها كما  
 لا يخفى فعدم الامكان غير مصرح به في كلامه الا انه حمل  
 عليه بقرينة المدعى كما افاده المفيد ان الدليل  
 لا ينطبق على الدعوى فلا يراد به رتبة منع التعريب  
 الدليل وفيه انه لا يراد به رتبة التعريب لوقر الدليل  
 هكذا اذا لم يمكن ان يلاحظ بالشخصي كلياته استحالة  
 كون الوضع خاص والموضوع له عاما استحال  
 هذا القسم في الوضع بمرتبة والتقدم في رتبة التالي  
 فلا يراد به التعريب كما لا يخفى على الاذنين نعم في رتبة



المنع على الملازمة وذلك بحيث ان يمكن ان يقال كان في  
 تقرير الدليل احتمالا في منع الملازمة وذلك على احد هما  
 والتقريب على الارض في المقيد كلاس على احد الاحتمالين  
 وترك حكم الاثر بالمقارنة وتطابق كثيرة في المباحث  
 ثم انه لو افق من التقريب على منع الامتناع لكان اولى  
 كما لا يخفى فتدبر لانه امتناع ان يلاحظ الحكم او  
 هذا من حيث حل اخص في القسم المذكور على اعم من المستحق  
 وادراج الوضع لفهم كلي من الملاحظة مفهوم كلي اخص في  
 ذلك المفهوم الحكم في القسم الرابع من الوضع ويمكن حمله  
 على المستحق وادراج القسم الفروض في الوضع في القسم  
 الثالث دون الرابع لا سيما في كلام السيد الشريف فانه في  
 اجوزية حمل الحكمي مرارة للملاحظة الا ان هذا افاد الفيد  
 لعل هذا هو مدار التسليم وادارة على العاقل ويمكن  
 ان يقال ايضا المستحق في دليل الاحتمال اعم من اخص فينبط  
 الدليل في الدعوى لكنه رده المفيد وقال انه مما لا يلتفت  
 اليه لكنه لم يذكر وجهه وعل وجهه انه بعيد في الارادة  
 خالصة القرينة وفيه ان مطابقة احدى بقربه وتكفيه  
 قرينة كما في الامر وبذلك يمكن التطبيق بتقرير الدليل  
 وتعيم المستحق بقرينة احدى كما يمكن بتقرير احدى  
 بتخصيص اخص على ان امتناع المذكور في امتناع  
 ان يلاحظ المستحق عليه وعدم امتناعه ثم وقد استند  
 لهذا المنع بان يمكن ملاحظة هذا المستحق وذلك في  
 ذلك باختراع كلي صادق ثم وضع اللفظ بزيادة ذلك  
 الحكم فيمكن ان يكون الوضع خاصا وهو موقوف له على هذا  
 الوجه وفيه اختراع ذلك كالمعاد في لا يجوز ملاحظة

تلك الاشياء في وجه يجوز ملاحظة الة ومرة للملاحظة  
 بل يجوز ملاحظة ذلك الحكم في هذه الاشياء وذلك  
 خارج عما نحن فيه بصدده وكيف لا وقد جواز  
 ما تقر به على ما هو استفادة كلام السيد كانه ان  
 مدار الحكم بالامتناع المذكور انما هو على اندراج المستحق  
 تحت الحكم والمستحق والافق ليشركا في ذلك الاندراج  
 وقد جوز قدس سره الحكم اخص الى الملاحظة ما هو اعم  
 منه حيث يجوز كونه اخص موقفا للاعم فلم لا يجوز جعل  
 اخص الى الملاحظة الحكم على عدم الفرق بينهما  
 الاندراج تحت الحكم في هذا التقرير لا يرد عليه ما قيل ان هذا  
 السند انما يؤيد المنع المذكور لجواز قدس سره تعريف  
 الاعم بترخيصه فاما علينا او نسخها ان يرتب حقيقيا  
 وليس كذلك اذ ليس لا كسب بجزء اشبهه فاقبل  
 الا ان يقال من المنع اس من منع الشرع قدس  
 سره وورده ومنه لا يمكن ان يلاحظ الحكم المستحق  
 بقوله لانه المستحق لا يمكن ان يلاحظ كليته ليس  
 في المفهوم واقصوى واندرج المستحق تحت الحكم  
 كازمه اما في رده عليه ذلك المنع بالسند المذكور  
 فهذا جواب عنه مع الامتناع المذكور بالسند المذكور  
 ذكر وجهه عليه في قوله قدس سره لانه المستحق لا يمكن  
 اذ ان لا يمكن لعدم ارتباط المستحق بالغير لا استقلاله  
 وتأمله الوجود لانه مندرج تحت الحكم فظهر ما قيل  
 حاصل الجواب ان يقال مراده قدس سره بالوضع اخص  
 في قوله كونه هو موقوف الوضع خاصا وهو موقوف له على  
 تسجيل هذا الوضع بواسطة المستحق ليس في محله



بل هو انما يصلح عنه من الترتيب لانه من المتناهي المذكور  
 و اجواب مرد و ذلك في المنع انك دون كما هو صريح في كلام  
 المفيد في كتابه بل هي في الجزء او هذا في سائر النسخ  
 محصله انه لا يستلزم الجزئية غير مرتبط بالجزء و مرأة الكل حصة  
 يجب ان يكون مرتبط بالجزء ينتج انه لا يمكن ان يكون الجزئية  
 مرأة لكل حصة و هو مع قوله قد سئل عن تخصيص لا يمكن ان  
 يلاحظ كلياته فتقول لا وجوب كون مرأة هو ا  
 من كبراد و قد استدل بالمتن صراحة ايضا فيما نقل عنه  
 منها حيث قال وكذا كون الجزئية غير مرتبط بالجزء ثم لا يرتبط  
 بطبيعته و لو اريد ذلك يرد منه وجوب كون مرأة مرتبطة  
 بغيره اسيح بين لو اريد بعدم ارتباط الجزئية بالغير عدم  
 ارتباطه بطبيعته يرد المنع على الكبر فقط و هو وجوب  
 كون مرأة مرتبطة بغيره بطبيعته و منها بكت اما اولا  
 فلا من وجوب مطلق الارتباط مرأة كناية اذ لا يخفى  
 ان مرأة الكل حصة لابد لها من ارتباط مع الكل و اما  
 ثانيا فلا من وجوب كون مرأة مرتبطة بغيره صريح  
 في اصل الكتاب فلا وجه لاعتاده فيما نقل عنه و اما ان  
 فلا كون الجزئية غير مرتبط بالجزء مدلل باستقلال ارتباطه  
 في الوجود غير موجه اللهم الا ان يقال من راجع المنع دليل  
 على استقلاله و انما قيل لا يستلزم عدم مطلق الارتباط  
 قائل و اعلم انهم قالوا الجزئية الحقيقية لكون ذات متصلة  
 متصلة بوجودها في غير الارتباط بالجزء ولا يمكن العقل  
 ان يلاحظ ان يعتبر صدقها على الغير و هذا هو المنع بعدم  
 الارتباط بطبيعة كماله في المفهوم الكافي في ذات مثالية مطلقة  
 فيقتضي الارتباط و هذا هو المنع بالارتباط بطبيعة العلم اقل

من الوضع

من الوضع ايضا مرأة الكل حصة هناك ايضا جزئية و لا فرق  
 بين الارتباط بالجزء و بين الارتباط بالكل بل الثاني  
 اشبه استحالة اذ لا بد من اكل الذرة السبعة في امرية  
 متفانية كما ذكره الشارح في حاشية الصفح  
 ان حصص الوضع الا قسم الاربع لا يتم و اعلم ان عبارة  
 المفيد بهذا وضع مطلق اللفظ ان كل فرد و مركب  
 لا ينحصر فيما ذكره من الاقسام الاربع بل ينحصر فيما بعد  
 ليس الا وضع اللفظ المفرد انما هو كلامه فكل ما ليس الا  
 في وضع اللفظ لعدم دخول وضع المركب و اعلم ان  
 وضع المركب على نوعيه قصد به تعالى الاول و قسم  
 البنية التركيب المنع كوضع زيد ان لا يضاف لان  
 عنه زيد و هذا وضع نوعي للمركب قيل وضع العلم للموضوع  
 الخاص و لكنه محض وضع ابراهمه لدلولاته افراسه كوضع  
 زيد ان لا لدلولي زيد وان في محض وضع كل  
 منهما لكل من مدلوليهما و هذا وضع ضمني تعالى لا اصلي  
 و قد مر في الطائفة ان المفيد هو النوع في ذلك  
 المراد انما هو الوضع القصير المتبادر عند الاطلاق  
 في الاقسام الاربع لا البنى و الا قسم من القدر  
 البنى فلا يخارجه احصى الاربع من مفردية من  
 قيل لاخذ بالقل فالمفرد ضا ليس الا اذ انا  
 اشار الى اجواب عنه الاعتراض المذكور بتخصيص  
 المقسم بوضع اللفظ المفرد او شئ للاعتراض و  
 الا ولى اولى و افيد وفيه وضع حصص وضع  
 اللفظ المفرد ايضا منتقض قيل هذا الاعتراض في المفيد  
 على تقدير تسليم ان المقسم وضع اللفظ المفرد لكونه يجب



من انما حكم فيما سبق بحكم الارقام العقلية للوضع  
 الاربعة المذكورة وسهنا حكم بالانتفاض ذلك انما هي  
 وردت في حكم سببها بالانتفاض بينه وبين زعم المفيد والالزام  
 له وانما حكم فيما سبق بالانتفاض بينه وبين اعتبار قيد الوحد  
 وانت خبير في وضع المشتقات بوضع جزئياتها وضع المركب  
 من اللفظ والهيئة والكلام انما هو وضع اللفظ المفرد  
 لانه وضع اللفظ المركب من اللفظية لانه وضع المركب من  
 اللفظ والهيئة فهذا الاعراض ساقط كل المستوط  
 وان الانتفاض هذا اعراض في ان المفيد من حيث تقدير  
 ان المقسم مطلق اللفظ انما هو المفرد والمركب ورد لقوله  
 بخلاف المركب من مفردية موضوعية بمركب من متفردية  
 في القسم لكنه ساقط ايضا في وضع المجموع المركب المفردية  
 والهيئة وضع المركب من اللفظ والهيئة والكلام انما هو  
 في وضع المركب من اللفظية لانه وضع منها ومن الهيئة  
 ايضا كما مر فيما سبق فتذكر في الموضع مركبة للانتفاض  
 ان الانتفاض انما هو اوصاف اجزاء متفقة فكل من  
 سببها انما قال في الموضع انما هو الى ان يكون الوصفية المجتمعة  
 من قسم الوضع العام للموضوع له انما هو محل نظر لعدم صدق  
 ظاهرية عليه لانه يقتضي ان يصير اللفظ موضوعا للمقد  
 بحيث يجوز ان يستند موضوعا له اللفظ ولا شيء من المقد  
 فذلك بالنسبة الى المركب بل طائفة من موضوع له جزا وان  
 جزءا في انما هو اوصاف اجزاء الوصفية وضع المفردات ووضع  
 الهيئة المجتمعة في مركبة مفردة في هيئة متفقات في  
 قسم الوضع وقوله لعدم صدق ظاهرية عليه في بيان  
 مفيد لعدم الانتفاض بين وضع المركب اذ كان اوصاف اجزاء

متفقة

متفقة في قسم الوضع وهو قوله في وضع المركب فيه داخل  
 فيما دخل فيه وضع كل واحد من مفردية ظاهرية في انما هو دخول  
 وضع كل واحد من مفردية في انما هو مدلول كل موضوعا له وذلك  
 لا يصدق في الوصفية المجتمعة المذكورية في انما يقتضي  
 ان يصير اللفظ المركب لذلك الدخول موضوعا للمقد الذي  
 هو مدلول مفردية بحيث يجوز ان يستند موضوعا لذلك  
 اللفظ المركب كما هو كل من مدلول مفردية موضوعا لذلك  
 المركب بل طائفة منها من المقد وكدلول الذي موضوع  
 جزءا كلفظ الدرس وطائفة اخرى منها كمدلول الهيئة  
 موضوع له جزءا من كمال الهيئة وانما قال ظاهرية لانه يمكن  
 ان يراد به انما هو المذكور انما هو داخل فيما دخل فيه وضع كل  
 واحد من مفردية مطلقا سواء كان دخوله كدخول كل واحد  
 من مفردية او لا في لا يقتضي الصيرورة المذكورة وقيل  
 في سبب المقد المذكور غير ما ذكرنا لا يلتفت اليه  
 فتدبر في انما هو حقيقة معتبر هذا اعراض  
 ثالث في المفيد وجواب عنه النقض الذي اورد  
 في انما هو المذكور وتقريره ظاهر لا يخفى اقول للمفيد  
 ان يقول وضع المركب ليس في قبيل اجتماع في الاقسام  
 بل هو قسم مستقل في اقسام الوضع كما ان المركب قسم مستقل  
 في اقسام اللفظ لانه من قبيل اجتماع في الاقسام فيهم  
 قسموا اللفظ الموضوع الى المفرد والمركب وايضا قسموا  
 الوضع الى وضع الهيئة للهيئة كما ان المفردات والى وضع  
 الالزام بالالزام كما ان المفردات ولا يخفى ان ذلك يقتضي  
 ان يجوز وضع المركب وضع مستقل في مطلق الوضع  
 وان لا يجوز في قبيل اجتماع في الاقسام مجموع ان



وزيد من غير اعتبار التركيب بينهما فاقول لا انفاف  
 والتشخيص ما يميز الشيء ارباعا اعتبارا بغير الشيء اه هكذا  
 فسرته كقولنا المسمى ببعض تصنيفاته وما قيل ان كل  
 هذا هو وجهه على السمع قد يقال ان اول الكتاب عند قول  
 المسمى فانه هذا لا يوجد في الشيء الذي لا يكتفي  
 اجزاء كالانفاد والباريات وانما لم يوجد في الشيء  
 لعدم كونه موجودا بخلاف الاول المسمى الاول فانه  
 موجود فيما لا يكتفي اجزاء ايضا اذ لا شك ان الباريات  
 اجزاء او محسوسة صادقة عن شخص معين مثل شخصه بالحق  
 الاول وان لم تكن موجودة لا متناه في فرضها على مقدرة  
 قدم التحقيق لا يستلزم عدم التشخيص بذلك الحق هكذا  
 قال القائل في حق الشخص اه قل حاصل ما ذكره من كونه  
 معنى انما احصى به الموجود الاعم من الذات والارجاء والشيء  
 وقتا واما والقيمية في لوازم اقتضاء العقل في فرض  
 الشرية فينما هو ما واث لا عدم ولا خصوص الا ان  
 يقال راد بالموجود اه اقول يمكن ان يقال انما راد بالقيمية  
 القياسية الخارجية فانه المتبادر انما لا يتبعه به  
 موجود يقينا خارجيا بهذا لا يوجد في الشيء الذي لا يكتفي  
 اجزاء في الخارج بخلاف الحق الاول حيث لم يوجد فيه  
 القمية الخارجية فانهم وانه كل موجود في الشيء  
 العقلية فرض الشرية في كونه حقيق الفرض في  
 ادا قولنا انما هو الفرض به لكونه صدق بيان الانفاد  
 والباريات لا يكتفي اجزاء او مستحقة فانظر بالنظر  
 في كل من كان اما في صفة كاشفة لشخص في ان  
 يكون عليه بمعنى القمية في يكون التقدير اللفظي قد يوضع

لللابس بعينه واما صلافة قد يوضع لمعية كما ان رالية لشيء  
 كلما كان او متخفا اسما كان الوضعية كلما او متخفا  
 وهذا استيفاء اطلاق الوضعية فانه الاصل المطلق ان  
 يكون على اطلاقه ونظرة ان نظير هذا القول كونه  
 الوضعية اعم من ان يكون كلما او متخفا او نظرية كونه بعينه  
 صفة كاشفة او نظرية كملها كما هو هذا موافق سياق  
 كلامه واما ما قيل انهم قالوا الصفة الكاشفة للشيء بمنزلة  
 التعريف ولا يخفى ان قولهم بعينه تعريف المسمى لا يصلح  
 ان يكون تعريفا للشيء فيندفع به الجدل في تعريف الحق اه  
 في انما يكون بمنزلة الشيء لا يجب ان يكون بعينه ذلك  
 واما في قد يوضع لنفس شخص يشير الى ان العلية في  
 هذا التوجيه يكون بمعنى النفس والذات الا انما راد  
 واما ما قيل ان لا وجه للثبوت احتمال انما كيد فانه التأكيد  
 المنصور للشيء هو نفسه وعينه بدونه الباطن ودونه  
 صاحب الحق عند موافق زيادة ان التأكيد بالنفس  
 والعيه واما بتقدير الوضع كيشية القمية في ان يكون  
 العلية بمعنى القمية والآن سببية ان قد يوضع كشيء بسبب  
 بعينه ولشخصه ويرجع الى ان قد يوضع لشيء حيث انه  
 معية كما ان رالية بقوله والحق اه اذ الوضعية لمعية  
 كما قيل القمية معتدلة مفهوم الشخص فلا فائدة اعتبار  
 قيد كيشية فاجاب بانه لا يلزم من اعتبار القمية في  
 مفهوم كونه الوضع باعتبار اذ الوضعية للمعية اه فلا يلزم  
 ان التعميم الاعم لا يستلزم التعميم الخاص اذ السؤال  
 بتقدير القمية مفهوم الشخص لا باعتبار خصوصه  
 واما ما قيل في دفعه ان اه راد بالمعية الشخص فيشهد



في بطلان قوله اذ كل لفظ موضوع لمعية هكذا قيل وهو  
 التقييد للوضع كجيشية التقييد به الفارق بين المعرفة و  
 النكرة بان يوجد في المعرفة دون النكرة وتوضيح الفرق  
 بينهما ان التقييد في النكرة مضاهي غير متبعية التقييد للوضع  
 وفي المعرفة لا بد من اعتباره حصة على ما صرح به اذ كل  
 لفظ موضوع او موضوع بقرينة المحول وكل لفظ موضوع  
 لمعية بتقدير المحول وكل لفظ موضوع لمعية بتقدير المحول  
 وبعد فيه نظر اذ لو اريد بالمعية شخصي راد عليه ما وضع  
 للكل ولو اريد معنى غيره لا يتم التقريب اللهم الا ان يقتصر  
 من الدعوى والدليل ما وضع لشخصي فاقبل مفهوم هذا  
 القسم اعم لاطلاقة من جهة الوضع كما مرث الا ان راد عليه  
 كونه لا يتزعم يقابله وهو القسم الذي لتقييد بالملحظة  
 بالاسرائيل بان يقال شخصي وحده هذا التقييد يمكن ان  
 يستغنى عنه مقابلته في قوله وذلك بان يعقل امر مشترك  
 بينه اشخاص اذ كما افادته الشرع والحق قبل لا يرد  
 عليه الاطلاق المشترك لان المراد الوضع لشخصي وحده بوضع  
 واحد والاعلام المشتركة وان وصفت لا يكون لشخصي  
 واحدا ان ذلك باوضاع متقدمة لنفسه وانت جدير بان  
 يبقى الاستحسان لاعلام المشتركة بوضع واحد كما اذا كانت  
 الاولاد المتولد من مقدمة فسميت كل واحد منهم باسم  
 واحد حمية سماع قوله وان كانت هذه التسمية نادرة  
 واما تقييد للوضع بما يقابل ادعطف على قوله واما  
 تقييد للوضع كجيشية التقييد به وتوضيح رابع لقوله بعينه  
 نقل عنه انها لو علم ان عالم بل حظها ببيان الاحتمالات  
 غباخ فانه ما سواه لك في القسم العقلية للوضع

بل تتبع احتمالات تتقابل القسم والذات ذكرهما فلو  
 كان بعض الاحتمالات غير موافق له فلا بأس به فيما يخص بحدوده  
 انتهى اقول لعل الاحتمال الغير موافق لما صرح من القسم العقلية  
 للوضع هو الاحتمالات الثلاثة الاولى حيث كان هذا القسم  
 الاول في الوضع على كل منها اعم من ان يكون بالملحظة بالمرحلة  
 او بالملحظة بالهوية فانه ما يجوز بالملحظة بالمرحلة ليس  
 بداخله القسم الاول من الاقسام الاربعة المذكورة فيما صرح  
 فهو اما خارج عن الاقسام الثلاثة الاخرى او داخل  
 في الرابع وعلى كمال التقدير لا يوافق ذلك التصور فانه في  
 الاول من الخمسة وعاءه يبطل الحكم بان الرابع لا يوجد  
 وايضا الاحتمال الثالث اعني تقييد الوضع كجيشية التقييد  
 لا يوافق تلك القسم اذ ما يوضع لشخصي لانه حيث التقييد  
 يجوز واسطة بين الاقسام الاربعة المذكورة في تلك  
 القسم قد برز في اقل الاحتمال الغير موافق هو الاحتمال  
 الاول اعني احتمال الصفه العاشقة فانه هذا القسم الاول  
 لا يجوز للاقسام الثلاثة الباقية فانه عبارة عن الوضع لمعية  
 كليا كان للمعية او شخصيا كما ذكر في المتن ذلك الاحتمال  
 الاول ولا يخفى ان هذا الوضع لا يتقابل القسم الثالث اعني الوضع  
 بالمرحلة فانه ذلك الامر الكلي اعم من ان يكون معين انتهى وانت  
 جدير بان تذكر هذا القائل من على حمل قول الله جل جلاله  
 او شخصي على تقييد الموضوع له وذلك في سد بل هو تقييد  
 للوضع كما استدل اليه فيما سبق الا على القول بامتناع  
 من قوله لكن يشكل على كل قدام الا قول الواقعية وان  
 الالفاظ الاربعة القول في الواضع للالفاظ كلها هو انه كما  
 كما هو من هذا المعنى فانه لا اشكال في ذلك القول او يمكن



ان يقال وضع العلم كايضا باعتبار عيه العلم فانه لا يخفى منه كما  
 عني واعلم انه قال الموضع ستره المختص ثابت اذ لانه اللفظ  
 بالموضع فالوضع هو ان يوضع او التوزيع ثم انكره باجر  
 الثلثة او لا فلهذا اربعة اقسام قال بطل قسمها قال فقال  
 الشيخ ابو الحسن الاشعرى ومنايعه الواضع اللغات هو ان  
 كذا او علم بالوحى او بخلق اصوات تدل عليه واسماها  
 لواحد او جماعة او بخلق ضروريا وقال بهشمية وم  
 اصبى راجعها شتم ومنها البشر واحد او جماعة ثم حصل التوزيع  
 بالاشارة والتكرار كانه الاطفال يتعلمون اللغات بتكرار  
 اللفظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشياء وغيرها فقال  
 الاستاذ ابو اسحاق والاسمراني القدر المحتاج اليه التوفيق  
 يحصل بالتوفيق من قبل الله تعالى وغيره فحصل الامر به وقال  
 القاضي ابو بكر اجماع ممكن عقلا وشيئا من ادلة هذا لا ينبغي  
 القطع فوجب التوقف وهذا هو الصحيح ثم ان كان النزاع  
 في الظهور لانه القطع فالقول الاشعرى ثم ذكر ادلة  
 كل مذهب وفي بعض الاعلام المذكورة صفة للمفاد  
 لا للمفاد اليه والتا ثبت لاكتف باب التا ثبت عن هذا فاليه  
 وذلك البعض هو الذي يقع في تسمية الاولى حجة سماع  
 تولد قبل رؤيتهم قول بل دليل اذ الظاهر يكون وضع  
 كل ما مع سبق واحد اما باعتبار الامر العام لعدم ذكر العالم  
 بالموضوع له واما باعتبار عيه الموضوع له لاحاطة علمه  
 بجائز بل القول بالوضع اه اقول يمكن ان يقال الوضع نسبة  
 به اللفظ ونسبة فالعلم به يتوقف على العلم بهما فلما كان العلم  
 منكرا بحيث لا يحيط به العلم بالبشر وكما مندرج تحت امر كل  
 به العلم الموضوع باعتبار ذلك الامر كانه من غايته

بعبارة الوضع العام للموضوع له اخص ليس بلفظ وينتفع به  
 وهذا كافي في الدليل على القول المذكور وهذا مستطاع قبل  
 بل كما اذا يظهر دليل على خلافه فان منشا اعتبار الامر العام  
 مرة في هذا الوضع عدم احاطة الواضع بجميع المعاني الشخصية  
 التي وضع اللفظ لها لكثرتها وعلمه بما منزه عن عدم الاحاطة  
 انفسه وذلك لانك قد عرفت ان حكمه اعتبار الامر العام ليست  
 منحصرة في عدم احاطة الواضع بالمعنى المنكثرة بل قد يكون  
 اعتبار عدم احاطة علم المتكلم بذلك الوضع او بمعنى  
 عطف على قوله والحق في الفروق بينه وبينه ان اعتبار  
 عيه الشخصية الاول عبارة عن ملاحظة بنفسه وعينه  
 يكون تلك الملاحظة الى الوضع اللفظي بآراء وفيه ان  
 عبارة عن قصد في الوضع ليكون موضوعا له وقصد لا تخفى  
 لا الى امر يندرج فيه اربعة اشياء في ذلك الامر وذلك  
 الامر هو كل شخص فانه عيه الشخصية يندرج تحت كل شخص  
 بهذا الوضع اروضه القسم الثاني بل لكل شخص فيكون  
 الموضوع له وقصد كل شخص من هذا الامر العام التدرج تحت  
 عيه كل شخص شخص فيصير كل شخص شخص موضوعا له تحتها  
 وتبين لاجل وضع اللفظ لكل شخص وبآراء ونظيره  
 ان يتركب كل شخص موضوعا له قصد او صيرورة الشخص  
 موضوعا له للوضع لكل شخص ولكن ان تقول ان نظير  
 القسم المذكور به بالمعنى المذكور به فانه وضع  
 التدرج نظير القسم الاول وضع مركب نظير القسم الثاني  
 باعتبار صيرورة الشخص موضوعا له للوضع لكل شخص  
 واذا زاد التميز بينا وبين المذكور او كل واحد الشخص  
 بعينه الظاهر ان يراجع خبره في قول المصنفين الى ان يقال



يوضع لشخص باعتبار عينه با، بقصد الوضع الى عينه لا  
 الى امر يندرج هو فيه باعتبار القصد الى امر يندرج هو فيه  
 هذا الشخص ولا يخفى فانه فالظاسقات قوله بوجه كما  
 فعله فيما سياتي فامل باعتبار القصد الى امر يقع هذا  
 يكون الوضع لذلك الامر بالقصد وللشخص بالتبع كوضع  
 المركب بوضع الاجزاء فلا ياسب ذكرها هنا لان العلم  
 مقام بيان الاوضاع العقلية ولا يوافق ما صور  
 من القيمة العقلية ايضا وكذلك ان تقول ليس مقصودنا  
 منها الا اثبات التماثل بين العتمة فلا يقدح في  
 هذا عدم المطابقة لما صور من القيمة العقلية كما اشار  
 اليه فيما نقل عنه سابقا بالوضع كل شخص ابا نهجية  
 واهم ما يوضع لكل شخص عا، يجوز كما بينا لما قبله  
 قوله وكل شخص شامل للشخص بعينه لتلبيح لقوله بوضع  
 الشخص بعينه باعتبار القصد وامل انه اذا كان  
 موضوعا لكل شخص كان موضوعا للشخص ايضا لكونه المقدم  
 حو فكذا التالي اما الملازمة فلا، كل شخص شامل  
 للشخص واذا كان شامل ملازم انه اذا كان موضوعا لكل  
 شخص كان موضوعا للشخص ايضا اما الكبير فظاهر  
 واما الصغر فلا، الشخص بعينه من كل شخص ولما كان  
 كونه الشخص بعينه كل شخص محل نظر بينه فيما نقل عنه  
 حيث قال كل شخص يقصد به مقدره كالحل الجوى الا  
 ان يبين ما تفتوا به القصد فلا يخفى ان سم كل شخص ليس  
 مقصودا به يجوز الشخص بعينه من ان يبين ان يقصد  
 به كل شخص من الاشياء المقصودة كما انه يقصد لكل  
 اجزائي كاشا من المقصودة الا ان يبين المقصود او

به المقصود به فرق فانه القصد الاول الى الاشياء  
 المقصودة من حيث التفريق واما الثاني من حيث الاجتماع  
 وقوله فلا يوجب تنفيع على قوله كل شخص يقصد به مقصد  
 لا على الفرق المذكور كما قيل فانه الاجابة عنه على ان يقصد  
 بكل شخص مقصد لا على عدم الفرق المذكور كما يظهر  
 بالذات امل واما حقيقة ما معنى قوله قد يوضع  
 لشخص بعينه القصد الوضع الى عينه الشخص لا امر  
 يندرج هو فيه ومعنى قوله قد يوضع له باعتبار امر عام انه  
 قد يوضع لشخص باعتبار القصد الى امر يندرج فيه هذا  
 الشخص با، يجوز الموضوع له الاول عليه الشخص  
 واما الثاني كل شخص ومن الموضوع له الاول هو الشخص  
 وحده فانه هذا هو الشخص لا وحده بل مع شخص اخر  
 كما جعل الموضوع له القصد امر شامل والعلم حفي بالذات  
 تغير بالمعنى الاخير لنوع خفاء ودقته لا يبينه بقوله  
 فانه كل مقصد والا فلا يروم بكون معناه ما ذكره كالتسوية  
 ولا يتوقف اندفاع الاعتراض به عليه كما سقظ  
 فانه كل مقصد به على معنى لجل الامر العام على المقصد  
 المندرج فيه الا فاد لكل شخص كذا اشار اليه فيما نقل  
 عنه بقوله كل شخص يقصد به مقدره كالحل الجوى  
 ان وضع بعض الاعلام فانه تسمية الولد قبل رؤيته  
 فاعل اندفع ووجه اندفاعه بما حققه ان الموضوع له  
 القصد من هذا الوضع على ما حققه هو الامران المذكوران  
 الشخص فانه تلك الاعلام هو الشخص وان لاحظت بالمر  
 كوا ايضا الموضوع له من هذا الوضع هو الشخص لا وحده بل  
 مع شخص اخر فانه تلك الاعلام هو الشخص وحده فكيف



يدخل احد جانبيه الاخر وهذا التقرير اندفع ما قبله انه اندفع  
 بما حققه نظر نظر فانه تسمية الولد قبل رؤيته مثلا لما لم يكن  
 الا مجرد حظا - الولد بصفات كلية بحسب مفهومها فكان الواض  
 قال ووضعت لكل موصوف من الصفات وان كانت تلك  
 الصفات موصوفة في شيء من موصود - ان ذلك الوض  
 الشئ باعتبار امر عام لا يقتضي به ان يفتل امر كل مشترك  
 به المستخفات بل يكون ذلك الوض به كما يفتل امر كل  
 غير مشترك به المستخفات صادقة ذلك الامر الكلي على ذلك  
 الشئ وصوره ايضا فيكون ايضا المذكور قاصرا او اكثرا  
 منه باطلا ووجه اندفاع هذا باحققة الشئ هو الموضوع له  
 انه ذلك الوض هو الشئ لا واحد بل مع شئ اخر فلا بد  
 من ان يفتل فيه امر مشترك به المستخفات ولا يمكن بان  
 يفتل امر كل غير مشترك به المستخفات فلا يختصا  
 ثابت والاعتراض كقطع وايضا الموضوع له الوقف  
 انه ذلك الوض لابد وان يكون كل شئ على ما حققه فلا يتصور  
 ذلك بان يفتل او غير مشترك به المستخفات فلا اعتراض  
 من دفع باحققة بلا ارتباط وان ورد بدونه فلا حظ  
 ذلك التحقيق فليقل ان هذا الاعتراض الكلي غير وارد  
 وان لم يلاحظ حقيقة فانه امر مشترك به المستخفات  
 لا يمنع العقل مشترك بينهما وهو على الكلي وعلى تقدير  
 ورود اندفاعه بذلك التحقيق فليقل ان هذا الاعتراض  
 على قول المورد غير مشترك به المستخفات صادقة على  
 ان الشئ وحده شامل حق التامل بل هو الوض  
 الكلي كذا ان الامل بتوصيف الوض بالكلي وانه الشئ  
 عند اوله ان الوض العام الكلي بتوصيف بالهم والكلي ما

وانما هو الوض العام بالتوصيف بالعام فقط  
 لا يجب ان يكون للمخفات قول ليس لا يجب بل يجب  
 كما حققه سيد الحقيقة في حاشيته على شرح المختصر  
 الاصولي حيث قال ان اقبهات واهمات اما هي  
 موضوعات للامان الحسية الحقيقية واما كونه هذا  
 قد ان ربه الى امر كل مذكور ومخير القاب قد يرجع اليه  
 ايضا فليس يردع في ذلك لانه هذا كمال اصل الوض  
 لتدعي حيث يدعي راليه انما هي حسية وذلك  
 لا يجوز الا في كمال الحقي واستعماله غير ان يكون  
 يتزبد من منزلة الواقعة الكلي المذكور فهو حيث انه  
 مذكور بهذا الذكر الجزئي في لا يكمل الشئ واطلاقه  
 عليه ليس الا بالله الحسية ومخير القاب ليقضي ذكره  
 جزئي للمرجع اما لفظا او معنى او حكما وقد عرفت  
 ان الكلي المذكور من حيث انه مذكور بذكر جزئي انية  
 وانه حاشيته على شرح المطالع كما استغله فلوجه  
 لهذا الكلام منها اللهم الا ان يقال انه انما هو  
 انما ذكره سيد الحقيقة لبي على عنده لانه قد يفرق  
 عليه بان لا سلم ان الكلي المذكور من انه مذكور لا يكمل  
 فرض الشئ بالنظر الى نفس المفهوم مع قطع النظر  
 عن الامور الخارجية كما هو اعتبار الكلية ولو لم  
 ذلك فلا ثم ان اطلاقه الفعليه من هذه الحسية بل  
 انما ان اطلاقه عليه له من هذه الحسية ويسمى به الشئ  
 ما يستعمله الرضا له بل يكون ان يكون الا في المنة  
 التي هي في ذات افاقية منها حقيقتات ومنها كليات  
 فيه انه بسوق من ان الشئ والتبعية ما ويا في كيف



يصح تميم الامور للمعينة منها فامل كغيره ان ياب قال فيما  
نقل عنه منها سياتي في الخاتمة ما يتعلق بالخبر الثاني ونشره  
على وجه يظهر منه ان الخبر الثاني موضوع للجزئيات  
الحقيقية انتهى اقول اراد به ما سيجد كونه شريح التنبيه  
العاشر من ان الخبر الثاني راجع الى الكلام بسبيل الجزئيات  
بسبيل الحقيقة فان القول بالجزئيات هو من القول ببداهة نظام  
خبر الثاني سلكنا فيه خبره منكم والى طلب فامل  
وانتظر جزئيا كان او كليا ان اراد ان يابى في كيقوع  
سيد الحقيقة من ان الكلام المذكور في حيث انه المذكور في هذا الذكر  
الجزئية جزئية حقيقي وان اراد ان قد يكون كليا مع قطع النظر  
عن كونه مذكورا بالجزئية فلا يتم القريب جزئيات اضافة  
اقول هذا ليس بصريح به عبارة قد كسرت تلك الخواشي  
بل مرجع فيها بخلافه فانه قال والتحقيق ان اللفظ اذا تصور  
مع كليا ولا حظ به جزئية وعينه هذه الاما حظها الاجمالية  
اللفظ واحد لكل واحد من تلك الجزئيات كما هناك وضع  
واحد واللفظ انت لكل في طلب معزول مذكور واللفظ هو  
لكل في معزول مذكور في كل واحد من هذه الالاف فلا موضوعا  
بوضع واحد لهما شخصة متقدمة فلا يكون كليا ولا مشتركا  
بل يكون اللفظ منها عام او موضوع له خاصا ومن هذا القبيل  
استعمال اشارات والامروية والافعال النظر الى النسب  
المختصة الداخلة في هذه الالاف فان قلت ما ذكرته من كون  
اللفظ واحدا للشخصيات خبره منكم والى طلب واما  
خبر الثاني فقد يعود الى الكلام واللفظ من قديما ولا  
الى الجنس فقلت ان اللفظ هو موضوع للجزئيات المذكورة  
فان قلت ان ما ياب موقوعا من سوا كانت جزئيات حقيقية

او اضافة والاشارة الى الجنس منية على جعله بمنزلة الجزئيات  
المحمولة انما هي انية ولا يخفى عليك ان سياتي هذا الكلام  
ومذاق ومقتضى حقيقة شريح حاشية شرح المختصر ان  
عدا لكون مراده بالجزئيات قوله للجزئيات المندرجة  
الجزئيات الحقيقية وبلاضافة قوله او اضافة للجزئيات  
الافاضية حد ذاتها مع قطع النظر عن كونها مذكورة  
بالذكر الجزئية والالكان في الالاف سماه حقيقة في شريح  
فامل بلاضاف وترك الاعتراف الا ان كمال قوله  
بمعينة صفة كاشفة لشخص اقول لا مدخل لهذا الجملة في دفع  
الاشكال المذكور ولكن ان تقول يجوز مع الكلام اللفظ  
قد يوضع لمعية كليا كما ذكرت العينة او شخها وقد يوضع  
له باعتبار امر عام فيرجع خبره الى المعية الا ان في الكلام  
والشخص فيندفع الاشكال وليس في اذ التمييز يوق  
المتشخص كما مر في سبيل جعل قوله بعينه صفة كاشفة  
لا يفيد التمييز المذكور من الالاف من الالاف صفة كاشفة  
له غير موقوف بل لا وجه صحة له اذ اللفظ لا مرسم بالصفة  
الامة ويمكنه دفع الاشكال المذكور بطرح خبره له  
الى الشخص مراد به الجزئية تجوز بسبيل الاستدلال وبجملها  
قدرة قوله وقد يوضع على التقدير لكون الحقيقة جزئية  
فليامل وقد عرفت ما هو الحق الحق وقد الله الهداية  
والتوضيح بما قيل تكرار تركه اولى ولكن ان  
شعرك ذكره اظا للمزيد اهتمام به لا ينسب اليه هذا  
الاحتمال وان اعم اه عطف على قوله ان الوضع الكلي  
اد ارسى ان الوضع العام والاولى وان كوزاه بل  
ويجوز ان يجوز للكلمات الصفة بل وللکلمات الصفة



وحاصله النقض على التعريف مستفاد من قوله وقد يوضع للوضع  
 في العلم للموضوع له الخاص به ليس كما مع لزوم وضع المشتقات  
 منه من انما في افراد المعرف وفيه ان وضع المشتقات وضع  
 نوعي والكلام من انما في الوضع الشخصي ووجود ما ذكر في الوضع  
 الشخصي غير محقق ولك ان تقول يندفع هذا النقض ايضا بجملة  
 قوله بعينه صفة كاشفة للكليات اذ بعينه اجمع اذ  
 الوضع للكليات الحرف كقوله بمراد به عليه من قبيل الوضع العام  
 للموضوع العام واما الوضع للكليات كذلك فليس من غير  
 انما كما اشار اليه فيما سبق عنه تعريفه بقوله بشرط ان لا يثار  
 في ذلك الوضع غيره والتوصيف بالصفة لا يضر انما وضع  
 المهمات فانه ليس للكليات الصفة بل للكليات والجزئيات  
 على ما سبق هو ذكره وقوله لا باعتبار انما في الشيء انما  
 بجهة مستدرك وليس انما في قوله انما في الشيء الاول من  
 اقسام الوضع العام للموضوع افاض اذا اقر انما حصل  
 بعينه اجمع وما قبل انما في الوضع للكليات الصفة  
 وقوله فانه الوضع العام للموضوع له فيها اشتباه العلم  
 بمراده ايضا نقل عنه انما في ما ذكره الصفة بشرط  
 التخصيص كما مر ما ذكره السيد الحق انتبه قبل ان  
 يكون مراده ما ذكره السيد ما ذكره قد مر مره في حاشية  
 شرح المطالع وهو الذي سبق نقله في انما في ذلك  
 شامل لاشتقاقات ايضا انتبه وانت خبير بانما في كل الاحتمالية  
 لا يكون محذورا ايضا مذكورا ويمكن ان يقال مع قوله قوله  
 ويرد انما في قوله انما في قوله انما في قوله وقد يوضع له  
 باعتبار انما في ما ذكره الصفة بشرط التخصيص فانهم ذلك  
 في مسئلة الحروف نقل عنه قال انما في انما في كذا

حقيقة

حقيقة اقاله ذلك يعني الحرف في علم اول المقدمه وسه  
 انما اللفظ قد يوضع وضعا عاما لا مخصصا كسائر المشتقات  
 والاهمات فانه الواضع لما قال صفة فاعل في كل مصدر  
 قام به مدلوله وصيغة مفعوليه وقع عليه علم حال كونه  
 ومضروب في غير فرض فصوصها وكذلك اذا قال هذا  
 الكل راليه مخصوص وانا لكل متكلم والذي لكل معينه  
 بجملة انتبه وقد قيل لا يخفى على المصنف انما في كل من  
 يصح ما يردده فانه مفهوم منه انما في المشتقات كسائر المهمات  
 موضوعه لا مخصصا وضعا عاما وليس كونها من قبيل  
 وضع العلم للموضوع له الخاص اصطلاحا بانهم من كونها داخله  
 في الوضع العام للموضوع له كذلك ليس بمعيده بل هذا هو النظم  
 لما انما في سبب اعتبار عموم الوضع وحفوصه بالنسبة الى  
 الموضوع له بنا في ما ذكره بعض النحويين من انما في وصف  
 الوضع بالعموم والخصوص في هذا لا يتكلف فيه خلاف وضع  
 بها في ما ذكره الحق الشريف فانه لا يخلو عن كلف انتبه وقد  
 يقال انما في ذهب الحق الشريف الى ما ذهب اليه لانه وقع  
 العلم في مقابلة الخاص والمشتق اعتبارا من العلم الواقع  
 في مقابلة الخاص والمشتق بجمع العلم لغرض الاشتراك  
 بينه كغيره من العلم بمرادف بالمكانه هذا العلم والخاص  
 بالمشخص فالعلم بمرادف العلم الواحد في كثرية والخاص  
 ما ليس كذلك واما يقال انما في العلم والخاص في قطع  
 النظر عن الارادف المذكور هو الصالح لغرض الاشتراك  
 وغير الصالح له انما في الاول ان يقول انما في الاول  
 لا في انما في كثرية من كثرية من كثرية من كثرية من كثرية  
 وهو ان لا يفرق بينه وبينه في كثرية من كثرية من كثرية من كثرية



كما رجع العلامة الدواني في حاشيته الهندية لما سبق منه من ان  
 الوضع المسمى للموضوع له انما هو لا يجب ان يكون اشياء  
 فقولنا وذلك بان يعقل اشياء مشتركة ايضا بصواب  
 وذلك ان قولنا انما قال لا ينبغي منه من قوله وكان ارادة  
 لتدبرهم وذلك ان تقول وجه التوهم ذلك ان عبارة  
 مفيدة لكون الوجه مشترك في كل خاص ان المذكور تلك الاشياء  
 ملحوظات عند ذلك الوجه فيقولون ان لم يفرق بينه اهل النظر  
 ولعله لم يقل لتدبر بل لما سبق منه من قوله وكان ارادة  
 وكان ارادة جواب سؤال مقدر فكانه قيل عقل الامر مشترك  
 غير كاف في القول بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه  
 الاشياء كخصوصه بل لا بد من عقل الاشياء ايضا كما  
 لا يخفى فاجاب بما مر بالاستدراك قوله اد وجه  
 الاستدراك كما افاده اليه الشر والذات التمييزية تلك  
 الجزئيات بهذه الاشياء انما يكون باعتبار ملاحظة  
 تلك الاشياء قبل الوضع وفيه نظر اذا الكلام الاستدراك  
 العقل المذكور عقل الاشياء بذلك الامر والوجه المذكور  
 انما يفيد عقلا مطلقا سواء كان بذلك الامر ولا اللهم الا ان  
 يقال يستلزم بمذمة قوله وقد يوضع له باعتبار امر عام  
 وليسفاد من ذلك هذه الباري وجه الاستدراك ان ذكر  
 القول ببيان الوضع يدل بظاهر على ان العلم شرط في  
 الوضع وان مجرد التمييز غير كاف فيه والاف ذكر وانما  
 نسبت الى الظاهر لا ينبغي من ان يكون ان يكون القول فيها كفاية  
 في التمييز او يكون بمعنى القول نفسه او يكون ان يكون  
 ذكر القول لا يشترط في الانتفاع بالوضع لانه نفس  
 بل التمييز بحيث اد ان بل الوضع هو التمييز بشرط العلم

ما لم يعلم به الغير العلم كما ضبطت في الاصل  
 وقد قيل الاول كونه من العلم ما انما زائدة فتستعمل  
 ما يتعدى الى التمييز على ما في اللفظ لم يكن  
 موضوعا له بل يكون ذلك التمييز موضوعا لذلك الشيء  
 فينا سب نخرج من قوله ان الوضع انما ينتفع به اد  
 وفيه ان هذا انما هو الاصطلاح بالاشتراك في التمييز  
 بخلافه ولعل لهذا انما في قوله واذا بينت اشتراط  
 العلم اه فلا يخفى ان نخرج اما على قوله يستفاد من  
 ظاهر هذه الباري او على قوله فينا سب ان لا يلزم او كما  
 مجموعها وعلى كل تقدير فيه نظر ظاهر في ذلك نظر  
 فلا وجه لا اعتبار القول فيه ان يكون ان يكون وجهه ان  
 الانتفاع بالوضع انما يحصل بالعلم والاولى فلا وجه  
 لتخصيص القول المذكور لا يكفي فتفقد كفاية التمييز  
 اسما باري عنه مجازا وقد يقال لا حاجة الى هذا الجوز  
 بل اللفظ منه كلمة ثم ان الموضوعات للمهمة  
 التام ان اراد ان ذلك الوضع بان يعقل الامر مشترك  
 بينه الاشياء بوضع اللفظ بانه من تلك الاشياء  
 ثم يقال هذا اللفظ اد فالقول مستعمل في معنى الحقيقي  
 فاعلم ان الوضع هو تقرير اللفظ موضوع  
 في هذا اللفظ غير مطابق للواقع وكل ما هو غير مطابق  
 للواقع فهو غير صحيح اما الكبر فلفظ واما الصغر فلفظ  
 اذ لم يتحقق الوضع بعد لم يكن هذا القول مطابقا للواقع  
 لكنه مقدم حقا فكذلك ان ليس خبرا بل ان  
 فيه انما ذكره انما لا يتوقف على كونه هذا العقد جزا  
 فانه لم يدع ان خبر بل اعترف ان ان في العلم ذكر



ومع ذلك ادعى ان لفظ موضوع ليس ما ينبغي فقال  
 اذا الكلام ان الوضو والقول بان هذا موضوع لذلك  
 ان الوضو ليس ما ينبغي لعل وجه عدم اليقين  
 عدم تنوع صفة العقول الا ان مطلقا اوتى ان  
 الوضو خاصه فذهب بان هذا العقد ليس كغيره لان  
 للوضو عم العقول بان الاولي صفة اخاصه لانها لا تتبع  
 في العقول الا ان يه كما قيل ان لا يسهل ما ينبغي  
 ثم اقول ان هذا القول في الوضو خبر لا ان لانه  
 الاعلام للوضو والاعلام ليس ان لا سيما اذا كان  
 مراد المقادير ذلك الوضو بان يقتل مشترك بينه اشخاص  
 او ومع بل الاولي وضعت كما لا يخفى لان  
 السابغ في العقود اقل فيه حيث لا يرس ان قولهم انهم  
 والصلو على بنينا وانما لا لا يحسن مستقلة لان  
 مع انها جملة اسمية ورد بان الكلام في العقود وما ذكره  
 الامثلة ليس في العقود ولو سلم فليس العقود ان قصد  
 فيها ان الفعل بان لا ان قصد في دوام الفعل والاش  
 ان ادعى التنوع في الاول ولو سلم فلان التنوع فيها  
 كالشروع فيما ذكره فيه وانما خبر بان ان كل ما يقع مقابلة  
 بالمتنوع وجهه ولا يخفى عليك ان اعتبار ان ثالث على  
 المقصود لا يخفى ان الوضو اوتى الاعلام نقل عنه لفظ  
 انه لا يخفى فانه وضع الموضوع في فهمه من اشخاص المعلوم  
 بالجملة من غير ان يلاحظ كونه معلوما بالجملة انتهى الظاهر  
 اعتراض في قوله لا يخفى عليك ان مجرد القول او ورد عليه  
 بان الظاهر مراد ان ذلك القول لا يخفى في شيء من افراد  
 الوضو العام والموضوع له اخاص واقسام الاربعه

لكنه محل نظر اذ قد يخفى ذلك في بعض الاقسام كانه وضع  
 الموضوع ويحتمل ان يكون بيان المراد من قوله لا يخفى لغيره  
 عليه هذا الاعتراض وحاصله ان الظاهر مراد من قوله  
 لا يخفى انه لا يخفى في جميع الافراد على طريق رفع اليد  
 الكمال لا على سبيل السلب الكلي فانه قد يخفى في بعضها كانه  
 وضع الموضوع وانما قال ان الظاهر ان احتمال الاول احتمال  
 الثاني وانما قال ان احتمال الثاني محذور كونه  
 البعنى بل لا بد من تقييد المشتقات وان كان يقول  
 كلمة مما هو من اشخاصات في العقول المذكور متكمل  
 لهذا التقييد اذ ان الظاهر ان اشتراك الاشخاصات المتعلقة  
 بذلك الامور العام والخاص هو وصف بصفة يفيد عليه  
 الوصف لذلك الحكم كما هو مقرر عندكم فانه قيل هذا  
 اللفظ موضوع لكل واحد من اشخاصات المتعلقة بهذا  
 الامور العام من حيث انها موصوفة بذلك بمقتضى المشترك  
 فسقط الاعتراض فانه مدلول هذا ليس ذات اشخاص  
 كما انه مدلول العلم قال فيما نقل عنه للبحث فيه مجال بل كما  
 ان يجوز التحقيق اذ لا فرق بينه وبين مفهوم اشخاص هذا  
 وعلم وكذا اننا وعلم وكذا ان الفرق في طريق العلم  
 فانه العلم ومنه حيث لا يوجبك الى قرينة بخلاف الموضوع  
 بهذا الوضع ومن هنا يلوح كما قال الفرق بينه هذا القسم  
 والموضوع القدر المشترك ويصح ان جعله للقدرة على  
 تأمل ولا تقتل انتهى حاصل البحث منه قوله فانه مدلول  
 هذا ليس ذات اشخاص او قوله بل الذات اشخاصه او  
 ومنه الفرق استفاد من قوله فانه مدلوله ومحلله او  
 ما ذكره المخرج انما هو كسب النظر الجليل والاكثف



فمجرد قد قيل ان التحقيق ما ذكره الشرع فانك اذا قلت  
هذا فكلما يفهم من الذات المستخفية نفهم انقاصه بكونه مشار  
اليه ولا اظنك ان موته من الاثر من ان ارباب البلاغة  
عللوا ايراد المبدأ اليه بالاشارة بان عجزه الكل غير  
وفرعوا عليه فوائد لا تحق ولا يثبت هذا لو كان المفهوم  
بمجرد الذات ولكن ان تقول يرد في هذا البحث ان العوام  
يفهمون المستخفي الموضوع بهذا القسم في الوضع مع عدم  
علمهم بالقدر المشترك اصلا وفيه انهم العوام ساقط  
عن الاعتبار فانهم كالعوام وقوله وذا هذا روي ان هذا  
الوضع يوجبك الى القرينة يظهر كالفرق بينه الموضوع  
بهذا القسم في الوضع وبينه الموضوع للقدر المشترك حيث  
لا يوجبك كوضعك الى القرينة بخلاف الوضع الاول فاقول  
وانما قال كالفرق لظهور اصل الفرق بكونه مدلول احد  
الذات ومدلول الاخر القدر المشترك وباحتمال ان  
ومضميها ولكن ان تقول انما ذكرنا عدم الفرق استلزم  
لكون الموضوع له بهذا القسم ذات مستخفي كالميل يوجب كال  
الفرق بينهما حيث كان مدلول الاول هو الذات ومدلول  
الآخر هو القدر المشترك وانما قال كالفرق لظهور اصل  
بمجرد الوضع فاقول وقوله ويتضح عطفه على قوله يوجب ان  
ويتضح ايضا من هذا محوجه الى القرينة او ان يكون مدلول  
هذه الذات كالمعلم ان جعل للقدر المشترك خطافا ما  
هو للقدر المشترك غير محوجه الى القرينة ومدلول ليس  
بذات وقوله تأمل ولا تغفل لعل الاول اشارة الى ان  
هذا بحث متقدم سماه تحقيقا فيما سبق من ان القدر  
في وضع العلم ان المستخفي بعينه يكون موضوعا له وهذا

القسم الى كل شخص وصار الشخص موضوعا له الوضع لكل شخص  
والا يثبت ان العلم فيما سبق انما هو في الوضع او لا  
وبالذات وانه في تقييد الموضوع له بالحيثية المذكورة  
سواء كان الموضوع له اول وبالذات هو الشخص  
بعينه او كل شخص فلهذا فاة ما سبق هو التحقيق و  
هذا حسب النظر الجليل وبزعم القوم وقيل وجه التأمل  
انه اذا اريد ان تحتج الى القرينة للاستحالة في المعنى  
الموضوع له فهو اول المسئلة ومحل النزاع ذلك وان  
اريد ان تحتج الى القرينة للاستحالة في المعنى هو موضوع له  
مطلقا فهو مسلم لكنه لا يلزم منه ان لا يجوز موضوعا للقرينة  
المشترك وقد قيل وجه الالتصاف كونه وضع الموضوع  
بهذا الوضع محوجه الى القرينة ولو كان للقدر المشترك  
يكون الاحتياج اليها من الاستحالة لانه الوضع فلا يرد  
المذكور غير وارد في علمه عليه كونه الوضع محوجه الى  
القرينة بخلاف ان يكون الاحتياج اليها من الاستحالة ولكن  
الاعتقاد بوجه التأمل الاشارة الى ان عدم الفرق  
بينه ما يفهم منها يجوز ان يكون لا اشتراط الوضع استعمال  
في الشخص لا يكون موضوعا له فلم يتضح منه ان يجوز جعل  
للقدر المشترك خطافا بكونه وجهه بكونه  
الاصل بدو في قد ولما كانه نسخة بعن آية الله بقدر  
قال قال وتقييد ان وجهه جهة تقييد  
لك ان خصوصيات بذلك الامراتم واما اصل ان  
لذلك الامراتم اعتبارا بوجه اعتباره الوضع واعتبار  
في الموضوع له قال ان شريف التحقيق حاشية شرح  
المختصر ثم قد قال مستند هذا المنع ان الذات



كل مستقل ومعناه الحروف غير مستقلة فلو كان القدر المشترك  
 ذاتا لزم ان يكون بعض مدلولها كليا مستقلا فليزم جواز الاخبار  
 باعتبار ذلك المدلول كاء الافعال وذلك خلافا لما مر  
 به ايضا ان الدلالة لا بد وان يحل ما هو ذاتي ومعنى الحرف  
 لعدم استقلاله لا يحل عليه شيء وقد يجاب عنه المنع المذكور  
 بان معنى الحرف كالكاء امر مفيد على ما ينبغي كحقيقة كانه لا يمتنع  
 مطلقا البتة حقيقة بمعنى التقييد فذلك المطلق من حيث انه  
 جزاء المقيد المبرر عنه بالعرف غير مستقل كما ان الدلالة من هذه الجهة  
 كذلك قد يحل ولا يحل عليه ومن حيث انه جزاء المقيد المبرر عنه  
 بلفظ الاسم مستقلا كما ان الكل المخصوص من هذه الجهة ايضا قد لا  
 يكون كل من المطلق والمقيد محمولا على وجه لا عليه كما يشير اليه  
 الشرح التبيين الرابع فالملحق على كل التقديرية لا وذاتي  
 غير مستقل على الاول ومستقل على الثاني ولكن ان تقول يجوز ان يكون  
 مراد القول بالذات ما ليس بجاري فلا يمتنع عليه المنع المذكور  
 فان معناه الحروف مخصص لمطلقها الكلمة والكلمات انواع  
 بالنسبة الى خصصها كما حقيقة الحق الرازق مستقلة المطلق  
 فالمطلقات انواع لمعاني الحروف ذاتيات لها بالمعنى المذكور  
 نعم يمتنع عليه ذلك المنع اذا كان بالذات ما هو جزاءها به و  
 ليس فليس ومنهم من اجاب بان المنع المذكور منقوض  
 انما يقتضيه اراد ان يبينه ان ذكره مستقلا او به لذكر قوله  
 بحيث لا ينفرد ولا يفهم ان بعضها مقبول وبعضها مردود وهذا  
 هو الاول الوجه وقد قيل ان الوجه الثاني اذا كان قوله  
 دون القدر المشترك فله لقوله موضوع وما اذا كان  
 فله لقوله بعضهم ما هو اعتبار فائدة في الرد على ما  
 العربية بانهم الواحد بخصوصه دون القدر المشترك ليس

١٤٠  
 من الاستعمال كما زعموا بل من الوضع انتهى فاعلم ان الوضع  
 لكل واحد اه فيه نظر ان الوضع لكل واحد لا يجوز سبب  
 الاستقلال الى كل واحد بواسطة انه الموضوع له في  
 اما الانتقال الى الواحد بخصوصه فلا وجه لكون الوضع  
 لكل واحد يتخصص الوضع الواحد بخصوصه كما مر فيما سبق  
 فلا وجه لكونه سببا للانتقال الى الواحد اصلا لا في الوضع  
 لكل واحد لا يتخصص الوضع للاكثر قطعا اللهم الا ان يمتنع  
 ذلك او يقال المراد بالكثر هو كل واحد قبل ذلك القول  
 لا صراحة الانتقال الى الواحد انتهى فاعلم ان سبب ذلك  
 سبب ذلك المنع ارضى الاستعمال الاكثر ولا يفهم  
 به بانها كلمة الاصل ومنه على السبب ان قد قيل  
 فيه ان راجع الواضع هو الوضع لشيء وليس الزيادة عليه  
 من دابه كما يصح به هذا واول قولنا من جعل قوله  
 بحيث لا ينفرد ان من منتهى مفعول يقال كما هو الظاهر يمكن  
 ان يحل ذلك من جهة اخرى من عنده فلا يرد عليه ما ذكر  
 فتدبر اشتراط الواضع ذلك ولا يخفى عليك  
 ان هذا التوجيه يقتضي ان يوضع اللفظ لمن بشرط ان  
 لا يستعمل الا في معنى اخر اقول لو قال الوضع لكل واحد ان  
 يجوز سببا للانتقال الى كل واحد لكون الموضوع له  
 فينبغي ان لا يستعمل اللفظ بذلك الوضع الا في كل واحد  
 مع ان الامر ليس كذلك بل لا يستعمل الا في الواحد بخصوصه  
 فادان يمتنع على سبب ذلك فقال بحيث لا ينفرد فاشترط  
 الى السبب ذلك اشتراط الواضع ان لا يستعمل  
 الا في الواحد بخصوصه لكان اوجه ما ذكره وذلك  
 ان تقول ان شأنا الى وجه ما ان لذكر قوله بحيث لا ينفرد



استغرابا يصح به لكل وجه الاستغراب ما ذكرناه  
 مع ما قبله يجوز صغر دليل ما سيصرح به في التنبيه بان  
 يقال اللفظ بهذا الوضع موضوع لكل واحد ومقتضى الواحد  
 بخصوصه وكل ما يندرج تحتها من جهة اللفظية فافادة الشخص  
 فاللفظ الموضوع بهذا الوضع يحتاج الى القرينة فافادة  
 الشخص فيها لو قال فافاد الاضيق الى القرينة ليس بالوضع  
 لكل واحد فافادة واحدة بخصوصه لكانا ثم انما فرق هذا  
 الاستغراب بكونه لا يوزن الاثارة الى الفرق بين اللفظ الموضوع  
 بهذا الوضع وبين اللفظ الموضوع بالقسم الواحد من الوضع بعد  
 الاثارة الى الفرق بينه وبين تقسيم الوضع بقوله بعينه وبقوله  
 باعتبار امرهم وليس كذلك ان تقول ان الاثارة الى وجه  
 ثالث مع رده ان يراد بكل واحد جميع الالهة ويحتمل  
 الا يراد ان قول الواضع بلفظ كل واحد مجموع الالهة ويحتمل  
 ان يراد به موارد الاستعمال كل واحد من الالفاظ الموضوع  
 بهذا الوضع جميع الالهة وان مجموع الالهة واحد  
 من الالهة وبنا على ان تلك الالفاظ موضوع لكل واحد من  
 الاشياء من اللفظ جميع قد يحكي بعض الالفاظ والى  
 حمل لفظ جميع الالهة على مجموع الالهة فافاد على ما  
 اعترض عليه هذا على تقدير ان يجوز قوله حمل اللفظ على  
 مجموع الالهة لانه لا وجه له كما هو الظاهر واما اذا كان ذلك  
 القول هو وجه الامران في جميع الالهة ومجموع الالهة  
 على كل الاحتمالية لا يصح المحرر ان اريد ان لا يصح  
 انه اصله ولو كان انهم كفافة قد يستعمل مجموع الالهة  
 قال لا يخفى من تنوع موارد الاستعمال وان اريد ان لا يصح  
 له حقيقة فلا يتم التعريب بخلاف ان يكون التوام بناء على توهم

الحجاز يجوز لعموم الالفاظ انما هو كسب بعض المراد  
 كما يستعمل اليه فيما نقل عنه عندي بان وجه التامل  
 كل الالهة انما هو كذا وقد قال فيما نقل عنه صدق كل الالهة  
 اذا كان الالهة فيهم وادخلها او ذهابا واما اذا كان  
 جنب استغراب فلا حكم بالصدق به حكم بالصدق  
 في الجملة واكم بالصدق بكم بالصدق مطلق وهذا وجه  
 الامر بان كل اسمهم وقوله فلا صدق له وذلك  
 لان جميع افراد الالهة كجست لا يشترط في ليس بكون  
 اذ هو انما يلى كجست لا يصح لكل حيوان من حيوان است  
 ومنها ما يستعمل لغيره لاكل وقوله واكم بالصدق است  
 بصدق كل رما انما كقول حكم بالصدق مطلقا في نظر  
 كذبه انما هو اذا كان تنويه رما للتنكير واما اذا كان للتعهد  
 كما قالوا تنويه تنويه قولهم معان العرفان ونه  
 ضحي قولهم وان كجست ان سحى ونه تنويه دفعا  
 قصيدة البردة واما انما فلا كذب فيها فاما تامل  
 فيما نقل عنه انما امر ان تامل كجست ان كونه كل كذلك  
 لا ينافي كونه المكذوب لدفع ذلك التوهم لان الله عرق  
 الحق لا يقع التوهم وانما تامل يتبع لانه الخطاب  
 باللفظ يجوز للعالم بوضع اللفظ فلا يترك القيد لرفع ما  
 لا يحتمل اللفظ انتهى ان لا يحتمل كجست الوضع وفيه علم  
 الاضيق كجست الوضع لا ينافي الاضيق كجست يجوز وقد  
 يندرج الخطاب في دفع توهم التوهم كما في بعض التاكيدات  
 فليكن ما نحن فيه من ذلك القيد قبل يندرج في التوهم  
 تناقض كل واحد منها يدل على حصر وجه التامل فيما ذكر  
 فيه واكل على عدم ارادة احصاء بعيدة البصر سيما قول



انما امر بالتأمل وما قيل سابق الى وجه رابع مع الرد  
عليه مفهوم كل واحد ادا مفهوم هذا المركب ومفاد  
وهذا هو الذي عجز عنه الله بكل شخص وادعى القصد  
وضم اللفظ بهذا الوضع انما هو اليه والشيء بعينه انما  
يضم موضوعا له بواسطة الوضع لكل شخص لا يرد راجع فيه  
ويستعمل كل شخص للشخص بعينه وسماه حقيقة فيما سبق  
فما حل ما ذكره القائل ان قد يتوهم ان الموضوع له بهذا  
الوضع مفهوم هذا المركب وليس كذلك بل هو كل شخص  
شخص بعينه فذكر هذا القيد تفيد هذا التمام وتفي  
بان الموضوع له هذا الشخص على صفة وهذا لا يتركب  
فمن هذا لا يرد عليه او رده الى لا يذهب بل هو  
العبارة السابقة الواضع هذا اللفظ لكل واحد  
الى ذلك انما الموضوع له مفهوم كل واحد واعلم ان  
الله تعالى قال بعد قول كل انما لا يذهب بل هو  
المراد بمفهوم كل واحد من اما مجموع ما هو مركب شخص  
كل واحد من اوما ينضم اليه ذلك الشخص وهو نفس كل  
واحد من اوجز واما ينضم اليه شخصه ولا وجه لتتام  
من كل واحد من هذه الشخصات مع ان قوله بخصوصه دافع  
له وحمل مفهوم كل واحد على مفهوم هذا اللفظ على كل واحد  
انما سمانه انتهى والطا ان الله تعالى في الآية التي  
فقال ما قال ولو حمل على معنى الثالث لما كان العلم على الاما  
استرنا اليه سلف المقال لانه كنع ادروعه  
افيد حيث بان قوله بخصوصه دافع للتوهم المذكور  
او اراد القائل بقوله مفهوم كل واحد اما تفيد المضاف  
في نظم الكلام او جعل لفظه كل عبارة عن مفهوم وقد

عرفت

عرفت ان الكلام انما هو على تقدير ان ياد بالمفهوم مجردا عن  
اليه الشخص فيما التقدير الاول محض بخصوصه راجع الى  
كل واحد المضاف اليه المفهوم فيكون الكلام الى ان  
اللفظ موضوع لما ينضم اليه الشخص لكل واحد من الشخصات  
خصوصه ولا يخفى ان ليس له معنى محصل ولعل هذا مراد  
المفهوم قوله بان قوله بخصوصه دافع للتوهم فلا يخار  
عليه وقول الله لا هذا القيد ايضا داخل انما يتم على  
التقدير الاول دون الاول داخل المفهوم قبل هذا  
جاءه لفظ كل واحد ايضا فلو حكم بدفع احد بهما للتوهم  
المذكور دون الاول حكم انتهى وان تقول ان مراد  
بدخوله في هذا المفهوم صلاحية لانه يقع جزء ولا شك  
ان قوله بخصوصه صالح لانه يقع جزء منه بخلاف قوله كل  
واحد لكونه كالعلم لكل الاضافات كما سمعت فذا راي  
فلا حكم تمنع من ارادة المفهوم هذا معنى على محل  
التوهم انما ذكره على ارادة المفهوم في تلك اللفظة  
وقد عرفت ان لا يتوقف على ذلك بل يحيل بتقدير  
المفهوم مضافا ايضا فلا يثبت الوجه وما افيد سابق  
الى وجهه كما مر صنف وبه افادة الموضوع له  
ارادة انكم اياد بذلك اللفظ ولو عطف عليه قوله  
وهم السامع اياه في ذلك اللفظ كما هو الصحيح  
في كلام الغير لكان انما وافي ليس بقول قال  
فيما نقل عنه ذلك ان تقديره بان تعريف لمن قاله حيث  
جعل هذه الامور موضوعات للمفاهيم الكلية يستعمل  
في خصوصيات فلزم وضع اللفظ وترك الموضوع  
مطلقا وتحقيقه هذا بر من هذا العيب لانه وضع



بحيث يفاد ويستعمل الموضع له انتهى اركان ان تقول  
 ما افيد بالجواب عما ذكرناه وجه التخصيص انه تقييد  
 اه وتقييد الجواب عنه ان قوله في اتم ليس مقام بيان  
 فائدة الموضع بل لانه اتم مقام الرد على الذي فيه وفي  
 التصريح بقائه الموضع تقييد لهم بان ما حققنا وتبين  
 فائدة الموضع عليه بخلاف ما ذكرتم وقوله بل فائدة الموضع  
 الموضع هذه مستقيمة عما البيا ايضا بل لانه ان اردتم  
 ان فائدة الموضع من حيث زاتها لا تحتاج الى البيان لبيانها  
 فهو غير مفيد وان اردنا انما من حيث ترتبها على التقييد  
 المذكور وعدم ترتبها على ما ذكرنا اني لف كذلك ان مردود  
 اذ لو كان كذلك لجرس اني لف على مقتضاه وترك اني لف  
 وقوله على انه لا وجه لتخصيصه بالعلم انما ايضا بل لظهور  
 ان وجهه هو التقييد المذكور واذا كان لدفع اه  
 ان ان الى سادس الوجه وليس لك ان تقول انما  
 هذا الوجه يؤول الى الوجه الذي ذكره الله اولها كما قيل  
 لا نقول ما ذكرنا الله اولها ان التبيين سبب المنع  
 لشيء الاستعمال الاكثر من اشتراط الواضع الاستعمال  
 في الواضع وما مل ما ذكرنا مفيد هذا في دفع مذهبهم  
 الاستعمال الاكثر وبينهما بوجه بعيد ولا يخفى ان  
 اعتبار اد ما ذكرنا وجه التقييد بالحيثية المذكورة اراد  
 ان يشير الى دفع محذورات ان القدر المشترك ايضا  
 يفاد ويظهر باللفظ فلا يصح احراز محذورات فاجاب  
 اعتبار هذا الافادة والافهم بطريق العقدة والارادة  
 لا الافادة والافهم مطلقا وافادة القدر المشترك  
 ليست بطريق العقدة والارادة لعل وجه التبادر

هو الافادة والافهم من الافعال الاختيارية فلا بد من  
 العقدة والارادة من التقييد من التقييد كما ان اصل  
 لانه التقييد كما ظهر فانه لا فائدة له في هذا المقام لا لفظا  
 ولا معنى ضرورة ان الطلوع ورؤية اهل لا بد منه وذلك  
 اما لجملة الواضع التي للملاحظة التي الموضع له كما قد  
 قيل او كما من الله انه لا بد من تقييد المستحضات بكمية  
 كونها موصوفة بالقدر المشترك وانما دلل هذا مثلا هو  
 الذات الشخصية حيث الاتفاق يكون من رايه  
 او لا يسوع منه ان العقدة وضع اللفظ بهذا الموضع  
 انما هو الى كل شخص وصار الشخصي موضوعا له للموضع  
 لكل شخص فانه قلت كيف يصح هذا ان كثيرا ما نفهم  
 بمعنى هذا مثلا ولم يحظر بان القدر المشترك واجب  
 بان عدم احظر لللفظ على العلم فانه يجوز ان يعلم الله  
 والاعلم العلم به ورد بان هذا الجواب انما يتم لو حصل  
 العلم بالعلم بان توجه فانه العلم بالعلم لا يحتاج الا الى  
 اذ توجه له وهو محل كلام وانما جدير بان دلالة اللفظ  
 انما تقييد نسبة الى العالم بالموضع وفيه بالنسبة اليه  
 متحققة لا محالة واما اد من ثبوت ارادة هذا دفع  
 لمحذورات ولا يخفى عليك انه يدفع به المحذورات الاول  
 ايضا في دلالة اللفظ على القدر المشترك ليست  
 بطريق الموضع له فلا يجوز ما يفاد ويظهر بطريق  
 الموضع فافهم الافادة ان في الافادة او اضافة  
 التي الى الافادة من قبيل اضافة الحصول الى الصورة  
 في قولهم حصول صوت الله العقل بطريق الموضع  
 ان ذلك البز فلا يجهل ان لا دليل لا يخفى ان معنى



الاتجاه على حمل الافادة المنفية على الافادة مطلقا اسرار  
 كما بطريق الوضع او بطريق التجوز فلا حصلت بالافادة  
 بطريق الوضع ظهر عدم الاتجاه ولو سلم الظاهر  
 من تنية الحق ولو سلم انه تحقق دليل على نفي صحة  
 افادة القدر المشترك تجوزا فنقول لا يظهر من الوضع  
 عن ذلك ونفيه صحة افادة تجوزاته اثنا الوضع فلا معنى  
 لتفهم من هنا ونقل ما نقل عنه من حيث قال قال المص  
 نه شرح المختصر وليس وضع هذا الوضع رجلا، الموضوع لم  
 فيه عام وهذه وضعت باعتبار الحق العام للخصوصيات  
 التي تحتمل اذا استعملت حلها زيد بخصوصه كما هي اواذا  
 اريد العلم المطابق له كما هي حقيقة بخلاف هذا وان الذي  
 فانه اذا اريد به الخصوصيات كانت حقيقة ولا يراد بها  
 العموم اصلا فلا يقال هذا هو المراد احد فاني رايه ولا  
 ولا يراد به متكلم هذا كلامه وسيفاد منه انه لا يستعمل هذه  
 القدر المشترك اشتقاقا الى هذا التسليم يعني انه  
 سيفاد من كلام المص شرح المختصر انه لا يستعمل هذه  
 القدر المشترك تجوزا حيث قال ولا يراد بها العموم  
 اصلا فان هذا قد اطلع على دليل لذلك ولا يبعد كل البعد  
 ان يجوز من تنية اجواب به يجوز الحق ولو سلم انه لا يدل  
 عليه سبوع الكلام بلا حقا فنقول لا يظهر من الوضع  
 عنه ذلك اثنا الوضع فلا يصح ان يجعل مراد المراد الحق  
 على نفي الافادة مطلقا فلا يتجه ما ذكره مطلقا هذا وليس  
 لك ان تقول من قوله ولو سلم لو سلم ان المراد من الافادة  
 المنفية الافادة مطلقا فلا يظهر من الوضع عنه نفي  
 افادة الغير مطلقا لعدم ظهور من الوضع عنه ذلك

نه اثنا الوضع بما ينفع ان يجوز المراد بالثبات الافادة المطلقة  
 اذ فيه منية منية على تقدير تسليمه كما لا يخفى وقد افيداد  
 هذا ان لا يوضع محذور ثالث وهو لزوم الاعادة  
 فيما لا يحتاج اليه الافادة الاولى جعل فيهم من الفهم جعل  
 اولوية من وجهيه احدى رعايته حال الطرفين ا عن  
 الحكم وانما طلب وثبنيها كونه تاسيسا كما هو المنصوص  
 به عبارة المفيد حيث قال وانما سبب لقوله لا ينافي وان يقرأ  
 فيهم مستردا من الفهم الا ان يفهم تخففا من الفهم اولى  
 منه باعتبار ان لو حطت فيها حال الحكم والى معولا في  
 الاولى عادة وانه الكافادة والى اولى من الاول فان  
 نه قوله فيكون للتفصيل وانه قوله فلا يجوز للعضف يكون  
 النفا موافقا للتفصيل قبل اجعل المذكور وان كان اولى له من  
 الوجهية لكن يوجب ورود ما نفى ورود فيهما  
 بقوله فلا يراد به دلالة اللفظ على القدر المشترك اذ لا  
 ان يقال يراد بالفهم فهم مقصود الحكم ولن يثبت  
 اشارة الى دفع محذور رابع وفهم كما سيصح  
 لا يفيد العلم بوضع اللفظ في الايجز سبب استقلال  
 خصوص ذلك العلم بل يحتاج الى تحسم الثاب لتفصيله كان  
 يقا هذا اللفظ موضوع لكل واحد من اشخاص وكل  
 موضوع لكل واحد من اشخاص موضوع لهذا الشخص  
 لانه واحد من تلك اشخاص اشخاص في الامور العام  
 الذي جعل له للوضع قائم رايه المفرد المذكور بخلاف  
 العلم اذ في هذا من باب سبب استقلال خصوص العلم بوضع  
 اللفظ لا موضع له بل هو عليه ذلك الكلام لمجرد توضيح  
 ما قبله اول ثلث اشارة الى ان هذا الحكم السبب تخفى بالوضع







الى الاولى ذكر اذ فيه رد لقوله فاعلم ان الفعل خلاف ما قيل اذ  
 لم ينع احد بالفعل انه لا ينادى القدر المشترك حتى يكون  
 فيه ايضا رد لذلك ان ينع بالفعل ولا يخفى لم انه هذا القدر  
 كاف في الاولوية ولا يلزم ان لا يكون فيه رد كما ان ينع  
 املا ولو بطريق الامكان ولا يذهب عليك اشارة  
 الى ترسيخها من توجيه الذكور والى توجيه افر يتوجه  
 توجيه الذكور وضع اللفظ اشارة اعلما وضع لا يري  
 عذرا يقول فيه انه ان اريد ان الواضع في حيث انه واضع  
 لا يريه عليه فلا يفيد شيئا اقام بوان لا يريه عليه في حيث  
 افر وان اريد ان مطلقا لا يريه عليه فهو على انه يستلزم  
 استدراك قوله بحيث لا ينادى اياه ايضا وليس لك ان تقول  
 هو في تمام القول في هذا الموضوع لذلك فلا استدراك  
 لظهور انه ليس في تمامه لا سيما في التوجيه الاولى في توجيه  
 السنة ولا ان تقول ايضا قوله ولا يدخل في ما لا يريه  
 الواضع اذ لا وجه لتخصيص ما لا يريه بما ذكر ولا  
 يدخل جملة حاله علاوة ما قبله يعني انه لا يريه في القول  
 المذكور شيئا ولو فرض انه يريه عليه في شيئا لا يدخل  
 في الوضع ولا يدخل في القول في ليس موضوعا لذكر او في  
 قيل عطف العلة على المعلوم والمعنى انه لا يدخل في الموضوع  
 زاد على القول المذكور كما لقول ان ليس موضوعا لذلك  
 فحمل على قولهم ان القدر المشترك في تمامه قوله  
 الواضع كما فعله الذكور في اشارة الوضع اشارة اعلانه  
 لا يظهر له وجه ليس كما ان تقول له وجه وهو انه لما  
 لاحظ الواضع الموضوع له في هذا القسم بالقدر المشترك  
 كما انهم كونه موضوعا له قويا فلا يتم بدفعه جملة في تمامه

قوله اذ نقول بعد التبرع ان البحث في عدم ظهور الوجه و  
 هذا لا يفيد الظهور ان كلام الله مبني على القضية في الواضع  
 به وضع اللفظ في لا يريه اذ وهذا الحمل بناء على انهم لو  
 منعت تلك القضية بهذا السند في وجه من هذا  
 الكلام ان قوله كحل واحد الواقع في مفهوم الكلام لا في  
 صريحه متعلق بوضع الواضع فيكون منه زوائد المتص  
 في حيث وضع الواضع لا في زوائد الواضع وضع اللفظ  
 في فلا ينادى القضية المذكورة فيكون الوجه في موضع هذا اللفظ  
 لكل واحد من الشخصات متجاورا لكل واحد من الشخصات  
 القدر المشترك فيفيد الكلام عدم كونه القدر المشترك  
 موضوعا له فاعلم ان فعله وجه الامر بالتأمل ان يعلم فائدة  
 دونه القدر المشترك وسواء رد في جعل الموضوع له  
 القدر المشترك انتبه ان لا يعلم فائدة هذا التوجيه  
 الا في ولا يتوهم انه خارج عن النية كما قيل وكتمل ان يكون  
 وجه الامر بالتأمل اشارة الى انه هذا التوجيه الا في  
 التكلف حيث جعل قوله دونه القدر المشترك حاله  
 مفهوم الكلام لا في صريحه اشارة الى القضية المذكورة في  
 او ما ياليه وقد يكون القدر المشترك واحدا وانظر  
 وقد يكون الواحد في خصوصيات ان يوضع اللفظ لها  
 بهذا الوضع القدر المشترك اشارة الى القدر المشترك  
 في هذا الكلام سواء كان هو العبرة بهذا الوضع او لا وتخصيص  
 تلك تقييده قد يكون الواحد في تلك الخصوصيات ما  
 هو العبرة وصفه ايضا قوله بقول الشخصيات اشارة  
 الى صريح واحد في موضوع قوله به الشخصيات في  
 تأنيها موضوع قوله في هذه الشخصيات وفيه لا وجه



لتخصيص هذا الحق بقوله الشخصات فانه يتم منه ان الشخص المخصوص  
 في قوله وقد يوضع له ايضا بل هو اول يمتنع فيه تامل  
 والصواب بتدليله بالافراد قد عرفت اننا ان تبدل فقط  
 لا يكون فيه دفع الخذور بل يلزم بتدليل الغير الخور في اننا  
 قيل يمكن ان يكون بعينه باللازم في الشخصات في الوصف  
 للمهاداة الى الشخصات المفهومة في شخص بعينه  
 صفة كاشفة لشخص كما قد يستعمل الشخصات في الذات  
 والعليات وكذلك ان تقول لا حاجة الى هذا التكلف بل الجواب  
 ان يقال القدر المشترك الذي كان في هذه الخصائص  
 حيث انه عامد في عليه القدر المشترك وفي حيث انه قد يكون  
 بهذا الذكر الجزئي في شخص كما سبقه فاعلم ان سيد شريف  
 فالاولى بتدليل الصواب بالاولى كما قيل قد يبرهن انه لا يخفى  
 ان هذا الحق من ان تكرار ما سبقه في غير الكلام على قول  
 الحق وذلك ان يقول امر مشترك بينه شخصات وللعلامة  
 لا يذكرك قوله وضع ذلك لا يصح قوله دون القدر المشترك  
 فامل وضع ذلك ان يكون هو قوله الشخصات فاما  
 لا تتعاضد بالغير الغائب قيل يمكن دفعه في القدر  
 مشترك الذي رجع اليه الغير الغائب على ما في حيث انه  
 فرد في افراد القدر المشترك ومواد المواد اللفظية موضع  
 لكل واحد من الافراد دون القدر المشترك في حيث انه  
 قد مشترك وفي عليه الواصل وليس هذا مزيد تكلف  
 تامل بمزيد تكلف يكمل ان يكون المراد ما تقدمناه اننا  
 في اجرائيه قد قيل كونه الثاني فيهما تكلفا ثم فضل على  
 مزيد وقد يقال انما على مزيد تكلف لانه ما وضع له الغير  
 والقدر المشترك وذلك ان وضع له هو مواد القدر المشترك

نه الحقيقة

نه الحقيقة امره واحد وانما الفايضة بالحيثية والاعتبار  
 ولا يعبر بها اهل الفلسفة ولا اهل العربية ويحتمل ان يكون  
 المراد به حمل هذا استعمال في الجوز واذا تقرر ان  
 اللفظ قد يكون له قال فيما نقل عنه قد عرفت ان الكلام  
 في هذا التقرير انما هو لعله اشار به الى ما ذكره قيل قول  
 الحق وقد يوضع له باعتبار امر عام حيث قال لم يقدر  
 وضع اللفظ بهذا الوضع الى شخص بعينه ليكون موضوعا له  
 بل الى كل شخص ومما استعمل موضوعا له للوضع لكل شخص  
 او هو اصل الكلام ان التقرر كونه اللفظ موضوعا لكل  
 واحد من الشخصات المعقولة بذلك المشترك ثم فانه  
 انما يتقرر ذلك اذا كان معنى قول الحق وقد يوضع له  
 باعتبار امر عام قد يوضع لشخص باستثناء اعتبار امر عام  
 وذلك ثم بل معناه قد يوضع له بسبب اعتبار الوضع لا امر عام  
 ما عرفت ان اللفظ موضوع لكل شخص لا لكل واحد من  
 الشخصات وانما يصح لشخص موضوعا لاجل الوضع  
 لكل شخص هذا وقيل اشار به الى ما ذكره فيما سبق  
 نه ما شئت على قوله فانه مدلول هذا ليس ذات الشخص  
 كانه مدلول العلم بل الذات الشخصية في حيث ان تصاف  
 بكونه ذات الية هي حيث قال في الحاشية وللوقت فيه مجاله  
 وانت حينئذ بما فيه فانه ذكره في تلك الحاشية انما هو  
 الكلام في المتقرر لانه التقرر والظاهر ان الكلام فيها  
 في التقرر لانه المتقرر ويحتمل ان يكون المراد بالكلام  
 ما عرفت في قوله فيما سبق ولا يخفى عليك ان مجرد القول  
 في موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا يكون بل لابد  
 من تعيين الشخصات في ذلك القول بحيثية كونها موضوعا







كجانب الموقوف في قوله وقت انه الموضوع له فانه صرح به  
 حال كونه موضوعا له فانه حال وظرف الزمان متلازمان وقيل  
 المراد بجانب الموقوف عليه في قوله فانه حال حال الى  
 ظرف الزمان كما ذكرناه ان حال قول ظرف الزمان فيقول  
 جاز في زيد ركبانه قوع قوله جاز في زيد وقت الركوب فكان  
 قيل فتعلق ذلك المشترك وقت كونه الة لا وقت كونه موضوعا له  
 انتهى وانت خبير به تقديم قوله بحسب حال قوله على حال  
 ياب ويبدل عما ذكرنا ثم انه قيل هذا التوجيه الذي يتم في تقدير  
 العطف على الجزاء اما بان يجعل الظرف مستقرا لتعلق ذلك  
 المشترك الة للوضع لا حاصل وقت كونه المشترك موضوعا له  
 واما بان يقدر المضاف الموقوف عليه ايضا ان يكون ظرفا  
 مستقرا جزاء لتعلق ذلك المشترك وقت الة اذ حصل  
 وقت كونه مشترك الة لا وقت كونه موضوعا له فاما وانت  
 خبير بما فيه التكلف والتعسف ولعله لهدم يلتفت اليه  
 على انه يمكن ان يقال انها ايضا في ذلك في المقابلة فكان  
 كلامه في قيل الاحتباك لانه القدر المشترك بين  
 اجمع لتعلق قوله محض الالوية بالية لا كونه لالوية قدر  
 مشترك بين جميع العلم القائلية بهذا الوضع او بين جميع  
 الفضل القائلية به سابق كلام الموقوف كونه للتقدير  
 فانه خاص لبعضهم كما اشار اليه لانه فيما نقل عنه عند قوله  
 ولا يخفى عليك ان مجرد القول انه موضوع لكل واحد من هذه  
 الشخصات لا يخفى او بين جميع العلم القائلية بهذا  
 الوضع وغير القائلية به من القائلية بالوضع للقدرة فانهم  
 ان يقولوا بان تعلق المذكور الة للوضع للقدرة المشترك  
 وقيل لانه الالوية هو القدر المشترك بين جميع ما وضع له

هنا

بهذا الوضع بخلاف المذكور فانه غير لازم في البعض كالموقوف  
 على ما اتى رايه في حاشيته فيما سبق في قوله لا يخفى عليك انه  
 مجرد القول ان ذلك ان تقول ان الة القدر المشترك بين  
 اجمع بين القدر المذكور مشترك في جميع العلم جعله متزامنا  
 فيه فيما بينهم بخلاف ان قال الموضوع له فانه مما اوجبه المص  
 وانما واما العلوية التي وانما في ذلك كما جرت الى القول  
 بالانقضاء في كل شيء ومعلوم انه يخص به كل اختلاف بين  
 ما هو الحق من الرسالة فيقال ولانه الموتر في تفرع  
 قوله في الوضع كل اذ لا يثير لتقدير الموضوع به لا مشترك  
 كونه الوضع كليا وفيه نظرا ما اولاه في تميز الالوية في  
 التفرع وانما يصح ذلك ان لو كان كلية الوضع فيما ذكره  
 المعينيه وذلك من جواز ان يكون كلية بمعنى كلية قيد  
 الموضوع له اللهم الا ان يقال الحكم بينه على كلية ليست  
 الا باحد المعينيه المذكورين وانما ان ذلك في هذا التوجيه  
 انما يستقيم اذا كانا في قوله في لوضع كل التفرع وهو من  
 الجواز ان يكون على ان في مبدلته في قوله في لوضع  
 كل لا يتفرع على قدره المص من قاعدة هذا القسم الموضوع  
 الا ان قيل القائلية مع ان غير التفرع واما معنى كلية الوضع  
 لما كان وصف الوضع بالكلية غير ظاهر المعنى فانه ذات الوضع  
 لا يكون الا بزيادة عليه بوجهية حاصل الالوية في قيل  
 وصف الة بما هو من صفات سببه والة وحاصل الثاني  
 انه في قيل وصف الة بما هو من صفات سببه به  
 ويلاية سمية الوضع للمفهوم العام وجه الالوية ان يكون  
 الوضع هناك ليس الا بمعنى عدم الالوية ولا احتمال لانه يجوز  
 بمعنى عموم نفس الوضع والاطراف وجه التسمية امر حسن



فلكية هنا ايضا كذلك وانما قال لا يميز ولم يقل يدل عليه لان  
الاطراد ليس لواجب فيجوز ان يكون منها من في اقل والاظهر  
ان يقول ويلايه تسمية هذا القسم وضاعا ما لموضوع له خاص  
فان تسمية الموضوع لموضوع له عام وضاعا ما يحتمل ان يكون بسبب  
عموم الموضوع لا يشترط فيه ان تسمية الموضوع له ان هذا القسم خاص  
ندل على ان تسمية الموضوع فيه عام ايضا بسبب عموم الاله لا بسبب  
عموم نفس الموضوع ولا بسبب عموم الموضوع فذا الملائمة هو  
تسمية الموضوع بالخاص لا تسمية الموضوع بالعام فلا يدل عليه  
ان ما ذكره لا يصلح للتأيد بفضل اعم الاظهرية لان بعد  
ترجيح احد الاقوال لانه تسمية وضع هذا القسم بالعام على  
الاطراد فلو اردنا هذا القسم لتأييد الاحتمال الاول لم يرد  
الا ما هو اول مستلزم وذلك بانه البطلان ثم انه قال ان كل  
المذكور وعكسه ان يجاب بان تحقيق كونه وضع هذا القسم  
وضاعا ما لموضوع له خاص وتكملة ان يكون عند هذا الكلام  
من المحرر فلا بد ان يقول ان تسمية هذا القسم تسمية  
وضع وضع هذا القسم وضاعا ما لموضوع له خاص وايضا  
لانه وضع هذا القسم من الوضع العام لموضوع له خاص مختلف فيه  
استشعر وانما على كلية نفس الموضوع هذا هو كلية الموضوع  
العام للموضوع له الخاص ولهذا لم ينتفت الى السيد الشريف اوجه  
الشم لان تحقيق وضع لكل واحد من تحقيق وضع لكل  
واحد مخصوص اما الاول بالعقد فانه الحق الاول ان من قول  
وقد يوضع باعتبار عام واماننا وبالبقي كان الحق ان  
منها لا يفتى في تميزها قبل الاظهر ان يقول لانه تحقيق  
الموضوع لخاص واحد فاما ذكره ليعلم انه تحقيق لكل واحد وضع  
على حدة لا فقط وقوله ويتعد النسبة او في قيل عطف

العلم في الملوك من ان الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع و  
الموضوع له والنسبة تتعد بتعدد الطرفين والطرف  
اي الموضوع له مستعد منها فيلزم تحقيق الوضع لكل واحد  
واحد بخصوصه وكما في هذا الوضع امر واحد ادا روي ان  
كانت الحقيقة امورا مستعدة اظهر بالتفاوت  
ولعله فانه هذا الاظهار للمبالغة وزيادة ان كثر رد  
الحال اقول ويحتمل ان يكون قوله في الوضع كونه موضوع له  
مستحق لقبيل لقوله فتقتل ذلك المشترك الاله لا انه  
الموضوع له يعني ان الوضع كونه مشترك مشترك استقل الاله  
و الموضوع له مستحق فذلك المشترك ليس بموضوع له  
فانه استقصى اليه للموضوع له لانه لا يقول  
استقصى الاظهار المذكور ايضا بل كل ذكره في الموضوع  
ففيه ذلك الاظهار لم يتوض فيه منه فاقابل  
الى الوضع الكلي والموضوع له مستحق قيل لا وجه للعدول  
عاجل عليه لتسريح من جعل ذلك اشار الى اللفظ الموضوع  
لمستحق باعتبار عام غير رعاية اللطائف التي ذكرها  
من الامار والاشارة والرموز فانه بعضها لا يحسن ان تحلف  
فيما اختاروه مع انما ذكره مستعمل في تحلف كثيرة من  
ان ذلك مفرد وقد جعل الاشارة الى الامرية فيحتاج الى  
اننا وبل المذكور او المجموع او يجوز ذلك منها انه لا يصح  
جعل قوله مثل اسم الاشارة على ذلك كما ذكره فيتم الى  
تعد مضاف بطريق التحلف اقول وجه العدول الى السلف  
في اول المقدمة فانه الحق منها ليس في اللفظ التحقيق  
بل في اقسام الوضع عام اقول والموضوع له مستحق  
فما يؤيد ان هذا الصيغة قوله لتكمل فانه رايه بذلك



هو الوضع الكلي القارئ بالموضوع المستحق فليس فيها ذكر  
جعل ذلك ان رتبة الامرية في لا تكتفينا بقدر المضاف به  
يقال مثل وضع اسم الكثرة بقرينة جعل المثل كما هو ان  
في اما ان هذا المقام قد تكرر فيما ذكره ولم يجعل ذلك ان رتبة  
الى الوضع المستحق باعتبار امر عام كان اولى واوجه  
ان معقول له لقوله وقد اشار الى وقوع الكثرة وانهما  
ولم يكتف به بعد اياه الى كمال الاتمام من تميزه واختاره  
تلك الكثرة الكثرة بلفظ ذلك دون غيره من الاسماء  
الاشارة الى ان رتبة الى بعد الخاطبة فلا بد ان يضاف الى ان  
بالاشارة وعدم الاكتفاء بما بعده والاشارة والمراد ان  
اختيار لفظ ذلك فلا بد ان يضاف الى ان لفظ هذا يقدم  
تمام ذلك في النكتة التي ذكرها في كمال الاتمام بتميزه وتوضيحه  
وانما رتبة الى بعد الخاطبة فيه ان ذلك لا يكون الا بعد  
ان رتبة الى بعد الخاطبة لا بعد الخاطبة مع ان رتبة الى  
الا ان يمتد القيد او يضاف الى ان رتبة الى بطريق الزوم او  
بأنه بعد ذلك في رتبة بعد ذلك في رتبة من وقد يقال اعتبار  
كامل التميز والتوضيح ان رتبة الى بعد ذلك لا يلزم اعتبار رتبة  
الدرجة والمرتبة والمرتبة من هذه رتبة الى التميز والتوضيح  
بجسدها من رتبة الى رتبة من هذه رتبة الى التميز والتوضيح  
فيه لا دور في التميز الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
بالاخير فقدر ان رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
والسبب في التميز كما قيل ان رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
فيه ان لفظ مثل قوله مثل اسم الكثرة كما في هذه الاشارة  
ولا حاجة الى العادة فامل لتعداد افراد ما يشير الى

ويكون ان يكون المتعدد استفاد من كلمة مثل ولم يفت  
اليه فانه العادة اما ان هذا المقام قد تكرر في بيان المثال  
فاعتبار ما عداه في رتبة لتلك العادة وفضولها العادة  
من قبيل الحذف والايصال على ان يكون التقدير موضوعا  
او بغيره على ان يرجع الاول الى اللام الحذف وفيه الموضوع  
وانما الى اسم الاشارة الى ان رتبة الى هذا في حذف اللام اجازة ثم وصل  
هذا الاول الى موضوع واستند تحت ثم اضيف موضوع  
الى آخره وفيه ان المركب مما لا يضاف قد يصح التقدير  
المتكورا اللهم الا ان يقال يصح بناء على جعل موضوع في رتبة  
الاسماء كما ذكرنا في التقدير موضوع له بلا فيه اشبه  
وخصيصة اشبه في رتبة الحذف والايصال الى اشبه هذا  
على ان تقدير ان يكون نسخة النسخة موضوعه بالهذيان في  
ويكون هذا التوجيه ان رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
ما قبل رتبة الى رتبة موضوعه في رتبة وقال بعضهم هذا التوجيه  
ايضا رتبة الى رتبة ان رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
الا في تركيبها على معمولة لا في رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
الما بعده فيكون تركيبها على معمولة تركيبا في  
كسبه واراها في حذف المحول الذي هو مضاف  
اليه في المعنى ولا يصال الى بيان المعنى قوله وسماه  
ان رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
من اللفظ استفاد من رتبة الى بيان اجازة واختصارا  
واوصل الى بيان رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى رتبة الى  
وسمية بالمعنى ومع هذا يظهر فائدة اجازة فيكون لا يخفى  
ما فيه من البرودة العذبة والاولى ان يجعل في التنازع  
اعمالا وحذف المحول الاول مع اجازة يقتضيه الاول



استلهم وانت جبريت في ما ربحك عليه ما جعله مرجوفاً في الحق  
 اذ لا فرق بينهما الا في اسم فانه سماه تعالى وسماه  
 بالحدف والايصال فلا يوجب سبوق وما افيد تفريع  
 في قوله ولا يبعد ان لا يوجب شيئا منها في هذا التقدير اما  
 عدم ايجاه الاول فلا يوجب ذلك بل يوجب عدم ايجاه الثاني  
 يقال ان لا فائدة في ذلك الحكم واما عدم ايجاه الثاني فلا  
 لا اختياراً في اختيار الثاني في قول لا يوجب شيئا منها في  
 وتذكيره تركيباً واحداً وهذا عرفت ان لا وجه لما قيل ان  
 ضرع عدم ايجاههما في مجموع ما سبق على ان يكون عدم ايجاه  
 ما سبق متفرعاً عن قوله ولا يبعد وعدم ايجاه ما افيد في  
 ما قبله فانه يفهم منه ان كلام المصنف في الجملة واحدة فلا يوجب  
 عليه ان فيه اختياراً في تانيث وتذكيره تركيباً واحداً انه قال  
 القائل المذكور يحكم دفع ردالة ما افيد في المصنف  
 جعل الواو في قوله هو مسماة للمجاز المسمى المستتر في موضوع  
 القائل في هذا ولا يخفى ان حال قديته الكلام ولا يكون كلاماً  
 مستقراً فلهذا حكم بوقوع التانيث والتذكير في تركيب  
 واحد انتهى وانت تعلم بما قد عرفت ان هذا الوضع لا يكون  
 حوازي ردالة على ان لا تراه علاوة بالنظر الى عدم  
 ايجاه ما افيد في سلم ان موضوعه ليس ترتيباً اضافياً  
 فديته ما افيد في ايضا اذا اشار الى ان مستحق  
 ولونه تركيباً واحداً كيف هو واقع في التذكير لكونه  
 ومن يفتن منكم وتعلم ما في تذكيره يفتن وتانيث  
 تماماً واما تقديره في التقديرية المذكورية في  
 توقيفية قوله فانه هذا والاولى هذا ان في المقسم اسم  
 الاشارة والكون المقتضون منه لفظ لا يوجب اي

مسماة ان رايه المتخفى الظاهر المراد ان لا يوجب شيئا  
 المقدر في صحة حد ذاتها وان وجه عدم الصحة ان المحول  
 الحكم في الموضوع على ما سبق من سبوق وانت جبريت في  
 عموم المحول لا يوجب صحة القضية قطعية وكما ان يكون  
 المراد ان لا يوجب هذا القول اعتباراً بغيره اليه بمقتضى المقام  
 اعني قوله وكل ما سماه ان رايه المتخفى يكون مثلاً  
 للوضع الحكيم يجعل قوله في كل يكون اذ بيان لعدم الصحة  
 والمنفع لكنه يأتي عن هذا المعنى قوله في يندفع اي في  
 فانه صريح في انه يندفع الى عراض الكلف فقط بما ذكر قبله  
 مع انه يندفع به الاول اي باللفظ المذكور كما لا يخفى  
 بل ان تقول المراد هو المعنى الاول ووجه عدم الصحة  
 ان مثل يندفع بثبوت الاستنباط لكم الاشارة الى ان هذا  
 الغير الموضوعات في هذا القسم في الوضع ولا يخفى ان ذلك  
 ليس بصحيح لكنه يأتي عن هذا ايضا قوله الالة وبعد فيه  
 نظر لا لفظاً مثلاً اذ هو يقتضي ان هذا غير ذلك  
 ولا ينعف في صحة التمثيل لا يوجب هذه المقدمه  
 في حد ذاتها ولا ينعف في صحة التمثيل باعتبار ما ينظم اليها  
 اعني قوله بعض سماه ان رايه المتخفى يكون  
 مثلاً للوضع الحكيم اذ الكلمة غير صادقة بما بينه بقوله  
 في كل ما يكون اه فيجب ضم الجزائية ولا يستلزم المبدئية  
 وكما ان يكون المراد ان لا يوجب هذا القول اعتباراً بغيره  
 اليه على تقديره ولا ينعف في صحة التمثيل على تقدير اخر  
 واما قوله في سماه ان رايه المتخفى صفة لا بد لها  
 من تقدير الكبر في قدرته كونه فانه الكبر كاذبة  
 وان قدرته جزئية لا يتم التقریب فان كل ما يكون



ما وضع له شخفا لا يجوز من لا للوضع الكيفية هذا لا يقع  
 في عدم النفع في صحة التمثيل بل لا بد ان يكون كل ما يجوز ما  
 وضع له من رايه شخفا من لا للوضع الكيفية وذلك ان  
 يجوز سماد رايه شخفا في حيث ان رايه شخفا  
 لا يجوز وضع الاكلية فلا بد ان يراد فيه اشارة  
 الى ان يصح حمل كل اسم على هذا المعنى ولعل ذلك يحمل الاسم على  
 العهد الخارجي ان رايه شخفا الذي لوحظ بهذا  
 المفهوم حميد الوضع حتى يندفع انما الاعتراف  
 ان عدم النفع في صحة التمثيل ووجه الاندفاع  
 وتقال في نصب عطف على يراد ان لا بد ان يقال مراده  
 اذ انما يندفع الاول ايضا وبعد فيه نظرا بعد الكلام  
 المذكور في الاعتراف والجوابية في قوله ومضى  
 ان رايه شخفا نظر قبل هذا النظر وادعى التقدير الاول  
 من تقدير مراده ان تقول لا يندفع وروى بالتقدير  
 الاول اذ يندفع على التقدير انما ايضا في كل كلام ان  
 سابقا ولا حقا ليعبر بالاختصاص بالاول فاقبل  
 الموضوع له اللفظ الموضوع او المنطوق اعني اسم ان  
 في قوله فان هو منقول والاول يندفع قوله فينبغي ان يراد  
 اسم وذلك بما سبب قوله منقول تمام الحكم لا يجوز  
 ان يندفع اسم الاشياء اما لخصوص النظر بالتقدير الاول  
 في هذا وفيه اشارة على اقلية وكذا الكلام في قوله الانية  
 كما في قوله فان اسم الاشياء فينبغي ان يترادى شيئا  
 ان يندفع من رايه شخفا في رايه شخفا  
 متروكة يصح البقاء في التمثيل المذكور او يترادى بالبيان  
 بعد قوله وسماد رايه شخفا في بيان ما قبل على

التوجيه الاول موضوعه بل على التوجيه انما انما  
 قرره بعضهم كما سبق واشارنا الى وجه قول  
 المصنف حيث لا يقبل التسمية وبيان لفائده ولا يندفع عليك  
 ان انما سبب ذكره منقول بقوله وهو الموضوع له شخفا  
 الى ان الموضوع له ان رايه شخفا الاصل بتقديم خبر  
 يدعى اشارة الى وجود اللفظ الذي هو وضع الاسم  
 الاشارة الى لفظ هذا وليس الموضوع له الواو  
 حالية والمعنى ليعمل اللفظ في اللفظ اسم الاشياء في  
 شخفا في حال ان ليس الموضوع له شخفا فيكون بوجه  
 عام بان يجوز ملحوظا بمفهوم رايه في ان رايها  
 كما كان كذلك اسم الجنس فان رجلا قولنا جاء في  
 رجل شخفا الموضوع له هو شخفا فيكون  
 بمفهوم رجل في الرجال وهذا هو اللفظ غير ان اللفظ  
 بمفهوم ان رايه الذي هو اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
 كانت على ما لاحظت بمفهوم عام فلا حافة بين  
 هذا وبين ما سبق في ان الواضح يلاحظ شخفا  
 في هذا القسم في الوضع بمرام في ان الاشياء في  
 لتمييز هذا الموضوع له في هذا القسم في الوضع على هو  
 الموضوع له وضع اسم الجنس هذا فلا يلتفت الى ما  
 صدر من بعض المحققين في هذا القسم بتقييد شخفا  
 منقول بقوله واثار فان هذا هو اللفظ اللفظ  
 لصلاحية هذا القيد لا يترادى في شخفا فيكون بوجه  
 عام قائل كلام لينة ما قيل في ان الاصل بفتح  
 اللام وسكون الحية في الحروف وتقدم على ان  
 الفوقية بالث حروف في حروف الحروف المشبهة



بالفعل ووجه التخي لعدم مقولية الكلام المذكور انه لا ينبغي  
 من مثل هذه العبارة وهم واهم الى ان المسمى مفهوماً انما رايه  
 الشخص اذا التوضيف بالمتخفى يمنع عنه ذلك عا هذا  
 القيد ايضا داخل المفهوم فكيف يدفع التوام المذكور  
 وقد سبق نظره ان الله عند قوله بحيت لا يناد ولا يفهم  
 الا واهد كجوده وايضا انما يشار الى التاكيد عند علم  
 جوازاتنا سبباً وهذا ليس كذلك كما عرفت ولك ان  
 بقدر يجوز يقرأ بكسر اللام وتقديم الفوقية على التحتية  
 فكله تكريه وانما ان كلامه قبل التحجير عظيم ان يلاحظ  
 فيه محة واما الوضوع بان يلاحظ ايضا كما هو موضح  
 له ان الظا لا يقتصر على احدى الاما كما لا يخفى وعكسه ان يتكلف  
 بان عدله ايضا هو ان يلاحظ هو موضح كجوده كما هو  
 القدر فيما سبق لا الوضوع له لقدرة الوضوع  
 لتقدير لقوله ان يلاحظ الوضوع ايضا بمرعاه او ترقبت  
 له ان وقت تقديره ووضع اللفظ ليس  
 ووضع اللفظ قائل والاولى وليس وضع اللفظ اذا ذكر  
 بمرعاه ان الوضوع شخصي يخفى بوضع اللفظ وليس كذلك  
 وقد انكر فيما سبق على من ذكر اللفظ تعريف الوضوع  
 بان تعريف القسم الوضوع سواء كان وضعا عاما بان  
 يلاحظ الوضوع له بمرعاه سواء كان خاصا او عاما وقوله  
 او خاصا بان يلاحظ الوضوع له بمرعاه سواء كان خاصا  
 او عاما وان كان الاخير مستحيلا او غير موجود على ما  
 سبق تفصيله وقيل بان لا يلاحظه ولا يلاحظه  
 قبل فيقول باننا لما حسن كان قوله كذا ونادى من رتبة  
 به فقال ووضع اسم الفاعل وذلك ان لقوله يجوز ان يقرأ

وضع على صيغة المصدر فيكون مبتدأ خبره بان يلاحظ ويجوز  
 ان يقرأ ووضع على صيغة الماضى ايضا فيكون قوله بان يلاحظ  
 متعلقا به الاستقوى منه الاستقوى اكم الفاعل في  
 ذلك المصدر واعتراض عليه بان يجب ابراز المصدر  
 بان يقال استقوى هو منه لكونه صفة بروت على غير منبه له  
 واجيب بجهل هذا قائلنا مقام الفاعل وبان استقوى الى  
 محيز مصدر كانه قوله قد جعل بيده اليعر والزوان ويكمل  
 قوله منه قائلنا مقام المفاعل قائل ونحن نقول ان  
 وضع لكون وضع المشتقات انما هو بوضع بزيئها المادة  
 والهيئة كما مر فيما سبق وليس في مناهم موضوعا بالوضع  
 النوى اما الاول فلفظا واما الثاني فلانه لا تعدد له هيئة  
 الفاعل مثل الا باعتبار اكلوا جواهر اسمها الفاعل وذلك  
 التقدير كقدر زيد مثل باعتبار تعدد اللفظات ليس  
 ووضع وضعها نوعيا كذلك هيئة الفاعل مع تعدد تقديره  
 المحال يكون وضعه وضعها نوعيا واذالم يكون وضع  
 شيء من بزيئها نوعيا كيف يكون وضعها نوعيا لا بد له  
 من دليل وهذا التقرير يستقيم ما قيل ان اشتقاقه قد ابر  
 كسب المادة وباعتبار اللفظ بجل واحمال زبيذ فيها  
 تقدير واحد فقط وهو التقدير باعتبار اللفظ فيقال  
 ازيدهما على الاخر فيقال مع الفارق في وضع زيد  
 اختار العلم في التسمية ان اسم الاشياء اولى بكونه  
 من نوعه من عدم الوضع لكونه اقدم الوضع النوى لعدم  
 اعتبار عدمه فيه لانه وضعه ولانه موضوعه واما الوجه  
 بان لكونه متفقا عليه فزود بان اسم الاشياء ايضا  
 متفق عليه لكونه وضعه شخصا وانما الاختلاف فيه



شئ في الموضوع له وعمومه وليس له مدخل فيما نحن فيه  
 ضار ونفعا فالقول في الموضوع النوعي قول بلا دليل  
 ظاهره انكار الوضع النوعي مطلقا وما ذكره لا يفيد  
 الا انكاره اشتقات يمكن ان يقال منع  
 لقولهم : ان الموضوع له اشتقات خاص كما ان ما قبله  
 منع لقولهم : ان الموضوع له القول : الوضع فيها نوعي او  
 جواب عن منع المذكور قبله : ان مجرد الامكان لا ينافي القول  
 : الوضع النوعي اشتقات كما انه لا ينافي القول : ان  
 الموضوع له فيها حاصل اذ يمكن ان يقال : لكنه ينافي في القول  
 اذ لا مدخل لعموم الحديث في النسب الى الذات في خصوص  
 ما كونه الموضوع له هيئته اكم الفاعل ما صا او عما قبل  
 مدار خصوص وعمومه انما خصوص الذات المنسوب اليه  
 الحديث وعمومه فان كانت الهيئته موضوعية لكل واحد  
 من افراد ما نسب اليه الحديث واشتقاقه باعتبار هذا  
 الامر العام ومن جهة كانت موضوعية : الوضع العام  
 للموضوع له اخص سواء كان ذلك مطلقا او مقيدا  
 وان كانت موضوعية لنفس هذا العام اخص ما نسب  
 اليه الحديث كانت موضوعية : الوضع العام للموضوع له  
 العام سواء كان : الحديث مقيدا او مطلقا غاية : انما  
 انه ان كان : الحديث مطلقا كان : ان الوضع او الموضوع له  
 اعم مما اذا كان مقيدا ونهناظ به لانه تاخر من التأمل  
 اين مطلق ما قبله والمعنى : ان القول : الوضع العام  
 للموضوع له اخص : اشتقات قول بلا دليل كما ان  
 الوضع النوعي فيها قول بلا دليل ولا ما قبله انما وكتمل  
 ان يكون مطلقا : اشتقات والمعنى : ان القول بوجود

52  
 الوضع العام للموضوع له اخص : اشتقات قول  
 بلا دليل كما ان الوضع النوعي فيها : تاخر قولنا : اشتقات  
 يأتي عنه كل الية : قلت لا يفهم اذ ابطال السند  
 المذكور ما صلا انه لو كان : الامور كما ذكر لوجب ان يفهم  
 من اطلاق جناب مثل الحديث المطلق : عم التقييد  
 والتالي بطل اذ لا يفهم ذلك مثل المفهوم انما هو قدس  
 المقيد وفيه : ان لا ان يمنع بطل : التالي اذ يجوز  
 ان يفهم المطلق : عم التقييد الا ان الهيئته لا كتحقق  
 الاعم اكلوا : جوهر مخصوص فلذا يظن : المفهوم  
 انما هو الحديث اخص ونظير ذلك : انما اذا  
 لم يعلم ان معنى ذلك الجوهر اخص يفهم منه الحديث  
 المطلق فيستفصل انما اذا : اخصيات ولعله لهذا  
 : ان الى قوله : التقييد ايضا : على : التقييد  
 اذ دليل : ابطال السند المذكور وما صلا انه لو كان  
 الامر كما ذكر لزم التقييد ايضا : انما : الوضع و  
 ليس هناك ما يصلح لذلك الا اكلوا الهيئته : اعادة  
 الخصوصية واجتماعها : فلو التزم : ذلك المطلق  
 والابتناع موضوع لذلك التقييد لزم اعمرو وعنه  
 ان وضع اكلوا والابتناع لذلك التقييد يجوز  
 الا وصفا عاما للموضوع له خاص ومع ذلك يري  
 2 وضع اكلوا كل شئ ولم يقل : احد وفيه ان  
 انما : يقول : انما لا بد للتقييد : انما : لكن  
 لان ان لا بد لذلك الدان الوضع لوان يجوز دالا  
 : العقل ولو سلم ذلك فلا انما يزم اعمرو وعنه  
 اذ اعمرو وعنه انما هو كونه : وضع له الهيئته : اعادة



ما خاصا وبقا لا ثم ان زيادة الوضو الا في حال يقبل به  
 احد هذا وقد عرفت ما يندفع السؤال المذكور  
 واعلم انه تعالى لا يخفى عليك انه لا مناسبة لهذا الكلام  
 منها بل محذرة عند ذكر الاقسام الاربعة للوضع وتسمية  
 القسم الثالث بالوضع العام للموضوع له العلم فيما سبق  
 كل وجه تارة الى هذا العلم الا ان يقال ان ايراد  
 الى هذا هو السؤال اما ان لا دليل على ان وضع المشتقات  
 وضع عام لموضوع له علم بناء على ما نقل عن بعض فلا فائدة  
 المص جعل الوضو اذ قال ان ذكر هذا اقرب مما ذكر  
 السيد شريف لا وصف الوضو بالمعوم والخصوص على هذا  
 ظاهر لا تكلف فيه في وضعا واحدا اذا تعلق بهما  
 متقدمة بان يجوز كل منهما موضوعا له هذا الوضع كانهما متساويان  
 ولا تملك التماثل واذا تعلق بهما واحد فقط سواء  
 كان كلياً او جزئياً كان خاصاً بذلك المعنى بخلاف الوضو  
 بهما على ما ذكره المحقق شريف فانه لا يخفى عليه تكلف  
 اقول بعارض هذا ان المعوم والخصوص على هذا الجمل لا يكره  
 في النوع واحد فانها يعتبران في الوضع بالنسبة الى  
 الموضوع له وفي الموضوع له بالنظر الى ذاته في الوضع  
 لا امر عام بل هو بنفسه في وصف خاص لموضوع له عام  
 مخصوص الاول ليس الا بالنسبة الى الموضوع له واما  
 عموم الثاني فهو بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى الموضوع فانه  
 بالنظر الى الوضع ليس الا بعلم بل هو بخلاف ما ذكره  
 السيد شريف فانها تعتبران في النوع واحد كما لا يخفى  
 وقد يقال ان العلم والخاص في هذا العلم مرد فان  
 الكلي والجزئي وبما لا يكره في هذا الجمل وكأنه يخفى

53  
 القسم الظ وكما في بقا القسم بالرجوع الى الضمنية  
 الى اجماع عليه المذكورين ويجوز ان يترتب بصيغة  
 المفعول ان يكون جنساً كان له في وانه لا بكلمة  
 الظنية لا احتمال ان يكون القسم على كونه احد اقسام  
 مختصة بالموضوع له او عام له مثله له ولغيره وقد  
 يرجع العريان الى بعض التلازمة والى امر الا ان  
 مذاق العبارة يابح عنهما كما لا يخفى على كونه الوضو  
 مختصاً بواحد قال الذاكر وحي هذا يتحقق للوضع  
 اقسام اربعة الوضع الخاص لموضوع له خاص كزيد  
 والوضع العام لموضوع خاص كالمركب والوضع  
 الخاص لموضوع له عام كالانسان والوضع العام  
 لموضوع له عام انتهى ولم يذكر مثلاً للقسم الرابع  
 ولك ان يقال ان له هو وضع المشتقات سواء  
 كان وضعا نوعياً كما هو المشهور به اجماعاً او  
 شخياً كما حققه الشافعي فاقبل قيل التسمية يستعمل  
 في التسمية المذكورة امثال هذا الموضع مما يحتمل عنوان  
 للبحث الثاني يستعمل في تسمية والاف التسمية قد يستعمل  
 فيما يسم على البدعي في مدوح الاستدلال كما يستعمل في  
 القائل الاول الحكم البدعي اسود كان  
 ما يعلم من الكلام السابق اولاً هذا هو اللفظ المتبادر  
 والاولى ان يقال الاول البدعي لما يعلم التعريف البدعي  
 ايضا فانه قد يستعمل فيه ايضا في ان رتبة الامور  
 اللهم الا ان يعلم الحكم ونحو الكلام قد لم والى الحكم  
 المعلوم والى الحكم المعلوم من الكلام الـ  
 اسود كان بدعي او نظري فيه انما فيه عموم



وخصوصاً وجه فتدبر الحكم بدعي اولى فيه شارة  
 الى كونه التنبية منها مستعمله انما هو الاول بغيره واما  
 كونه مستعمله انما هو الثاني بغيره فانه يتوقف على  
 كون المذكور بعد ما علم ان الحكم الالهي فانه ثبت ذلك  
 كانه لا يثبت منه التنبية والافلا بالنبية  
 الى الاذلة القاصرة قيد الاذلة القاصرة دفعا لتوهم  
 ان يقال ان تعقيب البداية بالاولية ينافي التنبية المذكور  
 لانه البديهي الاولي ما هو المتعارف لا يحتاج الى  
 التنبية وحل صفة الدفع ان عدم الاحتياج انما هو بالنسبة  
 الى الاذلة المتوسطة كما هو واضح انما هو التنبية  
 وذكر التنبية منها الى الاذلة القاصرة فلا منافاة  
 والظاهر ان التنبية منها بالنسبة الى الحكم هو الحكم اد  
 قبل الظاهر ان هذا الحكم انما يتحقق بالمعنى الكامل ان يكون  
 اعترافاً على ظاهره لكنه يجب عنه تحرير المراد اقول ان  
 انما الظهور في الحكم وجه فانه الحكم البديهي يتحقق  
 وتثبت انما لا ذكره وبيان لصحة الحكم المذكور  
 صريح الاستدلال على بيان الحكم لانه استواء الوضع على  
 ان الحكم انما عليه منها ما ينضمه الحكم الالهي ويلم  
 منه لما اورد عليه الاستواء مستقفاً ومنه فانه اذا  
 كان دليل مستقفاً دافعه كان هو ايضا مستقفاً فانه  
 مستقفاً ومنه استقفاً وهو انما استقفاً ومنه ذلك ان  
 وهذا يقع في الحكم الالهي ولا يشترط ان يكون  
 الحكم انما عليه مستقفاً دافعه الحكم الالهي بلا واسطة  
 وعلى هذا يندفع ما قيل من انما افيد ان الظاهر التنبية  
 بمعنى انما هو الحكم المذكور اشارة واستواء المذكور

ليس كذلك بل هو الحكم المذكور من جهة دليل المذكور  
 اشارة فانه يثبت على كل الاستواء على ان الحكم انما عليه  
 وليس ليس واعلم ان كونه الاستواء مستقفاً دافعه الحكم  
 الالهي ليس صرفاً بانه كلام المفيد ولا ما يقتضيه  
 كلاله فانه قال ولا يبعد ان يقال قوله ولا ينفردونهم  
 به انه نوع است انما ذلك الحكم بناء على ان مراد منه  
 ان اللفظ الموضوع لكل واحد من تلك الشخصات  
 لا ينفرد ولا ينفرد به من حيث انه مراد الحكم به الا واحد  
 شخص من اخصوصه واللفظ يعلم ان هذا المعنى ليس  
 مجرد وصف له بل لابد من ذلك من قرينة ينظم اليه الشئ  
 فاعلم سبحانه الاول انما تنضم الى الاول فظ لا ان الظ  
 تطبق على الباقى على ما هو ان يقع لا ينفرد واما  
 تنضم الى الاول فانه الظاهر موضع الفهم هو الفهم لا الحكم  
 الظ لو ذكر الحكم الظاهر يحتاج الى تكملة فلو كان الموصول  
 كناية عن الوضع لزم ان يرتكبه المصنف قوله استواء  
 نسبة الوضع فلا فالظ بخلاف كونه كناية عن الموضوع  
 وهذا التفسير اصح ما قيل ان ذكر الوضع بالاسم الظ  
 يخفى ان يكون لفظ التباس لاحتمال كونه الفهم للفظ  
 فلا دخل لذكر الاسم الظاهر في جميع المذكور على انه  
 قد قيل ذكر الظ بناء على احتمال رجوع الفهم الى ما سبق  
 ذكره مما لا يلتفت اليه المتوهم المبني على ان كان  
 مع ان التباس المراد به ما ذكره ليس اقل من التباس  
 الذي فرع فلا وجه لارتكابه لرفع ذلك التباس  
 على ان التباس انما يكثر عنه اذا كان مضراً ومنها  
 ليس كذلك كما لا يخفى وما لستفاد الى لستفاد ذلك



من قول قدس سره لتعيينه ما اريد به قوله معينة المراد  
 الشخص حيث انه مراد الفهم راجع الى الشخص  
 مراد به الشخص لا يفيد الشخص حيث انه مراد  
 وقد قيل فسر هذا لا الشايع تعلق الافادة بالمراد  
 وقد اکتبه مما لا يفيد حيث هو كذا وكذا يقول  
 حاصله انه لا حاجة الى صرف العبارة عن الظاهر كما فعل الشريف  
 ومن تبع حيث حملوا على سلب الافادة من حيث انه مراد  
 انه يمكن الحمل على الظاهر وسلب الافادة الشخص فانما  
 هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص ولا ينتقل منه اليه  
 اصل بدو القرنية وقد يقال يخص كل من القرنية  
 ليست لتعيينه ما اريد من اللفظ كما افاده الشريف  
 لا تعيينه لتلزم افادة اللفظ به قبل القرنية حلقا  
 من حيث الوضع والافادة تتوقف على العلم بالوضع  
 والعلم بالوضع لا يحصل بالقرنية على ما سبق فيه فانما  
 اكملته فكيف تصور الافادة قبل القرنية ولو مطلقا  
 حتى تكون القرنية للتعيين بل لا انتقال الى الشخص  
 وارادة منه ابتداء روي فيه ان قوله بقرنية معينة صريح  
 في ان القرنية للتعيين فلا وجه لتعيينه وقوله لا  
 تعيينه لتلزم اذا اريد به ان التعيين يتلزم الافادة  
 مطلقا قبل القرنية فهو غير مفيد اذا الافادة على الوجه  
 الكلي وان اريد انه يتلزم الافادة على الوجه الجزئي  
 فهذا هو المعنى لا تفيد الانتقال الى الموضوع ذلك  
 الشخص في معرفة ان لفظة هذاه تنبئ عليه  
 الاستوار المذكور لعدم افادة الانتقال الى خصوصية  
 فانهم ذلك قيل ما يفوق تعدد الوضع المشترك

ووجده فيما هو من هذا القبيل بينه وبينه المشترك  
 يفرق بينهما لزوم تعيينه المعنى فيما هو من هذا  
 القبيل وعدم لزومه ان المشترك في الاصل  
 قد عرفت انه لا يلزم او عند قول المصنف قد يوضع له  
 باعتبار امر عام وقد عرفت ان ايضا ما فيه فتذكر  
 كمان وضع اسم الفاعل قد قيل للفاعل ان يمنع  
 كونه من هذا القبيل بناء على ان المصنف يذكره في هذه الحالة  
 فلا وراي يميل بالاضافة راجعة الى الكل وله ان يقول  
 ايضا مراد لزوم تعيينه اجملة وعدمه فلا يرد  
 هذا ايضا قل يلزم من لحظة المعنى بخصوصية  
 مشترك اريد من كل لحظة كل من المعاني المشتركة  
 فيها بخصوصية وانفراد الذي يتميزه عنه الاف من  
 تلك المعاني ولا يجوز ان يلاحظ تلك المعاني باعتبار  
 امر عام شامل لها بخلاف ما نحن فيه فانه لا يلزم فيه  
 من لحظة كل من المعاني بخصوصية وانفراد بل يلزم  
 من لحظة باعتبار امر عام شامل له ولغيره من المعاني  
 مثلا اذا وضع لفظ المعنى ولم يوضع عنه لموضوع له  
 خاص ثم وضع لفظ اخر يلزم ان يلاحظ كل من المعاني  
 بخصوصية وانفراد ولا يجوز ان يلاحظ كل المعاني  
 باعتبار امر عام شامل لها كما فيما نحن فيه وليس المراد  
 انه يلزم ان مشترك من لحظة كل من المعاني مثلا  
 بخصوصية الشخص وتعيينه بحيث عين زعمه كل معناه  
 فيعبر ان لا يرد عليه ما ذكرنا من قوله لانه اذ فهم  
 ذلك اذا الوضع لفظ كل لفظ خمس لفظ ثمة  
 من المعاني كالاقبال والنسبة الى الفاعل والزمان المعاني



في عمن زيد وعمن كذا غير ذلك بوضع كما اريد  
 عام لموضوع له خاص ثم وضع ذلك اللفظ مرة او لثلاثة  
 او كالا وبار والنسبة الى الفاعل والزمان هاهنا عمن  
 زيد وعمن كذا غير ذلك بوضع الموضوع كذا  
 كالا وبار وليس المراد بذلك الوضع الاول والاولم يتعد الوضع  
 فلا يصح قوله يجوز مشتركا كمتعد الوضع مع انه ليس في  
 الطائفة لثبته ملحوظة باعتبار امر عام كوز وضع وضع  
 عام لموضوع له خاص ولو لم يكن كذلك لولم يكن  
 ذلك اللفظ الذي وضع لثبته في اعماد بوضع كلي ثم وضع  
 لاف بوضع كلي مشترك كالم يكن في الافعال والحروف  
 مشترك وانما في بطنها كذا في الافعال والحروف مشترك  
 على ما بينه في هذه اللفظة والعلوم العربية واما عند زنة  
 فلا لا طبعي كوز في مشترك كالا وبار فلو لم يكن الموضوع  
 بذلك الطريق مشترك لم يبق وجه كوز في مشترك  
 ان لفظه ايا بحسب الهمزة والتدوير ايا في الحروف  
 عند جعلها في اذ و هذا هو الحق ومنهم من جعل  
 اللواحق في اذ و اذ و اذ ومنهم من جعل الغير مجموع  
 في هذا القبيل اذ في قبيل ما وضع لثبته في اعماد بوضع  
 كلي ثم لاف كذا في مشترك موضوعة لكل مفرد مذكر  
 غائب بلا حطة بهذا المفهوم ولكل تشبيه كذلك ولكل  
 جمع كذلك وكذا ذلك والافضل ان ما ذكره الوضع الطائفة  
 بوضع كلي ثم لاف كذا في مشترك لا مجرد فرض وانما قال  
 في الطائفة لثبته لما انه كذا ان كوز موضوعة لكل ما صدق  
 عليه من المفردات بلا حطة بمفهوم شامل لها وحد  
 مثلا كما قد قيل وكان تقول انما قال والظ لانه تعدد الوضع

في هذه الفهارس محل المنع لانه وضع تارة وفي اذ  
 اليه في تارة اذ لا يوجب تعدد وضع بل الظاهر  
 موضوع لكل في طبق مفرد مذكر ثم انه يقع عليه في  
 تارة وفي اذ اليه في اذ كذا لانه لا يوجب تعدد الوضع  
 في زيد امثله موضوعة لشيء بعينه ثم انه قد يقع عليه  
 وفي اذ اليه في اذ غير ذلك ولا يوجب ذلك  
 تعدد وضع كيف ولوا ووجب انما في ذلك تعدد الوضع  
 والاشراك لم يبق وصدق الوضع وعدم الاشراك  
 في شيء من الالفاظ الموضوعية وعينه ان يقال وان  
 كان في بعيدا لاجتماع في معنى قوله في هذا القبيل في  
 الموضوعية في قبيل الموضوع لثبته في اعماد بوضع كلي  
 ثم لاف كذا في والافضل دفع تمام انها في ذلك القبيل  
 في قوله لانه وضع اذ وضع لكل في طبق مفرد مذكر  
 فيقع تارة لكل في طبق وقع عليه في تارة اذ  
 لكل في طبق ايضا اليه في وان كان هذا المعنى بعيدا في  
 العبارة كل البعد ويكمل ان يكون قوله لانه وضع لانه  
 وضع اذ فسقطت الهمزة سهوا في القلم ذكر  
 ان الفارق اذ صلا في مراد بتعدد الوضع المشترك  
 ووحدة فيما هو من هذا القبيل اما تعدد الوضع مطلقا  
 ووحدة كذلك او تعدد الوضع صريحا ووحدة  
 كذلك اذ التاكيد والرابع ساقطان لظهور انهما  
 لا يفرقان وعما كل من التقديرية لا يصلح ذلك ان يكون  
 فارقا بينهما اما في الاول فليقدم وصدق الوضع  
 مطلقا فيما هو من هذا القبيل لتعدد الوضع فيه  
 ضمنا واما في الثاني فليقدم تعدد الوضع صريحا



بعض المشترك كالافعال المشتركة اذ ليس فيها وضع صريح  
بالنسبة الى معانيها فضل عما اذ يتقدم فيها الوضع الصريح  
مطلقا سواء كان مركبا او مفردا او ضمنا او مفردا  
قوله مطلقا وقوله ضمنا وقوله مركبا قيود للوضع كما يوجب قوله  
اذ ليس وضع الفعل لمعانيه مركبا ويحتمل ان يكون كل ما قد  
للتقدم انتبه وقد قيل كل المذكر في الجواب صريح في انها  
للتقدم وهو الظاهر في هذا النقل ايضا فيكون ترتيبا في تقدم الوضع  
ارتكابا في الظاهر بلا ضرورة وما قوله اذ ليس وضع  
اهم فساد فضل عما تقدمه او كذا المذكر في كتابه بعض  
في انها للوضع واصالة الوضع وترتيبها في كتابه ذلك فيكون  
كونها للتقدم ارتكابا في الظاهر بلا ضرورة ثم ان كل ما  
المذكر في الجواب على ما تقدم انه ليس بصريح في ذلك  
كما ترى واما ما ذكره نفسه في كتابه ففي بعض المواضع  
ظاهر كونها للوضع وفي بعضها كونها للتقدم كما لا يخفى على  
الناظر في كل ما قلنا في الاول فيما ذكره السؤال ومع ما  
تقدمه لا فيما ذكره الجواب ولا على ما ذكره نفسه في الكتاب  
لمعانيه المشتركة كل فعل موضوع الالتماس  
كل فعل موضوع حدث ونسبة وزمان ما ذكره  
المذكر في كتابه بل كل فعل موضوع لمعانيه الا انه اراد  
التنبية على ان وضع الفعل نوعي مطلقا بالنسبة الى كل ما  
المتضمنة الثلاثة ذكره دفعه ان اراد ان  
نظمه في قوله دفعه ان اراد في تقدم الوضع مركبا او ضمنا  
محققا في محله الوضع النوي واما تقدم الوضع ضمنا  
محققا في محله الوضع النفي في قيلت في مشترك في  
ولا يخفى عليك انه بعيد فاية البعد في نفس الموضوع

معلق بالوضع والتقدم على سبيل الترتيب او بهما وبالترتيب  
كذلك او فيما استوعب منه كلمة او للترتيب او للجمع و  
الحق في تقدم الوضع الصريح في كل الفهم او المراد  
تقدم الوضع اذ اشار الى توجيهه اذ بين على ان  
الاشترائك في المشتقات باعتبار جوهري الكلمة وموادها  
كما ان الاول بين على انه باعتبار رعايته واستوعب منه  
ان قلنا ان جوهري موضوع في المذكر في كتابه  
ليس بموضوع في والالزام فانه في تلك احوال وفي  
ان وجهه ركب ويرد عليه من الملازمة مستندا الى ان  
ان يجرى ومنه مشترك وطا بمثل الترتيب ولذا قد قيل  
الاولى ان يعلل بانه لا حاجة الى اثبات تقدم الوضع  
في كفاية الوضع الواحد وهو الوضع النوي وقد شقق  
ايضا الدليل المذكور باستزاده ان لا يكون الهيئة موضوعية  
للسبب والزمان بان يقال لو كانت الهيئة موضوعية للسبب  
والزمان لزم فهمها من تلك الهيئة في المادة كانت  
والثاني بطلان مقدمه وفيه نظر اما الاول فلا  
الهيئة ليست بموضوعية للسبب والزمان وضاهفوا  
عند المذكر بل هي موضوعية لهما في محله الوضع النوي  
جوهري الكلمة فلا فرق في الاستزاد المذكور واما ثانيا  
فلا بطلان في الثاني ليس بطلان لان اراد بالهيئة ما يحل  
في اجتماع مادة مرتب بهذا الترتيب بشرط حصوله  
منه فلا شك انه لا يمكن وجوده في مادة اخرى وان  
اريد وزنه فعل حاصل في اجتماع مادة بلا اشتراط  
احصوله منه فلا ريب في وقوع ذلك الالزام و  
لا يخفى انه اكل واحد في هذه التوجيه به بعيدة



الفروق اولى عبارة القدم قد بر وقد افادت  
 الى توجيه ثالث مع رده بواسطه انما خذ عيها  
 ايضا ان يقال وبواسطه الجزاء قلنا بان جوهر الحكم موضوع  
 لما وضع له استحقاقه ولا خفاء ان هذا التقييد خلاف  
 الظاهر عدم اخفا فيه خفا اذا الظاهر الاوصاف ان يكون  
 بلا واسطه و اجمل ان الحكم خلاف الظاهر ولذا يأتي ذلك  
 به مقام الثاني ويل فيقال المراد من الذات او بالواسطه  
 وينكر مطلقا بمعنى سواء كان بالذات او بالواسطه كما  
 لا يخفى من تتبع كلامهم ليس مشترك في حلقه  
 ان كلام الفروق عند هذا التوجيه يقيد ما هو من هذا  
 القيل ليس مشترك بالذات ولا يفيد ان ليس مشترك  
 مطلقا وهو ذلك وفيه ان يمكن ان يقال ان الكلام  
 المذكور في الفروق انما سبق لاجل ما هو من هذا  
 القيل ليس مشترك بالذات كما ان الالتباس وقع في  
 ذلك واما ان عدم كونه مشترك بالواسطه فما لا شرة  
 فيه فلم يقع به الالتباس ولا يبعد ان يقال ان  
 لتوجيه تابع لكلام الفروق وقد سلفا كذا توجيه  
 فاصاله فتذكر فلا يلزم ان يقول بان مشترك الافعال  
 فيه نظر اذا دخل لا ثبت الوضع العام لموضوع له انفس  
 والاطلاع عليه وعدم الاطلاع و اجمل المذكور ان يعلم  
 ان مشترك الافعال وعدم تسليمه كما لا يخفى على من تأمل  
 نعم لو كان الحكم بان مشترك في الافعال باعتبار جزئيات  
 مفهوماتها لا باعتبار دلالات مصادرها لكان لما ذكره  
 وجه وليس فليس قبل لا خفاء في بعد هذا التوجيه فانه  
 محتمل ان يثبت للوضع العام الموضوع انما هو وسيد

الحقوقي قدس سره ولا يخفى على من تتبع كتبها انها قائله  
 بان مشترك في الافعال و قد بان يكون ان يكون قولهما بان  
 اتباعا على القدم او ما حجة بان على المشترك في  
 الحكم خذ قائل ولكن ان تقوا ما ذكرنا ان يفيض الى رفع  
 الوثوق عنه كل مشترك لفظ مطلقا على انه يجب ان  
 يكون ان الملاحظة مفهومها واحد اصادق على كل واحد  
 من الجزئيات الموضوعة لها و وجود مفهوم كذلك لفظ  
 اقبل وادبر غير مسلم قائل بان تعريف الوضع فيه  
 ان لا يشك ان الدلالة على المعنى غرض الوضع من وضع  
 وان تحلف الوضع في الشيء عنه بان كما اعترف به الذاهر  
 فلما فاق به التعريف المذكور وبه عدم الافادة  
 ثم ذكره دفعه حامل الذوق كذا التحقق والدلالة  
 المذكور به ان الموضوع بان مراد من الاول تعريف المراد  
 ومن الثاني الدلالة مطلقا سواء كان على سبيل الجزم او على  
 سبيل التردد والدلالة على سبيل التردد متحققة فيما هو  
 من هذا القيل قبل الترتيب فلما فاقه فانه مقتضى  
 الوضع تقبل لقوله يدل على المعنى اذا قيل ان مشترك  
 ناظر الى ما قبله لا مشترك وما بعده الى ما بعده وعلم  
 ان هذا القيل وان لم يكن مصرحاً به في كلام الذاهر  
 منها لكنه يستنبط ما ذكره بعده لكنه مزاجه الوضع  
 الى الوضع الضمنية اذ ليس فيما كونه في مزاجه الوضع  
 الصريحة خلاف عبارة ارجح بق التعريف وفيه  
 نظر اما اوله فلا كونه اجمل المذكور خلاف العبارة  
 ثم كيف فلفظ المعنى يستدعيه واما ثانياً في انشائه  
 الذاهر حيث قافى الدلالة المحترقة عند اهل المرفق



وارباب البلاغة وانما نشأ في ذكر بعض الحقيقة من ان كل  
الذكر في معنى على الدلالة تامة لا رادة كما ذهب اليه  
بعضهم وحقيقة الشئ في حاشيته على الفوائد الضيائية بما  
لا مزيد عليه واما رابعا فلما قيل من ان فائدة التقييد افادة  
ما في الظاهر هو لاجل ليس لا الدلالة على المعنى حيث هو  
مراد جعل الدلالة اذ اريد ان الذكر جعل الدلالة في الحركة  
في تعريف الوضع كذلك كما يشترط قوله سيما في التقرينات  
لهذا بل جعلها خاصة على سبيل الجزم كما يدل عليه قوله فان  
مقتضى الوضع نعم جعل المراد مرددا عند السبب  
مراجعة الاوضاع ولو سلم ذلك فلازم انه خلاف اللفظ بل  
اللفظ ان التقييد للدلالة على المعنى اعم مما يكون على سبيل  
التردد عند تقدير الوضع وما يكون على سبيل الجزم عند  
الحاجة الوضع ليشمل التقييد وان اريد ان جعل الدلالة  
على المعنى من حيث انه مراد في نفس مع قطع النظر  
كونها ما هو ذوقه في تعريف الوضع اعم مما على سبيل التردد  
جاء على سبيل الجزم فلازم انه عدول عن اللفظ بل اللفظ انها  
في نفس اعم من ان يبين ان يجب ان يكون دلالته  
اريد ان دلالة ما هو من هذا القبيل على المعنى من حيث انه  
مراد لا يحتاج الى الترتيب كان هذا جواب غيره ما ذكر  
الذكر وسياق كلامه يشعر بان غيره وان اريد ان  
دلالة عليه على الالتفات اليه لا يحتاج الى الترتيب فالقوة  
فيه ايضا لا رادة لا للدلالة فيكون موضوعا في التعريف  
الذكر مع انهم التفتوا الى ان لا وضع للمجاز في ذلك  
التعريف وان لا يكون الاحتياج الى الترتيب فارقا بينه  
وبينه مشترك بل وبينه ما هو من هذا القبيل مع انهم

يحلونه

يحلونه فارقا اللهم الا ان يقال المراد بالدلالة في تعريف  
الوضع هو الدلالة الكلية ودلالة اعم من الدلالة  
التي ليست بكلية كانت رالية الذكر واما قيل  
ان التقييد في اعم من ليس لا انتقال الى اعم اعم اعم  
بل لا انتقال الى اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم اعم  
بين التقييد للمعنى الحقيقي وبين التقييد للمعنى  
الذي زعموا ان الذكر اجاب اول هذا الجواب ثم ذكر  
ما نقله الشئ في وجه الترتيب نعم صور المسئلة في  
المشترك ثم قال وعليه نفس ما نحن فيه فاشار  
الى وجه القياس في صحة نقل الشئ عنه كما ضم اليه  
ليس على ما ينبغي اللهم الا ان يقال مع كلامه ان ينبغي  
ان لا يقتصر على اجواب الاول فامل انما يحتاج  
اليه هكذا الاصل والفظا ثبتت الحقيقة للقوة  
لتحصيل العلم بالوضع فيه ان كان هذا من تمام التعريف  
داخل في حقيقة الوضع لزم الدور كما قيل ولا ينقض  
التعريف بدخول المجاز فيه وان ادعى التقييد  
بما ليس الاجزاء لا انتقال لا انتقال بل لم يستدرك  
قيد نفسه كما لا يخفى وقد يجب ان يختار السؤال الاول  
وجعل التعريف على اللفظ وجعل التوقف في لفظ  
والاخر لوجه وجعل الموقف على الدلالة نفس الوضع  
وهو فوق عليه الدلالة العلم بالوضع لا الوضع نفسه  
وهو العلم بالوضع ينتقل به عليه الانتقال  
الى اعم قد وجد في ذكر الوضع اذ لا يمكن  
استحضار الوضع بدون حضور محل فيه كما ذكر  
الشئ حاشيته على الفوائد الضيائية فلا يتم



لا نقول اليه بعد لا متناه كقولنا : وضع  
 ثم ينتقل عنه الى اقلنا سببه بيان للمنفق وقد يقال ان  
 يقتضيه ان يكون ما وضع له منفى ثم ينتقل عنه الى اقلنا سببه  
 بينهما ما مشترك والظاهر انه ليس منه كما صرح به البعض  
 على ما في التلويح اللهم الا ان يبين اليه : على ما ذهب اليه البعض  
 الا في التزام كونه في مشترك او كمال الكلام على ان غالب  
 الاكثر ولم يوجد قيد لقدر الوضع فيه ان يكون في كونه  
 عدم تقيدهم بذلك القيد بناء على استلزام لقدر المنفى  
 او كونه الوضع عندهم لا يتوقف هكذا في الاصل  
 بل ان في ترجمه الكلام : اذ في وجع العلم الذي هو  
 لفظ وضع وضع واحد الكثرة غير محصور مستفوية  
 جميع ما يصلح له من تعريف مشترك لا يتوقف على خفض  
 لقدر الوضع في تعريف مشترك : بقدر صريحا بل هو  
 خارج عنه على قدر ايقاعه على اطلاقه ايضا وليس  
 في اللفظ العلم لقدر وضع اصلا لا صريحا ولا ضمنا هذا  
 وقد سقط لفظة لا ان في في بعض النسخ سها  
 منه قلم النسخ فيقول اذ : العلم اللفظ الموضوع بالوضع  
 العلم للموضوع له الخاص ثم وجد الكلام : اذ في وجع العلم  
 بالمنفى المذكور من تعريف التقييد المشترك يتوقف على  
 تخصيص القيد بالقد صريحا فلا يرد حكمه صاحب التوضيح  
 في القيد صريحا و اعمل على القيد الصريح حكم زيادة  
 قيده ذلك التعريف مع انه لا يرد عن تعريفات القوم  
 المشترك اذ لم يوجد تعريفاتهم قيد الصريح انتهى و  
 لم يتعلق : ما جعل في التوضيح فائدة في هذا القيد انما هو  
 اذ في اللفظ العلم بالمنفى المذكور الذي ذكرناه لا

بالمنفى الذي ذكره القائل كما لا يخفى على الفطن الناظر في  
 التقييد والتوضيح : مع انه لا يرد عن تعريفات  
 القوم : اذ يريد بتعريفاتهم ما نفقه عنه كتب الكثران و  
 الاصول في التعريفية فالأوصاف الثلاثة المذكورة  
 فيهم يجوز ان يستلزم لقدر الوضع الصريح عندهم فقدم  
 ما عرفت ثم وانه اريد بها غير التعريفية المذكورة  
 فليبين : في شكك عليه : وبالجملة لا يوجد في الكتب  
 المشهورة ما يفيد عكسها ان يقال عدم وجوده في  
 كتبهم يجوز ان يكون لعدم اطلاعهم على الوضع العلم  
 للموضوع له الخاص وجعلهم كل ما بعد من هذا القبيل  
 موضوعات لم يثبت في كتبهم في سائر ذكره : احكم  
 : لا مشترك عسر فيما سبق ما حتم التقييد  
 ان التقييد هذه الالفاظ اه في ان التقييد يبدأ  
 لجزء من موضوع كما يقتضيه رعاية جانب الحق و اجزاء الخروف  
 اما قول هذه الالفاظ او قول هذه المعاني والاول  
 بينه كونه التقييد عبارة عن الالفاظ والى كونه  
 عبارة عن المعاني فيصح اجمال وتقدم الاول على الثاني فلهذا  
 في المقدمة اما لمراد التقييد او لترجيح ما في افادة  
 الالفاظ للتقييد اظهر في افادة المعاني كما قيل ولا يلزم  
 في ترجيحها : كما ذكرنا في افادة الترجيح في ملوجه  
 فلا ينافي ترجيح المعاني المقدمة لموافقة كون هذه  
 اشارة الى المعاني المرجح على كونها اشارة الى الالفاظ  
 فلا حاجة الى ما قد قيل من انه لا يلزم في ترجيح ترجيح  
 كون هذه اشارة الى الالفاظ لمراد ان يجوز الاستعمال  
 في قبيل استعمالها لولا ان الدال في كمال ان يكون التقييد



مبتدأ خبره هذه الالفاظ المذكورة بعد انفسها او هذه  
 المقام المذكورة امدلول عليها بتلك الالفاظ في التقييمات  
 وبتعلوقها كما يستدعيه رعاية جانب اللفظ فذكر  
 افادتها اياه اضافة كل واحدة من تلك الالفاظ او المقام  
 التقيم فهو قيل تسمية الدال كما امدلول او هذه  
 التقييمات عطف على قوله هذه الالفاظ يعني انه كقول  
 يكون اجز الخزوف للتقيم ابتداء هذه التقييمات  
 بان يكون هو بالذات او اشار الى جواب سؤال مقدم  
 وهو ان يقال هذه التقييمات جزء من التقيم ولا يصح جعل  
 الجزء على الكل فلا يجوز جعل اجز الخزوف هذه التقييمات  
 وحاصل جوابه ان التقيم عبارة عن نفس التقييمات  
 لانه وان ذكر فيه غير ذلك ايضا الا ان هو بالذات والاعتبار  
 قسم من الفان هذه التقييمات وفيه امثال هذا  
 انما تذكر تعيلا بعد الوقوع وسهنا ليس كذلك  
 قسم من الفانق هذا على تقدير ان يكون احتمال في قيل  
 استحال الكل على الجزء وكانت الفانق عبارة عن المعنى  
 وقوله او مدلولها عطف على الفانق امدلول الفانق  
 على تقدير ان يكون الاستحال في قيل استحال الدال على امدلول  
 وكانت الفانق عبارة عن الالفاظ ايضا فيمنه نظر اذ  
 هذه التقييمات معان فيكون يجوز قسم هذه الالفاظ فتدل  
 على تعدد من افرادها كقوله الاصل بكلمة من بيان  
 ما وقد سقط كلمة من في بعض النسخ فيقول ما قيل  
 ان المصدر هو قول الاستحالة اطلاق التقيم على ما  
 اطلق عليه سمي اذ هو اسم واصطلاح في هذا الجزء  
 من الرسالة كما تقدم وانما قوله ولا مفسر في اصطلاح

وليس المعنى المصدر وهو ما كونه فيه تقيم اعتباري  
 اقواله اريد بما كونه فيه قول المصدر التقيم فهو ليس تقيم  
 فضلا عما ان يكون تقيما اعتباريا وايضا كلام القائل  
 ليس فيه بل في التقيم الا وان تقييمات المصدر اريد  
 التقيم اذ هو تقيم المصدر فلما كونه فيه بعد وان  
 اريد به تقييمات المصدر كل واحدة تقييمات المصدر اعتباري  
 لا يشبه ما ذكره من الدليل كما لا يخفى وايضا كلام القائل  
 وقع في التقيم الاول فقط لاجتماع العلم والفعل  
 به يريد قيل لا يقال كل مناه اجتماع اقسام تقيم واحد  
 وكما في الفعل والعلم وقع في تقيم غير تقيم الاخرى  
 الفعل وقع في التقيم الرابع لانه نقول علم العلم والفعل  
 داخل في التقيم الاول فالفعل داخل فيما مدلوله كل  
 والعلم داخل فيما مدلوله شئ من اشياء اقول انقسم التقيم  
 الاول هو امدلول الواحد ولا يجمع القسمان في مدلول  
 واحد قطعا والاعلن الاعلن ان اعتبار  
 صاحب التقيم سواء كان في الغلبة الواقع ذلك  
 اول اذ هو من اقسام الاقسام اربع ذكرها  
 في حصر التقيم فظطها اضطط الاقسام ومنهم  
 من جعل خبر من التقيم وجعل الثاني عيب  
 اطلاقه على التقييمات وفيه انه لا يكون كلفا و  
 نقفا فيه ان كتاب تفكيك بينه الفيزية  
 غالبا فيه ان الدليل فيفيد القالبية والهدى الغلب  
 الا ان يقال لا غلب على الغالب ولذلك ان  
 لا يصلح ان لا غلب الاعلن انما ذكر يعترض او اذ  
 لو لم يكن لا غلب ذلك لم يعترض بانها غير صارة



بل تقبل مع عدم حصر او مع تقدير ان عراقي لم يتكلف في  
 اجواب ما امكنه جعلها صفة بل يقال المعتبر عدم حصر  
 مفهوم القسم او مفهوم القسم بالاختصاص  
 في الكلام الاختصاص سواء كان ذلك الاختصاص بانه نفس  
 الامر او لا وسواء كان بثبوت معلوما بالبداهة او بنظر  
 العقل او لم يكن معلوما اصلا فهذه الاقسام الاربعة داخله  
 في العقل ويكمل ان يكون العقل في الحكم فيه العقل  
 بمجرد ملاحظة مفهوم القسم بثبوت الاختصاص نفس  
 الامر والاستقراء ما يحتاج الحكم به الى التبع مطلقا سواء  
 كان التبع تتبع القسم او تتبع شيء اخر خارج عنه في  
 يدخل ما يحتاج الحكم به الى التبع مطلقا بالاختصاص الى امر  
 خارج عن الاستقراء وهذا العقل لما ذهب اليه بعض الفضلاء  
 ما سببه على حوائج شتى المختص وان كان عبارة خارجا  
 عما ياباه هو ما يحتاج اذ ان اريد ان الحكم به في  
 الكلام الاختصاص يحتاج الى خارج غير التبع متحقق ثم وان  
 اريد ان الحكم بثبوت الاختصاص نفس الامر يحتاج الى خارج  
 كذلك فهو داخل اما في العقل واما في الاستقراء كما عرفت  
 وليس يقسم ثلث ولكن القول يمكن اذ ان هذا القسم  
 في العقل بل يقال القصر استغناء قولهم مجرد ملاحظة  
 مفهوم القسم ليس الا بالاختصاص الى استقراء والتبع لا بالنظر  
 الى كل ما هو خارج عنه مفهوم القسم فتدبر وقد يقال  
 لا احتياج الى امر خارج غير التبع بغيره انه لا يمكن الحكم  
 بالاختصاص بالتبع غاية ما في الباب انه يمكن الحكم  
 بالاختصاص بغير التبع بغير التبع ايضا فلا استقراء  
 ما يستند الى التبع والاستقراء واستند الى شيء

حيث قال في التبع والتحقق  
 بغيره

بغيره ان يستفاد منه لا يمانه ان يستند الى شيء اخر ايضا  
 لجزا ان يتعدد الادلة المطلوب واحد وان حكم  
 سيد المحققين اه حيث قال احصا ما عقل واستقراء  
 مردد بغيره النفي والاثبات بحزم العقل مجرد ملاحظة  
 مفهومه بالاختصاص واما الاستقراء لا يكون كذلك فيستند  
 الى التبع الى التبع والاستقراء انتهى ولم يصرح بان  
 حصر احصاء القسم عقل او استقراء لكونه قال  
 فيما نقل عنه هناك تقسم احصاء القسم الاستقراء  
 فقال بعضهم ان الظاهر ان العقل لا حاصل ما ذكر قدس  
 سره انه اما ان يكون مردد بغيره النفي والاثبات  
 بحيث يحزم العقل مجرد ملاحظة مفهوم القسم بالاختصاص  
 او لا يكون كذلك وظاهره ان العقل مجرد ملاحظة  
 مفهوم القسم بالاختصاص فيكون عقليا في نقل عنه  
 انه استقراء محالا اصله بل هو استدلال محقق انتهى  
 والعقل بالمعنى المذكور لا يتوقف على الظاهر العقل  
 لا يحزم بالاختصاص مجرد مفهوم القسم فيما لا يكون فيه  
 التردد بغيره النفي والاثبات كما انه لا يحزم في كل ما  
 يكون فيه التردد المذكور فالتوقف ثابت نعم لو  
 اكتفى في التعريف مجرد ما ذكره الله لكونه وكما  
 تعريف جامع وما في وقد قيل يمكن ان يقال حصر العقل  
 في التردد المذكور مشتهر فتدبر في نفسه الى  
 اثبات مادة ليس في ذلك وكل ما رآه من المواد  
 فهو محقق فيه كما استفاد من كلامه في ربط  
 بالنفي ان استقراء التوقف في كل ما حيث قال  
 احصا ما عقل مردد بغيره النفي والاثبات يحزم



بجود ملاحظة مفهوم القسم - بالاختصار فانه ليتفاد منه  
ان الترديد بينهما لازم حيث جعل منزلة اجنسي هذا  
الكلام من الاله اعراضا على السيد ولك ان تقول ان  
مرتبط بالنفي انما ليتفاد عدم التوقف من كلامه  
حيث قال المحصر انما عطف على مردود بغيره النفي والاثبات  
فانه يفهم منه انه يجوز ان لا يكون مردودا بينهما ايضا وعلى  
هذا لا يكون اعراضا عليه بل يكون توجيها للكلام لكنه  
لم اطلع وجه الفهم فاقبل لعلك تطلع ان اعتبر  
القسم نفي مفهوم الكل المقسم فيه انه ان اريد المقسم  
فيه ذلك فقط بناء على اسلفه من ان الاغلب ان الاعتبار  
ان يكون القسم متضمنا لكل القسم الا قسمه وان اريد  
ان المقسم فيه اولا وبالات اوله المقسم نفس القسم  
ذلك لا يصح التصريح عليه بقوله فاذ قال كلمة كل على المقسم  
فلجوز ان يكون اذ قالها لا قبل احصر المقسمه بناء  
وبالفرض وكذا الكلام ان قوله وان لا حكمه القسم  
اذ الفرض من كجمل القسم قليل لسببه ما ذكره  
المعرفه المذكور لكنه بناء على ما سبق من قوله اذ هو  
منها ضبط الا قسم غايبا اللهم الا ان يقال المراد ان  
الفرض منه اولا وبالات كجمل الا قسم وان كان الموح  
ثانيا وبالمتبع ضبط الا قسم وحصر المقسم فيه كما يقرر  
في عنوان النسخه فيما سبق وهو لا يقتض الا  
بجود ضم القيد لا اعتبار افراد القسم ولا الحكم وفيه ان  
عدم الاقتضا لا بناء على الاستقضا فلا يفيد الدليل  
اذ لا حكمه القسم اصلا وان لا اعتبار لافراد القسم  
وهو ذلك بقرينة قوله فاذ قال كلمة كل على القسم فخل

فل بالنظر الى نفس القسم وفيه ان اريد ان  
محل كبيت لا يحصل الموح منه فهو محم اذ يحصل منه العلم  
بان طبيعة القسم منقسمه الى قسمين وان اريد ان  
محل وان كان هو حاصل هذا فلا يبقى شيء عنه  
نه قسم التعليم كما استنقله سيد المحققين  
كلا وقع ذلك اد ومنه ما وقع معه ايه اوجب  
نه محصر المقسمه حيث قاله تعريف النقيضيه السيد  
النقيضيه كل قضيه اد قال سيد المحققين  
حاشيته بانك اورد لفظه كل وان كان شركا  
اولى ومع ذلك فالجواب حاصل اذ يعلم منه ان النقيضيه  
قضيه ايه وان كل قضيه يقصد على كليهما انهما  
كذلك فهما نقيضيه وان كان تعريفات المتبع مقسميه  
من الادب والاصول بغيره على هذا النوع لا نظيرهم  
على كجمل المقاصد وتفهيم المعاني لا رعاية الاصطلاحات  
فلا يفتقر الى ايمان لا يضر بذلك وتعلم ارادوا  
التبنيه على حظه احاطة الجزئيات التي اقرب  
الى اذ ان ابتدائية في المعاني الكلية المشتركة  
بينهما السهله لا الحقيقة قاله شرحه  
للكافية لا التعريف اما للاشارة الى تعريفه ما  
اريد بعد قوله ويسمى لاجنسي وله سبب  
لان يقصد به الى اجنسي حيث هو هو قطع  
النظر عن الفرد وكينف باسم لا الحقيقة وقد  
يقصد به اليه حيث وجوده ضمن فرد غير معين  
وكينف باسم لا العهد الذهن وقد يقصد اليه  
حيث وجوده ضمن جميع الافراد وكينف باسم



لازم الاستفراق واما للاستفراق الى فرد معين فمدلول  
 اللفظ متعين عند الخاطب ويقال له لام التهديج  
 انتهى فقوله في حيث هو ليس في محله فاقبل اللفظ  
 انه تفريع على قوله فاقال كلمة كل الى منها وكما ان  
 مطوقا عليه فيدخل تحت تفريعه كونه القائل وهو ان  
 الاول هو جدي في الاستفراق لم يقل في اللام اللفظ  
 للاستفراق على سبيل الحكم والالتزام بل اورد سؤال  
 سائل قائلا في سؤاله عن ذلك فاجاب عنه في مورد  
 القسم يجب ان يكون نفس مفهوم هذا اللفظ لا شيء في افراد  
 فلا يصح جعل اللام للاستفراق ولا يجوز المضي كل لفظا يظهر  
 بالنظر في كلامه موضوع لمض زائد على قدر الحاجة  
 منها فالاولى تركه كما ذكرنا لذكر هو ان هو اوجه  
 ابوانا سمعنا في بعدنا قاله شرحه انه لا حكم في القسم  
 الا حكم الصورة وان مرادنا بقسم مفهومه قال في امش  
 كانه في زعمه اللام اللفظ للاستفراق وقال في المساء  
 افعى التقييم في كل لفظ موضوع لمض امدلوله كل  
 او متضمن فقد اخطا انتهى وقد يقال لا يخفى ان اللام  
 فيما نحن فيه انما هو للاستفراق لا في القسم انما هو ماصدا  
 عليه اللفظ الموضوع لمض لانه انصف مدلوله بالكلية  
 والتشخيص في مفهومه فنذكر فالانقسام لازم له  
 لكل قسم لانه لازم للام الذي لازم لذلك الشيء  
 وفيه كنه اذا لازم قد يكون محليا بمعنى انه يجوز كنه  
 بمقتضى عدم حمل على ما هو ملزم له وقد يكونا قائلان  
 فاما به مقدم الشرطية وقيل هو معنى اللام في انه  
 كما تحقق كل ملزم كحق لازم له لانه يحمل عليه ولان

اللازم لازم البتة في الصورة الثانية واللازم خلف  
 اللازم على ملزمه بخلاف الصورة الاولى اذ لا يلزم كونه  
 المحمول على الشيء محمولا على ذلك الشيء كما ان الحكم لازم لان  
 اللازم لزيد مثلا في انه يقتضيه حمل على زيد اللام الا ان  
 يخصه اجملا فيكون قليا واذا عرفت هذا فنقول ان كان  
 مراد الاول بيلزم ان يكون الانقسام المحمول على القسم  
 محمولا على كل قسم فقد عرفت انه لا يلزم الا اذا اعتبر كليا  
 ومنها ليس كذلك لانه حمل الانقسام على القسم بطريق  
 ارجح على الطبيعة لا على الافراد فصار على كل  
 فرد لا سببه ان مرادنا بالمقسم هو مفهومه لا الافراد  
 وان كان مرادنا فلا يلزم ان يكون كل قسم مقسما بل  
 لا يلزم تحقق وصف الانقسام ولونه مخصوصا في  
 مقدما ايضا ان لازم للمطلوب اللازم للعلمة فلو كان  
 لازم اللازم لازما لزم ان يكون ان لازم للعلمة وذلك  
 بطل قطعا ضرورة الثبوت له ان القسم انما ان  
 اريد اللزوم ذهابا او خارجا ان اريد اللزوم خارجا  
 وهو غير اللازم اذ قد لا يكون ضروريا للثبوت له  
 بل يكونا محكي الثبوت ويرد عليه انما خلفا بحيث  
 ما يكونا ضروريا للثبوت له فلا يتوجه في هذا المقام  
 ولعل هذا هو المراد للتعليم وليس كذلك ان تقول ان  
 هذا المقام كما قيل من غير ان يكون المراد بالقسم ذاته بدو  
 ملاحظه عنوان الانقسام واما اذا اريد المقسم  
 في حيث انه مقسم فلا شك ان الانقسام لازم له وهذا  
 هو المراد للتعليم كما انه في قبيل الاستبعاد بعبه الدال  
 والمدلول او بعبه العارض والمعرض او بعبه اللفظ



واما في ان القسم لو اعتبر منها تلك الحقيقة لابتداء  
 بعينه المقدمة ان نية ايضا كذلك والالتم يصح تركيب  
 قيا من اس اواة اذ لا يتخرج من نوع ان نية مع مطلق  
 محمول الاولى وذلك غير ظ فيه واعتبه كذلك في  
 المقدمة ان نية لا يصح اذ لا يلزم القسم من حيث ان القسم  
 ليس من الاقسام لازمة ولا خارجا كما لا يخفى لم لا يجوز  
 ان يكون ذاتيا لها اذ لا يجوز لازما لها لا ذاتي مقدم  
 على هو ذاتي له واللازم بط ليس بمقدم على هو لازم  
 بل متاخر عنه اما الاول فلما انهم عرفوه بما لا يتصور فهم  
 الذات قبل فهمه وبما تقدم على الذات في التعلق كما في  
 مختصر المنتهى واما الثاني فلما يفهم من هذبه التفرقة فانه يفهم  
 منها ان اللازم ليس بمقدم والا لا تستفيض طر ا به ولما  
 قال بعضهم ان لازم لازم ان لا يكون لازما لذلك ان  
 كما في كل ما لازم متاخر عنه نفسه لا انما في رتبة اللزوم لازم  
 لكل لازم او ممكنه الانفكاك عنها با ان يجوز عرضا متاخر  
 لها وكما في السند الاول من ان يكون اللزوم عبارة عن امتناع  
 تصور الانفكاك كما هو المتفهم من كلام سيد الحقيقة في  
 حاشيته على شرح الصالح مختصر المنتهى وهو ما بين على انه  
 امتناع الانفكاك كما هو ظاهر في تعريفهم بامتناع انفكاك  
 ان في عدمه ويرى على هذا المنع ايضا ان تحقق البيت  
 بما لا يجوز القسم ذاتيا ولا ممكنه الانفكاك بل يجوز خارجا  
 ممكن الانفكاك فلا يتوجه هذا المنع ايضا ولعل هذا هو  
 هذا للتسليم وليس ان تقول السند الاول كما قيل  
 من غير ان مراد باللازم هو الخارج امتنع الانفكاك  
 لا مطلقا سواء كان خارجا او ذاتيا فيزيه به مراد

امتناع الانفكاك مطلقا وان في جواز كونه ان  
 اعم منه من وجه وذلك امر مزيل وهذا هو هذا للتسليم  
 لا في الاول مزيل بما قال بعض الحاشية من ان اللازم  
 وان كان كالمفهوم اعم منهما لكن لا في حال لا يجوز المراد  
 ذلك للزوم عدم انتظام القياس اذ اللازم انما هو في  
 في المقدمة الاولى هو اللازم الخارج لكونه الانقسام  
 عارض للمقسم وقد رجاع مفهومه وان مزيل بما نقول  
 انه ليس منبسطا على ما ذكر بل هو مبني على كونه المقسم عارضا  
 فصار كما ذكرناه فاللازم ان اللازم من القياس  
 المذكور وما هو النتيجة له لزوم انقسم القسم لكل  
 قسم وكونه انقسم القسم لا في كل قسم لا لزوم انقسم  
 ان لا يكون انقسمه لا في كل قسم بل في كل قسم ان  
 ينقسم كل قسم الى قسمين والى قسمين كما ظنه القائل بالمغالط  
 وحاصله من تعريب القياس المذكور وتقريره ان  
 لا يلزم ان القياس المذكور يستلزم وينتج لزوم  
 انقسم كل قسم حتى يلزم المذكور المذكور لان اللازم  
 للمقسم انما هو انقسمه الى القسمين لا انقسم كل قسم  
 اليهما في يجوز لازم اللازم انقسم القسم اليهما  
 لا انقسم القسم كما لا يخفى فيلزم ان يجوز انقسم  
 انقسم اليهما لان لكل نوا سطة المقدمة الالجبية  
 ولا يلزم منه تحذو سلا ان يجوز انقسم كل قسم اليهما  
 حتى يلزم المذكور المذكور فاللازم لا يستلزم المذكور  
 وما يستلزم المذكور ليس باللازم وما سمعت في  
 اجواب عن اصل المغالطة في المنهج الثلثة بالاسناد  
 المذكورة استفتيت عما قيل في اجواب عن القائل هو



الشئ الاول على السمع قد عرفنا ان لا نقسم للاحتمال  
 فيها لا عينه بالاعتقاد لازم لاقاد عينها لا ذواتها فالحكمة  
 الاجنبية للقياس المذكور ليست بصادقة فانه لازم  
 الشئ باعتبار لازم ان يكون لازما للزوم باعتبار  
 مفهوم الكمال لازم لمفهوم الحيوان اللازم لازما للاحتمال الاول  
 فلا مفهوم المقسم اذا حصل في الذهن يرضى الانقسام  
 واما اذا حصل في الخارج وحقق هو اصل الانقسام بخصوصه  
 واما ان كان فظ لا المقسم منها وهو اللفظ هو موضوع المقسم  
 لازم لما مدلوله كمالا فاضرب ولما مدلوله شخص كزيد  
 بحسب التحقيق لا بحسب وجوده الذهني فانه من تلك الحسية  
 لا يلزم شيئا منها لظهور الانقسام ثم قال فانه قلت ما ذكره  
 انه يصح بالنسبة الى ما صدق عليه مفهوم المقسم واما  
 اذا اعتبر نفس مفهومها كما هو النظم فلا يصح ان المقسم  
 في لازم للاحتمال من حيث وجوده الذهني ايضا  
 فتجد جهة الزوم قلنا المقسم حيزه تفعل المقسم غير متوجه  
 اليه فصار ولا بد من الوجود الذهني في التوجه قطعا ولو  
 سلم ذلك في خيال واجهة على ذلك المقدار ايضا محقق  
 لانه الانقسام لازم للمقسم ذواته من حيث هو موجودا في  
 القيود الذهنية و الخارجية والمقسم لازم لاقاد  
 ذواتها غير مجرد عنها لا يقال ان كان الانقسام لازما لجرد  
 عنه القيود كلها فكيف يحدوه على اقله المقيد بها  
 لان نقول المبدأ عدم اعتبار القيود لا اعتبار عدمها  
 والاوان يجب القيود دون الكمال هذا قاله القائل و  
 على وجه الشك في ما رايه بقوله استغنى عنه ما  
 ان الالتزام لزوم الانقسام للمقسم ذواته فانه لازم

بينهما

بينهما اذ تصور المقسم لا يتصور تصور الاقسام نعم هو عارض  
 لانه الذهني لكنه ليس كل عارض لازم لزومه له  
 واما التزام لزوم المقسم لاقاد عينه فانه لازم  
 بينهما كما سمعت مع انه لا يتم في ما ليس له وجود  
 عينه فانه تقسم الكمال المنطوق الى اقله الحسية اقول  
 بحسبه ان يقول لا التزاما في المذكور ان منه القائل يجوز  
 ان يكونا مبنيين على تسليم الملازمة فلا يتم عليه الموافقة  
 بل حالهما كما لا يذكر الشئ المنع الثالث واما قضية  
 تقسيم الكمال المنطوق واما له فنقول وان لم يكن كذلك  
 الا قسم حقيقة في الخارج الا ان لها حقيقة بغير حيز  
 التحقيق انما يجب وهو كاف فيما نحن فيه وبالجملة  
 فما قيل ليس اذ في ما قال بحيث لا ينبغي ان يتعلق به  
 نقلنا قل كيف لا وقد قبل فاضل بعد فاضل واطل  
 بلا طائل الظاهر تشييع على القائل انه ايرده النسبة  
 على صدق القياس الاقران على الحل والشرط مع دفعها  
 حيث قال و ايراد النسبة على صدق القياس الاقران  
 المثل كان يقال الاكم كلمة والكلمة ملزومة للانقسام  
 او الشرط كما يقال كلما حقوق الاكم حقوق الكلمة او  
 كلما حقوق الكلمة حقوق الانقسام الى الاقسام فانه لا يقع  
 اما على الاول فلان تنافا الكلمة في البكر واما على الثاني  
 فلان تنافا تكرارا لا وسطا انما خلف التحقيق المقيد  
 احداهما الصغر والافرن البكر وانما احد الظهور  
 المنع على احد المقدمتين او على كل منهما سواء حمل  
 التحقيق على ان يطلق او حيزا بالتحقيق انما رجي  
 او الذهن انشئه ولعل وجه كونه اطالة بلا طائل ان



ان دفع البشمة على كل من الصور تبه ظاهرا ميسر فلا فائدة  
 نه تلك الاطالة اقول الظهور وانما ما يختلف باختلاف  
 الاشياء فلا يخلو الاطالة عنه الفائق كيف لا والكاتب  
 مشغولة بتفصيل ما علم ضمنا والتزاما ويحتمل ان يكون تشبيها  
 عليه التزام لزوم الانقسام المقسم ذهابا ولزوم انقسام  
 للاقسام عينها تقرير الجواب عن البشمة المذكورة ووجه  
 كونه اطالة بلا طائل انه لا صفة الى شيء منهما بل يكفي ان يقال  
 الانقسام لازم للمقسم ذهابا وانقسام لازم للاقسام عينها  
 اقول يجوز ان يكون الالتزام المذكور في القائل لا ينافي الى  
 منتهى غلط ما حسب البشمة فلا يكون اطالة بلا طائل على ان  
 الناقصة لا تستدرك بما لا يكدر كبره نفع لا سيما  
 مقابلة الناقصة ويحتمل ان يكون تشبيها عليه اي راده  
 عنها بشمة استهوت به فبطلت التقسيم على جوابها  
 وانه ان يقال مورد القسم هو اللفظ الموسوم لفظ  
 وكل لفظ موسوم لفظ مدلوله اما كل او شخص فمورد  
 القسم مدلوله اما كل او شخص فانه كان الاول لا يشمل  
 التابع وان كان الثاني لا يشمل الاول فلا يكون مورد القسم  
 شيئا من هذه القسمة فيكون التقسيم قد سدا اذ يجب  
 استمرار القسم للاقسام كلها واجواب لفظ انتاج القياس  
 المذكور بتا على ان الحكم في الكبرى مقصور على جزئيات  
 اللفظ الموسوم لفظ ومورد القسم مفهومه فلا ينبغي  
 الا صغر تحت الاول وسط المذكور في الكبرى فلا يتعدى  
 الحكم اليه ولو سلم ذلك فلا بد ان كان مورد القسم  
 الاول لا يشمل الثاني والعكس فانه مقدم الحكم على  
 ان يتصرف بمورد متشابه بل يجب له ذلك ولعل وجه

كونه اطالة بلا طائل شدة البشمة وجوابها وفيه الشبهة  
 تختلف باختلاف الاوقات والاشياء فلا يكون تلك  
 الاطالة ايضا مخالفة عن الفائق نعم المراد باللفظ  
 لا يخفى ان المناسب في خبر هذا الكلام عنه قول المصنف  
 اللفظ مدلوله انما هو انما هذه الارادة ليست  
 بمعونة الدال بل هي داخلية على اللفظ بالمعنى المراد فلا  
 يراد ان هذا لا يدل على ما يسوق به ان الدال الداخلي على  
 المقسم لا الحقيقة لانه لا يسمي لآ العهد بما قد قيل  
 للمعنى الاولى تركه كما لا يخفى على خلاف المراد  
 متعلقه بالارادة لا باللعيل على ما حققه لا على ما  
 حققه القائل فتذكر والقرينة على المراد ان  
 المراد باللفظ هنا اللفظ الموسوم لا اللفظ المطروح  
 باعتبار المدلول الوضع جزان يدل عليه ان  
 يدل على كونه التقسيم باعتبار المدلول الوضعي تقسيم  
 القسم في التقسيم الاول باعتبار الوضع حيث قال  
 فانوضع اما كل او شخص وفيه نظر لانه اعتبارا بقدر  
 في تقسيم القسم لا يتنازع اعتبارا في القسم وان وجب  
 ان يكون كل ما اعتبره القسم معتبرا في الاقسام المهمة الا  
 ان يحمل الدلالة على البانية والدعوة على الطبيعة و  
 يدعى ان النظر كاف في القرينة وما ذكره في اخر  
 التبيين في عطفه على ما عليه ان يخفى تقسيم القسم الثاني  
 واراد بذكره ان التبيين في حتمه في الكتاب وهو  
 قوله ان اعتبار الوضع كما قيل وهذا الاعتبار  
 اعتبار المدلول الوضعي في التقسيم فهو بمنزلة الكبرى  
 للقرينة كما قد قيل وقيل ويحتمل ان يكون المراد بهذا الاعتبار



اعتبار الوضع في تقسيم القسم الثاني او نفس تقسيم القسم الثاني باعتبار  
الوضع وبك ان تقول الاول هو الاول لا يثبت في صيغة  
المفعول في الالفاظ ولو قال لا يضاف الا الى اللفظ الموضع  
لكانه اظهر بل المراد اللفظ المفرد لا مطلق اللفظ الموضع  
ار سواء كان مفردا او مركبا وذلك نظير مقتضى ذلك  
العبارة ان كونه المراد اللفظ المفرد لا يخلو فكن المراد  
اللفظ الموضوع فان فيه خفا فيرد عليه انه ظهور ذلك  
خفا الاول خفا بل ينبغي ان يكون المراد بالعكس ان الاول  
عموما وفيه ان حضوره والاشغاف في الاعم فلا يصح  
مطلقا قوله في ان مع تقدير كونه المراد بالمدلول في الموضوع  
لا يصح قوله او نسبة لا بالنظر الى الفعل ولا بالنظر الى  
الاشغاف لانه في ذلك القول ان النسبة قسم الموضوع  
ومقسم للفعل والاشغاف في النسبة ليست في الموضوع  
لانه فيهما في هذا يكون قوله مطلقا متعلقا بالشيء ويكون  
القضية سائبة كلية لكن يتجه عليه ان كونه النسبة قسم  
في موضوع له في الاشغاف في فيه فلا خلاف في قوله او نسبة  
بينهما وانما اختلف في قوله وهو الاشغاف وفي قوله وهو  
الفعل فان سب ان يقال فلا يصح قوله وهو الاشغاف  
وفي قوله وهو الفعل فان سبب الالفاظ ان يقال انما  
قوله او نسبة بينهما منتهى لعدم صحة ذلك في القضية  
حتى لو قال ليدل او ذو نسبة معتبرة من طرف الذات وهو  
الاشغاف او ذو نسبة معتبرة من طرف الحدث وهو الفعل  
لم يرد عليه ذلك لانه في الصلة الى هذا القول او قوله  
مطلقا متعلق بالمتنوع ان يكون معنى القضية رفع الالفاظ  
الكل والمعنى الصلة مطلقا الى النسبة الى الاشغاف و

بالنسبة

وبالنسبة الى الفعل متسقة وذلك لانه المراد بالنسبة  
بينهما هو المركبة الذات والحدث على ما استفاد من  
حوادث سائر محققين ولا شك ان التركيب في الذات  
والحدث وان صحته اشغاف لا يصح في الفعل لعدم دخول  
الذات فيما وضع له الفعل وبك ان تقول ليس الموضوع له  
في الاشغاف المركبة الذات والحدث فقط بل المركب  
من الذات والحدث والنسبة فلا يصح القول المذكور  
بالنسبة الى الاشغاف ايضا وايضا كلية النسبة وكذا  
المركب منهما نظر لا يخفى ان هذا الكلام قبل وان كان كلية  
النسبة وكذا كلية المركب منهما لم تذكر بعد ولذا قيل  
ان نسب المراد هذا النظر عند قول المصنف او نسبة بينهما  
و اجواب انه لما كان معنى هذا النظر كونه المراد بالمدلول  
في الموضوع له كذا في الاول او رد عقيب غير صحيح اذ  
النظر المذكور جار على تقدير كونه المراد بالمدلول في الموضوع  
الاعم ايضا في قول المصنف الاول اما ذات او ذلك  
التقدير كما في مدلوله الموضوع في مدلوله الكلي اما ذات  
او حدث او نسبة فلا بد من كونه النسبة كلية في هذا النظر  
وما ذكرنا في توجيه المركب من النسبة الذكر هو معنى  
الفعل والاشغاف بحيث يندفع به النظر واعلم ان  
الذاكر ذكر وجها اخر يندفع به النظر عن كلية النسبة  
ايضا ويكون وصف مدلول الفعل بالكلية وصفا له بحال  
كل جزء من اجزائه وهو ان يقال لكم بالكلية انما هو على نفس  
النسبة لا على من حيث ان داخلية في تقديم الفعل  
ونفس النسبة كلية مادقة على كثيرية ولعله لم يفرغ  
انتهى لظهور ان النسبة بهذا المعنى لا تصلح لانه يتركز في



الى المستحق والفعل فلا يفيد الحكم بالكلية عليها بهذا المعنى  
 هذا المقام لا يتناول المدلول الكلي بل انما يتعلق  
 كونه قوله المدلول الكلي منصوباً بمفعول لا يتناول وقوله المدلول  
 الشخصي هو مرفوع له ووجه عدم التقابل ان الشخصية  
 لا تنفذ الكلية بذلك المعنى فانه مدلول لها كزيد شخص  
 وقد يقال وجهه ان وصف الشخص بالشخص وصف كمال  
 نفسه فالقابل له انما هو وصف الكلي بالكلية اي كذا كذا  
 ويمكنه اجواب ان التقسيم استقراده فلا يجب فيه كمال  
 التقابل بل بجهة الاقسام بل يجب ان يعاين على التسبع و  
 الاستقراء ولم يوجد قسم يوصف بالكلية الا ما وصف  
 بها كماله فانه قائل وقيل وجهه انما يجب انما يتبع  
 واحد وهو مدلول الفعل فانه باعتبار بعض احواله  
 اعني احدث كذا وباعتبار بعض احواله النسبة الى فاعل  
 فعله في وقت وانت خيرة في منتهى ان يكون الوصف  
 بالمشخصة باعتبار بعض الاحوال والظن خلافه وقد  
 يقال يجوز ان يكون مراد الدائر الوصف كمال الجزء المقدر  
 الاصيل في الفعل هو احدث وقت الشخص ذات  
 الشخص فاعمل وايضا لا يصح قوله او حدث لا يتحقق  
 ان الظن لتقديم هذا على ما سبق لتقديم مورد المؤخر  
 وتأخر مورد التقديم الا انه اذ هو كونه الحذور فيه  
 بالنسبة الى بعض الافراد بخلاف ما سبق فانه الحذور  
 فيه بالنسبة الى جميع الافراد وايضا دفع هذا ليس بجيد  
 فكيف يجوز ما سبق لا يتناول بل المقسم للفظ المفرد  
 وهذه اللفظية ادناه تكلف ذاتا ويل قوله او نسبة  
 بذو نسبة وانه قوله ويمكنه ان يدفع عنها وقوله الا ان

يكون مؤلانا كذا نوع اثباته الى هذا ان مرادنا لا يصح  
 قوله او حدث لعصرون وعدم استموله لمرارة والنوع  
 بل بحيث ان يقال او حدث فقط او مع امر زائد وظاهر  
 قوله او حدث يقتضي ان لا يدخل فيه ذلك الموضوع له  
 وظاهر انه ليس باخل في هذه الاقسام فيلزم ان لا  
 يستوفي التقسيم جميع الاقسام وذلك ليس بجيد فاما  
 هذا لا يدخل عليه ما قيل ان كونه احدث قسمه المدلول  
 الكلي لا يشبهه فيه فنل خلا قوله او حدث فهو صحيح  
 واما اخل في قوله وهو المصدر فالغالب ان يقول  
 وايضا لا يصح قوله وهو المصدر مع امر زائد واحد  
 كالضربة او مقدره كالضربة فانه الاول موضوع  
 للحدث والمرة الواحدة والآخر موضوع للحدث والمرة  
 شبيهة ويمكنه ان يدفع المرة سواء عباية لغير  
 ان هذا الدفع محقق بالمرة وليس كذلك فانه الضربة ايضا  
 لفظاً واحداً لحدث والآخر للنوع كما قيل فلا دوى  
 ان يقال ويمكنه ان يدفع ان المقسم هو اللفظ المفرد وما هو  
 المرة او النوع لفظاً ويمكنه ان يقال سكت عن دفع  
 النوع بذلك لاحتمال ان يكون الضربة لفظاً واحداً  
 يكون موضوعاً بوضع واحد للنوع لتقريبية المصدر  
 فيه بكسر الاول وكلاهما في المقسم هو اللفظ  
 المفرد لو حوب اعتبار الواحدة المقسم المقسم  
 كلاماً على ما هو المشهور وان كان فيه كلام كما ذكرنا  
 الحكم اول ظهور اعتبارها هنا كما مر من الش  
 وجعل النية ايها الاسما جواب عن سؤال مصدر  
 فكانه قيل كيف يكون المرة لفظية مع انهما النجاة



جعلوا اسما والاسم في اقسام اللفظ المفرد فاجاب بان ذلك  
 الجمل يعني على الساحة فلا ينافي كونها لفظية من اقصية  
 واما المدلول الوضوئي العام فانه يجوز مدلوله لمطابقا  
 او تضاميا او التزاميا فانه الكل مدلول او ضمني منسوب الى  
 الواضع تاسي منه كما قيل فيدخل الفعل واشتقاق  
 فيما مدلوله ذات وفيما مدلوله حدث وفيما مدلوله نسب  
 ايضا ولم يتعرض له لعدم مدخل ودخولها فيها ان امكن  
 بينها ووجه الدخول هو ان الذات مدلول التزامي للفعل  
 تضمنه للاشتقاق وحدث مدلول تضمني لهما واخذور  
 في دخولها فيها بالزوم تدخل الاقسام وانتفاء التعريف  
 استغناء لكل من اجل منها وبسرها مجزا راجع الى  
 الموضوعات بعد التقدم رتبة كونها فاعل يدخل ووجه  
 الدخول انما في متشخصي الاول ذات هو في اول الامر  
 بالزوم واعتباره الجاز وحدث كذلك فاقبله من الزيد  
 والنشخص والهندية والعلومية بالصلة بهذا فيما نقل  
 عنه بخطه واخذور كما اخذور تأمل لوجهه كما قد  
 قيل الاشارة الى الجواب باختبار النوع الكافي يقال  
 مراد اما ذات ووجه او حدث ووجه كما ذكره الحق  
 الشريف الا انه يرد المنع عن التعريف الفصح لاسم الجنس  
 والصدور لا كون مدلولها ذاتا ووجه وحدث ووجه  
 غير معلوم وقد يقال وجهه ان تدخل الاقسام ليس بمفهوم  
 لانه هذا التقسيم اعتباري كما ذكره الشريف سابقا وفيه  
 كما قد قيل في الفن وما لا يخفى اذ لا يقبل احد بان زيدا  
 مثلا علم باعتبار مدلوله المطابق واسم الجنس  
 باعتبار التضمن مدلوله اما ذات هذا التقدير

فما يحتاج اليه

مما يحتاج اليه منها لانه الذات والحدث والنسبة مفهومات  
 لا يصح حملها على اللفظ فيمدخل الاول على اللفظ لا بد من هذا  
 التقدير ليصح الحمل قال النسبة الاول ويجوز ايضا ان يرتكب  
 التجوز بان يقال اطلق الذات وحدث مثلا واريد ما  
 يدل على علمه في اللفظ اطلق لاسم المدلول على الدال ووجه  
 لا يحتاج الى تقدير مدلوله ولا الى صرف الضمير في الظواهر  
 اقول ولعله لم يلتفت اليه لانه في ارتكابه تجوز في مواضع  
 محتملة بخلاف تقدير مدلوله فانه في موضع واحد على ما  
 اخبرنا فاقبل وهذا التقدير لا تقدير مدلوله اما ذات  
 بتقديم مدلوله على كلمة اما كما ذكره النسبة حواشي ابوالقاسم  
 السمرقندي وقد ركب الكلام كذلك اولى به تقديره بمدلوله  
 ذات بتأخير عنها وقوله كما قيل مرتبط بالتقدير لا بالاولى  
 فانه القائل لم يقل بالاولى هذا التقدير بل بمدلوله كما قيل  
 مدلوله عما كما يظهر للمراجعة الى شرحه لانه التقدير  
 الكائن هو بتقديم اما مجموع الى تقديره مركب  
 توصيفي الى تقديره مثل التقدير المذكور او اضافي الى  
 التقدير مثل مدلوله بعد كلمة اما على عدلها ولكل  
 تحتها الاول بخلاف هذا التقدير الاول  
 الذي هو بتأخيرها واخواتها فلا يحتاج الى حذف لفظة  
 المدلول الامر في موضع المقسم ولا يحتاج الى حذفها في الاسم  
 كما قرره وبعيد ذلك التقدير يجوز التقسيم على هيئة  
 مفصلة ذاتا واهلية يكون الانفصال بين تلك  
 الاجزاء بجملة اما واخواتها وكلها اجزاء منفصلة قضية  
 فيحتاج الى حذف المدلول ثلث مراتب لتفصيل تلك  
 اقسام كل منها كما هي في اجزاء المنفصلة وهذا



بالرأي من قرينة النسخة التي بخط ابن ربح لا بالدال والراء  
 وقد رتب الكلام بتغيير الأول للفظ كما نقله اولى  
 في تفسيره جعل الاول عبارة عن المدلول كما استعاره  
 ظاهرا بنسب الحسيد الحقيقي مرتبط بالجمال الاول  
 والظاهر ايراد بنسب اليه ما يستعمل عند قول الحق اوله  
 بين ما حيث قال قدس سره فكانه قال المدلول اما حديث وخرج  
 او فانه يستفاد من ظاهره انه جعل الاول عبارة عن المدلول  
 وانما قال في ظاهره لا احتمال ان يكون ذلك القول من قدس  
 سره بيانا الى اصل المعنى كما يستفاد اليه من ذلك لا ليقف  
 جعل الاول عبارة عن المدلول وتفسيره لانه اجل  
 الاول عبارة عن المدلول ويلزم الاول الاول الكلام  
 او للفظ الاول فيه لطف قبل الاحتياج الى التأويل  
 فهذا كمنع الحرف قبل الوصول الى الاء وهو خلاف مقصود  
 عند العقلاء بخلاف جعل الاول عبارة عن اللفظ فانه ليس  
 بتاويل فضل عن اتاويل قبل الاحتياج بل هو جعل اللفظ  
 على ظاهره وهذا ثابت الى وجه الاولوية فانه مقتضى  
 السوق اه بيانه كون جعل الاول عبارة عن المدلول وتأويل  
 وكون جعله عبارة عن اللفظ محلا على الظاهر واشارته الى  
 كونه اتاويل قبل الاحتياج اما تقرير الاوليه فقط و  
 اما تقرير الثالث فهو انه لما كان مقتضى السوق جعل الاول  
 على اللفظ جعل عليه والاحتياج الى اتاويل انما جاء من جملة ما  
 يبرهن عليه فتواويل الاول كانتا ويل قبل الاحتياج بخلاف  
 تأويل ما يبرهن وتقرير مدلوله فيه فانه تأويل عند الاحتياج  
 ومقتضى عطف على قوله تاويل مطعج اذ ولا جعل  
 الاول عبارة عن المدلول كمنع الى مصرف العجز عن اللفظ

في مواضع متعددة اذ لا شك ان اللفظ يرجع الى الفاعل  
 الى الذات والحدث والنسبة وانه مدلولات ومعان  
 والاحتمال الجارية عليها استدعى رجوعها الى الالفاظ  
 اذ لا يخفى ان اسم الجنس مثلا في اسم اللفظ لانه اقم  
 المدلول فيحتاج الى الحرف في اللفظ رجوعها الى الالفاظ  
 بغيره انا ويل كما لا يخفى في قوله الاحتياج الى  
 مصرف العجز عن اللفظ بحيث بل يتم الامر بخلاف اللفظ  
 على اسم الجنس ايضا وهو مدلول اسم الجنس اقول بل يبرهن  
 مصرف الفاعل عن الظاهر كون الحرف تأويل قبل الاحتياج  
 ولما قد قيل عليه انه لم يقرض له انتم فان الفرض في التقييم  
 معرفة شدة الالفاظ المصطلح - دونه مدلولات ففهم  
 الرعاية على الفرض قد قامت بحمل الالفاظ على المدلولات  
 اللفظ فلا بد من قوة بها ايضا ان تحت البهتة  
 الاحتياج وهذا توجيه عدم القرض وبينهما مراحل  
 فانه قلت كما ان هذا التقدير يرجع الى مصرف العجز عن اللفظ  
 كذلك التقدير لا يولى ايضا يرجع الى اعتبار مقتضى الحمل  
 كما مر وهاهنا مصرف عن اللفظ كيف يكون هو اولى في هذا  
 قلت الاحتياج الى الحرف في اللفظ هذا التقدير في مواضع  
 متعددة كما استبرأ اليه في ذلك في موضع واحد ولا شك  
 ان الاقل حكى اولى في مواضع في قوله قبل الظاهر في  
 قوله من قوله بيان للموضع ويكمل ان يكون كلمة في  
 مواضع بمعنى ويكمل قوله بدلالة في مواضع اقول ويكمل  
 ان يكون في بعضه وقوله قوله في قوله اعم في مواضع  
 التي جهة الى مصرف العجز عن اللفظ ويكمل وهو اسم الجنس  
 واخره بدلالة في مواضع لا مقولا لقوله قوله



الذات قد يطلو اذ يعا لفظ الذات ههنا ليس محنة لانه  
 يستعمله هذه الملة ولا يصح ان يراد ههنا وفيه  
 انما يتم لو انحصرت الذات به هذه الملة وذلك كما كيف  
 قد استقرت سره حوائج شرح مطالع اذ انما كانت  
 الكلي والجزئية معاً في حيث قال ان كانت في شرح  
 المخفى المراد بالذات ما يعرفه باسم جامع كالموا والاش  
 وبالصفة ما يعرفه باسم شئ كالابيض والابيض  
 فاذ كان المجرى ايضا ذات فلم يرد به ما صدق عليه مفهوم ما  
 به ما ينال الموضوع بل ليس خارجا عن حقيقة الافراد فاش  
 الى معناه ثلثة افر للذات يجوز ان يكون المراد ههنا المعنى  
 الاول منها ما قام بذاته ان ينفقه ويؤيد قول التفاراة  
 به شرح العقائد وفيه بقا له بذاته ان يتجزى بنفسه وهذا  
 معنى احق من الاول والثالث لعدم شموله شيئا من الاعراض  
 بخلافهما والثالث احق من الاول لعدم شموله الاعراض الغير  
 المستقلة بالمفردية المستقلة المفردية ان المفرد  
 المكون بالذات وهذا معنى ما قالوا الذات ما يصح ان يعلم  
 ويجزئه كذا ذكره قدس سره تلك الحكمة واعترض  
 عليه انه لا طول في هذا المعنى للذات فالحال حيث  
 النسبة من غير الانام ولم يلتفت الى قوله قدس سره وهذا  
 معنى ما قالوا لا ذكره تعليلاته على احواله المذكورة حيث  
 قال فيه بحث لانه الذات والشيء الوجود مراد فانه يحتمل  
 يصلح ان يعلم ويجزئه والمعنى ان في داخلية لانه تجزئ  
 باعتبار ما هو اهل الملة بالاستقلال لانه فاعلم  
 الباقى لانه مدلول ليس بتمام بذاته ويبقى لانه  
 في التقييم لزوجه عن التسمية الاخرية ايضا لا شك

ان مدلوله ليس كذات ولا نسبة تأمل وانظر  
 فيمثل التعريف المستفاد من التقييم لا سم الجنبى بعدم  
 الاطراد ويكمل نفس التقييم ايضا بعدم الاطراد  
 ولا المستقل المفهومية ولا الحقيقة هكذا النسبة  
 التي في كخطااته وقد وجدته النسبة المتداولة  
 بعد قوله ولا المستقل المفهومية وقيل قوله ولا الحقيقة  
 والا لابل للتعريف والتقييم زيادة في النسبة  
 فقد قيل قد قيل والا لابل والكان المراد المستقل  
 بالمفردية او الحقيقة لدخل المصدر في التسمية  
 هذا القسم لكونه مدلولها مستقلا بالمفردية وحقيقة  
 من الحايوة وفيه نظرا في الحقيقة مختصة بالموجودات  
 والحق المصدر ليس في الموجودات فكيف يكون  
 من الحايوة ثم انه لم يقرر للفعل ولعله لعدم القطع  
 بدخوله في هذا القسم على التقدير المذكور بالنسبة  
 الى زيادة المستقل ذات بالمفردية فلما اشار الى  
 في الاطوار ان مدلول الفعل لا يكون ذاتا بهذا المعنى  
 بل يكون صفة واما بالنسبة الى زيادة الحقيقة فلما  
 قد قيل في ان الحقيقة في اجزائه والاعراض على ما  
 به كيد الحقيقة في احواله المذكورة ومدلول  
 الفعل ان النسبة الاعتبارية في اصح منه ليس  
 شيئا منها ولا يعتبر قيدا لا يخفى عليك ان بعد  
 ان يرتكب اعتبار هذه القيدية لا وجه لتخصيص  
 التوصيف بزيادة المستقل المفهومية من الذات بل  
 الاولى ان يوجه بزيادة الحقيقة بقرينة  
 القائل فانه في القاعدة المقررة ان اذا قيل العام



بان يرد ما عند الخاص وان كان كائنا جذا وذلك  
 لكونه طر و جاء الظ و هو التقيم كالتميز ان يكون  
 جازيا على الظ كما افيد بربط بالارادة لا بالاولوية  
 ان كان افيد ان المراد بالذات ما ليس كذات ولا نسبة بينهما  
 يرد عليه ما افيد قال المفيد واعلم ان القسم الاول  
 الاول لا يتبعه على ما استبرأ اليه الا بالقسم الثالث منه  
 مع ان ذلك لا يتبعه ايضا الا بالقسم الاول كونه ومجسوله  
 ما ذكره الله اقول معنى الورود ارجاع جميع خبراتها  
 غير الذات الى الذات والحدث فانه يرد عليه ذلك فاذا  
 رجع ذلك الخبر الى الحدوث وما الموصول فلا يرد فانه تفعل  
 مع الذات انما يتوقف على تفعل النسبة به الحدوث وبه  
 الموصول ثم تفعل معنى النسبة به الحدوث وبه الموصول  
 لا يتوقف على تفعل الذات فيلزم المذوور بل يتوقف على  
 تفعل الموصول ولا يذوور فيه فامل ولو سلم ان الخبر راجع  
 الى الذات والحدوث فلك ان تقول يتوقف معنى الذات على  
 النسبة من حيث سلبها عنه ويتوقف معنى النسبة عليه من  
 حيث كونه مركبة منه ومن الحدوث فلا دور لتغاير جهتي التوقف  
 قد بر قبل يرد على الله ايضا مثل يرد على المفيد غاية ان  
 القسم الاول فيما افيد عبارة عنه الذات فقط وفيما  
 قرره اية عبارة عنه الذات مع القيد للذات ذكرها ولا  
 يخفى ان المجموع المركبة القيد والتقدير المذكورة يتوقف  
 تفعله على تفعل النسبة بينهما كما يتوقف تفعل النسبة بينهما  
 ان يعبه الذات والحدوث على تفعل الذات ان يعبه اقول  
 خلاصة ما ذكره هذا القائل ان تفعل القسم الاول يتوقف على  
 تفعل القسم الثالث وتفعل القسم الثالث يتوقف على تفعل

من القسم الاول وانت حينئذ لا تحذو ر فيه لتغاير الموقوف  
 والموقوف عليه وانه ليس مثل ما يرد على المفيد وقال  
 الشيخ لا يظهر لهذا النقل فانه بها ولا يقل فانه  
 الاشارة الى ما لا يغير صاحب الفصل في عدم انما نسبة  
 مزيف بان ذلك لا يناسب المقام بل يضر بالمقام كما لا يخفى  
 وقد يقال فانه التمهيد لا يخالف الا في بقوله فعملها  
 فيما لها فانه يرد وتوحيده ان الشيخ تعرض لا فانه  
 المعارف ولم يتعرض لا فانه المشتق والمصدر فدل  
 ذلك على انها من الافراد وفيه عدم التعرض لا فانه  
 يجوز ان يكون لعدم تفعل عرض له هناك بخلاف التعرض  
 لا فانه المعارف او يكون ذلك لتفعل في الشيخ اولي  
 ذلك فلا يكون دليلا على انها من الافراد ولو سلم فانه  
 يكون دليلا على انها من الافراد عند الشيخ او عند صاحب  
 الفصل وذلك لا يفيد المقام لجواز ان لا يكونا من الافراد  
 عند غيرهما كما يورد ما يستعمله الامام الرازي  
 فانه نقض عدم كونه المشتق من الافراد فيكون  
 يجوز اجعل المذكورة هي شيئا على ذلك على ان كونها  
 من الافراد عند صاحب الفصل لا يحتاج الى هذا التمهيد  
 فانه عبارة نقض ذلك كما لا يخفى على مراجع الى الفصل  
 يجب اذ ارجح المعارف عنه ارجح تعريف صاحب  
 الفصل وفيه بعض المعارف كما لا علم غير داخل فيه  
 فكيف يصح الا فانه قيل المراد بالمعارف الاسماء الموضوعة  
 بالوضع العام للموضوع له اخص وبعدها داخل في التعريف  
 فانه مطلقة على كل ما استعمله الاندراج تحت  
 المفهوم العام الذي كان اللفظ فيجب اذ ارجح بزيادة



قينة الحقيقة كأنه بعض متون النواشئة ثم أقوالا صريحة  
 الى زيادة قيد الافراج المعارف فانه اذا اوضحنا قولنا ونقسم  
 الى اقسام عينية واكم مع فكانه قال متقسما اليهما فيخرج  
 المعارف فانه غير متقسم اليهما ولا يخفى انه اسلم  
 الجنس على تفسير صاحب الفصل وفيه اشياء هذا المقام  
 بحيث نقل عنه ان اشياء الى المناقشة بانه يكتفي بالتقسيم  
 في التقسيم الاعتباري المتعارفة الاعتبارية ودفعه بانه  
 المقوم لم يحل المصدر والمستوفى فسمي به لا كم جنس بل بانه  
 بل جعلوا بها كتمه انتمه اقول عدم جعله لا ينافي في جعل  
 المعقولان لا افعال او الفعلة منهم كالفعلة عن الوصف  
 العام للموضوع له انما هو وبالجملة بعد التزام اعتبارية  
 التقسيم وقبول كفاية المتعارفة الاعتبارية في التقسيم لا اعتبار  
 لا وجه للدفع المذكور ثم اقول ويمكن ان يقال ان اشياء  
 الى المناقشة بانه السمول على تفسير صاحب الفصل لا يوجب  
 فاد اجعل المذكور في المعقولان ان يكون تفسيره فاسدا  
 او منبسطا على فذهبه كما تقول او على اصطلاح اركان قبل  
 وتوسيط بينه الاعتراضية بانه كونه جوابا عنهما بهذا  
 التوجيه لا ياباه كما قد قيل الجواز ان يكون لكثرة لواحق  
 الكثرة انهم كونه جوابا عن الله ايضا بانه الفات وقد  
 قيل ان اشياء الى التوجيه بانه مراد ما عد المصدر والمستوفى  
 فان ارادة ما واد انما هو في العلم المتقابل له شايع زايغ  
 قد يكون جعله قسما لهما فاسدا بل هو خلاف الاولى والى ان  
 المتبلة ليست بيه اسم الجنس وبينهما بل بيه الذات  
 وقد بليه في احدث والنسبة فاللازم في السمول ليس  
 الا انتفاض تعريفه استفاذهما لاف والتقسيم على ما

قرر وهو ان يرد بالذات المستقل المعنوية ويعتبر قينة  
 بقرينة المتقابلية كما ذكرنا ان او ليس بحدت  
 ولا نسبة بينهما كما افيد وانما قيد الكلام به لانه لو  
 اريد بالذات احدهما في الثلاثة المذكورة ولم  
 يعتبر القيدان لا يكون التعريف المستفاد من التقسيم لا كم  
 الجنس مستقفا بها بل يرتب في محذور او كما مر فيما  
 سبق من مقتضى ما اراد المصدر والمستوفى وقد  
 عرفت ما يدفع به هذا الانتفاض والقول بان  
 المعروف قسم اشياء الى اجواب في الانتفاض المذكور  
 مع رده وحاصل اجواب ان يقال المعروف من غير ما ليس  
 مطلق اسم الجنس كما كان في الفصل بل قسمه وهو الذر  
 لا يكون مصدرا ولا مشتقا ولا شك ان غير ما المصدر  
 واشتق فلا انتفاض في التعريف المستفاد من التقسيم هما  
 وحاصل الرد ان يقال لا يصح كونه المعروف من غير ما قسمه  
 اسم الجنس اذ لا ياب عن العبارة لانها مسوقة لبيان  
 مطلقات الاسماء الاربعة المذكورة فلو حصر البعض  
 منها ببيان قسمه اقسامه وتوقيفه في الكلام عنه  
 السوقة والاضل النظام وينافي ما سياتي  
 في التبيين ان ذلك من الحاشية حيث قال ومنه يعلم  
 الفرق بينه اكم الجنس وعلم الجنس اقول انما فانه  
 حمة لما سياتي في ان الله هناك في توجيه ما سياتي  
 على وجه لا ينافي كونه المعروف من غير ما قسمه اكم الجنس  
 بل ينافي ما ذكره نفسه منها ما ذكره هناك اللهم الا ان يقال  
 المراد في هذه الظاهرية فانه ببيان قسمه لا ينفع في الفرق بينها  
 في غير توجيه ما سياتي في هذا المقام ان توجيه جعل اسم



الجنس فيما اوزه اجواب عنه انتفاضا لتقريب الاستفاد من التقيم  
 لاكم الجنس اونا تنوير القول ان المعروف قسم من اكم الجنس  
 اذ هو المصدر عن اكم الجنس عن نفسه باعتبار  
 المغايرة الاعتبارية او باعتبار احد المذهبين او باعتبار  
 احد الاصطلاحين او بزيادة ما وراء الخاص في العلم على ما  
 سبق فيما سلف او على القسم الذي استعمل باسم الجنس وان  
 كان الظاهر في ذلك ما يقول ما على كل واحد وعلى كل  
 ما استعمله وهو اكم الجنس او على تقريظ الاستفاد من التقيم  
 مع ان الظاهر يعرف بما يشمل المصدر ليقا ان يقول او اما  
 حدث فيخرج عليه بيان المشتق بما بينه وبين  
 عليه بيان المشتق الاول بيان المصدر من حيث  
 اذ ان الفرد في ذاته كونه متبعا في امره اذ ان  
 المصدر عن تعريف اكم الجنس وعلى ان المراد مطلق بيان  
 المشتق يرد عليه ان اريد اذ ان فرد في تعريف مطلق  
 اكم الجنس هذا اول المسئلة اذ لا يقول القائل ان المعروف  
 قسم من اكم الجنس التعريف المذكور تعريف لمطلق اسم  
 الجنس على انه يرد عليه ان التعريف بالاصح جائز على مذهب  
 المتقدمين مطلقا سيما التعريف بالصفة الضمنية وهو الجواز  
 عنده قدس سره كما قد قيل بل نقول ان جائز على مذهب  
 المتأخرين ايضا اذا كان الفرض كما هيها كما هو ضرورة الكتب  
 وانه اريد اذ ان فرد في تعريف قسم من اكم الجنس فلا  
 اذ ان فرد منه وهو موقوف سيما الفرض كما هو بدو  
 الافراج فيه حصول الفرض بدو الافراج ثم فاء الفرض  
 ليس مخرج مطلقا لبيان بل تعريف ايبا في وجه ذكره المص  
 كما استدل عليه ولا يخفى ان ذلك الفرض لا يحل بدو

الافراج : بان يعلم اكم الجنس بعد اذ قال المصدر  
 فيه بان يقول وهو ان اكم الجنس اما ذات او صدى  
 اقول بان ما هو في حقا فاء ان الله المستودع والذات  
 انت جبرية في قبيل ارادة الطبع وانه غير مسموعة و  
 كماله في كمال الفرض طريقه احداهما هو بافراج  
 المصدر وانما هو بتقيم اكم الجنس فاختار القول  
 على وجه الشريف قدس سره واعتراضه بان لا يقال  
 الطريق الاول مخرج بل فاسد كما مر وان كان ذلك  
 والاعتراض بغيره مسموع لانا نقول قد عرفت ان دفاع الف  
 بل الموجهية قد ذكرنا وانه الف د عطفنا قوله بان  
 افراج الفرد في مرفعا ايضا بان الف ليس مجرد افراج  
 المصدر عن التعريف الا ان يقال استثناء قوله بل  
 افراج المشتق ايضا او الموصوفية امر فيه مسامحة  
 وانه لا مراد موصوف بعينه كما قيل فحصل المشتق مقابل  
 اكم الجنس قبل الاظهر نظرا في المقام ان يقول اكم  
 الجنس مقابل المشتق انتهى وذلك لان المقام قسم من اكم  
 اكم الجنس المشتق وجعله قسما له وقد يقال نظرات  
 الى ان المقابلة انما تنصرت بعين المقسم الاخير فكانها في جهة  
 اولى على اية ان نفسها هي بتقرينة ما على  
 المحصول ويقتد بما يحصل المقابلة ان يسمي الذات  
 والحدث كما يقال والاول اما ذات غير حدث لا كما يقال  
 ذات غير لينة كما قيل في وجهه كما يظهر لتأمل  
 وكلام الامم تنمى حاصل تلك التهمة ان ظاهر قول الامم  
 لموصوفية امر لا شعور بان المشتق امر مهم غاية الامم  
 يخص بالصفات ولا يشمل لا سيما الزمان والمكان والالة



مع انها ايضا مشتقات وذلك لان التسمية في الفرق بين الصفات  
وبين هذه الاسماء بانية الالهام في الاول وتوضع تسمية  
الاسماء فيكون اجزاء كل اسم على ظاهره بنوع تكلف  
كما ذكره من باب الاضمار على ستر نظرية التفسير في كل مثل هذا  
ذكر لكونه الاولي مثل هذا المقام كذا ذكر بدو في التفسير  
وقد يفسر القيم باللفظ لا بالحق في هذا المقام ان التفسير باللفظ  
لا القيم باللفظ يقال في بعض النسخ بل في بعض النسخ  
باللفظ الاولي كونه الشيء باعتدال لغيره في هذا المقام  
المعروف بل الاولي ان يقول في هذا المقام باللفظ اختصاصه به بحيث  
يصير الاولي نقا والآخر متعديا كما قال التفتازاني في شرحه  
القياسية بالاشتقاق من افعال لفظية على حذف الحذف  
اذ نفس القام مع فلا يتصور ان يشتق منه اسم ثم ان هذا  
ليس هو في التفسير كما يشهد به تتبع كل واحد من زاده  
الشيء منها وفي حاشيته على شرح الفقهاء وعلامة في كل  
الوقت على الوقت الذي ليس كذلك بل هو عبارة عن تكلف  
تعلق خاص به بالبيان واجسم مثلا كما ذكره في هذا  
الاراد والادعي ان يقدر ذلك التعلق بوجه مختار عن غيره  
بديهي قد بر قد قبل اخذ في تفسير القيم باللفظ ما يستلزم  
الدور في توقف في معرفة احدث في معرفة الاشتقاق  
ومعرفة توقف في معرفة احدث على ما يسمى بالاداء في كل  
الاشتقاق على معنى اللغوي وهو الاخذ لكونه بدو عليه  
في ان التركيب يقع ان يؤخذ منه اسم نصف ذلك بان يقال  
فذلك هو التركيب على انه ليس بما في اشتقاقه او معرفة احدث  
انما توقف في معرفة الاشتقاق في لا في معرفة الاشتقاق فلا  
يلزم الدور في حقيقة ان كان مرتبطا بعدل في اشتقاق

فقط

فقط بقيت الاشياء الا في اولها فيعلم مع انه قد يكون  
كل الاشياء رتبة تقديرية كما في نهايات الجردات في  
كان مرتبطا بكل الاشياء رتبة في سبيل الترتيب فيوجب  
تعلقه قوله او تقديره كالاصوات كما لا يخفى فالاولى  
ان يقال كيف يكون الاشياء رتبة الحسية الى احدى حقيقتا او  
تقديرية او اشار الى الاخر كذلك ويحتمل ان يكون مرتبطا  
بما في المفهوم في سياق الكلام كما يشعر به ما يسمى منه  
في اقسام الوجود قوله عليه الاشياء في الالفاظ وهذا  
المعنى كالمصنف في كلام الشريف في حاشيته التجريد  
تدبر كالحرب في الضارب كالحرب الى اصل  
في الضارب وفيه في الضرب بالمصدر غير موجود في  
الاشياء كما يشهد عليه التوضيح والاشياء رتبة الحسية  
فروع الوجود التي رتب في المعنى الى اصل المصدر غير في  
الذات كالاصوات فلا يكون موجودا في الخارج بحيث  
يتراعى حقيقة فالاولى التمثيل بالبيان في الجسم  
القائمة بالجسم الاولي الى اصله بالجسم في هذه  
الامور من الاصوات والصفات القائمة بالجردات  
ليس في رتبة الاشياء في صفات الجردات فلا يوصفها  
اي الجردات ليست متجيزة والاشياء رتبة الحسية فقط  
التي هي رتبة رتبة واذ لم يكن هو صوف قابل للاشارة  
الحسية لا يكون الصفة قابلة لها بطريق الاولي وان  
الاصوات فلا يكون لها غير في الذات لا يتبقى في  
هذا الذي هو الهواء وقتا يمكن تحقوه الاشياء في  
انها وليسمي انتهى عليه الاشياء في الالفاظ  
ولو امكن في الاشتقاق حاشيته التجريد قد مضى في هذه



الملازمة وادعى احتياجها الى دليل ويمكن دفعه بان يقال  
 ايضا في التفسير بالتبعية التحيز للمكملين وهم نكروا  
 الجردات اى انهم بهذا قد قيل ولعلهم لم يلتفت اليه لانه  
 قد ذكره حاشيته على سورة الفاتحة وذكره ذلك من ان  
 القافية في امكلمية قالوا يتجر النفس في كل تجزؤ  
 اعراضا ويكره فيم ايضا يخصص المعرفة بغير القيم بالجردات  
 لكنه مع كونه غاية تكلف تجزؤ تعريف اكدت المذكور  
 الانعكاس وفي التفسير سور الاول اذ قيل فيهم كلام  
 انه لا يدخل مثل البياض في التفسير الاول وليس كذلك اذ  
 يصدق في البياض انه يشق منه اسم بصف محله وهو ابيض  
 ورد بان اريد البياض هو قسم من الاول فلا يمكن اشتقاق  
 الابيض منه وان اريد معناه المصدر في اشتقاق مسلم لكنه  
 غير مفضل لانه في الافراد وكل اسم الشئ انما هو الاول لانه  
 كذا واما ما قيل في انهم ذكروا ذلك التفسير تعريف مطلق  
 العرض فلو لم يدخل مثل البياض فيه لكان بكم التفسير جامعا  
 لا فراده لانه داخل فيه ايضا فبما هم وان ذكروا ذلك التفسير  
 في مطلق العرض لكنهم لم يأتوا بقيد الاستفاضة كما  
 السلفاء والكلام هنا فيما هو بذلك القيد اذ يدخل  
 فيه فيما سور الاول في التفسير فقول مثل البياض واسما  
 المصدر في حذف الفاء مثل معنى البياض واسما المصدر  
 اقوال في البياض واسما المصدر في تفسير القيام  
 بغير لا يتلزم عدم صحة قوله وهو المصدر وانما يتلزم  
 لو استلزم دخوله في تفسير الحدث ايضا اذ قوله في قام  
 بغير لكنه لم اذكرنا انما هو المفعول ان لم يفر في حيث  
 انه قام بغير لا المفعول ان لم يفر مطلقا في لا يدخل فيه مثل

البياض كما حققناه انما يشق في الفوائد الضاربة تام فانه  
 دلت عليه بان قال كل حقيقة اذ يصح الاشتقاق في لفظها  
 الذي هو المصدر قبل يمكن ان يقال تعريف المصدر استنبط  
 في التقييم هو ان المصدر اسم في نعت للغير بحيث يشق  
 من ذلك الاسم المفعول واسم يصف ذلك اللفظ هذا لا يصدق  
 تعريف المصدر في اسما المصدر والمراد فيه للمصادر اشتقاق  
 وفيه ان ~~كل اسم~~ كل اسم المسمى في صدقه التفسير الاول  
 للتقييم بغير في معناه تلك الاسماء ولا تنك صدقه علم  
 في ما بينه بقوله اذ يصدق في مدلوله بان في بحر التعريف  
 استنبط في التقييم للمصدر لفظ مدلوله كذا في التفسير  
 في اشتقاق في لفظ اسم يصف ذلك اللفظ ولا يشق في  
 صدقه في تلك الاسماء فذكر ولذا اريد في المعاني  
 الاسماء المذكورة في تفسير القيام بغير المفسر اكدت  
 قال الشيخ اية اوجب المصدر اسم الحدث اى رتب  
 الفعل فذا قيد اى رتب في الفعل اضرار افع كذا في السماء  
 ومعنى رتب في الفعل ذكره بعد الفعل اشتقاق منه محمول  
 منصوبا في انه مفعول مطلق كما ذكره في شرح الكافية  
 لتركيبة التركيب مثل العالمية في صيغة اسم الفاعل  
 واليا والناهي هو تركبه وافراد الاسم لكونه في اقسام  
 الكلمة التي يجب كونها مفردة غير دالة في ذاتها في جز  
 معناه فلو قال التركيب وافراد الاسم لكان حسن وانما و  
 اعتبر في عليه في اعتبار رتبة الاسم اما ان هذا المقام  
 هو اللفظ الدال في معنى بالوضع سواء كان مفردا او  
 مركبا لا في قابل الفعل والحرف وانه الاسم عند بعض  
 المحققين اعم من الكلمة لانه قيد القسم لا القسم لفظ



وقيد القسم بحرف الـ يجوز انهم في القسم و... مثل العالمية كـ  
 عند بعض النحاة واكم يكون موزنا بـ عراب وامد كفا غم  
 وبصر و... ايراد بمنى العالمية منها مثل العالمية اذا وضع  
 بوضع واحد بـ زاد معناه و... ايراد به لفظ مفعول فوضع  
 بـ زاد معنهم العالمية وانت جنية... الاوليه حية ما ذكر  
 الشئ الطر وان لث غير مفعول عند بـ احاب والخرية  
 مجرد فرض لا يلحق زيادة قيد لا حترار عنهما الا يرى  
 انه اه قد قيل يحكى تقريره بوجهين الاول انه لا جعل الاسم  
 نه هذا التعريف انهم في الاسم حقيقة او كما كان الاسم تعريف  
 المصدر ايضا ذلك لما انه والرد على لغة وانما ان المفعول  
 المطلق مصدر وقد جعل شاملا فيلزم ان يجوز الاسم في  
 التعريف المذكور انهم في الاسم حقيقة او كما كان ليتم ذلك ايضا  
 والقديم للعبارة هو الاول اقول لك انك اقول كما لا يخفى  
 للمرة لعله لم يتقرر لجملة شاملا للذوق لا هتال ان يكون  
 النوع اسم حقيقة كما ان شئ اليه فيما سبق ولا يندرج  
 علينا له يريد دفع دخل قدر على قوله ان يدخل فيه مثل  
 ابيات واسم المصدر يمنع دخولها فيه لوانه يراد  
 بالحدث الحدث اى رزق الفعل واصل انه لا كثر ان  
 يراد بالحدث منها ذلك ان شئنا ان السواد واسم  
 المصدر واسطة بـ انهم في الاسم كـ لا يندرج عليك  
 انه لو قال الوفر حدث بالقائم بالغير والتفسيرية الاخرية  
 بقوله كما اولى اذ لا يلزم من عدم التفسير بالقائم بالغير  
 بالتفسير الاول انما قال السواد واسم المصدر  
 واسطة لوانه ان يفسر بتفسير لم يبق واسطة  
 اللهم الا ان يدعى اختصار تغير الحدث والقائم بالغير

واختصار القائم بالغيرية التثنية المذكورة قد برز الاول  
 ان يقال ولا يندرج عليك انه لو اخرج مثل ابيات و  
 اسم المصدر رزق تعريف المصدر باعتبار التعريف المذكور  
 لنفسه واسطة لا شئ ما ذكره بـ ان لو فسر الحدث بالقيام  
 بالغيرية لتغير الواجب بوجهين منها واسطة وليس الامر  
 كذلك لا يسوق منه اللهم الا ان يقال ان لو لم يفسر الحدث  
 بالقيام بالغيرية لتغير الاول والثاني اسم المصدر واسطة  
 لكنه ترك هذا التوقف لانها ما ذكره بالمقابلة مع  
 معدنة ما سبق كما قد قيل وكيفية وان لا تذكره وان  
 لكثرة الواسطة فيه بخلاف انما قيل اول سبق ذكره  
 على ذكر انك فيما تقدم اول نظير رجوع التفسيرية الاخرية  
 لا قال ابيات واسم المصدر بخلاف شئ التفسير  
 الاول لا اسم المصدر كما تقول بالتفسير الاول  
 مطلق بالقائم بالغيرية التفسير الاول غم  
 تعريف المصدر رزق تعريفه استفا و... التقيم بخلاف  
 القيد المذكور بـ يراد بالحدث الحدث اى رزق  
 الفعل لانه يصدق عليها ان عدلها ذات غير  
 حدث هذا بينه على انه يراد بالحدث في تقييد الذات  
 به مطلق الحدث لا الحدث اى رزق الفعل ولا  
 تكون عدم الصدوق كـ لو اريد به ايها الحدث  
 اى رزق الفعل لدخل انما ابيات واسم المصدر  
 في اسم الجنس ولم يبق واسطة ولعله لم يلتفت الى  
 ذلك لكونه تكلفا بعد انية البعد من غير اعتبار  
 بقيه معه وان لم يخل عنه التقييد في نفس الامر  
 كما ينبغي التنبه اليه



اسم الجنس علم الجنس بانه التبيين معتبر معه كما سيجي  
ويصح قوله او فيه انه سيجي في الشئ ان وقع ذلك القول  
انه علم الفرق بينه افرادكم الجنس وعلم الجنس فتفريقه صفة  
لا قبله ليس ما ينبغي ان يحد اجتناب التبيين في مدلول  
احدهما وعدم اعتبار مدلول الا في لا ينفذ العلم بالفرق  
بينهما بالعلم المذكور لا يستقيم بافراد كل منهما للتعيين  
في نفس الامر لم ينفذ الفرق بينه مدلوله الاعتبار قال  
الشيخ الطائفة الفرق في هذا الفعل الاستدلال في كون في  
مصدرا ومعرفة وقد قيل في الاول ان يحد هذا القول في  
الشيخ لا يصلح للاستدلال بل هو ان يكون مبنيا على الحق  
وامر دانه اسم صديقا هو الظاهر في كل صاحب الفصل حيث  
قال فقال على اربعة اقسام في الامور التي في معنى  
المصدر كغير الفرق وقد يقال ان العلم لا يصلح الاستدلال  
عليه كيف وقد يختم الائمة الرضا ولم يتم الى ان دليل قاطع  
على تعريفه فاقبل ثم انه لم يعرف في كونه سمي بمصدرا  
معرفة فقد قيل عليه ايضا الظان ان اسم مصدر فانهم  
قالوا سمي علم للتبيين ولا في فعله مصدر الباب  
التفصيل فحمل قولهم هذا على انه اسم مصدر فلا يصح  
انه علم من الفرق بينهما افرادكم الجنس وعلم  
الجنس وانما يصح انه علم من الفرق بينه مدلولهما بالعلم  
والتفصيل والاطلاق اقول فيكون ان يمانع دفع هذا  
الحذور ويجوز ان يكون المراد انه علم من الفرق بينه قسم  
في اسم الجنس وهو علم يقتضيه التفسير وبه علم  
الجنس وسيمر في الشئ بصفة هذا المعنى فانهم واعلم انه  
اذ كان المراد العلم العام يزم بصفة النوع ان يكون

المراد بالحدوث ايضا المعنى العام فيدخل المصادر والمعرفة  
تعريف المصدر ولم يتعرض له الشئ لعدم تعلق الفرض به اذ  
لا هيئة فيه ثم اعلم بانه لو طرح علم الجنس على تعريف اسم  
الجنس كونه واسطة بينه الاقسام كما لا يخفى وكذا لو  
طرح المصادر والمعرفة على تعريف المصدر كونه واسطة  
ايضا بعيد عن العبارة وكذا انه مقتضى السقوط بل  
عن مقتضى الذوق ايضا لكنه في آخر الحذور قيل فيهما  
اقوال راجع وهو ان يجعل قوله اما ذات بالعلم العام وقوله  
او حدث بالعلم الخاص في يدخل علم الجنس تحت بيان اسم  
الجنس ويخرج المصادر والمعرفة عن تعريف المصدر ولعله  
لم يذكر الشئ في هذه وكثرة محذوران وانما بهما  
ذكرهما سما ورسمهما يظل احصاء لفظ فاما مدلول  
كما وفيما مدلوله شخص يعلم لانه يصح علم الجنس  
واسطة لانه موضوع لمفهوم كما في حيث هو معلوم بهذا  
ذكر التاكيد واعتبر عليه بانه علم الجنس عند بعض موضوع  
لما هي بشرط الشخص الذم فيدخل في الشئ ولا يميز  
واسطة قال وولي ان يقول بالمصادر والمعرفة فانها تخبر  
في تعريف المصادر ويصير واسطة اقول المصادر والمعرفة  
في اقسام علم الجنس فهي كمراد علم الجنس داخل في  
الشخص على مذهب البعض المذكور فيبعد التزام مذهبه  
لا وجه لهذا القدر ان يمكن ان يراى بعلم الجنس بعض  
اقسامه وهو المصادر والمعرفة اذ يمكن ذلك في بطلان الامر  
يدخل علم الجنس فاما مدلوله كمال وهو الذات فليعلم انه  
يكون اسم جنس وليس كذلك هكذا ذكر التاكيد وقد قيل  
هذا ليس بصحيح على اطلاقه بل بعضه وهو المصادر والمعرفة



تدخل فيما دل عليه كذا في الحديث انتهى فاعلم  
 اما لا في ما هو غير المصدر والمعرفة من اعلام الجنس لا يدخل  
 في شيء من اسم الجنس والمصدر وعدم دخوله في ما لا اسم  
 عليه فيكون واسطة بين الاقسام الاربعة واذا اريد  
 بالحديث ايضا مجردة بمقتضى السوق لا يكون المصدر والمعرفة  
 ايضا داخل في شيء من كل منهما فيكون ايضا واسطة  
 اما حدث وحده ان يفردا في غيرا فيعتبر مع غيره في وجه  
 الجزئية ولم يعتبر اصلا فيقسم المصدر والمعرفة واعلم ان عبارة  
 السيد الشريف في ما ورد في هذه المخطوطة اطراف هذا السمع  
 كذا اما ذات ووصف واما حدث ووصف واما مركب من  
 اد بتصرف الذات وتقدم في غير ذلك الى ان يترك تغيير  
 فكما ان مخالف للاصل ترتيبا وتغييرا واما غيره ووصف  
 ووصف قيد للمضاف والمضاف اليه على سبيل التامع او  
 للمضاف ووصف لا للمضاف اليه ووصف والالزم الاكفارة  
 التسمية الاولى اذ يفرد على مركب ان يتردد ووصف  
 واما مركب من لا يقال ان يكون في اللفظ المفرد كما سبق  
 فيما سبق فيكون المركب من لا يوافق في لا نقول  
 لا بعد ان يكون اللفظ مفردا وصفاه مركبا لا يكون ملتقا  
 في امرية او في امر ولا يكون مفردا من دلالة على ذلك  
 المعنى المثل بل هو اذ اقام المفرد في حيث انه مقيد به  
 في الحديث قبل لا يخفى ان السبب بقول هو اوله بينهما  
 ان يترك في شئ المشتقات ايضا النسبة في يقول  
 ذلك في يتردد في حدث في حيث ينسب اليه الحدث  
 اه الا انه غير الكلام الى ما ذكره تنبيه على ان النسبة في  
 المشتقات تقييده وليست بامة وانما جدير به

التغيير

التغيير المذكور لا يصلح ان ينسب به في ذلك اذ كونه الذات  
 مقيدا بالحديث لا يوجب كونه النسبة بينهما تغييرية و  
 لا ينافي كونها في ما كان كونه الحدث مقيدا بالذات ينافي  
 كونه النسبة في ما سياتي في السمع بل قوله في وجه الوجه  
 المعبر عنه على المشتقات اولى التنبيه على ذلك و  
 ايضا يخفى في التنبيه على ذلك ترك تقييد النسبة و  
 وتقييده بالذات في السمع انما لا يخفى على انه يمكن التفرع  
 بالتقييد في ههنا كما صرح بالذات في السمع الاخير فلا  
 يحسن جعل التغيير لا في ذلك النسبة بل الظاهر في التفرع  
 في الموضوع او يكون الوصف في كل من القامتين على السمع  
 واحد وصف في صاحبه واستغناء عنه انما هو كل الذات  
 وجه استغناء عنه انما في موضع الذات غير الحدث وقد  
 عرفناه ليس في عبارة السيد انما في الحديث في موضع الذات  
 ان كل الذات على ما ليس بحدث واعتبار قيد الوصف غير  
 ما سبق في كل الذات على ما ليس بحدث ولا نسبة بينهما فلا  
 يراد به ما اورد في المفرد انما في انما يشتمل الدور  
 فلا ينفع ان دفع الدور الذي مر مرات في اليه فيما  
 سبق في عدم صحة قوله او نسبة بينهما بناء على ان النسبة  
 فقط ليست الموضوع في الفعل والمستقوى ليس الموضوع في  
 في الفعل المستقوى فلا بد من انهما في هذا السمع فلا  
 يفرد في التفرع المستغناء لهما على شيء من افرادهما وقد  
 يجب منه ان يراد به مركب في حدث والذات التي  
 اعتبر فيها النسبة مراد بالذات هو اعم مما يقوم بالحدث  
 وفي الزمان ولا يخفى ان صفة هذا السمع على مدلولي الفعل  
 والمستقوى ولا يخفى عليك في هذه السلف والسلف واللف



لهذا لم يثبت اليه نسبة فلا حاجة الى هذا التأويل والظ  
 انه جعل التأويل للمركب لرفع محذور وهو ان النسبة ليست  
 المدلول ان الفعل المشتق كما يشترط قوله لان النسبة مدلول  
 نصيحتها وفيه ان ذلك التأويل يجوز ان يكون لرفع محذور  
 او لعدم جامعية التعريف المستفاد للفعل في المشتق بناء  
 على ان المتبادر من النسبة هو النسبة وهذا اذا ابتاد من  
 اعتبار قيد الوحدانية العتبية الاولى ليعتبر به هذا  
 القسم ايضا كما قد قيل وكعدم تسمية التعريف المستفاد لهما  
 اذ لو لم يؤلف لصدق على مدلوله الاتزان في نسبة وهو ليس  
 بفعل ولا مشتق الا ان يقال ان مركب اشارة الى  
 اجواب عنه الاعتراض المذكور بالنسبة الى المشتق بختيار  
 النسبة الى الواحدة الترددية ودفع المحذور بالتميز و  
 حاصله ان المراد بالمركب في الحدث والذات هو المركب  
 الذي يكون في الحدث والذات بعض اجزائه لا المركب  
 الذي يكون جميع اجزائه الحدث والذات وذلك لان  
 قولنا هذا مركب في حدث وذات مثل لا يقتضي ان يكون  
 جميع اجزائه الحدث والذات اذ امكن ان اجزائه ايضا  
 فاما دلتها من هذا المعنى خاصة وان كان لفظه افعال  
 هذا المقام هو المعنى الاول كما اشار اليه بقوله الا ان يقال  
 ولا شك ان مركبة الحدث والذات بهذا المعنى يجوز  
 ان يكون الموضوع له المشتق فقدل المعترض لان  
 مركبة الذات والحدث ليس الموضوع له من النسبة  
 الى المشتق فليس لك ان تقول لا استقامة لهذا الكلام  
 فان كان كونهما في اجزاء المدلول انما هو في صدق ان مركب  
 منها لانه انه مدلول مطابق والمطلوب انما ان ليس لك ان

تقول

تقول هذا مجرد النسبة نفسها ايضا فلا احتياج الى تأويلها  
 بالمركب كما لا يخفى عما قد تدبر لم يشك في الفعل ايضا  
 كما لم يشك في المشتق لم يشك في الفعل واعتراض عليه بان  
 يشك في حدتها اذ يلزم 1 ان لا يكون تعريف احدهما  
 ما لا يصدق عليه كما ان مقتضى ما ذهب اليه ان الموضوع  
 لثبت في خصوص ما يقع الزمان او بدونه وذلك  
 لانه يصدق عليها انما موضوع مفهوم كل ذو نسبة  
 بهية الذات والذات فكل النسبة ما في طرف الذات او  
 من طرف الحدث في الاول يصدق تعريف المشتق عليه و  
 على ان تعريف الفعل في كل عا ان احتمال مركب اه هذا  
 الاحتمال في تقدير احتمال لا يحل للقيم بكل تسمية والاحتمال  
 ان يحل به باعتبار قسم ان اذ ليس الموضوع في الحقيقة  
 وهو الذي يحكم العقل مجرد من الملاحظة مفهوم النسبة بالاختصار  
 على ما مر من النسبة فيها ولا شك ان القيمة المذكور ليس  
 كذلك تقاير قسم حقا للاقسام المذكورة هذا  
 ناظر الى الاحتمال الاول وهو المركب الغير المشتمل على النسبة  
 بينهما وقوله وكذا مفهوم المذكور ناظر الى الاحتمال  
 الثاني وهو المركب المشتمل على النسبة بينهما على وجه لم يبين في  
 من اشتقاقات وذلك لان المذكور المشتق الذي هو قسم من  
 القيم ما يعتبر فيه النسبة من طرف الذات وهو يعلم الاحتمال  
 ان عقل بحيث لا يخرج عنه لفظه الواقع ان ظاهري  
 الاحتمال الاول وقوله ولا يصدق مفهوم اه ناظر الى الاحتمال  
 الثاني اذ لا يلزم من الاحتمال ان لا يكون تقاير قسم بل  
 مجرد كونه مفهوم القسم اعم منه وهو ظاهري فاقبل ولا  
 يترتب فيه اه جملة حالية ناظر الى الاحتمال ليه احوال



انه لا يحرز في التقسيم الذي تقدم منه نوع ضبط او علم احتمال  
 فرد لقسمه او لغيره فضا لا يكون ذلك الفرد احتمال  
 ذلك القسم او القسمين طرقي بعين اللفظ كالعلم  
 الجنسية والاسماء الافعال واسماء افعال رتبة اليه  
 المفيدة بابي كلامه اذ مقصوده تقليل التفرع قوله  
 فلا يخرج ما قبله يعني اذ مقصوده قد سرده اذ مقصوده المفعول  
 هذا الضبط الاستقرائي الذي هو نوع ضبط بالنسبة الى ضبط  
 العقب فلا يفرده مجرد الاحتمال العقلي واما ورو والاعتراض  
 ببعض اللفاظ التحققة في الواقع فبحث اخر غير ملتمس وفيه  
 كما قد قيل وانت جدير بالمفيد يقول الظاهر سواء كلام  
 قد سرده هو ان احراز الاستقرائية هي والكلام ينبغي على ذلك  
 الظاهر ولو سلم اذ مقصوده قد سرده ما ذكره في الكلام المذكور  
 منه قد سرده ليس بتحسين فانه انما يحسن لو لم احراز الاستقرائية  
 اذ لا شك في عدم النسبة في توجيه كلامه بالتحسين للصفات  
 في المشتقات اذ اريد بها ما لا يخفى منها فلا يرد في  
 منار ب... فيكون فيها نسبة من هذا من غير الاعتراف  
 بانها نسبة الى ذات داخل والافعال في التفرع والاحتمال لا يكون  
 فيها نسبة واحدة وهي النسبة الى ذات خارج واحتمال  
 الالتزام احراز مرتبة ان يكون فيها نسبة واحدة الى خارج  
 وقد اجماع لم يقولوا بان نسبة افعاليها واحتمال الافعال  
 التقية... الا ان يقال الالتزام المرفوع الظاهر منع للافتقار  
 المذكور في صدره انه لا يتم الالتزام المرفوع في الصفات فيقتض  
 ان يعتبر في النسبة الى ذات خارج وانما الحقيقة لو كان ذلك  
 الالتزام لا يجب نسبة في مفهومه متوقفة على تقبل المرفوع  
 فانه الفعل لم لا يجوز ان يكون ذلك المرفوع يقبل بموسمها

الا انه لا يلزم قوله وقد فهم ترد واولاده من قاطع فانه  
 يستدعي ان يكون قبل استدلاله قاطع فقد قيل ومنها  
 وجه اخر لا يبعد كل البعد وهو ان يقال الصفات التي لا يكون  
 عن الذات المعقولة معقولة وانما على قائم مقامها فالنسبة  
 الى ما على النسبة اليها فلا يلزم القوان يستدعي بخلاف  
 الفعل قبل يمكن ان يكون التزام المرفوع في الفعل ايضا للفوق  
 بين الربطية فيما تقدم عليه مرفوع مبتدأ فريد ضرب  
 وزيد ضرب ابوه ويقال عليه غيره اقول لعله بطلان يكون  
 التزام المرفوع في الصفات لتوضيح الربط بانه لا يكون  
 ذلك والاحتمال في الفعل ايضا فلا يكون فيه ايضا نسبة الى  
 ذات خارج مع انه خلاف ما صرح به وفيه ان الالتزام  
 المرفوع في الفعل مطلقا في جميع احوال بخلاف التزامه في  
 المشتقات فانه مشروط بالاعتقاد فلا يلزم من جواز  
 كونه لتوضيح الربطية احداهما جواز كونه لانه الاخران  
 فالجمل في القياس واعتبار اطراف الباب تاويل صريح ذكر  
 بعد التوقيع وعند الخروق ولا ضرر في ههنا كما لا يخفى  
 وبعد فهم ترد واولاده من قاطع اذ ليس يوجب ذلك الخروق  
 بين الفعل والصفة انتهى يعني ان الخروق بين الالتزامية  
 بانه الفعل لتوقف النسبة المعقولة معقولة على تقبل ذلك  
 المرفوع في الصفة لتوضيح الربطية لا لتوقف على  
 موجب له فيكون ان يكون في كلهما للتوقف فتذكرهم اقول  
 التزام المرفوع في الفعل مطلقا وفي المشتقات عند  
 الاحتمال ربط المتعلق خاصة يوجب كونه في الفعل للتوقف  
 وفي المشتقات لتوضيح الربطية وايضا قولهم بدخول الذات  
 في مدلول المشتقات وعدم قولهم بوجود النسبة فيها



قاطع لعدم كونه ذلك الالتزام فيها للتوقف وقولهم بخروج  
 الذات عند حلول الفعل وعدم كونه كونه فذا فاعمل كونه  
 للتوقف فيه ويدخله هذا القسم ويدخله القسم  
 الذي ذكره المحققون او نسبة بعض المصادر اذا  
 يصدق عليه نسبة الى النسبة فينتقص به احد الطرفين  
 المستوفى والفعل الا ان يراه قبل بعد هذه الزيادة  
 ايضا يدخل امثال الفضايلة هذا القسم او يصدق عليها  
 انها ليست بحادث لان المركب في الحدث والنسبة ليس بحادث  
 وقد قبل رده ان النسبة اعتبرت في حيث في الحادث  
 لانه حيث في ذاته لا مانع من صدق ذلك الشيء على  
 المركبة ومنه خير كالمركبة الجوهر والعرض القائم به  
 فانه جوهر ايضا ما قالوا تامل لهذا اشار الى انه  
 بعد هذه الزيادة يخرج الفعل ايضا عن هذا القسم ولا يصدق  
 على مدلوله ان النسبة ينشأ لا يجوز حدثا وكما لا يجوز  
 اشار الى اسلفه عند قول المحقق وهو ان النسبة في  
 التقيد بقريته القابلة بحلف جبر لا في قول اول نسبة  
 بتا ويل ذو فذكره ذكره فيصير ان يجوز في رايه  
 او نسبة عطف على ذواته فالحق ان النسبة يقره  
 وذلك هو نسبة والفروق بينه هذا وبينه الاواط  
 لانه معنى ذواته فيكون قد راعى وان كان مؤثرا لفظا  
 فيصير ان النسبة في ذلك المذكور باعتبار معناه والتقدير  
 الاختصاصي للتقدير الثاني مع انه يصح الثاني ايضا  
 باعتبار لفظه للتقدير الاول واذ ذواته النسبة لا يجوز مدبرا  
 لانه امر ذو نسبة فالمراد بالتقدير الثاني هو نسبة خالصة  
 النسيان لانه هو ما يقابل الثانية اوله مدلول

عطف على قوله لانه معنى ذواته واسارة الى توجيهه  
 للتقدير ذلك على تقدير ان النسبة رايه نسبة الا ان يقال  
 او فيه قاله حاشية على الفوائد الضيائية منها كحقيقه  
 ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى شيء من التقدير  
 واتا ويل المذكور به للفوق به صريح المصدر والفعل  
 وهو اوله بدخول ان النسبة لانه من رجع الى المعنى  
 يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات غير تقديره او تا ويل  
 وانما يرتبط به من غير حاجة الى شيء منها انتهى فاعلم هذا  
 لا وجه للايراد في الذكر الاول لانه لهذه الكلمات ولعل  
 قبل ان يطلع على ذلك المحقق التحقير قد برز منها  
 رايه ان يكون ان يكون معنى الذي سماه قالوا قولهم  
 ان نسبة الى المعنى في ان يكون امره ذكره بقررا وقد يوجه  
 ايضا بحمل الخبر نفسا فيعتبر وجعل الاسناد مجازيا  
 نسبته الى الذكر كما في الى هذا التقدير على تقدير ان  
 يكون ذلك اشار الى المركب بلفظ النسبة واعتبر في عليه  
 في الظاهر لا حاجة اليه اذ يصح ان يقال هذا المفهوم  
 المركب في الحدث وغيره اما فيعتبر طرف الذات  
 ان يتقدم طرف الذات ويجعل الذات اول الا ان  
 المعبرة او يعتبر طرف الحدث ان يتقدم الطرف  
 الذي هو الحدث ويجعل الحدث اول الا ان المعبرة  
 وان كان اهم الحسب المفهوم لكنه مختصرا  
 بحسب استقراء ما يفصح عنه ما سنده في الفعل  
 كما قيل انما قد لفظا او قال المحقق شرا  
 المختصرا الاستغناء عنه بعبارة العلم كما قال  
 الميداني هو ان كذا به اللفظية تناسبا المعنى



والتركيب فردا صديها الى الافوت رة باعتبار العمل  
 لانه انما يبحث هذه الرسالة جميع الحروف  
 الاصول قيد الاصول الاذ لا عبرة للحروف الزائدة في باب  
 الاشتقاق الاصل لا واحد ولا مع الاصول كما ذكره في  
 في شرح المختصر وقد زاد عطف على قوله سواء كان  
 تقاوت بينهما المعنى او لا يجب المعنى قد يكون هذا  
 القدر فيم القليلية وقد زاد عليه بتغيير ما يخفى  
 بما كان تقاوت بينهما المعنى مصدر افعال في الفعل  
 ومفعول افعال هو قول مشتقا بما ذكرنا ذكره في  
 من التعريف المستفاد من القم لكلم اشتق وهو اللفظ  
 الذي يدل على ذواته معبارة من طرف الذات  
 كزواج مطلق من ارجاء ذكره لا يدل على وان كان فكما لا  
 انه ليس ذواته معبارة من طرف الذات مع انه في افراد  
 الاسم اشتق ولا القابلة بعد المشتق والمصدر  
 او لا يصح القابلة بينهما وذلك لقول بعض المصادر  
 فاقبلت الاسم المشتق وبالعكس مل الا على مذاهب  
 استفاد او تركيب توصيفي والمعنى انه لا يصح البيان  
 والمقابل الا على مذهب مزييف عنده كالاستفاد من ظاهر  
 كلامه من شرح المختصر وذلك المذهب هو مذهب يزيد  
 في تعريف الاشتقاق بتغيير ما يخرج نحو فاعل في اشتق  
 كما قيل بيان اشتق بالاشتقاق الا صغر فلا بأس  
 بخروج افعال الحرفية عنه فان اشتقاها ليس صغر  
 بل ابر اذ ليس فيه الموافقة المعنى فلا يكون اشتق  
 ولا اشتق على جميع الحروف الاصول فلا يكون صغرا  
 ايضا فتبين انه ابر وانها انما اشتق من الاسم

اشتق

المشتق بعد از بحث مقصوده بيان اشتق بالاشتقاق  
 الا صغر يشتق او وجه الاشتقاق من امدلول اللفظ  
 انه وانما ليس ذواته معبارة من طرف الذات مع انه في افراد  
 من القم المشتق هذه اللفظ مع انها في افراد  
 اشتق هذا وقد يقال وجه الاشتقاق ان الحدث  
 ليس افعالا مدلولات هذه اللفظ وفيه لا يستفاد  
 من كلام القم انما اول الشئ لزوم دخول الحدث في مدلول  
 اشتق ثم اقول يمكنه اجواب عن هذا الاشتقاق ايضا  
 بان مقصود القم بيان القسم المطرد في اشتق كما هو  
 المتبادر من ظاهره سوف كلامه وقيل يمكنه ان يقال  
 المراد بالنسبة المعبرة من طرف الذات اعم من ان يكون  
 نسبه الحدث الى الذات ليكون معنى اشتق منه ثابتا  
 او يكون مرجعا للشيء مساويا لشيءه فاقبل  
 من انه بالكسر اذا تحرك تغيرت جميع اشتقاقه منه و  
 الرجح اشتقاقه من انه بالفتح بمعنى عبد لاق الاول  
 محو الى حذف ابار والايضا او حذف ابار و  
 الحو كورما كما اشار اليه ايضا ورعى ان كلام الله  
 في حاشيته على البياض وتغيرت المراد من مصدره  
 ليكون على المذهب المختار وفيه النزاع انه الاصل  
 في الاشتقاق هل هو المصدر ام الفعل ليس الا في  
 اشتقاق الانبيا التسمية كما يظهر بالنظر في كتب  
 التعريف والمراد بالاشتقاق انها كونه احد اللفظية  
 من رعا لاف في المعنى والتركيب كما صرح به ايضا  
 وسيستدرك ان في ايضا فلا حاجة الى التوجيه المذكور  
 فقد بر قال بعض الافاضل فعلا على اليد قد س



سره انه اذا استغنى الى الخاف كان المراد مصدر  
وانما اختاروا صفة الخاف تبينها على الموقوف المعترضة الاستغناء  
فان بعض المصادر كما بقول الخروج والدخول فتأمل على ما  
لا يعتبر فيه انتهى فتأمل واما موافقة المعترضة ادجوابها  
مقدر كان قبل امثال الفظه - انه ليس في افراد المتن الاستغناء  
الا صغرا موافقة منه التي معتبره فهو مكالس ولا  
موافقة منها فلا استغناء فاجاب بما ترس قال  
المراد انما يريد لكونه موافقة المعترضة اعم كاستار  
ان عليه نقل على شرفه هو الشبه في كسر في المختصر  
ان ينبغي ان يقرأ بفتح اللام ليشمل اعم فيكون سبيل  
التغليب قبل لا صفة في التغليب الخ فتح اللام بل يجرس  
عند كسر اللام ايضا في نقله اذ اجاب به على الاثر كما  
في قوله كما ومانت من ان نية حيث طلب احد الجنبه  
على الاثر من الذمور والانات على الاثر بقوله استرا كما  
في بعض القنوت وفيه كما قد قيل ان مراده قدس سره ان  
التغليب في الكره على تقدير الكسر ايضا لكونه الفتح صريح  
فيه ازالة التثنية سواء وقد لا يطرد كالقارون  
اه قيل قال الشرف قدس سره في فاء القارون مشتق  
من القار ولا تطلق على كل مستقر الباع وكذا الدبر  
مشتق من الدور ولا يطلق ما يتصف به الاعانة  
كواكب النور ويقال ان سنام وهو من منازل القمر  
والعيون من الموق ولا يطلق على كل ما له عيون بل  
على حكم الموضع يتلو الزيا لا يتقدمها والسمكة في السمك  
الارض او السمك في السمك لا يتبع ولا يطلق الا على  
السمكة الرخ وليس من منازل القمر والاعانة وهو قد

قيل فيه بحت اذ ان روت كما لا يطلق على كل مستقر  
لما يجمع كذلك المقتل يطلق على كل شيء فيه القتل بل على  
على زمان او مكان فيه القتل كما سينقله من القتل  
وكما يطلق المقتل على كل زمان او مكان وقع فيه القتل  
كذلك يطلق القارون على كل ما هو مقر للماء من  
الزجاج فالعرفه بينهما بالاطراد وعدمه مشكل جدا  
اقول يؤيد هذا البحث ما نقل عنه شرح الكشاف  
انهم عدوا اسم الزمان والمكان والالة من القسم المميز  
المطر فاقول داخل في التسمية ان كل التسمية  
والحال ان مراد بكل التسمية ذات باعتبار نسبتها لذلك  
المعنى الى تلك الذات فهذا يطرد في كل ذات كذلك  
الا ان يمنع مانع كانا فلا يطلق على اسمها اثبات  
الفعل له كما قال الفقهاء زلة في شرح الشرح  
لوجوده في الوجود مع الاصل ذلك الغير بمعنى  
يكون هو العلة له في الاطلاق او بسبب وجوده فيه  
ان يكون سببا للتسمية والتقييده فالاول هو  
المطر والى هو الغير للمطر وقد يفهم من اللام البيية  
للتسمية من ابناء الاعتناء المفهوم فالاول هو  
الكا والى هو الا وكذا قال الفقهاء زلة في شرح الشرح  
و في هذا و مع تحقيق الفقهاء زلة ينبغي ان يؤك  
اه في يقال مراد بمرانه قوله لموصوفية امر ما امرهم  
امانة غاية الالهام اوص نوع تعينه كما مر منه فيكون  
في نقله من خطه من مخرج لا اختصاصا بالنسبة انتهى  
يعني ان قوله في مخالف تفرع على معنى في النفي ولعل  
صاحب الشرح اه لعله اشار الى جواب دخل مقدرا يقال



كلام المفرد لم ياتي لفكلام الامم بعد ان قيل المذكور  
 لكنه في لفكلام صاحب التنقيح حيث جعله مقابلا لاسم  
 اجنبي الصفت بخلاف المفرد وما ملل اجوابا صاحب  
 التنقيح تبع الظاهر اقال وهو لا يجوز بنية الصفة  
 والاشتقاق فروع بل اجامعت ويزنه شمولها لاسما  
 الزمان والكماء والالة فلا بأس بالتي لفة له تبعاً للتحقيق  
 الذي ذكره الفت زانه من كونه الصفة احق من اشتقاق  
 وليس المراد ان تبع فلا يترك كلام الامم في المحصول غير  
 تا ويل كما قيل حتى يد عليه ما قد قيل من ان الصفة في كلام  
 صاحب التنقيح هو اشتقاق في كلام الصراف في تسمية للغة  
 في مل لاسما الزمان والكماء والالة فلا مردا في رتبة  
 النظر لا على الظاهر لعل الالة اطلالة واسمها  
 والاسماء في الكلام والاب من الالة كما قد قيل  
 اسم الزمان والكماء حال عن المقول وكذا قوله ومفرد  
 اكم الالة في ما يكره في التسمية التي في بخط  
 الالة بالرفع والصواب في الضم فانه جهلا يجوز  
 لا بد لتقريب ذلك في دليل قولك في ان يقال لو كان معنى  
 اسم الزمان والكماء فاذكر لزم ان يكون مراد فيه  
 اللازم بط كالا فيكون وايضا لو كان معنى اكم الالة كما  
 ذكره لزم ان يقال لا يصح في الالة في الالة في الالة  
 المفتاح واللازم بط في لزم ان يغير لقياس ذلك  
 الحق بوجهه كانه المفتاح فانه يعتبر فيه ان يكون على  
 هيئة من الهيئات المتعارفة في الفاتحة و  
 التعريف الاستفاد مبتدأ خبره قوله متفق ببعض  
 احاد وكما لقيضا المذكور فيما سبق الا ان قيل

القسم

المقسم وهو قوله اول نسبة بينهما كما عرفت من ان يقال المراد ذو  
 نسبة بينهما لا يجوز حديث في اصل الوضع المراد به مل  
 الوضع هو الوضع الذي لا وضع قبله بالنسبة الى ذلك الموضوع  
 سواء كان بعد وضع اوله وانما كان هذا المعنى حكما كما ان الظ  
 ان يراد الدلالة على الزمان في الفهم في اللفظ وهذا يستدعي  
 الدلالة عند استعمال هذا في هذا لا يرد ما عارض عليه من انه  
 ان يرد حاصل الوضع الوضع الاول فلان الاحتياج الى هذا  
 التكلف وانما يحتاج اليه لو كانت الافعال المنسوبة في الزمان  
 موضوعة لمعانيها الا ان ثابته وذلك ثم لجواز يجوز وان  
 ان يرد به الاصل الذي هو الوضع في يكون الاضافة بيانية  
 فالمحل في هذا المعنى ليس بتكلف انتهى ثم ان قيد الحيتية معتبر  
 في امثال هذا المقام كما ان رايه ان نسبة شتره للكافية فاللفظ  
 ان الفعل ما يدل على معناه لغة معتبرا باحد الازمنة الثلاثة  
 فيندفع ما قد قيل من ان هذا المعنى مع كونه تكلفا يرد  
 عليه كونه زيدا على والى تكلفه اذ وجه كونه تكلفا عدم  
 وجود الدليل عليه في الكل فاذكر التاخر هو ان ابو  
 القاسم السمرقندي فانه قال في التبيين في الحاشية  
 والدلالة على الزمان وان لم تكن مذكورة في التبيين الا انه  
 شتره اغنت عنه ذكره ان كتابا ويلاه اعترض  
 عليه في ان ذكره المصنف في الحاشية من قوله عرفت في الفرق بينه  
 الفعل والاشتقاق ان ضاربا لا يرد على هذا الفعل فانه ما دل  
 على حديث ونسبة الى موضوع وزمانها يقتضيه هذا القول ويل  
 اذ الدلالة على الزمان لم تكن معتبرة في التعريف الاستفاد  
 من التبيين للفعل فلا يصح ذلك القول منه بل لا بد من تعقيب  
 كلامه وما ذكره في صحيح له ظاهر ان المعنى نفسه من كلامه



تفع جليل لا اذكر معه نفع جليل وهو قول التعريف بلا  
تكلف الافعال المنسجمة مع الزمان ودفع انتفاضة  
ان انتفاضة التعريف المستند للفعل مبتدأ خبره يحتاج الى  
مزيد تكلف ووجه الانتفاضة على ما يظهر كلامه ان الافعال  
ان قصة لا تدل على احداث فلا يشملها التعريف المذكور وفيه  
نظر اذ لا دلالة في التعريف المذكور على دخول احداثه  
مدلول الفعل بل يقتضي كونه مداولة نسبة بيه الذات والحدث  
معتبرة تلك النسبة من طرف الحدث مقتضاة ذلك الحدث  
بتلك النسبة الى مزيد تكلف اصل التكلف لا مزيد  
لما ان هذه الافعال لا تستعمل دالة على احداث اصل بخلاف  
الافعال المنسجمة مع الزمان فانها قد تستعمل دالة على الزمان  
كما اذا بعث شيئا واشترته ثم حكيمته بانه بعث شيئا  
الفعل او اشترته هو ان تلك الالفاظ ادل على  
يدكر كونه مراد بالدلالة على احداث الدلالة عليه اصل  
الوضع الكفا بما سبق فتذكر ولما اشار الى المعنى  
قد قيل عليه لا يخفى على من له ذوق سليم انه مقابلة قوله المراد  
لا كونه الاستدعاء يقتضي ان يحجز المراد بمعنى عدم الوجود  
لا بمعنى ان يوجد فيجوز فلا اشارة الى اصل نعم يدل على الاجل  
فيه ذلك وايضا الاصل في الفعل اذا استحدثت به  
الحكم ظرف لقوله قد يجوز على حظه قوله او مع الزمان و  
الفعل للفعل فيكون تفسير القلة استفاضة في كل وقت واما  
للتشبيه المستند من قوله كنتم اعداء والجزء لكل واحدة من الاشياء  
التي المذكورة فيكون تقييد ذلك التشبيه ان  
لهذا الغرض وذلك لانه التعريف جعل النسبة عارضا ومجردا  
عنه شيء ان يقتضي بسوق وجوده بخلاف المراد فان

بمعنى انكروا هو لا يقتضي بسوق الوجود وارتكاب  
هذا التكلف مبتدأ عطف عليه قوله وجعل الافعال وقوله  
واذا جاء وجوه قوله لا نظر في الالفاظ ولعل الغرض من  
هذا الكلام دفع توهم ان يقال لا حاجة الى ارتكاب هذا التكلف  
وادراج تلك الالفاظ في تعريف الفعل فان ادراجها عنه كما هو  
راى العقوليين اولى والنسبة ادراجها فيه وتكليف الدفع  
انهم كما راوا جرد احوال الافعال على تلك الالفاظ ادراجها  
تحت الافعال شائعا انظر في الالفاظ النفس بخلاف  
العقوليين فانهم انظر في المعاني في الالفاظ فصحوا  
الى ارتكاب ذلك التكلف وهذا ان قيل اصل الدلالة  
في التعريف على الدلالة في اصل الوضع وجعل الالفاظ الافعال  
ان قصة والافعال المنسجمة مع الزمان دالة على احداث  
او الزمان في اصل الوضع ولعل هذا ايضا دفع توهم ان يقال  
لا حاجة الى جعل هذه الالفاظ افعالا وادراجها تحت الافعال  
الواقعة بل المذكور وجعلها دالة على احداث او الزمان في  
اصل وضعها اذ يمكن جعلها افعال بدون هذا التقابل بل  
يجعل الافعال انما قسم يدل على احداث والزمان و  
قسم لا يدل على احداث وقسم لا يدل على الزمان ويجوز  
التعريف المذكور تعريفيا لقسم منها وطاهر الدعوى انه وان  
امكن ادراجها تحت الافعال بدون ان ويل الا اننا نرى  
المذكور وجعلها دالة على احداث او الزمان في اصل الوضع  
وجعل الدلالة في التعريف على الدلالة في اصل الوضع اقرب  
الى ضبط الافعال كونها في وبقية واحدة من احوال  
في جعلها غير دالة على احداث او الزمان في اصل الوضع ايضا  
كما هو ظاهر حالها اشارة الى المفضل عليه وصوره







فوجه بيماء إذا كان الكلام بغير الزمان من الفعل وبه إيراد  
 بغيره أحدث منه والدلالة بهذا المعنى تستلزم ادعى أن  
 الدلالة بغير الفهم والحيث هي بناء الدلالة لأن الفهم واللفظ  
 إنما يتوجه به الفهم لا على الدلالة إذ لا شك أن دلالة الهيئة  
 بهذا المعنى على الزمان الذي هو جزء من مضاف الموضوع لا تستلزم  
 دلالة على مجموع مضاف فبمعنى الكلام في الفهم به الدلالة  
 والفهم لا على الفهم به العلم والفهم كالمطلوب ولا على العلم  
 بالمجموع بواسطة الذات وذكره بناء على أن اللفظ يتبع  
 إلى بواسطة لا بناء الدلالة كما قيل ولا بناء على أن المراد  
 من العلم تعريف الدلالة هو العلم حيزه ما اطلو اطلاق  
 صحيح وهو بالنسبة إلى الفعل اطلاقه في الفاعل ولا  
 شك أن الفعل إذا اطلق مع الفاعل بغيره من مجموع مضاف  
 كما قد قيل فتدبر هو التدبر تأمل لعل ان راجع إلى  
 سؤال وجوابه الأول فبأن يقال الدلالة قد تعرفت لفهم  
 وذلك يقتضي الاتحاد بينهما فكيف يصدق أن الدلالة  
 تستلزم دور الفهم وأما الثاني فبأن يقال تعريف  
 الدلالة بالفهم بغيره على ما ذكرنا الشبهة كانت  
 الخطأ قد تدبر وليس كذلك إذ نقول إننا نرى إلى أن  
 لا يتوجه به الدلالة بالمعنى المذكور وبه الفهم فأن  
 استلزام الدلالة على الزمان الدلالة على المجموع إنما  
 يكون الزمان جزء المجموع والعلم بالجزء من حيث أنه جزء  
 يستلزم العلم بالعلم ولا خلاف أن الفهم أيضا كذلك فأن  
 فهم الجزء من حيث جزء يستلزم فهمه أيضا لأن نقول أن  
 جزء قد يكون له من حيث أنه جزء وأيضا كما ينبغي على  
 ذلك فتأمل وليس كذلك إذ نقول أيضا فهم المعنى من اللفظ

لا يتحقق بدونه الدلالة عليه فلو فهم الجزء بدونه فهم  
 المجموع لزعم الدلالة على الجزء بدونه الدلالة على المجموع  
 فأنه يتوجه على اللفظ والاستنباه بغيره عدم تحقق  
 الفهم بدونه الدلالة وبه عدم تحقق الدلالة  
 بدونه الفهم فأنهم ولا تشبه واعلم أن الله قال  
 حاشيت على الفوائد الضمانية أن هذه الأجوبة ليست  
 بصافية كمال الصفو وأجواب الصافي أن استناد  
 أحدث وأن الزمان من الفعل بدونه النسبة ليست من دلالة  
 الفعل بل من تذكره من لفه على الوجه العلم بناء على أن  
 دلالة اللفظ على المعنى مشروط بكون ذلك المعنى  
 مرادا وكونه مرادا إنما هو بعد كونه معلوما بالضميمة  
 فيكون الدلالة بعد كونه المعنى معلوما بالضميمة وأن  
 أردت التفصيل فارجع إلى تلك الحاشية فلهذا رتبة  
 اجوبة حاصل الأول والثالث أن هناك دلالة للضميمة  
 مع مطابقة وحاصل الثاني أن هناك دلالة مطابقة  
 فقط وحاصل الرابع أنه ليس هناك شيء من الدلالة  
 ولها خامس قد قيل بغيره بغيره بغيره وهو أن قيل فهم  
 أحدث والزمان من الفعل بغيره بغيره العادة لا يجب  
 الوضع وحاصلها أنه ليس كذلك هناك دلالة بل فهم  
 أو أنه ليس هناك دلالة وصفية حتى يقال وجدت  
 العنصر بدونه المطابقة بل هناك دلالة رابعة قد يتوجه  
 عليه ما قد قيل من أنه لو لم تكن الدلالة وصفية لمكانت أما  
 طبيعية أو عقلية ولا يقدم عليه قد تدبر لفهم أما  
 الحكيم القوة الواهية بما ذكرنا فأنه نظم الكلام وأن  
 كان كاذبا وكثيرا ما ينبغي أنكم على مثل كقولنا بدو إلى أن لست



مدرك ما في ولا سابق شيئا اذا كان جاييا بمراتب  
 كما توهم ابان جبر ليس لما انما تدخل كثيرا كما قد قيل ولم تلتفت  
 الى ان الفاعل لا يقع انهم يوجهونه بذلك ايضا اعدل  
 هذا العام لما ذكرناه حكمته على شرح الفاعل انما قد ير  
 اما مشروط بكونه بعد الفاعل او نهيا وقبلها منصوبا  
 كانه قوله تعالى وربك فكري وثيا بك فظهر ان العلم  
 ترك العطف لانه ليس في احوال التقييم بل محلة اعراضه  
 اصبحت اليها لتقييد معنى العلم بهذا قال الله تعالى مثل هذا العلم  
 من ستره للكافية وهو ط قال فيما نقل عنه من ان فيه  
 احتمالا في قول الله تعالى لا اله الا الله ان يرجع مجزى الى  
 قوله لا اله الا الله في الوصفية والمعنى ان عدم كونه امراد في  
 الوصفية ظاهر لا ستر فيه وانما يرجع الى الثاني  
 في الوصفية والمعنى انما ان كونه امراد في الوصفية  
 ظاهر في الاول وانما يكون تقييد للتوجيه الذي ذكره في  
 ان تصفيا له بان خلاف الظاهر ووجه الظهور في الاول  
 حمل العلم على الله وعلى الله سوق الباقى على وجه يدل على  
 ذلك ان تعريف العلم انما يستفاد من التقييم وهو اللفظ  
 الذي وضع لتخفيف وضعها في لايته والاعلام  
 ان جناس لكونها موضوعا لمعومات كلية لا اشخاصات  
 قبل يمكن ان يرجع كل اسم كبيت لا يد عليه هذا التعقيد  
 بان يقال مراده بالمشخص في قوله اللفظ مدلوله اما كذا او  
 مشخص انما هو سوره ذلك المعنى في حقيقته او  
 فيما اقر به هذا التوجيه في كونه خلاف الظاهر كجسم  
 التعقيد المذكور اذ لا يمكن مجرد تقييد المدلول بل لا بد  
 من كونه الوصف ايا مشفى وقد مر انه وانما الكتاب

ان الوصف ايا موضوع له علم مختص فلا ينبغي جعل الشخص  
 في قوله اللفظ مدلوله اما كذا او مشخص المعنى اذ كثر في العلم  
 الاجناس في علم التعريف يفيد ان الوصف شخصي كما ينبغي  
 الشخص انما يكون الاصل في فهمه ليس في قوله وضع  
 في بعينه كلفه في موضوع الشخص بعينه كذا تناول  
 غير هذا الوصف وهو المراد بعدم التناول وانما قوله  
 بالوضع الاخر او جعل في مفهوم كل متعين في العلم  
 من حيث انه متعين لا يتناول اسمهم في الاقسام  
 عينيا او مجردا اما لما بذاته كما في اسم او معنى اي  
 موجودا كما في كذا وكذا ووجه في الاول علم التبيين  
 بمعنى التميز لا ما هو مصدر سمي بمعنى قال سمي  
 انه فلا يد ان مدلول التبيين قول وهو ليس كذلك فلا  
 يكون بمعنى وانما علم الكلية بقا اخذت بدو برادى  
 بكمية وكما في الزبر بمعنى ان كذا قد قيل والدليل على  
 علمية هذه الاسماء صحتها من غير علمه لولم يكن علمه وان  
 ان تقارن وصفها بالمعرف ووصفها بالعلم وعدم دخول  
 وصف التعريف عليها والابتداء بها في غير تخصيص كما في  
 شروع الباب المعروف هو قسم العلم قبل في هذا  
 التقدير يبقى علم اجنسي واسطة بين اقسام اللفظ  
 كوصف من اذ عدم دخوله فيما عدا العلم كذا وقد قيل عليه  
 بان داخل في اسم اجنسي او مصدر بناء على عدم تقييد  
 الذات والحدت بعدم التمييز فلا يبقى واسطة بين  
 الاقسام اقول قد عرفت ان الله مراد به تقييد  
 الذات والحدت بعدم التمييز ووجه عدم تقييد  
 بناء على ان التقييد انما هو تعريف المصدر وانما الكتاب



تكلف بغيره العيان وانه عدم التيقيد لعدم صحة ما يكتفى  
منه المصنف اقامة فكل من اتى عليه المذكور به بنى كلامه  
على احد الامر به واستطاع ان يترجم به بنى التيقيد  
هو اعتبار ان اطلاق العلم بما على ما يقدّر عندهم  
من ان المطلق منصرف الى الغرض الكامل وفيه ان اعتبار  
انما يعلم به ان اطلاق العلم بها انما وقع في مقام  
التعريف فالتبادر المذكور غير علم وفيه ان اطلاق العلم  
بها لم يقع في مقام التعريف بل وقع في مقام التقييم كما  
لا يخفى فبذلك غير مقام التعريف لا وجه له في الكلام انهم  
استفادوا من التقييم لغرضيات الاقسام لكنه استفاد  
لا يكون الا على طريق استفاد منه فامل فالتبادر  
ان العقداد فيه انه لا شك في ان المقصد انما يكون الى بيان ما  
جعل العلم بمفناه التبادر اسما له ان تحفص البيا سوار  
كانت اعم التبادر او بناء على غير ذلك فاستدل على ان يفي  
بانه ظاهر ما سياتي من المصنف اقامة فانه علم في التقييم  
من غير ضخمة في الية واما ما سيجي في التسمية من العلم  
بالفوق في اشتهاه حال علم الجنس فتوجيه ومرفوع  
الظن فوجه الى ما قد قيل ان المناقاة منه على دخول  
علم الجنس اسم الجنس والمصدر اذ مجرد التحفص  
له في ذلك الجواز ان يكون العلم بالفوق بناء على اشتهاه  
حال علم الجنس مما سيجي من تقييمات الاموال من التقييم  
صاحب التقييم حيث قال الاسم الظاهر ان كان مفناه  
عليه ما وقع له المشتق منه في وزن المشتق فقد  
والا فانه يستحق مع مفناه فيعلم والا فكم جنس  
لا يربط حيث اثبت الفرق بينهما وادعى علمه في التقييم

بعض الاعترافات اسبانية وهو ان العلم بالجنس  
في المواضع الثلاثة ما قيل فامل فتنبيه اكنه متنبها  
تنبيه المصنف اقامة فبذلك من المصنف عدم وفرا علم الجنس  
تحت اسم الجنس الى اكنه فتنبيه ما اسلفناه لك بما يصلح  
الرفع لك الاعترافات وان كان تكلفا وبعبارة العبارة  
تقدير فانها موضوعة اه لا يخفى ان الانتقاض بها  
الافعال انما يتم بامر به شمول التعريف وعدم كونها في الافراد  
العلم وقد بينه ان قضى الامر الاول وسكت عن الثاني  
عليه ان يكون ان يكون اسما الافعال اعلاما لتلك الافعال  
لا بد لتقييمه دليل وقفا طلوع على بعض الافعال كعلم العلم  
التحقيق اه في ان النقص المذكور منه على ان اسما  
الافعال موضوعة لاسما الافعال والتحقيق على خلافه  
وذلك التعريف في بعض النقص لا على ذلك وانما ان الله  
قانه شتره للكافية اخلفوا اسما الافعال فحمل بعضهم  
بعض الامر والمضاد فيهما لا فظا تكلف يكذب به الوجه  
الصادق اذ لا يخفى ان السامع منها لفظه ويشهد به  
جعل نزل بعد ولا يحسن انزل لا الحمد والحمد والحمد  
لا بد ان يتجدا فيهما وليس في انزل لفظ انزل وانه  
حكيمه على الفوائد الضمانية وقيل انها مصادر منصوبة  
فيما اخذت وفيه وبنائه تقدير الفعل كونها اكم قبل وزد  
بعض الافعال ذكره شتره الكافية في عدم ظهور  
الافعال بالبال كون ان يكون بقرينة التوسع بترك  
ملاحظة الواسطة والانتقال الى معنى الفعل ومنه  
يفهم اجواب عن شهادة الحمدولية ثم قال وليس هذا  
ابعد من وضع صيغة ليست في الفعل المعنى الفعل



بذات مع ان التسمية باسم لو يد كونه علم اللفظ ثم اجاب  
 وما ذكرناه صائبة الفوائد الفياضية بالتسمية باسم  
 الفعل كونه يكون بطريق التجوز فان لم يذف الافعال  
 ان صفة لها ونابت هذه الاسماء عنها اذ كانت معانيها كانت  
 كانا اسما لتلك الافعال سميت باسم الافعال وبعد التسمية  
 والى اذ كانت اسما الافعال موضوعة لالفاظ الافعال  
 بعضها كانت مفرد العلم والالم يصدق على التعريف فلا  
 انتفاء لم توضع لالفاظ الافعال بل وضعت لمعانيها  
 بل هذه الاصل في الوضع الاولات في جواب فرقة التقف  
 المذكور بتسليم ان التعريف من حيث اسما الافعال موضوعة  
 لالفاظ الافعال وحاصلة ان مراد بالوضع هو الوضع الاول  
 ومدلولات اسما الافعال تحت الوضع الاول التي هي  
 فلا انتفاء قال الفاضل البركوي في الفتاوى الاذكية في  
 يستحق التعريف بخبر زيد عما اذا قال بعد الوضع  
 لا يعتبر في الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكل جنس  
 وما كثر في التسمية النوع فاملح قال بقاء لم صار زيد  
 بالنقل والوضع الجديد ولم يصر اسما الافعال فملح وقد  
 النقل والوضع الجديد وبكيفية ان يقال الم يوجب به المعينة  
 في كون زيد فاسبة واستراكية في اعتبار المعنى ان في  
 مستقل فصدق عليه هذا الاسم بخلاف اسما الافعال فلم  
 يقطع ما حفظ المعنى الاول في السببية والشركية  
 فلم يغير حكمه انما اقول في كل خبر دخل على فانه باعتبار  
 وضعه الاول انما جنس موضوع اخر متخفى فيكون في التعريف  
 وليس بعد الوضع فيه بخلاف الحقيقة داخلية  
 اسم الجنس في ظرفه بغير ما هو مفرد في اصل وضعه

في اسما الافعال موضوع الحديث فكيف يدخل اسم الجنس  
 وما قيل مراد باسم الجنس انها ما يشمل المصدر اسم  
 الجنس مصطلح النحاة لا ما ذكره المصنف في اذ لا يلح  
 في تفتيح قوله فما افيدا فاما كلام المصنف في ما ذكره  
 الص كما لا يخفى قوله باسم الافعال لعدم دخولها في  
 قسم الاقسام في دخولها في القسم محل نظر بكونها في النسبة  
 التي في خط الالف ووجه النظر على ما ذكره بعض الافاضل  
 ان كلام المصنف في ان اسما الافعال موضوعة لالفاظ الافعال  
 وان تلك الالفاظ كلمات حيث حكم بعدم دخولها في قسم  
 الاقسام وبعدم دخولها في القسم الذي هو اللفظ الذي مدلوله  
 كما وقد عرفت ان الامر ليس كذلك وايضا حكم بعدم دخول  
 شيء منها في قسم الاقسام ليس كما ينبغي لما عرفت ان  
 بعضها خارج عنه هذا وانما جئنا فيه واعلم ان المصنف لم  
 يصح بما نقله انه قال بعد ما حمل الذات على  
 معنى ليس يحدث ولا نسبة بينهما انما لا يكون حديثا  
 ولا نسبة بينه وبينه الذات لا يلزم ان يكون اسم جنس  
 اذ الالفاظ الجنسية واسما الافعال ذات اللفظ المذكور  
 مع انها لا تكون اسم الجنس فاستفاد منه انه ما ذكره قد بر  
 ونه بعض النسخ بدل قوله مستحق انه يستحق باسمه  
 الافعال لعدم دخولها في القسم محل نظر ولعله من كثر في ان  
 ان سيج فانه مع كونه مخالفا لما بخطه ويخبر موافق لسياق  
 كلامه ليس في كلام المصنف اثر من ذلك بتقديم القسم اعتبر  
 في الكمية بمعنى ان وجه التقديم هو الموافقة بينه وبين القسم  
 في مجرد كون القسم الاول شتملا على عنوان الكمية وان كان  
 انها الوضع وان كان الموضوع له تفاديا على القاعد



به القسم وبيان ان تحتها بقا بعد به كل قسم وبيان ذلك  
 يقتضيه ان يوصل بانه كل اليه وما لم يكن وصل بانه الاول اليه بذكر  
 القسم ان وصل بانه ان اعطى الخ التام عن التبع بعد به  
 القسم ان وبيان وفيه لا وجه لتخصيص التام عن التبع  
 بالتالي عن التبع بينهما ثم ان قيل قد وقع المص في ما هرب  
 عنه ههنا بانه قسم القسم الاول ورد بانه التبع في تقدير  
 تقديم ان هناك اكثر منه كما تقدير تقديم الاول كما لا يخفى  
 فيما اخبرنا ان هناك ايضا نوع اخر ازعمه التبع وبيان  
 من نكتة مرجحه لهذا القول بانه الباء ولزج خلافا لاف  
 نكتة وبيان موافقة التفسير في كل موضع كل  
 من النكتية وقد يقال وجه التقديم في التقسيم ان مفهوم  
 الكل وجوده لانه الصالح لفرض الاشتراك وفهم  
 الجز في عدمه هو لا يصلح لفرض الاشتراك فالوجود  
 حتى التقديم في العدم وجه انا خيرة الباء بطة  
 الاول وتركب ان قيل تقديم التقديم ما وضع  
 كل من التقسيم لمزيد الاتهام بانه فانه هي اذ ذلك  
 الا قسم الاربعة التي قد بانيها امالة في هذه الرسالة و  
 من اقسام هذا القسم كذا قال القائل وكذا التافيه  
 ابيان ان هذا ايضا من الاتهام بانه يكون الاستقلال اليه اه  
 المدلول المطابق فسر لانه المتبادر عند الاطلاق  
 وبتعيينه بالارادة عند عدم المعارف عنه كما قاله شرح  
 للفاية وليس كذلك ان تقول فسر لجزء الفعل اذا الفعل  
 خارج بالانفاة الى حيز اللفظ الموضوع لمشيء والفظ  
 مدلوله المطابق لانه يقال وقد التقيم والاشارة الى ان  
 هذا التقيم جازي مطلق اللفظ الموضوع غير محقق باللفظ

الموضوع لمشيء وضاع كما يتبين اه ضمة لفظ كاصل  
 ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفية معزاة او لا في جملة  
 فعلية وكان النكتة فيه الاشارة الى حصول المعنى في  
 الجز تقديم وتعيينه بانضمام الجزاءات كما بينه بقوله  
 في حيز التقيد فلا يستغنى التعريف بمثاله ان  
 ما السواد الظاهر مراد بالتعريف هو التعريف استغناء  
 من التقيم للحرف وساق الكلام ليعرف ان لو كان التعريف  
 بغير انه لا يزول عنه ايهام لوفوا امثال السواد في التعريف  
 فيستغنى منها وليس كذلك فانه امثال السواد خارج عن  
 التقيم بغير التخصيص فلا استغناء املا ويمكن ان  
 يقال مراده بالتعريف هو التعريف استغناء الوصف  
 بقوله يتعين بانضمام الجزاءات فانه معروض التعريف  
 للمعنى كما حصل الجزاء لا يكون ذلك التعريف يستغنى  
 بما السواد في تقدير كون التعريف بالانضمام بغير  
 زوال الابهام واللفظ لفظ يتعين حقيقة  
 فيما قصده المص من حدوث التعريف لفظا في هذا الكلام  
 من اشارة الى جواب سوال قد رفقنا في قول حكمت  
 في المعنى حدوث اصل التعريف لازوال الابهام وهذا  
 اللفظ قد يستعمل الاضربا فلربما للتخصيص بحدها  
 في قرينة فاجاب بانه حقيقة في الاول وجاز في الثاني  
 فلا يحتاج الى قرينة والاستعمال الجزاء استعمال  
 لفظ يتعين غير المعنى المذكور كزوال الابهام بغير  
 من التجوز كما استعمال الفعل زيادة معناه كما قيل في  
 تفسير قوله تعالى هذا الصراط المستقيم والحيات انما  
 يعار به عند تقدير الحقيقة ولا تذكر ههنا فيجب



الحيل على وكوز الفعل المستعمل زيادة معناه كوزا يحزن  
 من قبل ذكر السبب واردة السبب وقيل في قولهم ان  
 المطلق واردة انما في الزائد ورد بانها انما يتم  
 لو كان لفظ المعينة موضوعا للعلم انما مطلوبه التيقن  
 ان مل لا مل المعينة والمعينة الزائد وليس كذلك بل  
 هو موضوع لاصل المعينة كما بينه الشئ ولك ان تقول  
 استعمال الفعل زيادة معناه من قبل استعمال اللفظة  
 غير متبادر منه وانما كان نوما في اللفظ لا حيا به الى  
 القرينة وانت حينئذ لا تلام عبارة الشئ لو  
 قال تصور منه في التيقن كما تيقن اليه قوله لا لا يتقبل  
 الا كما اظهر لمراد من معنى في الفالوق ولو كان او كونه  
 كونه مع قولهم الحرف ما يدعى معنى غير انه لا يستعمل  
 بالانتهوية وبشيء التبيين الرابع انه يتبين من هذا ذلك  
 وقيل وجه الاظهرية ان المعينة اعم من المعينة الخارج  
 والمعينة نظر العقل انما تصور والمراد اعم من الثاني  
 ولا يخفى ان العبارة المركبة مراد اظهر ورد بان لفظ تصور  
 وان كان اظهرا للراد الا ان فيه صحت من جهة اخرى  
 اي ما الكلية والموت تخفى اعم عند العقل بحيث يمنع  
 تصور من وقوع الشك في المعينة نفس التيقن  
 وانما عموم التيقن انما يرجي فيندفع بفنوا هذا لو افان  
 بغيره الا ان وانت حينئذ انما هذا الراد فانه بعد تسليم  
 اظهرية تصور من اعم يتم مقصود القائل واخبرته  
 من جهة اخرى لا ينافي توجيه القائل كما لا يخفى ولك  
 ان تقول وجه الاظهرية ان في خروج امثال السواد بلفظة  
 تصور اسبق الى الفهم من في وجه بلفظة يتبينه فان

السواد متصورا بدونه انهم زيد اليه اظهر من كونه متيقنا  
 بدونه كيف تصدق هذا يدل على ان قول المعينة  
 بانهم الجزائية معروض التفسير والتعريف كما قبله فلذا  
 استفاد منه الحصر فمال لا يتقبل الا بانهم غير اليه بناء  
 على ان التعريف يكون بالماوراء لا بالماضي في كيف تصدق  
 ذلك واما ان بينهما تباينا بحيث لا يصح ان يستعمل احدهما  
 في الاخر وما مل جواب انه وان لم يستعمل احدهما في الاخر  
 كالعرف فان الشئ في غير معنى الشئ بالنظر الى غير  
 في عرف النجاة كما استفاد من كلام الشيخ اجماعا حجب  
 هذا وقد قيل في كيف تصدق ذلك واما ان كونه  
 حاصله انما اعم من ذلك لتحقيقه السواد بدونه  
 ذلك وحاصل جواب ان العقد المذكور بقرينة اقامة  
 انتقاه قائل الدار قيمته في نفس الدار  
 حاصله في نفس الدار حاصله نظر الى نفس الدار  
 قطع النظر من خارج الدار وكذا قول الامم والفعل  
 ما دل على معنى في نفس الدار على معنى حاصله في نفس الدار  
 نظر الى نفس ذلك المعنى قطع النظر من غير المعنى  
 فدار كلام الشيخ ككلام المعنى والشئ على ان الطرف متعلق  
 بالمعنى يعني انه استفاد منه ان الشيخ استدلال  
 يكون حصول المعنى غير عند تعريف الحرف في حصوله  
 بالنظر الى غيره وان الغرض توجيه قولهم ما دل على معنى  
 في غيره تعريف الحرف والظاهر ان الشيخ قد استدلال  
 بالثبات الاول وان الغرض دفع ما ردت قولهم ما دل  
 على معنى في نفس الدار على جعل اداة الطرف بمعنى افادة  
 الدال اليه كما هو ان يعنى سببه المعنى الى الشئ



يقال هذا المعنى هذا اللفظ يعني شيئا ومنه ان ما دل على  
يكون ذلك المعنى فيه لانه غيره اذ لا معنى لكون المعنى الذي  
الاكوان من لولاه ومن قديم نفسه تعريف ما يقابل الحرف  
لفوقها لتفاد من كلام الله حاشيته على الفوائد الضمنية  
التي هي غيره كذا هذا اللفظ وان لم يستعمل في  
التي بالنظر الى غيره كذا بحسب اصل اللفظ لكنه قد استعمل  
فيه بحسب عرف من النجاة وذلك لان التركيب لم يمد  
في معنى لانه نفسه كما يقال الدار لانه نفس كذا ولا يقال الدار  
في غير كذا لانه النجاة اجمعوا في وضع ما يوافق لانه نفسه  
في المعنى موضع فصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا  
ومعنى التعريف به كذا حاشيته التي على الفوائد الضمنية  
قبل عدم استعمال هذا اللفظ المعنى المذكور محلي حيث لانه  
لو جعلت كلمة في اجليته لافاد هذا المعنى واستعمل كلمة  
في معنى الاجليته ليس بغير وقد قيل في رده انه لا يفيد  
الاستعمال لفعل بل هو ان فلا يفيد ان يكون ذلك من غير  
وانت جيمع في عرض القائل بوجه البقاء المستعملة  
الحرف المذكور والجواب كاف في ذلك اخرج تركيب  
مقابل لهذا التركيب وهو لهم الحرف ما دل على معنى غيره  
بمعنى بالنظر الى غيره فصار هذا اللفظ هذا المعنى الصلوا  
منهم في هذا الباب او مسامحة في مسامحة انهم في كمال  
القابلة لتبين ان يكون معنى قوام الحرف ما دل على معنى  
بالنظر الى غيره مع قطع النظر عنه نفسه وليس الامر كذلك  
اذ لا قطع للنظر عنه نفس في الحرف كما لا يخفى في حيث  
هو معناه ارفق به لانه معناه لا يميز بين كينونة لا يكون  
ما فورا في وجه امرانية بل يكون ما فورا في وجه

يكون

يكون ملحوظا قصدا في الابدان مثلا من حيث انه معنى من  
ملحوظا بتبعه وبتبعه حيث انه معنى لفظ الابدان يكون ملحوظا  
قصدا لا يقال يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم  
الابدان ومفهوم من الابدان لحظة الاول قصدا وان  
بتبعه ان مدلول الابدان في مدلوله في حرفي لانا نقول  
ليس يفهم اذ الفرق بين التبيين بوجه لا ينبغي الفرق  
بينهما بوجه اخر ملحوظا بتبعه وتطفلا للاحاطة الغير  
والملحوظ بتبعه للاحاطة الغير يكون معنى غير مستقل  
بالمفهومية لا يمكنه ان يتفعل الا بذكر ذلك الغير  
ولهذا ان يكون معنى الحرف ملحوظا بتبعه وتطفلا لا قصدا  
لتوقفها على لعلية قوله ولهذا عدم امكان الحكم  
عليه في التوقف الحكم عليه والحكم في على للاحاطة  
قصديا بتبعه الوجود ان يكون ان السمة التي خطرات  
فلا تلتفت الى غيرا وقوله بتبعه الوجود متعلق  
بالتوقف والاضافة بيانية ان بتبعه هو الوجود  
ثم ان حكم الله بشهادة الوجود انهم انما بطريق  
التفعل عنه سيد المحققين ومنه على عدم الاطلاع على  
حقيقته حال والا فتدق ان حاشيته على الفوائد الضمنية  
انه لتفاد من هذا الوجه ان عدم كونه الحرف محكما عليه  
محكما به لكون معناه غير معقول الابدان واللاحاطة  
الغير والملحوظ بتبعه لا يصلح في مناهي وان الغير الذي يذكر  
الملحوظ بتبعه ويجعل اللاحاطة لابدان يذكر ويضم  
معنى يفهم الملحوظ بتبعه لفظه وكل امرئ بطلان  
فان كل وجه رجل مفهومة ملحوظا بتبعه للاحاطة بافراد  
الرجل واللاحاطة لغيرها ولاحاطتها في كل رجل يصير محكما عليه



ولا يلزم ذكر الغير الذي هو اللفظ لانه حكمة منه لفهم معنى اللفظ  
 ان اللفظ يتبع اللفظ ان يجوز محو ما عليه اذا لم يكن اللفظ  
 لانه حكمة ما حكم عليه وسيله الى احضار وانما يتوقف  
 فهم اللفظ على ذكر متعلقه اذا لم يكن متعلقه بغيره  
 كقولهم ان يكون له اقول ان اللفظ لا يتصل وان كان يرتفع  
 اخذوا رات الباقية ومبني الكلمة مستقلة في معناها  
 الحقيقي لانه لا يتصل في قولهم ما دل على معنى نفسه تعريف  
 الاسم والفعل وترجع احد القولين في غير اللفظ في غاية  
 البعد ولعله لهذا قال ويكمل فامل وقد يعترض عليه ايضا  
 بان لا يتصل في جملة الاستفهام فاما مدلولها امر قائم بالمعنى  
 حاصل فيه لا امر حال المتعلق الذي هو احد طرفي الكلام  
 اللهم الا ان يقال اننا موصوفة بالاستفهام المصدر المفعول  
 لا المصدر المفعول فاعل قد يرسم ان اللفظ قد اخذ في شرف  
 للكافية كونه كلمة في التوضيح الثلاثة بمعنى حيث قال في  
 تعريف الاسم ما دل على معنى نفسه في نفسه متعلق بذل و  
 خبر يرجع الى ما وكله في معنى اللفظ في نفسه غير حاجة  
 الى حكمة لفظ اخر بخلاف الحرف فاما دلالة اللفظ في نفسه  
 في اللفظ المفهوم اليه المسموع بالمتعلق حتى لو لم يفهم اليه  
 لم يدرك عليه ثم قال في تمام تعريفات الاسم والفعل والحرف فيكون  
 على جعل النسبة المعبر عنها مفهومة الفعل النسبة الى فاعل ما لا  
 النسبة الى فاعل مخصوص لا دلالة له في توقفه في ذلك فاعل  
 مخصوص وان كان اللفظ في الفعل النسبة الى فاعل معين  
 وان كان الحرف له توجيه لعدم تقبل معنى الحرف  
 الا بعد تقبل الغير كما ان ما قبله تطبيع لتعريف الحرف كما  
 هو اللفظ منه الا ان كونه ما وضع له الحرف ذكره يحتاج الى

البيان اذ اللغات لا تثبت بالاراء والقياس لا يتقبل  
 الا بعد تقبل ذلك الغير فيه ان كونه قائما بالغير كما توقف تقبله  
 على تقبل ذلك الغير يتوقف على تقبل القيم بالغير ايضا  
 فيلزم عند تقبل معنى الحرف تقبل القيم بالغير وليس كذلك  
 اذ لا حرج في ان لا يتقبل عند تقبل مفاد معنى القيم فضل  
 عن معنى القيم بالغير اما المعنى قائم بنفسه ظاهرا للاسم  
 وقدر اوله ما دل على الغير بهم الاسم والفعل كما قيل  
 لم يستفد تلك الكيفية الاستفاد في مكانة النسخة  
 التي بخط اللفظ فلا تلفت الى غير ذلك حيث انه  
 حاصل في معنى لا بشرط لا معنى بشرط لا شيء بمعنى  
 سلب اعتبارية الحصول في معنى قد قيل في استعمال  
 هذا القول ان اللفظ مجرد اختراع تركيب بمعنى القابل  
 من غير ان يكون له معنى صحيح بخلاف ذكر اللفظ على ما سبق  
 مع ان هذا التعريف فيما رأينا من الكتب مقدم على تعريف  
 الحرف ولا يخفى ان السبيل في كون اللفظ قرينة  
 اللاصق لا عكسه اقول وايضا قيد الكيفية ليس بمصرية به  
 في تعريف فكيف يصح ان يعتبر سلب اعتبارية بمعنى  
 القابل في تعريف الاسم والفعل في ذلك في طرف  
 لا اعتبارا في معنى الذي دل عليه الاسم والفعل في تعريف  
 انها في الابداء والانتفاء المفهومية هي من كليات  
 في صراحة ليس الابداء والانتفاء اللزمية هي  
 معناه الحرفية وهما ليسا كليتين في حيث انهما معناه  
 الحرفية واللفظ في كليهما ليس الابداء والانتفاء  
 لانه حيث انهما معناه الحرفية كما ان في تعريف الاستدلال  
 بقوله اذ الكلمة او الكلام انما هو في الحرف في حيث



انه وقع الحرف فانه انما ذكره قولنا مفهوم الحرف مستحق مفهوم  
 من حيث انه مفهوم مستحق لا ان مفهومه في الجملة او من حيث انه  
 مفهوم الاسم مستحق واما ما ذكرنا في الذاكر من انه لم يزل في الايجاز  
 مع الفعل كما في قوله انما يلزم ذلك لو كان الحكم بكلمة مع الفعل  
 باعتبار مدلوله المطابق وهو محمول باعتبار مدلوله التقني الذي  
 هو احدث ما بينه وبينه من كونه في القواعد الصائفة  
 وان لم يمكن ان يحل مقتضى السوق والذوق وان لم  
 يكون كليهما من حيث انهما مع الحرف الا ان اشار الى ان مدار  
 الكلية والجزئية امكان الحل وعدم امكانه فان نسبة  
 القيام الى زيد انفسها انما بتواتر القيام الى كل واحد من  
 صاحبه لا ان لا يحل العقل قصدا وبالذات فيتم على  
 كثير من ثبوتات ذلك القيام لذلك الفاعل فانه ثبوت  
 له جزء من افرادها في الحرف مثلا غير ثبوت له في الاف  
 وثبوت له في غيره غير ثبوت له في غيره فيكون في كل  
 نوع من حيث انها لو حطقت قصدا لست بداخلية مفهوم  
 الفعل وانما يجوز داخلية فيه من حيث انها لو حطقت الى كل  
 طرفها ولا محذور في ذلك لان الحكم بالكلية انما هو على نفس  
 تلك النسبة لا على طرفها من حيث انها داخلية مفهوم الفعل  
 ومكونة على انها لا تعرف الى طرفها ولا محذور في ذلك  
 لان الحكم بالكلية انما هو على نفس تلك النسبة لا على من حيث  
 انها لا تعرف الى طرفها هكذا ذكرنا في الذاكر فتذكر  
 فلا يشكل جعل مفهوم الفعل جعل مدلوله المطابق الذي  
 هو المصنف في هذه النسبة والبيان كما قد اوردنا  
 الى عدم الفعل مما مدلوله كما في التام وصف تلك بصفة  
 الجزئية نسبة فرد من اليه انما يطلق الى ذلك

الشئ واما به لا يندرج تحت البانية ولا بكلية عليه لا يندرج  
 نسبة الذاكر تحت نسبة المطلق كما قلنا انما قد يكون كلية  
 نسبة المطلق بالنسبة الى نسبة الفرد من فيه نظرا او كون  
 نسبة المطلق مبان لنسبة الفرد يحتاج الى بيان وقرئ  
 والنسب تنفرد بموضع البيان له لكنه ايضا محل نظر اذ لو  
 اريد ان النسب تنفرد بموضع البيان بتغير الاطراف  
 تغير مبان به ولو اريد انما تنفرد مطلقا بتغير الاطراف  
 مطلقا فلا ينفرد هو وكذلك نسبة القيم او  
 شروع في رد قولنا انما وكذلك النسبة المقابلة  
 في مفهوم الفعل وقد قيل عليه ان ينفرد في الطرف في  
 انما قولنا قام زيد في الصباح قيد الحديث بالنسبة وانما  
 انما قيد النسبة للحديث فلو كانت النسبة مبان ينفرد لما  
 صح هذا التقيد اللهم الا انما يجعل مغيرا قبله كما لا يستثنى  
 والشروط لكنه بعيد جدا او انما تعدد يكون في الطرف قيد  
 الحديث ايضا لا يتم كما ذكرنا في رد قولنا النسبة  
 مبان ينفرد ليس بينهما كلية وجزئية محتاجة الى البيان  
 الظاهرية احدها وجزئية الاخرى والاصل ان النسب  
 الامور اعتبارية ينتزعا من الفعل الى اخره اعترافا عليه بان  
 كونها من الامور الاعتبارية لا يفيد ما ادعاه كيف ولو صح  
 هذا لزم ان لا يجوز من الامور الانتزاعية كلها و  
 انما يبعد فان الوجود والامكان والوجود بل جميع  
 الامور العامة من الامور الانتزاعية مع انقائها بالكلية  
 هذا هو التحقيق هو عودته صدر النقص حيث  
 قال انما في كلية النسبة وكذا المكب منها نظرا ويستفاد  
 لك وفي كفيق مع الحرف قبل انقائ كلية النسبة



ما ذكره منها واما انقاع عدم كلفة المركب فما فيه بحث  
 اذ يدعيه ما سورد على ما قيل من ان جزئية الجزاء لا تستلزم  
 جزئية واجيب بان ما ذكره الشرح صدر التقييم بطريقه  
 والمطالبة واما ما قيل من ان مقدار جزئية هذا هو المطابق  
 للفعل مستلزم لجزئية الجزاء فما اورد على ما قيل لا يدعيه  
 اذ مقام الاستدلال غير مقام المطالبة وجزئية الجزئية  
 النسبة قال فما فعل عنه قوله الجزئية احتمالا اقول امد  
 الاضطلاع ان يكون الجزئية نسبة الى الحرف بخلاف امد  
 في النسبة والا فان يكون نسبة الى الجزاء ان يكون النسبة  
 جزءا من امدلول المطابق للفعل لا يشترك عدم استقلال  
 فيه ان ليس التوفيق استقلال الحرف ولانه عبارة القائل  
 اذ عدم الاستقلال بالمفهومية فالظان يقال لا يشترك  
 التقييد بالنظام الفيزيائية ولعله اراد ان يشير الى مزج  
 التقييد بالنظام الى عدم الاستقلال بالمفهومية فاختاره  
 منها ليكون شرا للتقييد بالنظام لا يستلزم كلفة  
 جزئية الكل قد قيل ان يتحقق الا ان كان كانت متحدة  
 في الوجود انما ربحي جزئية الجزاء تستلزم جزئية الكل  
 والا فلا وما كن في غير قيل ان عدم الاستقلال الذاتي  
 اعترض عليه بان هذا مناف للمكالات الدائرة على النسبة القوم  
 وجعلهم الافعال الناقصة كذلك الوضع في امدلولاتها  
 ليست غير مستقلة لذاتها اراو مع يشير الى قوله  
 اولا عطف على قوله مع قوله اما مع غير لا على قوله  
 في غيره والا بقيت كلمة اما بلا تعديل هكذا قال الشرح  
 في شرحه للكافية عند قولهم لانها اما ان تدل او لا  
 ان الجزئية مفهومة اشار الى ان الدلائل الجزئية للبعد

فارجي

فارجي والى قوله فالقرينة مرتبطة بما قبلها في الارتباط  
 فلا ينبغي ان يقال ان قوله فالقرينة لا ينتظم ما سبق  
 من كلامه بل لا والى ان يقال بعد قوله او لا ولا شك ان  
 انه لا بد هناك من قرينة ثم يقال فالقرينة ليحصل الانتظام  
 وقد سبقته هذا الشرط والى قوله فالقرينة  
 اما ان الكلام اه بدل من كلامه او هو لم يبدأ بخلاف ان  
 وهو ان كلامه في الفوائد الضمنية هذا وكما ان يكون مفعولا  
 لكلامه كونه هو الكلام خطا به فظهرت في الكلام لهذا  
 الكون في قبيل طرفية هو سوف لصفته وكذا الكلام في اخرى  
 اندفع ما ذكره وجه الاندفاع امر ان كونه امر ان الخطاب  
 الكلام الموجه الى الغير وكذا القرينة احد الامور الثلاثة المذكورة  
 وفل واهد من الامر به وجه مستعمل للاندياع في الواقع  
 على احد ما لم الاندفاع كما لا يخفى على اهل الطباع  
 ان القرينة اه لعل ان جعل القرينة بنفس الخطاب وحمل  
 الخطاب على توجيه الكلام كذا في الما يسمى في حق التبيين  
 ان من قوله بخلاف قرينة الخطاب فان الظاهر اضافة  
 القرينة الى الخطاب ببيان في كل كلام هو في انما هو  
 الظاهر ان ما عارضه او لا بعدم صحة الطرفية في الظن  
 وثانيا بان القرينة في محض انما يسبق المدح والخطاب  
 هذا الذي هو توجيه الكلام اعترض عليه بان  
 ان اراد بالتوجيه المعنى المصدر من جهة الفاعل فلان  
 ان القرينة في التوجيه خطاب بهذا المعنى فضل في الخطاب  
 فيم لجواز ان يكون القرينة خطابا للتوجيه في  
 المصدر من جهة المفعول او كونه خطابا موجه اليه



اوكون المتكلم هوها اليه وان لم يجوز ان يكون الخطاب  
 في كلامه اخص بالمتكلم فلا يلزم طرفية التي لنفسه وان اراد  
 بالتوجيه اخص المصدر في جهة التناول فلا يكون قرينة  
 فضلا عن اخباره فيه والسند وان لم يجوز ان يكون الخطاب  
 في عبارة المتكلم الا في اوله فلا يلزم طرفية التي لنفسه  
 قائل فالاولى لم يقل فالصواب اما ليس من منه من  
 التوجيهية او كما ذكرنا في محل الخطاب منها في الكلام  
 الوجه وجعل القرينة الامور الثلاثة وكأنه اراد ان  
 تتم الكلام ان ذكر توجيهها الكلام هو اراد بالقرينة الدالة  
 على ان يجوز من قبيل ذكر المحل واردة احوال اقصاها  
 بآية في التبريد والتبريد ان يتخرج من امره صفة  
 امره من تلك الصفة متلفة في شدة اختصاصها بالكون  
 حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة جدا يصح ان يتخرج منه  
 بوصف ان تلك الصفة وله اقسام منها ما يكون بدو  
 على مقتضى عند كانه ما كونه فيه انما هو في مقتضى  
 انقيد هذا التوجيه مما نقل عنه الشريف هو حيث قال  
 قد سكر القرينة الدالة على تقييده امره ان كانت من  
 الخطاب فاللفظ هو التميز وان كان من غيره فاما ان يكون  
 حسية او عقلية انما في الاول الحكم الاشارة وعلى ذلك  
 الموصول حيث قال لا شك ان طاهر عبارة قد سكر  
 فيكون لفظه في الخطاب بمعنى من وذلك ليس بعميد  
 من قبيل طرفية اخص للعالم ان اراد بالقرينة هنا  
 مطلوبة القرينة المعنية لما هو المراد من التميز واسم  
 الذات وهو هو وكل واحد من القياس المتكسر  
 الخطاب والقرينة الحسية والعقلية فرد من ولا شك  
 الخطاب  
 في تحقيق

في تحقيق الطبيعة المطلقة وكل فرد من افرادها يكون ذكر  
 انقيد هذا وقد قال القرينة في الخطاب انما هي صفة  
 هو المراد بالخطاب الخطاب العام فالطرفية من قبيل طرفية العالم  
 للخاص وقد يقال ان القرينة في الخطاب باعتبار  
 تقييده بالصدور عنه المتكلم ان يكون مع مخاطب  
 حاضرة انت ويكون معلقا بما تب تقدم ذكره هو ما في  
 من قبيل طرفية المطلقة للمقيد وان دفع ايضا ذكر  
 اقرا حاصل كلام الذاكر ان القرينة في التميز التي في الكلام  
 بنفس الخطاب التميز هو توجيه الكلام نحو التميز في التميز  
 انما تبسوه مرجع لا الخطاب فكلامه لا يخرج عن  
 الاضطراب لانه ان الخطاب في قوله الخطاب على  
 ان يكون قرينة مع النسبة الى التميز في الخطاب والمتكلم  
 ولو تبطل ولا يصح النسبة الى التميز انما بناء على كون  
 قرينة تبسوه مرجع لا الخطاب وان اخذ لا على ان يكون  
 قرينة مع بالنظر الى التميز انما تب ولا يصح بالنظر الى التميز  
 التي في الكلام لكونه قرينة في الخطاب لا التميز هذا  
 انه لا مخالفة بين ما ذكرنا في الذاكر في قرينة التميز انما تب  
 وبما ذكرنا في هذا فلا يظهر وجه انتفاعه به كالاخرى  
 نعم يدفع به اصل كيت الذاكر عن الصواب اختيار السج  
 انما في الرد يد ودفع فحذوه بما ذكرنا في التحقيق  
 لكن سوف كلامه سيدعي ان يدفع به ما ذكرنا في قرينة  
 التميز انما تبسوه مرجع لا الخطاب وليس كذلك  
 واما ما قيل ان التميز قوله كما هو المراد من القرينة الخطاب  
 فانه ليس بالقرينة الخطاب كما هو كونها الخطاب في  
 من انما يدفع بالحق في ان الخطاب في الخطاب في الكلام



التوجه لا يفي التوجيه وما ذكرنا فيتم لو كان معنى التوجيه فليس  
 يشي فإلهية قوله كما هو الظاهر قد يرد من جهة كونه  
 الذكر كونه القرينة بسبب المرجع لا الخطاب لا يكون القرينة  
 الخطاب كما لا يخفى على من نظر في عبارة الذكر في كتابه  
 ولا يندفع إلا لا يندفع ما ذكرنا قرينة حمزة الباب بسبب  
 المرجع لا الخطاب اندفاعا ما باعتبار جزئية الإكالي أو  
 باعتبار جزئية السبع أو باعتبار كونه قرينة ما أريد الأول  
 لا يندفع كونه القرينة بسبب المرجع فهو لم يحصل ما  
 قبل لا يفي إلا أن الخطاب يصح أن يكون قرينة وذلك لا ينفي  
 أن يكون بسبب المرجع أيضا قرينة طوإزا بتعدد القرينة  
 وإن أريد أحد الأجزاء فهو ظاهر المرجع هو توجيه  
 الكلام لحاضر كذا باللام إجازة من جهة القول لا يرد  
 الكلام كذا وإن أريد بالخطاب الخطاب الحقيقي يراد  
 بالتوجيه أيضا التوجيه الحقيقي وإن أريد به الخطاب  
 مطلقا أو سوادا كما حقيقيا أو حكما يراد بالتوجيه  
 أيضا ما هو العلم الحقيقي والحق وهو الذي يفهم به  
 الغير راجع إلى توجيه الكلام لحاضر لا إلى كونه كذا في  
 إيراد الكلام لحاضر ما يفهم به خصوصية المرجع كما ذكره  
 حامد القفار من جهة شئنا القائل سواء  
 كان سوادا كان ما يرجع إليه الهمزة كلام المتكلم أو في  
 كلام المخاطب ولعل خصصهما بالذكر من جهة الإكراه  
 لا غلظ في قد يكون المرجع كلام غيرهما كما إذا قال  
 زيد ضرب خالد بكر أو قلت لك هو الذي قلتم وارجع  
 الغير إلى خالد سواء كان إماما الذي مخاطب أو  
 غير هذا النسخة التي بخط الشيخ فهو تميم لكل واحد

واسم كان

واسم كان حمزة مستتر فيه راجع إلى كل واحد وحده إلى الزم الموصول  
 صفة الحاضر والغير المحرور به راجع إلى الغير قوله  
 يفهم به معنى الغير وقرينة غيره إلى الحاضر وليس كذلك القول  
 إماما كان والذين غيره والهمزة به راجع إلى الكلام  
 بعدد وركائنه وعنه بعض النسخ سواء كان ذلك الكلام  
 أو مخاطب إماما الذي مخاطب به أو غيره فالغير المستتر  
 به كان راجع إلى الغير وحمزة راجع إلى الكلام المتكلم و  
 حمزة غيره إلى كل واحد من الكلام المتكلم والمخاطب  
 أو بسبب زينة زيد ضرب هو الذي يفهم به كل واحد فيه  
 أنه إن أريد المقصود لم يواز له يفهم بغيره أيضا إذ يجوز  
 أنه يتعدد سببا لفهمه والافلا تم التوجيه من ذلك  
 من كونه السبب سببا لفهمه لا يجوز التوجيه سببا لغيره  
 أنه يتعدد السبب فلا يلزم فساد ما قيل وأما ما قيل توجيه  
 كلام القائل فهم المخاطب خصوصية المرجع إنما هو باعتبار  
 حضور عند ذكر الغير ورجعه لا مجرد بسبب المرجع إذ  
 لو لم يكن حاضرا عند عالم يحصل الفهم له فصح إطلاق القرينة  
 على الخطاب باعتبار استلزام حضور المخاطب ويرد  
 عليه أنه إنما يتم إذا كان الفهم المخاطب الحاضر فقط  
 لكنه مطلق الحاضر عند ذكرهما سواء كان المخاطب أو  
 غيره فالقرينة إنما هو بسبب المرجع بشرط حضور الفهم  
 عنده لا الخطاب والالزام الذي يحصل الفهم بغير المخاطب  
 وليس كذلك وبما في قوله لأنه فاسد فليس يشي  
 في مقابله على أن القائل مقصود الفهم على المخاطب إماما  
 وليس كذلك ولعل رجع الهمزة قوله وسواء رجع  
 إلى الحاضر وقوله يفهم يفهم بصفة المعلوم وليس كذلك



لا يرجع الى توجيه الكلام كالاستفاد وقوله يفهم بصفة  
 اجهول فالفهم اعم من الخاطب وغيره من الحاضرين فسقط  
 الايراد والعباد عند الانصاف وترك اللفظ وواجب  
 القرينة في غير الغائب هو الخطاب بشرط بسوء الراجح  
 لا الخطاب وهو ولا السوء كذلك والاحتمال الفهم كمرادها  
 وليس كذلك الاول كونه اللفظ الظاهر هو البحت  
 اعتداف على التعريف استفادة القيمة للضمير كزوج الفاعل  
 استترة منه لكنه لا يخفى عليك ما فيه من الاضطراب في  
 ظاهره اوله بقرينة لا يتم كونه الفاعل استترة موضوعه  
 للمشتبهات وان لم تكن موضوعه لغير الشخصات وقوله  
 اذ لا موضوع يستدعي انه لا وضع في الاصل وقوله لا  
 اللفظ المستتر ليس لفظا يدل على انه يكون كونه الفاعل المستتر  
 الفاعل قائل اذ لا موضوع هناك ان لم يسم فمفعول الفاعل  
 استترة على ما يستفاد من قوله انما يتم في غير الفاعل  
 استترة لا يتم في اذ لا موضوع هناك اصل فضل  
 عن الموضوع للشخصات وذلك ان عدم الموضوع  
 ولفظها هنا ثابت لا اللفظ المستتر ليس لفظا  
 لنوعه بل لقوله اذ لا موضوع ولا مفيد وانت جدير  
 بان يدرك كونه لفظا لا يستلزم اذ لا موضوع ولا مفيد هناك  
 لا الوضع والاقادة لثبوت كونه اللفظ بالقرينة  
 في غير ايضا قائم ليس لفظا فيه ان هو انما لفظ  
 ما ذكرناه هو انما في الفوائد الضمنية عند تعريف  
 اللفظ بما يلفظ به الا ان حقيقة او كما ان  
 مستكنه انما بكون لفظا حقيقيا على هذا التعريف  
 وقد صرح في شرحه للكافية ان اللفظ المستتر لفظا

المصطلح وبالحقيقة ان اريد انه ليس لفظا يلفظ به حقيقة  
 فهو لم يكن لا يفيد شيئا انما اذ لا يتم منه ان يكون  
 لفظا يلفظ به حكما فلا يلزم انتفاء التعريف استفاد  
 من التقييم فان اللفظ المقسم ما هو اعم من  
 قبيلته اذ لا يفي ببيان الملازمة وقوله ان لم يقل  
 احد بلفظ بيان لفظ في الثاني والكل منظوم فيه اما  
 الاول فلان ان اريد ان الخذف بمعنى ما يلفظ به حقيقة  
 او حكما ولم يلفظ به بالفعل فهو لم يلفظ به حقيقة  
 حقيقة ولا يلفظ به بالفعل ولا اريد ان لفظ بمعنى ما  
 يلفظ به حقيقة ولم يلفظ به بالفعل فهو لم يكن لا يثبت  
 الملازمة واما الثاني فلا يفي ببيان الملازمة في قوله  
 انه احجب ان قال بكونه لفظا خذوفا فكيف يصح  
 ان يقال انها انما لم يقل احد على انه قد قيل ان يكون  
 ان يكون عدم القيل الخذف استترة وعدم اطلاق  
 الخذف عليه لعدم كونه مقدرا له نظم الكلام كما مر  
 الخذف لقيم ما يستترة هو مقامه وتضمنه لفتاد كما قيل  
 في الخذف استترة في جمل متضايف فاعلمه بحيث لم يكن  
 مقدرا له الكلام والارواح كما في القول واحمال الضم عليه  
 وايضا يمكن ان يقال كقولهم ان يكون عدم اطلاق الخذف  
 عليه انما لما قام فاعلمه مقامه صار كما في مذكوره المجرى  
 فلم يستثنوا اطلاق الخذف عليه وهذا هو المناسب  
 للفتاد واما ما قد قيل ان يرد على انه قرينة  
 الخذف في اللفظ الخذف اما كونه مضادا لاداء  
 نظم الكلام او ايراد اللفظ عليه وكل منهما  
 موجود استترة في القول خذوفا وهذا هو



الا وحكم انما ينشأ من عدم فهم الحكم فان كان له حذف  
 انه لا يطلع على استر الخذف لعدم كونه لفظا وكذا  
 الخذف في حذف بعض الالف فلا بد ان لا يكون حذفه بل  
 يجب ذكره وما ذكره هذا القول انما يكون في الاستر وهو الاول  
 كما لا يخفى ثم ان الالف استدل على بطلان الثاني والاول  
 للكافية بان لو كان محذوف لزم حذف الفاعل واللازم بطل  
 لا توافقه ثم على انه لا يجوز حذف الفاعل وفيه ايضا فانه ان  
 اراد ان يلزم حذف الفاعل لسيا منسيا من غير تقدير في  
 نظم الكلام فاللازمة منه والسند وان اراد ان يلزم  
 اطلاق الخذف عليه فاللازمة مسلمة لكن بطلان الثاني  
 من قوله لا توافقه ان اراد به انهم اختلفوا اتفقوا  
 على انه لا يجوز حذف الفاعل لسيا منسيا فهو لا يستلزم  
 بطلان الثاني بل هو المذكور وان اراد به انهم اتفقوا  
 على انه لا يجوز اطلاق الخذف عليه لزم بطلان الثاني  
 انما هو عدم جواز حذفه لسيا منسيا كما لا يخفى على  
 تتبع كلامهم هذا وهذا اظهر لك ان ما ذكره بعض  
 مؤلفي سبحة شريفة من الكافية في محذوف الفاعل حيث  
 قال قولهم لا يجوز حذف الفاعل نظرا لانه قد حذف  
 مثل ما مضى واكثر من الازيد بالاتفاق بل حذف  
 الفاعل غير شايع بحيث لا يمكن ان ينكره احد الملمع في  
 معرفة تعريف اضر به واضربه واضرب القوم  
 واضربوا القوم واضربوا القوم فاعجب كيف حذف  
 الشمس نصف النهار على ذوات البصار وكيف بقوا  
 على ما في النار وكيف حكموا بعدم امار وقد جرد  
 عليهم انهم سجدوا لا علم لنا الا ما علمت بفتح وغور

ما هو غلط في حش ومثله سراب عند عيش فاعجب كيف اخفى  
 الشمس عند وسط النهار عن اشتد لفظه والذكار  
 وكيف بانها الا على ما هو عندهم قد شاع وبما ما استشهد  
 وبشيء بعد الاطلاع بل هو الحق جعل الاستر في  
 زائد الحقيقة نظم الكلام والالف على وجه حكم اللفظ  
 وهذا لا يخالف قاعدة فهم ان كل فعل وشبهه لا بد له من فاعل  
 لفظي فانه يجوز ان يكون مرادهم بالفاعل اللفظي هو الحكم ذاته  
 حكم اللفظ ولا بد عليه ايضا نقل عنه بعض الحكماء ان الاستر  
 مفهوم بقصد اليه عن مقتضى التصورات البالية من دفع  
 الفعل حقيقة ان يدل عليه بلفظ كسر الهمومات فانه يمكن ان  
 يقال المتفاوتية بدلالة صفة الفعل عليه الا انه ليس وليا  
 جعل لفظ امر فوج منفصل الخذف الكفا بلفظ الفعل  
 لدلالة على مدلوله كما هو النظم مذهب الشيخ ابيه اوجب حيث  
 قانه الايضاح ان الاستر هو الخذف لكونه عبر عنه بالاستر  
 صوتا لبيان معنى حذف الفاعل والنظم كل من الفاعل البركي  
 في شرح الملبس اختار ان ليس هناك شيء رائد من لفظ او  
 معنى بل يسمع ان قد اداله على قواعدها حيث قال والحق ان  
 الكلمات الستة قواعدها الالف بصيغها على بلا فاعل لفظ  
 اصلا وانما حكمها بوجوده واستدراج حفظا لعدم فهم  
 ان كل فعل وشبهه لا بد له من فاعل لفظي كما حكموا على غير ذلك  
 وبما اسامة بالهمية كيف والاستدراج هو الاختصاص في  
 اوجوه والاصوات اعراض خرقا لا يتصور لها تحت  
 ولا جوف لكنه يشمل هذا الاستكمال انما يتم اذا كان  
 الاستدراج حقيقة وفيه نظر بل هو حكم الكلمة كما انه في  
 حكم اللفظ فيجب وجوب تعريف الكلمة كما وجب لفظ



زيد الشحام عن تعريف الاسد كما ذكره الفاضل البركوي في شرح اللب  
 اذ ليس هناك وضع انما هو الاشكال انتفا الوضع ولم  
 يعمل بعدم اللفظ لاحتمال ان يراد باللفظ الواقع في تعريف  
 الكلمة ما هو اعم من اللفظ حقيقة او حكما وكذا ان تقول لم  
 يعمل في اللفظ صرفا يتلفظ به الا انه حقيقة او حكما  
 فالمستتر لفظ حقيقة كما ذكره في حواشي بعض الفوائد  
 الضيائية فامل وجعله في اقم الاسم عطف على قوله جعل  
 داخله تعريف الكلمة انما هو انما جعل المستتر في اقم  
 الاسم الذي هو قسم الكلمة وهذا ايضا انما يتم اذا كان اسما  
 حقيقة وفيه نظر فان لم يجعل كلمة حقيقة لم يجعل اسما  
 حقيقة الا بمزيد عمل فتعلق بكلاما يجعلين على سبيل  
 التنازع الشك في كل واحد منهما بكل جملة الا بمزيد عمل كما  
 يقال ولما كان مدار كل في الاشكال ليرأخذ الوضع في تعريف  
 الكلمة وانتفا في المستتر نعم الوضع في تعريف الكلمة  
 وادى الى ان المستتر هو جواب عن كلا الاشكالين و  
 دفع له ما تم ان هذا القدر لا يكفي في هذا المقام بل لابد من تبيين المقسم  
 في عبارة اخرى انما يجعل اللفظ الموضوع اعم من الحقيقة او  
 الكيفية كما انه لفظ حكما انه لفظ حكما لكونه ملفوظا و  
 متلفظا به حكما هو اللفظ من لسان كلام وسيارة الا انه خالف  
 ما ذكره في حاشيته على الفوائد الضيائية من انه ما يتلفظ به حكما  
 لفظ حقيقة فتذكر وكذا ان تقول اللفظ حقيقة لكونه ما  
 يتلفظ به حكما وفي ما ذكره في تلك الحاشية ثم ان  
 هذا النظر استطراد في مزيد كونه موضوعا حكما لا جواب  
 حقا الا لفظا اذ قيل لا حيلة للوضع في الواقع وضع  
 فانه في الامور هذه المعاني اشار به في الامور الى الحكم والتمسك

وسبوح الذكر وان ربه في المعاني في الخبر المستند  
 من الحكم والمخاطب والناظر كما قيل في المعاني في  
 وضع هذه الامور بشرط وجودها في مواضع مخصوصة  
 والا يلزم ان يكون كل كلمة من هذه المعاني وبطلانها في  
 من ان يخفى كما قد قيل ان لا يخفى عليك ان جعل معنى  
 الحكم مثلا موضوعا للحكم وجعله فاعلا ومرفوعا و  
 معطوفا عليه ومركبا ومبدلا منه مما لا ينبغي ان يخط  
 بالبال في حاشية كونه المستند عبارة عما ذكره  
 القرنية اذ وفيه اشارة الى السوق والذوق فيعمران  
 في القرنية فيكون غير بسوء من وان هذه الامور غير  
 الامور التي ذكرت فيما سبق وليس كذلك بل المذكور  
 في كل الموضوعات في واحد وان كان في بعض التفسير  
 لا ينحصر في خبر فينتفي عن التعريف استفاد له منها  
 بل منه المعروف بل هو الهدى فيقول وكذا المضاف والمضاف  
 فانه ارسلت الى الملك رسولا فيصير الملك رسولا وكفر  
 جارة رجل فقلت يا رجل اكره ان قبل ان اراد بعض المعروف بل هو  
 العهد اذ قد لا يكون قرينة في الخطاب كما ان قولنا قال  
 النبي عليه السلام مراد به بينا مع انه عليه وسلم وقد قيل بل اراد  
 كل اذ المعنى يكون القرينة في الخطاب اعم من الكون في حقيقة  
 او حكما والا فقل لا يكون قرينة الخبر ايضا كما ان الخطاب  
 كما ان قولنا قال عليه السلام يا رجاء الخبر الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم وان لم ليس في ذلك في الخطاب كما ذكرنا امثال  
 قيل انك واولئك عيسى ان يقال استعمال المعروف بالهدى  
 بدونه قرينة في الخطاب يكون قياسا على سائر المعاني  
 ان المعروف بل هو العهد لا يفهم في المعروف بل هو الجنب



والاستفراق والعهد الذهن ووضع افر تركيب يعني ان رجلا  
مثلا كما ان له وضعا في حال تجرد عنه اللام لمعهده الكلي كذلك  
له وضع في حال تركيبه مع اللام لكل فردا في موضوع  
في هذا الحال هو الموضوع الاول لا المركب منه ومن اللام كما ينادى  
عليه عبارة وهذا ما قد ذكره كلام الشريعة حاشية  
المطول حيث قال معرفة الجنس غير كافية في تعينه في افراد  
بل يحتاج فيه الى معرفة افر عن الظاهر الاسم العهد افر  
له وضع افر ينادى خصوصية كل مهود ومثله ليس وضعا عاما  
ولا حاجة الى ذلك العهد الذهن والعرف افر  
الاستفراق اذا جعل اسما لا جنسا موضوعا للمسايات  
في حيث هي انتهى يعني ان مدلول اسم الجنس هو اما به  
في حيث هي ومدلول العرف بلام العهد هو افر في حيث هي  
تلك اما به فلا بد هناك من وضع افر في حيث هي استعماله  
في تلك الفريجات حقيقة في امل لعل اشارة الى ما ذكره  
بعض تعليقاته على حاشية الشريعة المطول حيث  
قال في نظر لا القوي الشخصي يجوز ان يكون مضافا الى القوة  
في لا يحتاج الى العقل لوضع افر فلا يحق مادة النقص في  
يجوز ان يكون اشارة الى التقييم انما هو باعتبار الوضع افر  
كما مر منه فيما سبق وسيجيء في افر الكتاب ولا يخفى  
ان الوضع التركيبي في افر بلام العهد على تقدير ثبوته  
ليس بوضع افر فهو باعتبار ذلك الوضع خارج عن المقوم  
وقد قيل ان اشارة الى الوضع التركيبي انما يحتاج اليها  
ان كان اسم الجنس موضوعا للمسايات في حيث هي كما هو  
استفاد من كلام الشريعة قدس سره وانما اذا كان موضوعا  
للغز المشتد فلا يحتاج اليه لكونه مدلول في قابل للتعيين

استفاد من اللام على ان ذلك ينافي ظاهر ما ذكره المحقق  
العرفية بين اسم الجنس وعلم الجنس وانما ما قيل في ان اشارة  
الى المقوم هو اللفظ العهد على ما صرح به الشريعة فيما سبق  
فلا يرد النقص بالتركيب للام العهد ومدلوله وكذا ما  
يقال في ان وجهه ان المركب ليس له وضع على حد ذاته وضع  
ليس الا وضع افر انما كما مر فليس في فانها جينية على ان  
النقص بالتركيب في للام العهد ومدلوله وقد عرفت ان  
الامر ليس كذلك على ان يرد على ان كان ما ذكره انما هو  
فيما اذا بقي على مدلول مفرد لا فيما اذا كان مدلوله  
مضافا الى مدلول مفرد كما هو في ذلك مستبعدا المستبعد  
الشريعة حاشية المطول ولا يشكل للعرف بلام  
الجنس وكذا لا يشكل للعرف بلام الاستفراق بلام  
العهد الذهن اذ ليس لها ايضا الا الوضع الافراد كما هو  
استفاد من كلام الشريعة ولعله لم يذكر ان اشارة الى افر  
كما ان غير كافية في تعينه افراد كذلك غير كافية في تعينه  
الا وتخصيصه في الوجه المقيد العهد الذهن كما ذكره  
بعض الافاضل في نقد ميرزا احتياج الى الوضع الاف  
في افر بلام العهد ينبغي ان يحتاج اليه في افرها  
ايضا في شكل الحكم بعدم الاشكال مما قد يرد لانه  
ليس الا الوضع الافراد شيئا بين على اسم الجنس  
موضوع للمسايات في حيث لا للغز المشتد اذ لو كان موضوعا  
للغز المشتد لكان ليعرف بلام الجنس ايضا في وضع  
افر والا لكان كما ان افر انما كان اسم الجنس موضوعا  
لواحد من اجانبه فاذا عرف باللام واريد به مفهوم  
اسم في غير اعتبار بالصدق عليه في الافراد فقد استعمل



في معنى فيكون مجازا قطعاً الا ان يدعى في الموضع المركب  
 من اجنسي واللام موضوع بازاء الحقيقة وضما الى  
 ما يراد به في موضع من ذلك وفيه بعد هذا ذكر الشرف  
 حاشية المطول وقال في الحقيقة على تلك الحاشية  
 يمكن ان يقال ان الحكم بان السد مثل موضوع لواحد من  
 احوال جنس باعتبار موضوع الحقيقة والتسوية للوجه  
 فاذا جاز اللام وسقط التسوية بقي الدلالة على مجرد الموضوع  
 فدل على كل فعل من هذا وان كان ظاهره ان يكون  
 بلام اجنسي لكنه يخالف ما حكم به سيد الحقيقة في حاشية  
 شرح التلخيص في موضع ما سوس العلم من المعارف في قبيل  
 الوضع العلم للموضوع له اخص انتهى وفيه انه قد مر منه  
 عند قول المص وذلك بان يقول امر مشترك بينه استحضات  
 في حكمه الموضوع له لانيته كونه الوضع في قبيل الوضع العلم  
 للموضوع له اخص قد مر والنكته في قرينة المص  
 لا يجب ان يعلم ان التعريف استفاد للغير فيستقصى جمعا  
 كزواج ما لم يذكر مرجه في الكلام في غير ما ذكره ذلك  
 ان تقول في لظاف في حكم المقول قد يعرض عليه بان  
 هذا ليس بظاف لعدم اطراد تعريف المص في ظاهر الصدق على  
 اوصول و اضاف الى غير الكلام فيل لا يخفى ان  
 سوس كلام المص فيقف في قول غير الخطاب الا انه لما  
 كان ظاهرا الخطاب في معنى الكلام الموجه الى الغير في  
 الى غير الكلام تنبها على ذلك واستفاد منه ان القرينة  
 في اسم الاشياء لا تحصر في حاشية بل قد يكون غير حاشية  
 فيستقصى التعريف استفاد من التقسيم لاسم الاشياء  
 مما لا يوجب ما كان قرينة غير حاشية وقد قيل وايضا استفاد

منه ان القرينة في اسم الاشياء قد تكون في الكلام فيستقصى  
 تعريف المص منه والقول في الوصف حاشية فيراد  
 بالحاشية في الكلام المصراع ما يكون تحت البصر وما يكون تحت  
 السمع والوصف وان لم يكن في قبيل الاول لكنه في قبيل  
 الثاني فان لم يسمع لم يقر قرينة فلا غبار بهدم  
 كونه القرينة في الوصول عقلية فان القرينة في العلم  
 وفيه ما لم يسمع لم يقر قرينة فيكون قرينة الوصول ايضا  
 حاشية لا عقلية فيدخل الوصول في تعريف اسم الاشياء  
 فيستقصى منه ويخرج عن تعريف الوصول فيستقصى جمعه  
 في كل كمال ان يكون اشارة الى ما يكون قرينة  
 الوصف في اسم الاشياء اشارات مجازات بتزويل ذلك الوصف  
 منزلة الحيات كما هو استفاد من كلام الشرف في حاشية  
 المطول حاشية في اشارة الى ان لا يستعمل احده في  
 ذلك كما انه وذلك كما في ربه او المحسوس غير ان  
 في تلك الحاشية فيلتصيه كالمحسوس المشاهد ويجعل  
 ان يكون اشارة الى ما قد قيل في القول المذكور لا يهدم  
 كونه القرينة في الوصول عقلية لان القرينة في حاشية  
 نفس العلم بل النسبة المعلومه على ما ينبغي وفيه ليست  
 بحاشية اصلا وانما يهدم كونه القرينة حاشية في غير الكلام  
 فانما قد يكون في الكلام الا ان يراد بكونه في الكلام  
 كونه في قافيه وكونه في غير ما يقابل سواء كان  
 مذكورا في اوله او لا لكنه تكلف بعيد جدا قيل يمكن ان يكون  
 اشارة الى انه يمكن ان يقال ان اشارة القرينة اما  
 الاشياء حاشية فقط او مع الوصف فيكون  
 الوصف لزيادة التوضيح وانت جدير بان عباغ الرغ



مما لا يساعد هذا المعنى وقد يقال كقولنا يجوز المراد بكون القرينة  
 حسية كونها كلف ذلك في الجملة وفي لا ينافي ما ذكره في الائمة  
 ويقتل ان يجوز وجه التأمل هذا المرجع والى نفس  
 ما اريد فيه انه لا مدخل للدلالة على نفس ما اريدنا كحقوق  
 القرينة بل لابد من الدلالة على يقين المراد ومجرد الدلالة  
 على نفس ما اريد لا يفيد والالكان ما يدل على نفس ما اريد  
 قرينة في صورة التأخير ايضا وليس كذلك فلا ولي يقال  
 المرجع والى على يقين ما اريد فقط قرينة قد سبق  
 ان القرينة في غير ان باب هو سبق المرجع وهذا في لغة  
 الا ان يراد سبق نفس فاقبل لا تدل على مراد ان اريد  
 انها لا تدل اصلا فهو كم كيف وان الصلة تستل على العائد  
 السال على الموصول في دالة على دالة تقى وان اريد انها  
 لا تدل على مطابقة فلا يفيد شيئا اتمام اذ لا يجب في  
 القرينة بل لابد من الدلالة على يقين المراد وعدم دالة  
 الصلة عليه بل على نسبة او لتيفاد منه انه لابد من  
 القرينة من الدلالة على صحة قرينة عليه بلا واسطة وهو  
 ظاهر منع بل يكفي في مطلق الدلالة ولو بلا واسطة كما  
 لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال اللهم الا ان يقال انه مجرد  
 اصطلاح منها فاقبل وليس تلك النسبة المعلومة  
 في الكلام فيه ان معنى كونه القرينة في الكلام كونه الكلام دالا  
 على ما يدل على يقين المراد ولو بخاصية لا كونه دالا عليه  
 بذات وبالدلالة المطابقة ولذا جعل الش في ما سبق  
 كونه الكلام خطا مع انما طبع وكونه صادرا من الحكم  
 وكونه مرجع مذكور في الكلام سابقا فان هذه الاكوان  
 مما لا يدل على الكلام بخاصية لا ما يدل عليه بالمطابقة فبعد

الحكم

الحكم به لالة الصلة على تلك النسبة المعلومة لا وجه للحكم  
 بان تلك النسبة المعلومة ليست في الكلام وبهذا سقط ما  
 قد قيل ان ذات تلك النسبة وان كانت ما ينهم من الكلام  
 لكنه معلومتها ليست كذلك فهي تلك الحسية ليست  
 داخلية فيه فان هذا بعد الحكم بان الصلة تدل على النسبة  
 المعلومة تنافى ظاهر اذ لا يخفى ان الدلالة ملزمة لانهم  
 وظهر وجه ما قيل ان به ملا في ان تدافع حيث صح اولاً  
 بان القرينة في الموصول مضمونة الصلة وحكم تانياً بان القرينة  
 في الموصول مضمونة الصلة في النسبة انما حصة عن الصلة  
 انما قرينة عقلية اشارة الى الذي مدلوله مستحق  
 وقرينة عقلية اذ منه المضاف لابد منها من امور  
 كون مدلوله مستحق وكونه قرينة عقلية وكونه الدلالة  
 كالموضع الاول فقوله فان معناه قد يجوز التحرف اشارة  
 الى بيان الاول وقوله اعميه اعمود اشارة الى بيان  
 الثاني اعمود عند الحكم وانما طبع في خارج الكلام  
 كما في كتاب امير البلخ حيث لا امير في الا الواحد وقوله على  
 مقتضى اصل وضع اشارة الى بيان الثالث ولابد من امر  
 رابع ايضا وهو ان يجوز ان يكون الموضع الافراد في  
 مدار التقييم على ذلك كالموقف باللام الظاهر التقييم  
 في كونه اصل الموضع العهد وانه عروضة الاشارة الى انفس  
 جميعا بانها اشارة الى الاشارة الى انفس عارضة باللام  
 ايضا وكذا ان تقول التقييم انما هو كونه للاشارة  
 الى انفس فقط لانه العروضة ايضا ويكمل ان يرتبط  
 التقييم بقوله منه المضاف ار منه المضاف كالموقف  
 باللام ولهذا لا ما قرينة عقلية لا يخفى



الموصول اولاً: المضاف بقرينة عقلية لانه مفاد هو الشيء  
 الغير المهور كما توهم لما قد قيل انه ليس به كلام المصنف عليه  
 وهو ان يفيد التقييد بحوزه فاما حرف المفعول  
 اما حرفه وهو التعريف باللام وبالنداء اشارة الى التقييد  
 بحرف هو المرفوع بالنداء واللام وهو الاضافة الى المضاف  
 كمال استقراء قد عرفت سابقاً بانفسك هذا المقام  
 وهو ان مدار التقييد هو الوضع الافراد وان تعبه المضاف  
 باعتبار الوضع التركيبي فانهم ونقطة هذا المقام هو انه يندفع  
 به العلم بالمضاف المذكور فذكر لعل اشارة الى السزاة  
 والجواب للذرية ذكرهما هناك بل فيما سوي اللام والنداء  
 بالقرينة واما قوماً وفيه نظراً لانه المعية فيما سوي  
 العلم ايضا فحوز اللفظ اذ هو استناد المعية الى اللفظ  
 الا اننا قد قلنا ان اللفظ اليه بعد العلم بالوضع والقرينة انما  
 يحتاج اليها لتحصيل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع والقرينة  
 يستقل مجرد اللفظ الى المعية فجزا احتياج الى قرينة ذلك  
 المعية كما بسوء من اشارة تنبيه المقدمة ولو سلم فاللام و  
 النداء ايضا قرينة فذكر وجه لذكرهما على وجه التفاضل ويمكن  
 ان يجاب بان مراد صاحب الفوائد ان مفيد التقييد اما  
 جمع اللفظ فقط من غير حاجة الى التفاضل ولولم يحصل العلم  
 بالوضع وبان العلم والنداء وان دخل تحت القرينة اذ ان  
 ذكرهما سمي لا لاختلافهما بل بقرينة وانظرا لهما هذا واما  
 ما قد قيل وجه النظر ان مضاف لتعريف المرفوع بالوضع ان  
 بعينه فان استناد التعريف كونه التقييد مستنداً من  
 المرفوع نفسه فحينئذ لهذا الوجه لا يخفى بالاستناد من  
 كل الفوائد بل يجرى من كلام هذا ارساؤه ايضا كما لا يخفى

فلم وجه لتخصيصه اعراضاً عما حمل من كونه المضاف  
 والموصول موضوعاً للتخصيص مستنداً بهما كذا ما يستعمل  
 انما انهم لم يكتفوا بذلك بناءً كونها موضوعاً للتخصيص  
 واعلم ان المترين اعترض على كون اسم الاشياء ايضا موضوعاً  
 للتخصيص بناءً على انه قد ثبت ان رتبة الى البشر واجاب بان يجوز ولعله  
 لم يذكر ان اللفظ كونه جوازاً قد فصلنا ذلك في  
 فصل هذا الاعتراض ولعل اشارة الى ما فصله عند قول العرف  
 وقد يوضع له باعتبار امر عام بترويج الاعتراض والجواب  
 عنه حيث بقي ان الوضع اليك للموضوع له انما لا يجب  
 فذكر وانظر الى القول ان الجواب عن  
 المنع المذكور بان استعمال اللفظ في المضاف والموصول  
 مجاز مردود في بيده لا يندفع الادعاء قوله لا ريب فيه  
 وليس هما هما ادعاء فصل لهما قوله وذلك لان كلاهما  
 على الحقيقة كما سبقت نظر بكونه الاصل لرفع  
 واللفظ هو المضاف لكون اسماء ويحكي التوجيه بان  
 تخفف ان واسم خبر ان الخذف عدم التبيين  
 ان التبيين العاشر على ما نشره وجهه ان الاقسام  
 المذكورة وهي حرف والمفعول واسم الاشياء والموصول  
 اذا سمي ووافي التي منه من اللفظ الموضوع  
 للتخصيص الوضع وليست في الاقسام الا رتبة المذكورة  
 كما لا يخفى اسما الكتاب ليس ما كونه فيه قد يقال قد  
 عدل وهذا اسما ووافي التي حاشية على الفوائد ايضا  
 من هذا البقيل فيبين الكتاب انه شاف فامل ثم انه قد قيل  
 قد ثبت هذا الجواب على ما هو الحق عند الحقيقة من كونه  
 الكتاب عبارة عن اللفظ وانما اجواب على القول بان



عاين عن النقوش فما ذكرناه اسما في التاج وهو انما ايضا  
 موضوعة لمفردات كلية في مطلق النقوش الدالة على انما  
 المحصورة العارضة على تقديره وذلك التقدير يتحقق  
 فلسفي اه قد قيل ان الحرف في اللفظ لا ينفك عن اللفظ  
 اعتبر بتبدل الشخص بتبدل اللفظ والعوارض في شكل  
 عليه وضع العلم كحرفا بعينه لعدم انما يقرر الشخص  
 كخصوصه لتبدله بحسب تبدل اللفظ والعوارض واورد  
 ذلك في حواشيه على الفوائد الضمنية عند تعريف العلم في  
 الاطول عند تعريف المتدلية بالعلمية من ان التبدل بتبدل  
 اللفظ والعوارض يتحقق فلسفي كما لا يتعدى اللفظ  
 واما بعينه الاطول في الشخص انما يتشخص بالوجود  
 فانه لا ينفك عن الشخص والعوارض المتبدلة في احوالات  
 يعرفها ذلك الشخص باللفظ موضوع الشخص بذلك  
 الشخص لا للمتشخص بالعوارض ولو كان الشخص بالعوارض  
 لكان الجزء الشخصي من معنى الوجود وما اشتهر من ان  
 الشخص بالعوارض حقيقة منوالة بانه امر يعرف بعوارض  
 اشتهر فتدبر فيكم الكتاب موضوع ادفع هذا وضع  
 اسما الكتاب في قبيل الوضع خاص للموضوع له خاص لانه  
 قبيل الوضع العلم للموضوع له العلم كما اختار الدواني  
 في حاشية التهذيب في موضوعات لمفردات كليات  
 قيل فتوزع اسما الاجناس اذ لا يصدق عليها تعريف  
 في مقابلاتكم اجنس فاحترز به كما قالهم قلت  
 كانا اعتبرنا ان قيل ليت شجرة لم يمتد وانما العلم  
 كالضرب والقتل بتعدد وقدمه العلم واعتبروا  
 تعدد الحروف بتعدد وقدمه الكلمات وبه تعدد

الكلمات في الكلام لانه تعدد الحروف في الكلمات يعرف من الكلمات  
 المختلفة والسكون عليها كما يشهد به قول الله تعالى يجعلون  
 واو القدر غير واو الرضوان فيكون التقدير فيها حقيقيا واما  
 وجود القدر في الكلام فليس بالامهية واحدة فتعده  
 باعتبار وقوعه في الكلام ليس لا كتعدد في اللفظ فلا يكون  
 حقيقيا هذا واما ما قد قيل من ان القدر مستقل باللفظ فاعتبر  
 بتعدد وقوعه في الكلام تدقيق فلسفي بخلاف الحروف  
 فليس بخامس لانه الاشكال لوجود الاشكال في الحروف  
 المتصلة حيث لم تكن مستقلة باللفظ  
 فلم يكن على سائر احوالها وهو كونهما متبدا لجزء الحروف  
 او متبدا لما جعلت اضافة عبارة عنه من الالفاظ والمعاني  
 اذ كل من الامر في مفعول ما قد ير حمل قوله لتشمل خبرا فلا يرد  
 ما قيل ان هذا الحكم منه مبني على انه ما زده فيما سبق من جعل  
 القيمة متبدا وما بعده من الالفاظ او المعاني خبرا لم يكن  
 مرضيا له والافعال الجمل المذكور يكون اضافة على سائر  
 احوالها للتفريق بينه وبينه عامة للمعاني والافعال  
 المذكور وذلك لاننا في احتمال النكته افرسنا ان اول الالفاظ  
 بين الكلمات بل مدارها على قصد الكلام فلا يرد ما قد قيل  
 ان جعل افراد المقدم والقيم واحدة باعتبار وجعل  
 افراد اضافة متعديرة يقتضي كونها على هذا المنوال  
 فتغير الاسلوب لا يقتضي التمسك باللفظ ولما قد يقال ان  
 تغيير الاسلوب انما هو للتبسيط على ان المذكور في اضافة  
 تبسيطات علمت بما تقدم على بيان الافراد والتبسيط  
 المذكور به لا يتوقف على الابدول على المذكور لانها  
 مع السكون اليه ايضا كما لا يخفى حاله في المتبدا في

سما في التاج



عليه بان وقوع الحال في مبتدأ مذهب ضعيف لا يثبت واجب  
 بان الحال ليس في الحقيقة عن مبتدأ بل عن المفعول الكلي  
 او المفعول الكلي في الجملة في الحقيقة مع التعريف المستند  
 في تعريف فتدبر او حالا متعلق بالجزء الثاني  
 حالا متعلق بالجزء الثاني في الحقيقة الا انه قصد التعميم فيكون  
 حالا متعلق بالجزء الثاني في الحقيقة الراجح اليه قوله انه قد مر  
 اقول انها وجهان في وجهيه وهوان كمال الجزء الثاني ووجهه  
 تشمل متبنا لغة بيانا لافراد الحاشية واستأن الى  
 المذكورات فيها تبينها ت علمت ما تقدم حفظا للغة  
 الملوكة قد يقال ليس في هذه التوجيهية حفظا للغة  
 الملوكة الاخرية لانه المذكور بعد كل منهما الافراد  
 مشتمل على مختلفات الحاشية فانه ما بعد في متعلقات  
 مبتدأ او الجزاء او كذا في قوله الملوكة حفظا للغة المذكور  
 هو حذف الجزاء اذا الواجب رعاية لولا الحاشية انما هو ذلك  
 عن السنة الترجية لكونه قد جدا ولا وجه  
 اجادة في حفظ السنة الملوكة المذكور لا يجب رعاية  
 بل يجب العدول عنه لعدم التقيد الذي قيل لعل  
 تخصيص القول بالافراد في الاول ايضا معقول للقول  
 ان في الحاشية حذف الموصول مع بعض الصلة في الترجية  
 الا جزاء ما يلزم عن تقديره انما هو حيث تشمل حالا في  
 الحاشية الجزاء وقد راجع هذه الحاشية المذكورة واما اذا  
 جعل حالا في نفس الجزاء وقد راجع هذه الحاشية المذكورة واما اذا  
 الاول فلا يلزم ذلك ويكمل ان يكون وجه التخصيص في  
 حال التل في مثل هذا القول ما في هذه الترجية المذكورة  
 ما لا ينبغي ان يقال كما قيل حذف الموصول بعض

12  
 صلة تراجعت في حال الافراد الصلة بناء على ما حقق  
 في شرح الكافية في الافراد الكلا مجموع ضربت زيدا مثل وان  
 الجزاء زيد ضربت رجلا مجموع ضرب رجلا واهم رفع محلا  
 مجموع لا محض ضرب والافادة بناء على ما تقدم  
 والالزم احتمال ان في نفسه قد يترتب عليه بان يكون  
 ان يكون في قبيل احتمال الكلا في الجزاء بان يكون الحاشية  
 اسم جنس كما ذهب اليه بعض المحققين او بان المراد بالحاشية  
 ما يطلق عليه الحاشية في تقدير كونها موصوفة لغيرها  
 وصفا ما او كونها على شئها على احتمال القول به و  
 يكون المراد بالتبنيها في اللفظ المخصوصة وايضا يجوز  
 ان يكون في قبيل احتمال الجزاء على الكلا او الخاص على الم  
 بان يكون المراد بالحاشية اللفظ المستخف المخصوصة  
 وبالتبنيها في اللفظ والعبارة المطلقة فلا يلزم في  
 كون المراد الاحتمال على جميع الاحتمالات في الغرض ولا يلزم  
 قوله بان الحاشية عينها في كل واحد من الكلام القائل  
 واهم من جهة في الحاشية عبارة عن اللفظ والعبارة  
 وهو مجموع عندنا كما مر في اول الكتاب واما  
 الحاشية فيكون الحاشية في اللفظ باعتبارها في قوله  
 الحاشية تشمل عليها احتمال الطرفين في المظروف هكذا  
 قال القائل ولعله لم يذكر في عدم تعلق البيت به في ظهوره  
 ولا يبعد ان يراد المفعول المصدر فيكون في قبيل  
 احتمال اللفظ على هذه والافاض كما ذكره ابوالقاسم  
 السمرقندي ولكن ان تقديره في قبيل احتمال الموصوف في  
 الصلة يقع احتمال الحاشية في حاشية قوله  
 الحاشية تشمل على تبنيها في داخل الحاشية وخارج عن



التبيين من جهة اقامة واعتراف عليه بان لا يخرج عنه ضعف  
 في هذا القول كالديباجة بحيث اقامة فلا يرب جعله  
 من كاد قيل والاولى ان يجعل قوله الاول والثاني الرابع  
 واخره اقامة وفارغا عن التبيين ليكن التبيينات  
 من اقامة اقول وههنا وجه اخر ذكره الله في حاشية  
 على الفوائد الضمنية وهو ان يجعل الهيئة من التي اقامة خارج  
 كما ان استعمالها على التبيينات مع واضحا وانما يلتفت  
 اليه ههنا لما اشار اليه في تلك الاقامة من اجتنابه الى  
 تصحيح كونه الهيئة التي ليست بلفظ فذكر من اقامة الى  
 بيان عن الالفاظ قوله الاول والثاني مشتركة  
 وجه تسميها لارادة المعنى المصدر من التبيينات ان هذا القول  
 في ذلك التقدير انما يقع اذا كان في تقدير الاول والتبيينات  
 الثلاثة مشتركة او لا يخفى ان هذا التقدير ليس لفظا قاصفا  
 اما لفظ فظ واما مع فلا يخرجه لا يجوز في قوله الثلاثة مشتركة  
 او مقصودة بالذات بل يجوز ان يكون بالذات في الحكم بالاول  
 من التبيينات هو التبيين في الثلاثة مشتركة او لا شك  
 في بقوله انما يقع ان لا يجوز استعماله على اقامة هذه  
 الالفاظ ولا ينافيها وذلك ظاهر الفاد ولعله لهذا  
 امر بالفهم وقد عرفت انه لعله اشار الى وجه اخر  
 بعد اقامة المعنى المصدر وهو ان التبيين يطول على  
 معنيين كما سبق من ان نزل وليس فيهما معنى مقدر  
 فلا وجه لارادته ويحتمل ان يكون لجزءه ان يكون تمهيدا  
 لغيره فيكون كذا انما اذا لم يدرى احاطة التبيين  
 بها ولتقدر معرفة حضور الشخص قبل الوجه وقال الله  
 في الاطول ويرى في قولم هذا ان كيف في منكم الشراط

١١٠  
 ان لا يستعمل الا في اقامة معين في اقامة من المعينات  
 فيما ينظم الاستعمال فيمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع  
 له قالوا ما سر العلم واما العلم فهو موضوع له  
 بعينه قاله الاطول لو كان العلم موضوعا لشيء بعينه لكان  
 وضعه لا يعلم بشخصه والوضع لما لم يعلم بشخصه كثيرا  
 اذ لا يدرى سمونه انما هم المتولد من غيرهم باعلام و  
 تاويله في التسمية صريح وامر بالتسمية حقيقة او وعد بها  
 بعيد وايضا الوضع في اسم انه يتصل بعدم ملاخضة بعينه  
 وشخصه حيث الوضع وعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبة  
 به وانما يفهم منه معنى شخصه الخارج بعينه مخففة الا  
 ان يراد بالشيء الشخص كونه مبنيا بحيث لا يكتمل التقدير  
 بحسب الخارج ولا يطلب له منع العقل في تقدير التسمية  
 في انفسه وهذا ما يرد اذا لم يكن الواضع هو الله تعالى ثم ان  
 هذا القواعض منهم مع عدم وقوعه كما سنشير اليه لا يكون  
 مسبا عن الاستعمال المذكور مع انه مدخل الى الابد وان يكون  
 سببا لما بعده وذلك لان بعض المعارف كالعرف بلام  
 الجنس ليس فيه ثابته الوضع للشخصات ولا رايحة  
 الاستعمال في الجزئيات موضوعات لمفردات كلية  
 قال الشريف في حاشية المطول اذ ليست موضوعات لواحد  
 من الافراد والالكانت في غير مجاز ولا لكل واحد من  
 والالكانت مشتركة موضوعات اوضاعا بعد الافراد  
 فوجب ان يكون موضوعات لمفردات كلية من تلك  
 الافراد قال الله تعالى على تلك الاقامة فيه نظر لا  
 كونها مجزاة الاكثر ليس في كونها مجزاة الكل ويمكن  
 ان يقال بطلان ليس بعد بل لا يشك في انه ليس بولي



في الفهم غير صحيح بطل حقيقة دون غير انشائه يعني ان اللفظ  
 ان بطلان الثاني على كونها جازية غير ذلك الواضح انما هو  
 لعدم ذلك جازية كونها موضوعا للمفهوم الكلي ايضا مع  
 زيادة فانها لا تكون جازية الا افرادها والاصل ان على تقدير  
 كونها موضوعا لواحد من الافراد يلزم كونها جازية غير ذلك  
 الواحد وعلى تقدير كونها موضوعا لواحد من الافراد يلزم  
 كونها جازية غير ذلك الواحد وعلى تقدير كونها موضوعا  
 للمفهوم الكلي يلزم كونها جازية كل فرد والاو ليس ذلك من  
 التامة البعد حتى يؤخذ ان ذلك والاول لعدم وجوده  
 يختلف ويظهر بطلان الثاني ليس لعدم صحة برهان بل لان  
 شيئا من الجازية والافراد ليس في اول الفهم غير صحيح  
 بطل حقيقة فيه وحيث ان غير ذلك على السوية في الفهم  
 فلزم ان يكون حقيقة في الكل واما جازية الكل فللزم  
 ان يجمع على جميع وفيه ان الفهم لا يكون جازية في  
 المعنى الحقيقي في الفهم بل يكون ان يكون على منه فيه واظهر  
 فعدم كون شيئا من الجازية اولي الفهم غير لا يلاحظ بطلان  
 الثاني بل جازية ان يكون سور العلم من احواف موضوعا  
 للواحد الذي اتفق على حظه الواضح له بعينه ويكون  
 جازية غير تقدير يستعمله جازية في قول الله تعالى قلنا  
 ما حاشية الشرف على القول وما كان ذلك المفهوم غير  
 معبره اخرج الى اعتبار الاستعمال وانما لم يعتبر هذا المفهوم  
 معينا عند الوضع كمنهوم المعروف بالانسان الجنس لا الفرد  
 ما دعت الا الى اعتبار المفهوم وما دامت الى اعتبار معينا  
 ان يكون ان يكون مدارا لتعريف عند العرب على الاستعمال انشائه  
 فيكون سور العلم من احواف استعمالية لا احواف وصفية

كان الا طول ما وضع لم يستعمل في بعينه قال الله  
 في شرحه للكافية هكذا قدروا وهو بعيد جدا والافراد  
 ان يقال ما وضع لفائدة شيء بعينه ثم قال وما يبعد  
 حمل تعريف المعرفة على هذا المعنى ان تعريف مقابله هو ان  
 ما وضع لشيء لا بعينه ليس هذا المعنى انشائه وحاصل المعنى  
 ان المعرفة ما وضع لم يستعمل في شيء بعينه سواء كان ذلك  
 الشيء موضوعا له كانه العلم او لا كانه العلم واسم  
 الالافق وهو موصول فلول هذا التقا ويلم يصدق التعريف  
 على هذه التسمية لانها ليست بموضوعة لشيء بعينه عندهم  
 ان يكون هناك جازيات لا تصح لهما وايضا  
 لزم ان لا يكون يتم قولهم ان الجاز لا بد له من علاقة و  
 قرينة اذ لا يكون لهذه الجازيات علاقة ولا ضرورة  
 بل يمكن ان يستعملها بما فتنه الواضع وعرفه الخاطي  
 هكذا قال الله في شرحه للكافية ثم قال انما يقول  
 يجوز ان يكون الحقيقة عندهم اللفظ المستعمل فيما وضع  
 لم يستعمل فيه واما استعماله غير ما وضع لم يستعمل  
 فيه على ان يكون الخلفا على قولهم الحقيقة الكلمة  
 المستعملة فيما وضعت له وفي قولهم الجاز الكلمة المستعملة  
 في غير ما وضعت له بيان المفروض لاصلية الموضوع كما في  
 تعريف المعرفة فيكون هذه احواف تصح لهما جازيات  
 ويكون الاستثناء وجوده في وجوده في الحقيقة و  
 للمتمسك في وجوده بامثلة نادرة وجه انشائه وقال  
 بعض الافاضل حاشية في طول كوزان يكون الاستثناء  
 لعدم المقطوع لهذا الوضع والاستثناء والتمسك  
 بالامثلة النادرة تكون تلك الامثلة محل النزاع انشائه



والاستعمال في قول المل وجه الاستنباط والتحكيم بالاشارة الشارة  
 وكون هذه الكلمات موضوعات للمفهوم كالمستعمل في جزئية  
 عند بعض موضوعات لاشياء عند ان لا يكون  
 الاستنباط موحها لكلمة لو كان هذه الكلمات موضوعات للمفهوم  
 كالمستعمل في جزئية بحيث لا يشبه فيه وليس فليس  
 كذلك موضوعات للمفهوم كالمستعمل في جزئية  
 يكون الموضوع له كليا والمستعمل فيه جزئيا  
 اسكونه كذلك اسكونه ما سور العلم من المعارف موضوعا  
 للمفهوم كالمستعمل في جزئية وفيه ان يصح القول التقاليد  
 بذلك محل نظر فانه قال اللفظ الموضوع لمعناه انما هو العلم  
 وما سواه انما هو موضوع للمفهوم معناه ومراوده انما هو سور  
 العلم من المعارف المستعملة في الجزئيات كذلك بقرينة اقدم  
 ومعونة الكلام لا يجمع ما سواه مطلقا او من المعارف  
 كذلك كما قال الفاعل من زاجانه حاشيته على الطول  
 ردا على ان لا الطول وايضا يابى عن هذا المعنى ما نقل عنه  
 منها حيث قال ووافق السيد قدس سره حواشي ذلك  
 الشرع اذ لم يوافق قدس سره ذلك كما قبل او المعنى ما  
 صرح به ثم قال لو ذلك القول فاقيد في ان ايضا ان ليس كلام  
 العلامة المتقاربا في ذلك الشرع ما يكره بقرينة ذلك  
 كما يظهر بالنظر في كلامه قدس سره منقوض بالمعروف  
 بلام اجنسي وجه الانتفاء ان المعروف بلام اجنسي ليس  
 موضوعا للمفهوم كالمستعمل في جزئية بل هو موضوع  
 للمفهوم كالمستعمل في ذلك المفهوم كليا وهذا التقيد  
 ليس بجنسي بل قول المذكور سور العلم بل عارضا ما ذهب  
 اليه اهل ايضا كما صرح به في الاطول فان المعروف بلام اجنسي

موضوع للمفهوم كالمستعمل في حفظ بنفسه لا المستعمل في حفظ  
 بمفهوم كالمستعمل في وجه تخصيصه به ثم انما اجاب بالشيء عن هذا  
 النقض فيما نقل عنه منها حيث قال يمكن ان يدفع بان  
 اللام موضوعات كالمعروف لتعيينات مستخففة بوضع  
 عام فلا محالة المعروف باللام ايضا موضوع لامور متعددة  
 بالوضع العام في الوضع التركيبي وهذه الامور هي اقسام  
 الحادثة مع التعيينات لانه اذا كان في طبيعته انتفاء  
 اقواله هذا الجواب نظرا في اول فدلنا منه على التزام الوضع  
 العام للموضوع له اخص وهو لا يقولون به الا ان يقال في  
 قوله موضوع لامور متعددة موضوع لا يستعمل لامور  
 متعددة على ان يكون اللام للعرض لا لصفة الوضع واما ثانيا  
 فلانه منه على ان يكون المعروف بلام اجنسي وضع تركيبي  
 وقد انكره فيما سبق الا ان يقال بسبوح منه على ظاهر  
 ان كذا انما رايه فيما نقل عنه هناك وهذا منه على التحقيق  
 واما ثالثا فلانه منه على اعتبار تعدد اقسامه بتعدد  
 التعيينات العارضة لها كجلاذ ان و هو تدقيق فلسفي  
 وقد سبق ان التدقيق الفلسفي ما يلتفت اليه اربابا  
 العربية ثم ان معرفة موضوع الموضوع له انما هي حيث  
 انه موضوع له لا يتوقف على السماع من الواضع بان  
 سماع منه ان هذا اللفظ موضوع لكل من رايه متروفا في هذه  
 قضية اذا حفظها تعلم الوضع بمعنى العلم بالوضع لكل واحد  
 مدلول على انما كما مر فيما سبق في الية لكونه هذا في ما  
 ذكره فيما سبق عند قول المعروف ان يقال هذا اللفظ موضوع اه  
 حيث جعل هناك اعلام الواضع شرط لكون المعنى موضوعا له  
 اللهم الا ان يقال استعمال نوع في الاعلام فانه في قوة القول



في هذا موضوع لهذا بل مدار معرفة في تتبع الاستعمالات  
 كما تحققت واستشهدت بهم في ان استعمال اللغات اللغات  
 بمنزلة الفعل والرواية فالمراد ان هذه الالفاظ تستعمل  
 في اشخاص حكم بانها موضوع لها ولها كما في الوضع موقوفا  
 على من حفظه هو موضوع له عند الوضع وكانت تلك اشخاصات  
 غير متناهية لا يمكن من حفظها بتفصيلها فزم بانها موضوعة  
 لها باعتبار امر عام والتزم ان الوضع يحكمه الملازمة الكلية  
 ولا يتوقف على الملازمة التفصيلية واما القيد بالاراء  
 استعمالها في اشخاصات الغير المتناهية وكما عند حكم  
 من حفظه الموضوع له تفصيل حكمها بانها موضوعة للمفردات  
 الكلية الصادرة عن تلك اشخاصات بشرط ان تستعمل  
 في تلك اشخاصات من التبع متعلق بتفصيل  
 اقرب الى الصواب او الى العادة فان العادة انما هي استعمال  
 اللفظ فيما وضع له لانه في نيات ما وضع له لانه اللفظ  
 لا تثبت العقل قبل هذا لم يكن لا يلزم منه توقف اللفظ  
 على التقيد بالواضع وسماع الوضع منه بل يكفي ذلك  
 تتبع الاستعمالات فان الاستعمال القالب في الوضع  
 ان التنبية الاول هو هذا تنبيه قبل كنهية اي تنبيه امر التنبية  
 ان رتبة الى ان هذا في كل احتمال للتنبية مما سبقه عبارة عن  
 امر في وان العبارة كقول القديس هو الراجح وجعل الجز  
 الثلاثة كما هو المجموع انتهى وقد قيل ويجوز ان يكون  
 هذا القول اقول تنبيه في تنبيه التفسير فان القيد  
 لما يجمع التنبيلات بانها كذا وكذا فكانه قال تنبيه هذا  
 انه علم او ما يؤدرونه لانه لا يظن ان الامم لا يخفى  
 ان هذا القدر لا يكفي في النكته بل لابد ان يبين وجه

تخصي

تخصيص الامم بذلك البعض فان جعل وجه التخصيص اختصاص  
 بقسمه بجل في غيره لم يكن ذلك اختصاص وجه مستقل  
 بل يكون من تنبيه الاول واستفاد من عبارة انه وجه مستقل  
 ويمكن ان يقال وجه التصريح في البعض لظهور معلومية  
 ذلك البعض مما سبق بحيث لا ينكره ادعاء بخلاف  
 البعض الا في اوضاعها بحيث يحتاج الى التنبيه بالتصريح  
 وسيجي من ان التنبيه الثالث انه صرح بان علم من  
 ان يبين تأكيد الملازمة التنبيه والتعريف بان  
 وسمي بالتنبيه لهذا لانه حكم بدعي وانتهى خبره  
 هذا القدر ايضا لا يتم نكته بل لابد من بيان وجه التخصيص  
 التأكيد والتصريح المذكور به بذلك البعض على ان  
 الثاني يوضح ان الوسم بالتنبيه في البعض الذي لم يصر  
 فيه بان علم مما سبق لانه حكم بدعي وذلك ينافي بما  
 ذكره انها بقوله مع انه علم منه هذا التنبيه علم منه  
 هذا التنبيه وكذا ان تقول الاولى ذلك التنبيه  
 على اختصاصه بقسمه في ان يعلم منه ذلك البعض قيل  
 ان اختصاصه بقسمه المعنى بذلك البعض وتفرده به بحيث  
 يظهر عند تتبع كلام القوم كيف ومن ذلك البعض التنبيه  
 الى مس والسادس وهو كل من ما معلوم من كلام القوم  
 بل يصرح به في كلامهم على صيغة اسم الفاعل وهو  
 ركونه على صيغة اسم المفعول لانه لا يكون فيه خبر مستتر  
 ويكون قوله ان مدلولها ان مفعول لم يسم فاعله ورد  
 بان لا وجه لتأنيته ولا يخفى ركائز قولنا الثلاثة  
 مشترك في ان مدلولها على صيغة اسم المفعول  
 والاولى في ان مدلولها في نظر بل الاولى في الدلالة



على معنى ليس الغرض ان يكون المدلول ليس معنى الغرض ليس قدرا  
 مشترك بين الثلاثة. اعني انهم واهموا واسم الاثر  
 حتى يكون الثلاثة مشتركة فيه بل هو قدر مشترك بين المدلولات  
 الا ان يقدر انضاف مدلولات الثلاثة مشتركة في المدلول  
 اذ او يقال انما باب وصف الدال بصفة المدلول فاقبل  
 لاننا اضافة الى تلك الثلاثة تمنع الاشتراك بين تلك  
 الثلاثة وذلك لان معنى الكلام يكون كقولنا الثلاثة مشتركة  
 في كونها مدلول كل منها ليس معنى الغرض في البنية ما تشترك  
 فيه الثلاثة ليس كمدلول كل كذلك بل كونه مطلقا مدلول  
 كذلك واعلم ان ما ذكره من مستفاد مما افاده التام  
 حيث قلنا ان هذه البنية موازنة لفظية الا ان ما سبق الكلام  
 لاجله ليس متبصرا على احد وندركا يقال زيد وعمر وليست كان  
 ان كل واحد منهما شجاع اذ في البنية انما اشتراك في ليس  
 شجاعة كل واحد منهما بل مطلوبة اجتماع ان مدلهما الا ان  
 التي طبقت سوق الكلام على ذلك الوجه يفهم ما هو الموضع  
 من اشتراك قول هذا معنى في الكلمة في قوله ان مدلولها  
 صلة للاشتراك وانت خبير بانها جعلت اجلية لا تدفع  
 ذلك والاولى ليس معنى لا زاد او المدلولات وجه  
 الاولوية ان يوافق في السندو المسند اليه لفظا ومعنى  
 وانما قد الاوطاش رة الى التوافق في المعنى كاف في  
 اصل الصحة وذلك متحقق اذ المدلول حقيقة مدلولات  
 في ان رايه بقول الآتي لكونه مدلولات وقد يقال انما  
 افرد المدلول تبين ان مدلولات الثلاثة لكونها  
 مشتركة فانها كانت مدلول واحد واعلم ان معنى  
 المقام هكذا ان مدلولات ليست بعبارة غيرهما وقد افهم

بعض

بعضا من حيزه فعمل الله قد اطلع على شجرة من مصر  
 بافاد المدلول المدلول الظاهر مدلولها الا ان راي  
 قوله والاولى ان المدلول غير اضافة لكونه اي  
 المدلول المرجع اليه المسند اليه مدلولات الواقع فاقبل  
 خلافا لسوق اذ السوق انما هو لبيان حال  
 الثلاثة ومدلولاتها لا لبيان حال العبارة في الغرض فلو ان  
 امد وجه عدم الاتي ان امد بتجصيل المعنى بالغير منها  
 تحصل في اللفظ وفي الحرف كحطه في مداته فلا يلزم من كون  
 احدهما معنى في غير كونه الا في كونه كذلك ولقد احسن  
 قد قيل قال بعض اصحاب المعرفة لو عكس قوله لزيد الا ان  
 بذلك اللفظ كما لا يخفى على ذور الا ان في معنى انه لو قال  
 فيما سبق بتجصيل وبنها يتبعه لزيد القدير باللفظ  
 ولعل وجهه ان قول لا يتجمل الا بالغير انب بطرف  
 اذ لا تحصل المعناه به وبنها اصل لا في اللفظ ولان  
 مداته بخلاف هذه الالفاظ اذ المدلول كحطه في مد  
 ذاته وان لم يحصل في اللفظ به وبنها فاقبل ان  
 يقال ان لا يتبع الا بالغير متفرع على سابقه اللفظ  
 ان يكون اللفظ في كلا الموضوعين شيئا واحدا فها  
 ما ذكره من فقط اوضح ما ذكره فيما مضى فليعلم على كلا  
 التقديرين المتفرع من غير حاجة احتياج الى شيء من  
 الاضحية المذكورة في مما على الاول فقط وانما على  
 ان فلا احتياج الى اعتبار ان تلك الثلاثة عبارة  
 على كت الموضوع المستخص به الاحتياج الى  
 اعتبار امره اللفظي يدفع احتمال كونها افعال اللهم  
 الا ان يقال المراد عدم الاحتياج الى اعتبار ان المدلول







العقلية لا تفيد التشخيص ببنية كلية لا رفع للايجاب الكلي  
 الذي هو قوة السلب الجزئية وذلك لان هذا عمدة مقدمة  
 لقوله فلان كان جزئيا وبنها كليا ولا يخفى ان كلية  
 الموصول لا ترتب على رفع الايجاب الكلي بل لا بد من السلب  
 الكلي فسطح الاعراض على ان لا يكون جزاء يحمل المسمى  
 رفع الايجاب الكلي ولا ضارة الصفة والانتظام واما  
 الاعراض عليه بانه يكون جزاء مطلق الاشارة العقلية  
 ويصح في هذا ان لا تفيد التشخيص فانه الافادة هو الالتزام  
 ولا يخفى ان مطلق الاشارة العقلية لا يستلزم التشخيص  
 والى لم يتخلف عنها والتالى بطر فمالا يحصل له اذ لو اريد  
 انه لا يفيد شيئا افراد الاشارة العقلية التشخيص  
 وانه التشخيص يتخلف عن كل فرد من الكليات فان افاد  
 اذ من الافادة وهو تفيد التشخيص اذ كانت للمعبر  
 انى ربحى كما هو الاصل في كانه قرن بينا عليه السلام فتم  
 الاشارة ولو اريد غير ذلك لم يفيد شيئا انما كالاخفى  
 لا تفيد التشخيص ان قلت هذا بناء على ما سبق في بنى  
 المقدمة فانه الموصول هو موضوع بالوضع العام للتشخيص  
 وهو تفيد التشخيص بالقرينة المعينة بمقتضى ذلك التبيين  
 وهذا بناء على فقد قيل في التوجيه ان مراد بالتشخيص  
 فيما سبق هو التيقن مطلقا ومنها الجزئية اراقتاع  
 فترى الشركة بينه كثير من قدر ما ذكره من الدليل  
 وهو قوله فانه تيقن الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية جزاء  
 يكون الاشارة العقلية مبنية بالتفصيل الجزئية بكونها  
 في بعض النسخ وفيه ان هذا على تقدير صحة بكونه قرينة  
 الموصول انما لا يفرق بينها وبين مطلق الاشارة

العقلية في جواز التقييد بالجزئية وعدم جواز قد يصلح فيها  
 ايضا ان يقال لا تفيد التشخيص ولا ينطبق الدليل المذكور  
 ودعوى الموقوف على حكم بحث واما ما قد قيل من ان مراد  
 بالاشارة العقلية في الاشارة الى هو مطلق صرف  
 ليس له مدخل فيه فتفصيله بالجزئية انما يكون على وجه كليا  
 ان الجزئية لا يمكن ادراكه بالعقل الا على وجه كليا فلا يفيد  
 ذلك التقييد التشخيص على فرض الشركة بينه كونه  
 مطلقا الاشارة العقلية لا تفيد التشخيص ولو كانت  
 مقينة بالجزئية فبما عدم امكان ادراك الجزئية بالعقل الا  
 على وجه كليا ياتي امكان ادراكه بالتشخيص على وجه جزئي  
 فلم لا يكون تقييد الاشارة العقلية بالجزئية على الوجه الجزئي  
 لكما في اظهره ارادة المهور وذلك لانه يتحقق في  
 الاشارة بينه مدخل الامام وبينه امت رالية بها ذاتا  
 لما ان اشارة بكونه كلام المهور انما هو بعنوان ان القرينة العقلية  
 كالحسية قبل ان يفتق ان يكون كونه القرينة الحسية  
 اشارة ظاهرة كلام المهور وليس كذلك بل القرينة  
 متساوية الاقدام في ذلك النسبة الى كلام المهور وفيه  
 ان التشبيه انما يفتق كونه وجه النسبة في هاتين الظاهرتين  
 في نفسه وهو كذلك ولا حاجة الى كونه ظاهرة كلام المهور  
 والا كما في قولنا زيد كالاسد ابتداء علم مما سبق  
 المراد بما سبق هو الاستدلال على ان مرادها هو المعهودة  
 لا مطلقا فيكون الاشارة الى النسبة الجزئية وهي  
 امركا اذ لا تكون الا الصلة والصلة لا يكون الا  
 جملة خبرية مضمونها نسبة خبرية ولا يخفى عليك ان  
 قرينة الموصول في الاصل لا تفيد لكما اطلق عليها



الصلة من جهة قدر عليه قيدا، هذا يقال ما يكون منه حيث  
 قال القرني مضمون الصلة. ومعلوم ان الموصول بمرادكم  
 بان الموصول مركب بعد بيان ان الصلة امركية لربط قوله فان  
 تقييد الكل بالكل او بما قبله. امركية فيه نظر بل المعلوم ان  
 جزئي منهم وقرين بينهما وبينه الامر بالكل كما قد قيل والحال على  
 المسألة ان امرهم اواله وضمه امركية مما لا يفسد بها اذا  
 الاول فلا لا يرتبط به قوله فان تقييد الكل بالكل انما يبق  
 على ظاهره ووجه ذلك ايضا المسألة هي ان خلاف صريح  
 كلامهم لا يزم الخط وهو عدم حصول التخصيص كما سبق  
 واما ان كان لا يخالف ما مر من المصداق الموضوع لمستحق  
 بالوضع الكل لا يناد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه دون  
 القدر المشترك على توجيه اللفظ الاول بانكره ومنه المنفرد  
 انه لم ينافر احد ان لا يناد به القدر المشترك ان  
 اللازم ان كونه اللفظ كليا لا تغني الموصول قد يصح قوله  
 ولم يناد فان جزئيه وهذا كذا اذا لفظ ان المصادق تغني  
 كلي والافادة الوضعية هذا القسم من الوضع كانه الكل قد بر  
 تقييد بالحدث الكل قد قيل هذا ليشكل بقوله انذر  
 هو زيد والذير هو انداع ما هو الحق بانه يجوز كونه الجزئي  
 الحقيقي محمولا. وذلك ان عدم افادة تقييد الكل بالكل  
 الجزئية كما هو مستفاد من كلامهم جزوي او نظري  
 مختلف فيه قال التبريزي حاشية الجزئيه منهم من زعم ان هذه  
 الذخيرة بدلية في اربع قضايا والمذكور بعد تنبيه  
 صوت الاستدلال ومهم من جهات استدلالهم بما ذكر بعد  
 فبعد هذا قوله مبينة بان المصداق بضرر او بغيره  
 على سبيل التنازع لكنه يزعم على تعلقه بان في ما قد قيل ان

فيه ثبوت فساد في الخط الا ان يقال المراد ان المضمون و  
 المضمون اليه كليا عقيلا كما اننا رايه صاحب التجريد وكما  
 ان يجوز ذلك انما انما هو عدم افادة اللفظ العقلية  
 التخصيص ويجوز قوله مبينة بان المضمون بيان لقوله فان التقييد  
 الخ لا يرد ما قد قيل صلا. ومنع ذلك اعترض عليه بان  
 اذا كان المراد بالافادة الاستلزام او كما ان رفع الحجاب  
 الكل ان هذا القدر يثبت امدى لا يرد عليه هذا المنع  
 وانت خبير بان هذا القدر لا يثبت امدى منها وهو عدم  
 افادة جزئية الموصول التخصيص لجواز ان يكون ما افاد الجزئية  
 وايضا في سبب ان اللفظ السؤال المصدر بل يقال  
 كما لا يخفى فلم لا يركز حصول المعية به امدى العقلية  
 البديهة حاشية التجريد ان خلاف ما يحكم به البديهة وقد  
 قيل انه رد ان سلم لو كان الكل صادقا على جميع ما عدا وهو قول  
 فيه نظر اذ علم الحكم المذكور ليست بمحصنة كونه الكل  
 صادقا على جميع ما عدا بل سبب الجزئية انما تكون من جهة  
 الحس والكلية انما تكون من العقل وظاهره لا يحصل من  
 ضم معقول الى معقول محسوس والى هذا اشار الحق في  
 تجريد حيث قال ولا يحصل التخصيص انضمام كل عقل الى مثله  
 فانه انما يعلق الى علم الحكم على جميع ما عدا ارب  
 ما يجوز تجويز صدقه لا مطلقا ضرورة ان العقل لا يجوز صدق  
 الجزئية انما يثبت مثلا ثم يجوز صدقه على اشخاص غير قضاية  
 وهذا القدر كاف في انضمام تمام تجويز صدقه على جميع ما عدا  
 لا ينافي تجويز صدقه على لفظ الا انما هو تجويز صدقه  
 على ما عدا بالذکر لعدم مدخلية تجويز صدقه في نفسه فيما يقصد  
 منها وكفاية تجويز صدقه على ما عدا فلا يرد ما قد قيل ان



نعم قطعا انا لا يجوز صدقة السواد مثلا على ابيان من حيث  
 انه بياض وصدقة الكل على جميع ما عداهم واما ان كل من  
 واهمهم اليه لما لم يكن صدقة على نفسه كالسيرة قوله على جميع  
 ما عداه لم يكن هذا في جميع افراد الفرض واما ان نفسه  
 من جملة افراد فبموجب صدقة كل منها على جميع افراد الفرض  
 لكونها من جملة ما عداه الذي يجوز صدقة عليه قال  
 الدواني حاشية الترمذي لا يقال فرض صدقة على ذوات  
 افراد الفرض على فرض صدقة على ما وصفت لاننا نقول  
 لا يمكن فرض صدقة على كثرية يمكن فرض صدقة على كل  
 شيء باعتبار افراده وقد قيل كل من السؤال وارجو ان ليس  
 في محله اما الاول فلان لو لم يمكن فرض صدقة على ما  
 وصفت لم يصح تعيينه على طريق التوصيف والكل فيه  
 واما الثاني فلا يخفى على جعل الفرض المذكور تعريف والكل  
 على التخيير المقتدر لا على التخيير العقلي وليس  
 كذلك بل الامر بالعكس والالزام ان يكون كل فرد كليا  
 انتهى اقول يمكن ان يقال المراد بكل شيء قوله الدواني  
 يمكن فرض صدقة على كل شيء من الكثرية الذرية  
 يمكن فرض العقل صدقة عليهم لا مطلقا تأمل فلما جازت الى  
 البناء على جعل الفرض على التخيير من التقدير رسم ان  
 التقييد على طريق التوصيف لا يتوقف على مكان فرض  
 الصدقة على الافراد مع وصفها بل يجوز على تقدير مكان  
 فرض الصدقة على ذوات الافراد بدونه اما فرض الصدقة  
 على ما وصفت فليس من اجزاء السؤال في محله وذلك  
 سئل قبل في نظر ايجاز ان يجوز الهيئة الاجتماعية مانعة  
 عن وقوع الشركة لخواصها من الكل مجموع الافراد

في الاحكام

في الاحكام اقول قد مر ان منع غيره ووقع الشركة انما يجوز من  
 جهة الحكم والهيئة الاجتماعية ليست من حيث فلا يجوز  
 ان يجوز مانعة عنه تأمل لعلنا اننا لو منع هذا  
 الدفع لزم ان لا يحصل التخصيص في فهم الكل الى الكل فضلا  
 ان يحصل الاختصاص فرد والالزام بط لا اتفاق و  
 يمكن الدفع اذ في المنع المذكور وهذا الدفع ما هو  
 مما استرأه الاصحاب في شرحه للقرين حيث قال قد يفيد  
 الانضمام امر لا يصدق في افراده الا على شخصي لكنه يجوز  
 له افراد ذهنية لانه كل ما يمكن للعقل ان يفرضه انتهى  
 غير متناهية سورة الخزانة بقيدانته وتوحيده ان  
 جميع الكليات متوحيده الافراد الفرضية التي يمكن للعقل  
 ان يفرضها للكل مجرد تصور يعني ان كل كتاب وكل كذا  
 في الافراد الفرضية لانا امور غير متناهية والامور الغير  
 متناهية بوجوبها لبعضها والى انهم امد المتوحيده  
 في نوع من الافراد الى الافراد لا يوجب شيئا من الافراد  
 من افراد المعلوم اليه من اختصاصه اختصاص المعلوم اليه  
 ببعض افراد فبموجب اختصاصه راجع الى المعلوم اليه وهو  
 وان حذف لفظه وعوض عنه اللام لكنه معناه باق فيجوز  
 ان يقول عليه كما عرفت ان قوله لا يجوز في قوله  
 ابراهيم عليه السلام برادره صفيح برصيح السلس حيث ذكر  
 التمهيد في المعنى ما ورد في كذا كذا السلسا وعند قوله  
 لا يجوز انما هو انما هو انما هو فبقيدها بالكل وضم ادمها  
 الى الافراد لا يقلل افرادها الفنية اصلا فكيف يجعله متشخصا  
 وما عداها من المقدمة المنقولة بالدليل على وجهه يشعربطلا  
 السند وبهذا التفسير يظهر المراد بالافراد الفرضية ما هو



لما خوذت في تفتي الكمال والجزء الثاني من الافراد الحقيقية و  
 الذهنية لا الذهنية فقط كما قيل ولا الا اعم منها بل كما جعل  
 الفرض بمقتضى التعديل المعبر عنه حقيقة الشرطية كما قد قيل وان  
 وجه التمسك ودرجته التمسك لا الصدق على جميع ما عدا  
 لكنه لا يخلو عنه في بعض الناحيات فانها من حيثها لا يكرى  
 في التقييد الغير الوصفي ولعل وجه ذلك ان كلامه الذي فيه  
 يتوقف على كونه الكلي كما يكون العقل صدق كل منهما على ما  
 يكون صدق الافرنجية وذلك لا يتصور الا ان التقييد الوصفي  
 وقد قيل وجهه ان كل من الذهنية يتوقف على كونه الكلي  
 كما يعتبر فيه الافراد الفرضية وذلك لا يتصور في التقييد  
 الغير الوصفي الا في اذ الكلي المضاف المثل لا يعتبر فيه  
 الافراد الفرضية كما تقرر في الفروع اضافة الى ان  
 الى ان غير حادثة فالمعتبر فيه هو الافراد الحقيقية فلم  
 لا يجوز ان يحصل للتعبير بحيث يمنع من فرض الشك  
 وفيه ان التقييد الاضافي بمنزلة الوصفي فانه قولنا علم رجل  
 عدم منسوب الى رجل فالفرض بينهما باعتبار الافراد الفرضية  
 في احداهما ووجه الاخر محكم انتهى وفيه ان التنزيل المذكور  
 خلاف الظاهر على انه لا يجوز ان يضاف اليه الا اعتبار الافراد  
 الحقيقة حقيقة لا تقرر في الفروع التنزيل المذكور لا يحسم  
 مادة الاشكال فانه لا يمنع من ان يضاف اليه الشمس وان كان  
 بمنزلة فضا منسوب الى شمس اذ لا يخفى ان يقول لا يجوز  
 ان يحصل للتعبير بحيث يمنع من فرض الشك بتقييد الفرض  
 بالمنسوب اليه بالشمس باعتبار افراد الحقيقة  
 ثم اقول ينبغي ان يقال في التقييد فيما ذكره في بعض الموصوف  
 والعلم ولا شك انها كالموصوف والصفة في جواز

اعتبار الافراد الفرضية فاعلم ان هذا لا يضر بالنظر المذكور فاقبل  
 لا يقال قيل ان معارضة قولهم تقييد الكمال بالكل لا يفيد  
 الجزئية صلا انه قد يفيد الجزئية والامكان الطبيعية المقتضية  
 بالعموم جزئية حقيقة وانما لا يبط ما قالوا انها جزئية حقيقة  
 صلا جعل بعضهم القضية الطبيعية داخلية في الشخصية ومنها  
 معارضة اخرى ذكرها السيد الجريدي في جوابه وجهه ان  
 يقال ان تقييد الجزئية والالزام ان يكون ما ينظم الى الكلي  
 ويفيد الجزئية جزئية ولا يلا في مفهوم كلي ففتقر الى  
 ينظم اليه ويكمل جزئية وهكذا فيلزم عند تفكير شخص  
 ان يتفكر في موضوعات غير متناهية هي واثبات منع  
 ان لكل شيء مفهوم كلياً ففتقر الى ما ينظم اليه ويكملة  
 جزئية بل قد يكون متمماته لفرضه عروض الاشتراك  
 والشخص في هذا القبيل وجه جعل بعض اميرانيين  
 ان قيل القضية الطبيعية لا تنحصر فيما موضوعه بقيد  
 بالعموم فربما يصح التغير في الالزام يقال الكلام بمنع كونهما  
 منحصرة فيه وان روي في الشمس لانا نقول  
 هذا ان رايه ان القول في الطبيعية المقتضية بالعموم  
 جزئية حقيقة او جعل القضية الطبيعية داخلية في الشخصية  
 او افادة ذلك القول في تقييد الكمال بالكل قد يفيد الشك في  
 فعل الوجهة منصف الاول هو ان يقيد الطبيعة بالعموم  
 لا يفيد الا وحدتها بالوحدة الذهنية وذلك لا يجرى على  
 الكلية وعدم امتناع العقل من فرض الشك فيها بحسب  
 الخرج قال التفتازاني في شرحه انما صدق المعلوم بالفرض  
 ان الكمال هو موصوف لا ووصاف الكلية لا ينسب الى هذا الهندية



في لو كان ذلك هو مفهوم الجزئية والتشخيص وانتاج قول الفكرة  
 كانت الكلية كمالها وفيه صفات في اية الطبيعية قسم مستقل  
 في مطلق القضية ويسمى الشخصية فيضا عنهم فكيف تكون  
 داخلية فيها والى هذا اشارت راجع في حكمة على شرط  
 التسمية حيث قال لو تكلف ادخالها تحت الشخصية  
 فقد خرج عن الصنعة او ان الحكم في الطبيعية عن مفهوم المتنوع  
 باعتبار وجوده شعور الذهن ولا يخفى ان الكلية لا يخرج عن  
 الكلية بان يحكم عليه باعتبار وجوده الذهني كما انه لا يخرج  
 عنها بان يحكم عليه باعتبار وجوده ضمن الفرض القضيائي  
 المحصور كما ذكرنا في الفتح في حاشيته على شرح التهذيب  
 واما اننا ويلي بان مرادنا ان الحكم الداخلي في الشخصية  
 يقع قطع النظر عنه لعدم لا يفيد هذا العلم كما لا يخفى على اولي  
 الالباب وايضا وجه جعلها داخلية في الشخصية ان الشيخ  
 في الشفا قلت القسمة فقال هو موزع ان كان موزعا فهي  
 الشخصية وان كان كلياً فانه يميز كمية الافراد في الصورة والا  
 فهي اعمالة فظهر بعضهم انه ادخل الطبيعية في الشخصية  
 وليس كذلك بل الوجه في التعليل ما ذكره في راجع التسمية  
 من ان الكلام في القضية المعبرة في العلوم والطبيعات لا  
 اعتبار لانه العلوم وفي ضعف الثالث ان مراد بالقييد  
 المذكور هو القيد بالنظر الى الافراد وقييد الطبيعة  
 بالعدم معناه اخذ باعتبار العدم فليس فيه الا فارق  
 المذكور في اية قيد الطبيعة ما هو موصوف له لا مطلق العلوم  
 كما يدل عليه قولهم الطبيعة في حيث انها عامة فذا وكلية  
 في هذا المعنى كما قد قيل وفيه استلزام الدليل المذكور  
 وهو قوله فانه قييد الكلية بالكل لا يفيد الجزئية واعلم ان الظ

من حاصل كلامه هو ان مجرد الاشياء العقلية المهددة لا يفيد  
 التشخيص لان مجرد تقييد الكلية بالكل ومجرد ذلك لا يفيد الجزئية  
 فلي هذا لا يخارجه الاستلزام الا انه لا يتفرع عليه فيكون  
 الوصول كلياً كما يشير اليه ولعل هذا كله الذي على وجهه ان  
 الاشياء العقلية المهددة مطلقاً لا يفيد التشخيص فقال ما قال  
 قل ثم انه بعد هذا الحل ان قرر الدليل في مجرد الاشياء العقلية  
 مجرد تقييد الكلية بالكل وذلك لا يفيد الجزئية لان يتم التقريب  
 والاستلزام كما ذكرنا وان قرر بان الاشياء العقلية مطلقاً  
 مجرد تقييد الكلية بالكل وذلك لا يفيد الجزئية بكون الصغرى  
 ممة وان قرر بان الاشياء العقلية مطلقاً تقييد الكلية  
 بالكل مطلقاً وذلك لا يفيد الجزئية بكون الكبرى ممة فان راجع  
 في كلامه على احد الافتقالات وافعال غيره على اقلية واثبات  
 هذا غير منقوت فيما بينهم بمعنى انه لا يبراه فيكمل قوله  
 فانه تقييد الكلية بالكل لا يفيد الجزئية على هذا المعنى في الاستلزام  
 الذي لان لا يحل التشخيص بذلك التقييد لو استلزم  
 الانتقال الى شخصي هكذا في النسخة راي ٢ والظن ولو  
 استلزم بالواو والاشياء لو الوصلية في اننا في العلم  
 دخول الواو عليهم منضم مع هذا الكلية تقييد هكذا في  
 النسخة راي ٢ وانظر بالجمام امراض الكلية اندر هو  
 القيد بان على العلم بالخيار الصلة فيه في اية الصلة  
 كل واختار الكلية في ذلك كجب ان يرجع الى جهة عم الكلية  
 فالعلم بالخيار لا يكون سبب الانتقال الى جزئية يمنع  
 العقل عنه فرض الشدة فيه كسيرة والكلام هنا  
 فيه نعم ينتقل الى المراد بالموصول وليس الكلام فيه فليج  
 قوله تقييد تلك الاشياء العقلية والتشخيص ولعل هذا هو معنى ما



قد قيل نعم يفيد تلك الاشياء التخيلى عن غير التخيلى المراد  
عند الخطاب لا بمعنى الجزئية والكلام فيه فلا بد ان يفيد  
التخيلى ان الموصول بقرينة معينة والافعال الموصولة  
لا يفيد التخيلى كما سبق في تبينه المقدمة وفيه ان الكلام  
في افادة قرينة الموصول التخيلى لا افادة الموصول الا ان  
يقال المراد لا بد ان يفيد وذلك يفتقر ان يفيد قرينة  
او افادة ايادى انما تكون بافاد قرينة كما سبق في تبينه المقدمة  
ثم ان الموصول انما يفيد التخيلى بقرينة عن غير التخيلى  
المراد لا بمعنى الجزئية والكلام فيه ان مجرد الاشياء العقلية  
التي هي قرينة الموصول هي العقلية كما سبق فافهم ان  
مجرد الصلة لا يفيد التخيلى والجزئية في غير حقوق ما يحاسبه  
واذا افاده عند حقوق ما يحاسبه تدرج حقوقه المحاسب الذي  
هو انحصار الصلة في التخيلى شرط لا افادة الجزئية لا افادته  
ما هو المراد من الموصول اذ كثير اخلو قرينة الموصول عن المحاسب  
كانه الذي هو ان لا يفيد كما هو المراد من الموصول هو مجرد  
الصلة لا مجموع الصلة والمحاسب فلا بد عليه قد قيل ان  
المراد بالاشياء العقلية هو القرينة التي تدل على المراد  
بالموصول ما اذا وجه مجموع الصلة والمحاسب لا مجرد الصلة  
انتهى واما ما قيل ان لا يرد من هذا الجواب ان بقرينة الموصول  
مجموع الاشياء والمحاسب وذلك بناء ما هو الظاهر  
في كل الصورتين او المعنى فيهما سبق في ان قرينة هي  
القرينة العقلية التي عبر عنها بها بالاشياء العقلية  
فقط كل السقوط اذ لا اشياء لهذا الجواب بقرينة  
الموصول مجموع الاشياء والمحاسب فضلا عما لا لزوم  
فلا حاجة الى قد يقال في دفع المناقاة ان ما ذكره من

منه عن التحقيق وما سبق منه في اشهر اسقنية  
يشتمل عليه الخطاب لا سيما الطرف على المظروف والافاد  
من قبيل افاد المظروف الى الطرف وتذكر غير عليه الرجوع  
الى القرينة كما سبق في ذكره فان الموصلة لا تذكر له  
من لفظ يجوز فيه التذكير بمعنى الكلام ليكون على طبع  
ما سبق عند قول المصراع كانت في الخطاب من الافراد  
المفصلة بين القرينة يشتمل عليه الخطاب كما قيل سابقا  
اعند قول المصراع كانت في الخطاب فالغير من  
الاشياء احيى بين القرينة يدركها الحس ويكرز ان  
يكون متعلقا به كما بيان المنطق الادراك  
بما لمسته كل من هاتين افرقها في الاول من المظروف  
للفظ كما استمرنا اليه في الثاني من لسان السبب  
يدفعه انه لا يتناول ادعاء من عليه ان هذا لا يقع  
فيما هو المراد من المصراع والغير واسم الاشياء في  
في الجملة والموصول في البنية اقول كونه المراد من  
في اللفظ كلام المصراع والغير واسم الاشياء في بيان  
البنية كما ان الموصول في البنية في الفروق بينهما انما  
تم بذلك وقيل نفهم من عبارة الشارح ان الخطاب في  
المصدر لا يتناول قرينة غير الغائب ويتناول  
قرينة كل من ضمير المتكلم والخطاب لكنه لا يتناول  
بلا تخلف فيه لا يجوز قرينة الا لغير المتكلم ومع التعليل  
يجوز قرينة لغير الغائب ايضا اقول لعل ذلك امر الكلف  
هو ان يقال لما كان الخطاب بالمعنى المصدر لتوجيه الكلام  
الى الغير فكما ان اعتبارا ذلك الغير هو الخطاب  
قرينة لغير الخطاب كذلك هو باعتبار صدور



ذلك التوجيه عن التكلم بكون قرينة لغير التكلم وباعتبار سبوع  
 ذكر المبرج فيه بكون قرينة لغير الفأب وفيه انما كان توجيه  
 الكلام الى الغير يندرج فيه الوجه والوجه اليه لم يعد اعتبار  
 صدور التوجيه عن التكلم تكلفا كما لم يعد اعتبار ذلك  
 الغير هو انما طلب تكلفا لكون كل منهما مع مقتضيات بخلاف  
 اعتبار سبوع المبرج في ذلك التوجيه اذ هو ليس مع مقتضيات  
 فصيح ان لا تكلف فيه بكون قرينة لغير الفأب ولا يصح عطف الحش  
 ولا بكون قرينة لغير الفأب هذا ولا يصح عطف الحش  
 في الخطاب عطف على قول لا يتأول او لا يرد فيه ايضا ان لا يصح  
 في عطف الحش على الخطاب وذلك لانه كونه اضافة القرينة  
 الى الخطاب بيانية لست في كونه اضافة الى الحش ايضا بيانية  
 عند العطف وهو غير صحيح واعتبر في عليه بانه لم لا يكون ان  
 يكون الحش مطلقا على الخطاب بانه يكون اضافة القرينة الى  
 الخطاب بيانية والى الحش لانه ملازمة لا بد لتفصيل دليل  
 وبانه لم لا يكون ان يكون الحش مطلقا على قرينة الخطاب  
 اما بتقدير المضاف بقرينة المضاف عليه اسر وقرينة  
 الحش او بدونه انتهى وذلك ان تقول الخطاب على بقرينة  
 والحش مدمر لا عينها فلا يكون بينهما مناسبة في عطف العطف  
 عند البلفار ولا يصح عند البلفار يصح ان يكتم عليه بعدم  
 الصحة فانه في الافتراض الاول وانت جدير بان عطف  
 الحش على قرينة الخطاب ولو بتقدير المضاف غير صحيح ايضا  
 عند البلفار لعدم المناسبة المصححة لكون الاضافة في امها  
 بيانية وانه لا فلا في ملازمة قد برر ولا يخفى  
 وان كان صيحا بقرينة الف ودمونه المدمر  
 قد لا يفيد الحش اعتد في عليه بانه هذا غير قاطع بكون ان

122  
 يكون المادان الاتقان العقلية لا تفيد الجزئية في هذه المواد  
 بخلاف قرينة الخطاب والحش فانها تفيد انهما اجملة وقد  
 عرفت في فقه كذا لانه المبرج لتفصيل لقوله قد لا يفيد  
 الشخصية ومقتضى السبوع والذوق ان الفأب راجع  
 الى قرينة لغير الفأب فتذكره اما لتذكر كذا او لا مرفيا  
 سبوع لكنه يحتاج في التقدير المضاف لانه سبوع  
 المبرج كما قيل ولعله لهذا قد قيل ان راجع اما الى لغير الفأب  
 او الى الفأب اسلانه لغير الفأب عيجه المبرج وعبارة عنه  
 او لانه الفأب هو المبرج وفيه ان اللازم في انه قد يكون  
 لغير الفأب كليا او قد يكون الفأب كليا والوجه ان قرينة  
 لغير الفأب قد لا يفيد الشخصية فامل فانظر ما ذكرناه  
 وحاصل التفصيل ان قرينة هو سبوع المبرج وسبوع المبرج  
 قد لا يفيد الشخصية لانه المبرج قد يكون كليا وما قد يكون  
 كليا سبوع قد لا يفيد الشخصية وذلك ان تقول ان راجع الى  
 فغير قرينة لغير الفأب المبرج من الكلام است يفيد قرينة  
 هو المبرج واما ان راجع قد يكون فغير ان قرينة قد  
 لا تفيد الشخصية فامل لا تخفف على لقوله ولا  
 يرد وما يحقق ان لغير الفأب الذي مرجه على ان لا يفيد  
 والكلام في الحق لا يجازي ولا يخفى ان عدم  
 انه مرتبط بقوله الا ان يقال في تضعيفه لكن قد عرفت  
 انه فاعده بما هو رماه لك فيما سبق بيانه كونه الموصول  
 كليا كما هو استفاد من ظاهر قوله المبرج ولذا كانا  
 من سبوع وهذا كليا اذ الظاهر انهما جزئيتان كليا وهذا كليا  
 فاما ذكرنا في بلا مرفية فلا يرد ما قلنا ذكرنا في  
 كونه الموصول كليا ولا ينافي كونه جزئيا فلا يصح قوله فلا يصح قوله



فلذلك كانا جزئيين وهذا كليا فانه بيننا وبينه قول الحق  
 وهذا كليا انه كانا هو موصول كليا جزئيا وليس فليس في صل اعراض  
 الشئ ان قوله الاشارة العقلية لا تفيد الشخص ان البقي  
 على اطلاقه لا يستلزم دليله على قوله فانه تفيد كليا بالكلية  
 لا تفيد الجزئية وان حمل على معنى ان مجرد الاشارة العقلية  
 لا تفيد الشخص يستلزم دليله لا يستلزم مدعاه ان  
 قوله وهذا كليا فانه ما اذا هو موصول كليا فانه لا انه كليا  
 اجملية. **الفصل الثاني** سابقا اشارت الى توجيه ارجاع  
 خبر كانا الى الخبر واسم الاشارة وما حمل التوجيه انما  
 وان لم يكونا مذكورين صراحة الا انهما مذكوران حكما  
 لانهما هما ما جاسوس ويكفي ذلك ارجاع الخبر كلفناه  
 سابقا. **ار** موصول الى رايه بالاشارة العقلية اي  
 بقوله الاشارة العقلية لا تفيد الشخص وهذا ان  
 الى ان رايه بهذا وتوجيه لا اشارته الى الموصول  
 انما اشارته الى الموصول منهم في قوله للاشارة العقلية  
 لا تفيد الشخص هذه قبيل الاشارة الى ان رايه لا اشارته  
 العقلية تنزيلا لمجرد ان رايه بالاشارة اخية  
 كما ان خبره ولم يزد الدقيق لم يقل ان الموصول منهم  
 في ذلك الاشارة العقلية سابقا وان كان ذلك اليهم  
 قاله عدله. **وقيل** ان توجيه كلام الحق بحيث  
 يندفع عنه ما ورد منها. **بعض** ان كليا اسما  
 كليا جزئيا اسما فترتبة حيث لم يفهم السامع منها الا لامر  
 كليا وهذا بيننا في قرينة الموصول مع قوله العلة وجه  
 فانه هو المظهر عما صرح به القائل المذكور نفسه ومنها  
 توجيه ان ذكره بعض المحققين مستفيدا من سبيل الشرف

قد سرور منها. **وفصل** بعض التفصيل بعضا في وهر ان عرف  
 المصنف بهذا التسمية بيان الفرق بينه الموصول واخره  
 بعد جعل مشتركاة كونه كل منها موضوعا بل موضوعا كليا  
 لكل من الجزئيات باهما وضع له الموصول وقد يكرر جزئيا  
 حقيقيا وقد يكرر جزئيا اضافيا بخلاف اخره فانه وضعا  
 له يكرر جزئيا حقيقيا وانما فقوله الاشارة العقلية  
 لا تفيد الشخص قضية مطلقة. **والقضية** استنادة في  
 قوله بخلافه قضية دائمة واراها بالتشخيص الجزئي  
 الحقيقي فيكون القضية الاولى ايضا دائمة وان كانت  
 مطلقة في قوله فلذلك كانا جزئيين وهذا كليا مرادا  
 بالجزئي الحقيقي وبالكل الجزئي الاضافي فانه قلت  
 هذا القاب ايضا كذلك فكيف يصح الفرق قلت  
 سمي ان التسمية العارضة استعمال الخبر الجزئي الاضافي  
 مجازا. **ولا يخفى** بعد ايراد هذا المعنى الذي ذكره  
 القائل عن عبارة الحق فانه يحتاج الى تحلف بارادتهم  
 الجزئية والكلية عما كونهما حقيقة او مجازا او لا  
 عم اعتبار تحقق الاول في محله حقيقة والثاني  
 في محله مجازي. **الاجاز** اذ لو حقيقا بالحقيقة لبطل الحكم  
 انما وبالمجاز الحكم الاول ولو حقيقا الاول لا اول  
 انما بالذات لكافة قلنا بعبارة الفهم جدا وقد يقال  
 لعل وجه البعد يقال هذا الجواب من عذارة قول المصنف  
 كليا مجازا باعتبار بعض ملاحظة. **فوطا** هراة واليس  
 كذلك كيف ولو اعتبر الفرق بينه الموصول واخره  
 هذا الباب لا يرتفع الفرق بينهما لانه باب مفتوح  
 في الكل فانه اعتبر فليعتبر الكل فيكون الكل كليا والا



فكل حرف بلا فتحة وقل وجهه ان هذا الفرق  
 انما يصح بناء على ما هو المشهور من كون قرينة الموصول نفس  
 الصلة لكن التحقيق ان قرينة الصلة مع ما يصحها قائل  
 وقد قيل لما كان ما وضع له الموصول شخصيا وما قرينة  
 معقولا صرفا لا يدرك به الجزئي الا على وجه كذا الموصول  
 جزئيا بسيماها كذا فيمكن حمل ما ذكره القائل على هذا المعنى  
 بان يراد بالفتحة وتبينه القرينتين كذا احدهما مفيدة  
 للتحقيق بمعنى الجزئية دون الاخر فلا يقدف فيه وفيه انما يلج  
 على حمل على المعنى المذكور ان القائل قال بهذا القول والفظ  
 ان ذلك الفرق باعتبار اشتراك المصطلح القرينة في  
 الموصول على نفس صلتها وان كانت قرينة بالحقيقة الصلة  
 مع غيرها فانه على الحمل المذكور لا حاجة الى اعتبار اشتراك  
 بل يكفي ما ذكره على اعتبار التحقيق ايضا كما لا يخفى  
 واما ان جعلهم التسمية بالامارة اشارة الى ذلك التقييم  
 منهم يجوز ان يكون لظنهم بان مدلول الخبر كالمعنى متغيرا  
 بالوضع كما يستتبع اليه المصطلح بخلاف الموصول كذا مدلوله  
 انما يتوهم بالقرينة وذلك ان تقول يجوز ان يكون ذلك  
 التقييم منهم باعتبار القرينة امدلوله متغيرا بحسب  
 القرينة اما مظهر واما علم ومدلول الموصول باعتبار قرينة  
 نفس متغيرا قائل والتعبير لجعل اشارة الى كنية الموصول  
 جعل لا واقعا بسبب كذا الظاهر مراد انهم جعلوه  
 كذا حقيقة فيكون هذا الكلام اشارة الى الحق ما حمل كلام  
 الحق عليه والمقصود حمل على القائل وبعبارة  
 قسم او من اشارة ايضا الى الاسلوبية من حواشي ان  
 ادوات النعم واهل المعاني والنحو صرحا بانهم يملكون

بمعاملة الموقوف للامانة معانية من الاستفراغ والعهد  
 وغير ذلك فتدبر ما مدلوله متغيرا قبل الموصول  
 كناية عن الامانة فلا يتحقق حرف لكن يتحقق باسم  
 الاشارة على ما يظهر من التسمية الثالثة اشارة الى توجيه التقييم  
 باسم الاشارة ان التقييم غير شامل للاسم الاشارة  
 مع ان القسم شامل له ولا يراد عليه قد قيل ما يظهر للتسمية  
 الثالثة هو انهم جعلوا ايضا كذا في التقييم فقي له  
 فانه لا يظهر للتسمية الثالثة انهم جعلوا ايضا كذا  
 فعمل انهم جعلوا الموصول كليا قد يقال لو كان التقييم المذكور  
 اما ان جعلهم الموصول كليا كان اشارة لجعل اسم الاشارة  
 ايضا كذا وانما خفف اذ لا وجه له اصلا ولا اخر من جعلهم  
 اياه كليا والظاهر هو اشارة بالظن الى احتمال  
 ان يكون الموصوف ان علم الفرق والافاد المذكورية من  
 الابهوة على ان يكون التسمية مستعملة في حكم البديهي ووجه  
 ظهور ما ذكره ان يكون هذا التسمية على نحو اخر  
 ان بقية من التسميات وايضا ليس من الدلائل التسمية  
 على العلم بل الدلائل انما هو التسمية على المعلوم وحده مكلوم  
 ان الظاهر بساقي كلام المصنف التسميات ان بقية و  
 وابالجملة ان لفظه ان هو الاصل بالتسمية هنا هو  
 نفس الفرق والافاد المذكورية لا العلم بها وان كان  
 الظاهر سياق عبارة هنا ان هو به هو العلم بها لا نفسها  
 ومنه رجحان الاول ان على صفة عبارة هنا على الظن  
 بان يقال صرح بان علم الموصوف لان علمه كذا النسخة  
 بخط الامة بلا ان فيه ووقعه بعض النسخ لانه باللام  
 اشارة فقد قيل انه سهل في النسخ وقيل يمكن توجيهه بان



بقارانه على لقوله والظان هو اد واصله ان هو بالتبني  
 هو الامر المعلوم من لاي و المعلوم من ال اي هو هذا  
 الفرق والف والمذكور به قائل كما يجد الاستفاد  
 من التنبية في لفظه وتخصي ان يكد والتفريع بهذا التنبية  
 لاظهار الاتهام بانه اول التنبية اختصاصا بغيره كما  
 استراليا فيما سبق استمكن من العلم فشره  
 لما سبق منه تنبيه المقدمة فانه لم يعمد استعمال التنبية  
 في المعلوم الصريح من لاي حيث علم منه المفعول  
 من العلم ا حيث علم ما سبق او من الفاعل حيث المفعول  
 حيث علم المفعول والظاهر حيث علمت حيث كان على علم  
 وليس من العلم المشترك وذلك لانه الظاهر ان هذا  
 الفرق انما هو مجرد لفظ الموضوع لانه المفعول ووحدة العلم  
 من غير ان يلاحظ وحدة الموضوع وتقدمه فظاهر ان هذا  
 الفع ليس من العلم المشترك لتقدم الموضوع له فيه وان كان  
 باعتبار تقدم الوضع فلا يرد عليه ان التقدم انفي حيث  
 هذا التقدم المقيد بوحدة الوضع وذلك ليعلم المشترك لعدم  
 تقدم الموضوع له بوحدة الوضع فيه ان في تقدم الوضع  
 في المفعول لا يشترط بل التقدم الوضع في اياد عند من  
 جعل هذا والواحد بها قرأه مراد وكذا التاوية فربك  
 وغلامك كما مر في تنبيه المقدمة فظان هو اد  
 انما انما هو جواب سؤال مقدم ان يقال كبر ان يكون مراد  
 القائل هو الفرق بين المفعول وبين العلم الغير المشترك  
 وتقرير اجواب فظ بل بين التنبية عطف على قوله  
 بين اسم الاشارة بل بينه وبين التنبية وهو الموصول  
 واسم الاشارة هو المفعول قائل والاولى بل بينه الموصول

ايضا وكيف ان يكون مفعولا في قوله بينه وبين اسم  
 الاشارة بل علم الفرق بين التنبية ايضا بعضها مع  
 بعض قائل الا انه خص ذلك الفرق بالفرق بين  
 العلم والمفعول الوجه المذكور وان لم يلزم لقوله مفعول  
 لهذا الفرق بانه على الاشارة التنبية مفعول كما قد قبل  
 فانه الكلام في ذلك الفرق لانه مفعول الفرق بينهما وايضا  
 لو ارد مفعول الفرق بينهما لم يصح قوله لما ان تقيم غيره  
 مفعول لهذا الفرق اذ تقيم غيره ليس مفعولا لمفعول الفرق  
 بينهما كما يستفح بانقله عن كثير من كتب الاصول كقول  
 دونه الفرق بين التنبية او دونه الفرق بينه وبين  
 اسم الاشارة بل بينه الموصول ايضا ويمكن حمل على التمثيل  
 او دونه الفرق بين التنبية مثلا حيث لم يذكر  
 اسم الاشارة او الموصول ايضا ويمكن حمل على التمثيل  
 ا حيث لم يذكر غيره اسم الاشارة في تقيمه بل مفعول  
 على العلم والمفعول وهذا لتعليل لقوله دونه الفرق بين التنبية  
 ووجه دلالة عدم ذكر اسم الاشارة في التقيم على ذلك  
 ان تقويت الفرق بين التنبية في التقيم فرع ذكر  
 التنبية فيه مع عدم الفرق بينهما وليس فليس هذا قبل  
 وفيه ان تقويت الفرق بين التنبية في التقيم قد  
 يكون بعدم ذكر في اذ الفرق بينهما فيه وعدم التنبية  
 فرع ذكر في اذ لا يخفى دونه عدم حصول الفرق  
 بين التنبية فتذكر مشترك الى ذلك اي  
 الى ان تقيم غيره مفعول لهذا الفرق كما هو الظاهر والى  
 انه غيره لم يذكر اسم الاشارة في تقيمه كما قيل والى كل  
 منهما وقد عرفت معناه ارمع دونه عند قول



المصروف في القدر المشترك من ان يفيد تفاوت بينه جعل  
 في حال المضاف هو اليه فيما ينسب الى ذواتها شأن  
 الى فساد الاحتمال الثاني ان الكلام لا يفيد عدم كونه اسما  
 الاثر في معناه كالجزي لا قسم منه وهو هو منها هكذا  
 قد قيل ولك ان تقول معناه وقد عرفت معنى في التقييم  
 حيث ذكرنا القصور في عدم ذكر اسم الاشياء دون عدم  
 حصول الفرق في اسماء الاشياء كذا قال طائفة الاسماء  
 الاثر في اصطلاح الادباء اسم للفروع دون افراده كما  
 قد قيل والاشياء لم يكن افرادها هو موصول عنه فاسد الحكم  
 او قاله في ايراد المصداق في التقييم فاسدا اذ لم يرد  
 في قولنا ليس في الاقسام في التقييم وذلك ظاهر الفساد  
 فيكون التقييم التقييم المصروف فسادا وهو من خلاف ذلك  
 ويمكن ان يعتد بضعفه لما اشار اليه فيما سبق من  
 بعدد ما لم يتقرر له لاحتمال ان يكون افراده وعكسه  
 ان يعتد ايضا بما لم يتقرر له لاحتمال ان يكون افراده من  
 تقيم الجزي لا جلا في المراد باللفظ الذي معناه جزي الذي  
 معناه جزي فقط وهو موصول ليس كذلك فانه موصوف  
 لكما ايضا فامل ذلك القسم اسماء الاشياء  
 اقرية في الاشياء التي ان يكون ان يكون القرية  
 بالمعنى الاصطلاحي كما هو المتبادر فالأضافة بيانية ويجوز  
 ان يكون بالمعنى اللغوي والأضافة من قبيل هو قطنة  
 وقد لول التميز بالوضع قبل المناسب ان يقول لول التميز  
 والعلم بالوضع او يقول ان يوضع في وقت التقييم الجزي  
 الى التميز واما اسماء الاشياء لتبديل الاصل والابو  
 الا ان يقال ان التقييم بما هو مقتضى التقييم من تقدير ان قيم

في السابو واستقط العلم منها للاشارة الى ان من انكم  
 بالف ورفق حجب التقييم بينه اظهر وانكم الاثر في انتم  
 وقد يقال سقط العلم والحق بذكر التميز لعدم الاختلاف في  
 العلم ويتبادر من الباعث ان الف والالف والعلوم  
 بما سبق راجع الى هذا الظن ولعل وجه التبادر تقرر  
 فيما بينهم من ان النفي والاثبات اذا دخل على مقيد جمل  
 الى التقييم فليزى ما قيل ان اعتبارا في كل من الظن والتقييم  
 فاسد لما ذكره غاية الامراء في التقييم من  
 في والظن قابل لكل من عليه اعتبارا في وفاء وتلليل  
 التقييم بالظن اهذ يورث ان التقييم هو التليل في الظن  
 ولا يلزم من وفاء والظن واما ما قد قيل نعم لكن  
 التقييم بالظن منها ليس الى الف والاشياء في  
 الظن فيمن ان التقييم بالظن ليس في الف والظن  
 في ربه الى الف والاشياء في وفاء اذا علم من  
 الـ في التقييم فاسد في نفسه وقد يقرر عليه بان  
 لم يعلم من الـ في وفاء وهذا التقييم في نفسه مع قطع  
 النظر عن الظن لانه يجوز ان يكون المراد باللفظ الذي  
 معناه جزي في هذا التقييم اللفظ الذي معناه جزي فقط  
 فلهذا لم يجعل الاسم الاثر في قسم منه وباللفظ الذي  
 هو موصوف مستحق بوضع عام الذي هو ضال له اجله كما  
 هو التحقيق في لا يجوز بينه التقييم في نفسه فكيف يعلم  
 من الـ في وفاء هذا التقييم وانما يجوز ان يكون افراد  
 اسم الاثر في بعدد كليها كالموصول فلا يجوز تقيمهم  
 بافراده لهذه النكته فاسد فاصل التقييم في الف  
 اول الاثر في الوصفه مستفاد مما سبق



وقوله وذلك الظن انه من قبيل عطف العلة على المفعول اما  
 انهم اراها لا انهم وكذا قوله واما انهم الا انهم جعلوا قد  
 قيل فيه ان عدم افادته بنفسه لا يستلزم كونه الظن المذكور  
 سببا للتقديم المذكور اقول يمكن ان يقال يجوز ان يكون  
 المراد باللفظ الذي مضى في اللفظ الذي مضى عنه افاد  
 بنفسه حرفي فهذا الاعتبار يصلح ان يكون الظن المذكور  
 سببا للتقديم المذكور وكما ذكرنا من هذه الظن في اللفظ  
 ان المراد من الظن ما نقله عن القائل وما ذكره نفسه  
 كقولهم ان يراهم جعل اسم الاشياء غير مفيد للتقديم  
 المعتبر وضعه وجعلهم الغير مفيد له وتطبيق ما ذكره  
 على هذه الاحتمالات فلا استرة فيه من غير ضمنية من  
 المستعمل قبل المفهوم من هذا عدم تحقق ضمنية من المستعمل  
 حية اطلاق الغير والمفهوم من قوله ولم يتفطنوا ان  
 انها ضمنية لازمة تحققها من قبيلها توافق في اجواب  
 ان الاول من غير فهمهم والواقع انهم اراهم هو ان التقديم  
 حاصل من لفظ الغير من غير ضمنية وليس الامر كذلك بل ان  
 ضمنية لازمة كما يبين قوله ولم يتفطنوا الى فلانها كانت  
 واما ما قد قيل ان المراد من غير ضمنية واضحة ضمنية المستعمل  
 كما يد له عليه تقييدها بما لم يوضع فلانها كانت فيه ان  
 فهم المتعين من غير ضمنية واضحة ضمنية لا يصلح ان يكون  
 سببا لفهم ان الغير يفيد التقديم بنفسه لجزان يكون  
 دفنك ضمنية غير واضحة ضمنية لا يترتب عليه قوله  
 فظنوا ان الغير يفيد التقديم بنفسه ولا يصلح ايضا قوله  
 ولم يتفطنوا ان انها ضمنية كما لا يخفى على من تفكر  
 يفيد التقديم بنفسه اراهم مجرد وضع الجزئيات اول

ولا خلاف لازمة له حية الاطلاق ارسوا كانت من  
 المستعمل او لا اذ لا يتوقف الكلام على كونه الضمنية من المستعمل  
 فلا يتوجه ما قيل كونه التخييل والتكلم من المستعمل واما  
 كون سبب مرجع من المستعمل فليس بظن الا ان يقال وان  
 لم يكن كونه من المستعمل الا انها الاغلب منه فاعتبرت الاغلب  
 ومنهم من تكلف جعل الضمنية من المستعمل في كل ضمير  
 القاب فقال انما يظن ان الضمنية فيه ليست من المستعمل  
 هو كونه سبب مرجع ككلم الغير ولا حقا ان استعمال  
 المستعمل الكلام المستعمل على الضمير عقيب ذلك الكلام ثم  
 منه ما سبب فيه وليس المراد من كونه الضمنية من المستعمل  
 كونه نفسها من بل المراد كونه لها منه على ما يقع عنه قول  
 انهم الواضح ضمنا من المستعمل ولم يقع هو ان مجرد  
 الى فظنوا انه موضوع للقدر المشترك لا الجزئيات  
 على ان هو انهم ان الفهم لازم للوضع وهذا بناء على الظن  
 الاول واما على الثاني فلا ريب لا يحتاج الى البيان كما قد قيل  
 الواضحة ضمنا هكذا الضمنية انما بخطا  
 وهو صفة بعد صفة للآثار وفيه اشارة الى وجه  
 تفطنهم لهذه الضمنية دون الضمنية اللازمة الضمير  
 وقوله ضمنا فاعلم الواضحة فالواضح ضمنا الا ان يقال ان  
 ثابت الجوار كما ان قوله كما وارجلكم كبر الجوار  
 وكما ان يكون اذ عدل لفظهم فظنوا انهم لا  
 يباين كما قد قيل ان جعل هكذا الضمنية انما  
 بخطا انما بعض النسخ انهم جعلوا قبل وعلى الضمنية  
 لا بد من ترجيح الكلام وارجح ان اللفظ المعنى على الضمنية  
 الاولى فظنوا ان اسم الآثار جعل اذ وعلى الثانية



من قولهم جعلوه الى انهم ظنوا جعله وكذا قولهم جعلوه  
 مجازية فقول بانهم ظنوا ان القدم لم يجعلوه مجازية انتهى  
 قائل ان اشارت عقلية او حسية اعترض عليه بان هذا  
 المتأ لا يدل على اسم الاشارة ليس بحرفي أصلا بل يدل  
 عليه ان ليس بحرفي فقط فكيف يجوز افراده عن الحرفي بهذا  
 الوجه واجب بان يجوز ان يكون المراد بالحرفي ان قسم  
 ما هو حرفي فقط لا الحرفي في الجملة ولا خفائه فربما  
 اسم الاشارة عنه 2 لما راوا كل اسم اشار الى  
 كل قسم منه بقرينة ما ساقى في عدل قوله فانه لم يستعمل  
 في الكلام الا قسم منه لندرتهم في اللفظية بقرينة  
 اللفظية لندرتهم في ظنهم وزعمهم وذلك لاننا كثرة  
 استعمال هذا الغائب في الكلام ذاتة فانه نفس الامر فلا يراد  
 عليه ما قد يقال من انما في سياقه ان استعمال ضمير  
 الغائب في الكلام كثير غاية الكثرة وان الحكم بمجازية ضمير  
 الغائب لئلا يستغنى قاعدة الطرد ولا يخفى انه  
 استغنى الى قيل فيه حيث فان غاية ما استغنى عنه توطئة  
 غير المص لوضع الضمير للحرفي اما كون ذلك الوضع بواسطة  
 اللفظية فلا يستغنى عنه الا ان يقال لم يعلم من احد القول  
 بوضع الضمير واخواته للحرفي بوضع ضمير غيرهم وقد قيل  
 استغنى ومزوجة ان الوضع للحرفيات الضمير المتناهية  
 انما يكون بملاحظة القدر المشترك بينهما لا بخصوص  
 انتهى قائل وقد يعترض على انه ايضا بان يجوز ان يكون  
 معنى لغير الضمير بوضع لغيره بالوضع الذي لا اجل الاستعمال  
 في العمية وما قبله الاستعمال فيه بخلاف اسم الاشارة  
 فانه لم يوضع لاجل الاستعمال في العمية وليس هذا الاستعمال

غاية لوضع وما قبله بل انما يشبهه بعينه بقرينة الاشارة  
 في بعض المواضع فيندفع ما ذكره قائل بان ليس ذلك  
 تقديره ان يستغنى عن ذلك الوضع ليس تقديره ان  
 ذلك خلافه انتهى فيما بينهم وقد يعترض عليه بان ما  
 انتهى به ان المنقطع بهذا الوضع اولا هو المص وهذا  
 لاننا كونه غير موافق لانه القول بتحقيقه بعض من  
 المواضع بعد تفتيته قد برر التنبيه الرابع التنبيه  
 الرابع هذا اني باداة التفسير والتنبيهات الثلاثة الاولى  
 لنوع اللفظية اعم وضرب من الاستبادة الكلام فلما ارتفع  
 اللفظية وتبين المراد بالتفسير في المواضع الثلاثة غير الاول  
 والبقية فترك طريق التفسير واكتفى بالاشارة الى  
 التقدير ومنه على هذا الطريق الى ارف التنبيهات للتنبيه  
 والتذكير تنبيه لم لم يقل علمت كما قال التنبيه الثالث  
 اما للتنبيه اول الاشارة الى الفتاوت فيما بينه اعم  
 من سيرة الظهور وضعف الذي ذكره التقييم فيه  
 انما انما من التنبيه ليس نفس التقييم بل هو المذكور  
 في محنة من التفسير الحرفي يعني ان محزانه اعم  
 الى الحرفية تعرف او الى المعنى المذكور في التفسير في  
 الاول لا يصح الحمل بان لا يستعمل بالمفهومية اذا الاستقلال  
 وعدم الاستقلال بالمفهومية ليس من الحرفية الذرية  
 من اقسام اللفظية وعكسها لا يصح حمل على قوله معنى قول  
 النسخة الحرفية لان من قوله الضمير المحول عليه فيجب انما الى  
 التقديرية انما واما الى الثاني وبل في الاول كما اشار اليه  
 وتقدم الاول لما تقرر عندهم من انه اذا دار الكلام بين  
 ارتكاب التعميل السابق وبعبارة كتابته في الاصح



فالحق انه يمكن ان يكون من اجابته ما يدل على  
 معنى لا يستعمل بالمعنى قدرة الموصول بعض الصلة وان كان  
 ذلك غير معهود في كل ما هم ليطابق الموضوع والحوال فلم  
 يكشف بان يقول الحرف يدل على معنى اد ولم يلتفت الى  
 تقدير المضاف احد الموضوعين اعني قوله انه اسره  
 الحرف وقوله لا يستعمل لا يستعمل مفاد مع انه اسره  
 الكل واظهر ولا الى جعل الالف واللام في قوله بالمعنى عونا  
 مع المضاف اليه مع تقدير الجار والجرور على ان يكون المعنى  
 الحرف لا يستعمل بالمعنى المعنى منه اذ لا يطابق الموضوع  
 والحوال في هذه الصور كما لا يخفى ويكمل ان يكون الفرض  
 التفسير كاجل المعنى لا التفسير في نظم الكلام كما لا يخفى  
 التفسير بالمعنى قائل او معنى قول النجاشي انه مراد  
 من قوله ان معنى قول النجاشي انه مراد من قوله ان معنى  
 انه تعريف الحرف بقولهم الحرف ما يدل على معنى قولهم الحرف ما  
 على معنى انه غيره كما هو الظاهر في عبارة تفسيره بالكلية على الجز  
 وان هذا انه قوله انه لا يستعمل راجع الى المعنى المذكور  
 ذلك التعريف ليصح حمل قوله انه لا يستعمل بالمعنى على قوله  
 ان معنى قول النجاشي انه مراد من قوله انه لا يستعمل الوجه  
 الثالث تحت الشرح انه اجابته ايضا الفصل بذكر  
 في تفسيره الحافيه يدل على الرابع واختار بعضهم ان في جعل  
 كلمة على في الباء وقد مر هذا الوجه واما الاول وهو  
 كونه متعلقا بدلالة جمع الفخري الى المعنى فلم يقل به احد  
 انهم قد ذكر كونه المعنى ارى معنى قول النجاشي ذلك  
 ارى لا يستعمل بالمعنى المعنى المعنى المعنى والنون  
 انهم قد يفسرونه واعلم انه يجوز ان يكون احد

التفسيرية

التفسيرية هذا وان فرسها او يكون احدهما خاصة  
 والاف خاصة افر او يكون كلهما خاصة واحدة في  
 التقديرية الاولانية يتقارب معنونهما ولا يتحدان  
 مع التاكيد يتحدان ولعله لهذا قال ويؤيد ولم يقل  
 ويدل عليه وايضا يكمل ان يكون معنى قولهم لا يستعمل  
 بالمعنى فيع الا اول يكون عند الاستقلال مع صفات الحرف  
 لغوه فلا يؤيد ذلك المعنى ويحكي ان صفات معناه  
 فيؤيد كونه يجب هذا المقام الطاهر المراد انه  
 يجب في مقام التنبيه على ان معنى قول النجاشي الحرف ما يدل  
 على معنى غير انه لا يستعمل بالمعنى الكشف عن معنى  
 عدم الاستقلال بالمعنى الذي هو معنى قولهم غيره  
 حقه يتم الحق اذ الحق في التنبيه على ذلك دفع الغبار  
 عن تعريف الحرف فانه يشكك في قول الفعل وبعض الاسماء  
 فيه ولا يرتفع ذلك الغبار بمجرد التفسير في تفسير قولهم  
 انه غيره بعدم الاستقلال بالمعنى كما قلنا الحق فالفرض  
 من ايراد هذا الكلام انها هو الاعتراض على المعنى  
 الاكتفاء بمجرد التفسير المذكور ليس على ما ينبغي بل لا بد  
 من ذلك في الكشف عن معنى عدم الاستقلال بالمعنى  
 حقه يرتفع الغبار بالكلية وقوله الله ويحكي ان يقال  
 لم يتعرف له الحق اذ اشار الى الاعتراض من طرف  
 الحق و اجاب عنه ذلك الاعتراض قائل وانتظر  
 ويكمل ان يكون مراد انه يجب في مقام تفسير الحرف  
 بال لا يستعمل بالمعنى الكشف عن معنى عدم الاستقلال  
 بالمعنى اذ هو مجمل يحتاج الى البيان في هذا يكون  
 الغرض التقرير على اصواب ذلك التفسير ويؤيد هذا



قد قول الأيرى الى ما قاله الشيخ اد كمالا يخفى على من تأمل ويحكم  
 بقدره ايضا بانهم لم يترضوا التفسير اكتفاء بينهم في موضع  
 افراواته الى ان مضاهيه عندهم على قياس الاستدلال  
 على الاعتراض على بعض اذ وقع ذلك الفشار  
 بغيره سمعنا ونأخذ فاعل وقع مؤنثا والفشار الدالة  
 على قيل الايرى الى ما قاله الشيخ اه وجه تأييده لما  
 قبله اما مجرد انه قد قصد الشيخ للكشف عن معنى عدم  
 الاستقلال بالمعنى فالحق انه لا بد من الكشف عن معناه  
 كما كشف عنه الشيخ واما اكلبي في الواقع ان الازدواج بسبب  
 ما قاله الشيخ في ما قد سبق من معناه فالحق ان الشيخ قد ذكره  
 معنى وان كان قد وردوا عند الفرض واما ان قد سبق لم معنى  
 او فروع الفشار في تحقيق التعريف فلا بد من الكشف عن  
 معناه حتى يرتفع ذلك الفشار الحرف لا يتعلق بالمعنى  
 الظاهر هذا القول صدر من صراحة تفسير الحرف كما اشار  
 اليه الشيخ وقد نفى من كلام التفات زلانه شرح الشرح  
 انه ليس من صريح كلامهم بل هو حاصل من قولهم الحرف يدل  
 على معنى غيره قد استخرج الشيخ من كلامهم كالمصنفين  
 ولعله هذا الاعتبار جعل له كلام الشيخ مؤيدا ما ذكره  
 من وقوع الفشار فانهم ذلك ثم الظاهر ان عرض الشيخ  
 بهذه افعاله دفع انتقاضي التعريف بالافعال والاسماء  
 اللازمة الاضافة بالتميز وقال المصنف شرح المختصر  
 غرضه تحريك الحرف والكشف عن معنى عدم الاستقلال و  
 الاشارة الى الاشكال وحل ذلك الاشكال اما الاول  
 فقد اشار اليه بقوله ان الواضع شرط وحاصل ان مراد  
 بعدم استقلال الحرف بالمعنى عدم استقلاله في الدلالة

على معناه الافراد على ان الواضع شرطه دلالة عليه  
 ذكر متعلقة بخلاف الاسم والفعل حيث لم يشترط الواضع  
 في دلالتها على معنيهما ذلك واما ان كان الاسماء  
 اللازمة الاضافة كلفظ ذ ومثلا كذلك اذ لم يجوز  
 الواضع استعمالها الا بمتعلقاتها فيجب ان يجوز حرفي  
 مع ان الاسماء والافعال قد اشار اليه بقوله بخلاف الاسماء  
 التي لم يذكر في تعريفه شرطه دلالة على معناه  
 اعترض عليه لانه تعلقاته على حاشية المطول للسيد  
 بان ذلك الشرط يقتضي عدم الدلالة وانما لا عدم  
 الاستقلال في الدلالة والكلام ان الله لا الاول  
 على معناه الافراد قال التفات زلانه شرح الشرح  
 الحق قد يجوز افراديا هو مدلول اللفظ بانفراده وقد  
 يجوز تركيبيا كحصوله من عند التركيب ويشترط الاسم والفعل  
 والحرف ان معانيها التركيبية لا يحصل الا بذكر ما يتعلق  
 به من افراد الكلام ويختص الحرف بان معناه الافراد  
 ايضا لا يحصل بدون ذكر المتعلق اشتبهت وضعت  
 ليتوصل بها فوضعها لذلك الفرض هو الذي اقتضى ذكر  
 الحرف اليه لانه لو ذكر وحده لم يدل على معناه  
 نعم لم يحصل الفرض من الوضع والفرض بغيره عدم فهم  
 الحق وبغيره عدم فائدة الوضع فهم الحق كذلك  
 شرعا المختصر للمصنف من ذلك ان شرط ذكر  
 المتعلق في دلالة الحرف وعدم اشتراطه دلالة  
 الاسماء المذكورة هذا هو اطلاق لتقرير السيد المحقق في  
 حاشية المطول وهو ان لتفصيل التفات زلانه شرح  
 الشرح لكنه لا يناسب لتفريع الية بقوله فالحكم يجوز



الى كما لا يخفى بل المنا سب له ان يكون ذلك اشارة الى كون  
 التزامه في الحروف لتفصيل الدلالة و يمكن ان يقال ان  
 قصد ابداع تفصيله عند نفسه لرد الحق الى التفصيل و  
 يؤيد عدم ذكره فيما عزا الى السيد المحققين مع ان السيد  
 قد جعله في وجوده والشبهة الاولى من الترديد قد بر  
 وانما حكم به الصواب الشيخ ابيه اي حسب مصنفه المصنف  
 لما افاد تتبع موارد الاستعمال فيه انه لا بد من بيان ما افاد  
 ذلك التتبع و انهم في كلام الشريفة حاشية اطول انه  
 التزام ذكر المتعلق في الاستعمال ويرد عليه ان ذلك الالتزام  
 لكونه مشتركاً بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة لا يلزم  
 ان يكون وجه الحكم بالشيء فلا وجه لجعل وجهه ذلك نعم الخراف  
 عليه بانه لا يلزم كما فعله الشريف وقيل ان الشرع لا يخاف  
 ويلزم الحكم المذكور في هذه الاشياء يصح الواضع والزام  
 ذكر المتعلق مما يجوز ان يكون امرا اخر لعدم وقوع الحرف  
 محكوماً عليه وبه دون امثال ذلك كما ذكره الشريفة تعلقاته  
 على حاشية السيد فلا بد من التحكم ثم اقول قد بسوه ان  
 غرض الشيخ التبريد في انتفاء التبريد في التبريد  
 موجبه قوة مانع فلا يحتاج الى دليل فضا له انقطع  
 بل كفيه الجواز ويجوز الاحتمال فلا يراد عليه ابدال ما ذكر  
 من التعلل والتحكم وانما اكتفى عليه بجم غفير من قضا ارباب  
 التكلم في تعليم الفرض المراد بتعليم الفرض كتحصيله في  
 الفرض موجود بولصفاً النقصان يتم به ذكر المتعلق هكذا  
 ذكره في مثل هذا الكلام في تعلقاته مع الاستقلال  
 المعنى هكذا الشبهة التي في حقه الشبهة وبها بعض الشيخ  
 مع عدم استقلال المعنى وهو سهل من قلم الشيخ كما قد قيل

وزاد عليه سيد المحققين الى اولى جعل هذا المزيد  
 تفصيل للتعلل كما جعل المزيد عليه تفصيلاً للتحكم بل  
 انما سب ان يقال وجه التعلل حمل عدم الاستقلال بالمعنى  
 مع عدم استقلال اللفظ في الدلالة لا مع عدم الاستقلال  
 المعنى المعروف به مع ان الظاهر ان دور الاول وجه  
 التحكم عدم الدليل في اشتراط الواضع قائل فلا معنى  
 لاشتراط احدتها بذكر المتعلق ومع ذلك لا ينشور  
 فائدة اذ لا معنى لجعل لفظ تمام الدلالة وما قص الدلالة  
 باشتراط كذا وكذا لشيء تعلقاته لذلك است  
 لكون المعنى النسبة الخاصة لا الاشتراط المذكور  
 فلا معنى لاشتراط المذكور وقد قيل يمكن ان يقال وفده  
 لتلك النسبة مع امكان وضع المعاني مستقلة اشتراط  
 في الواضع ذكر متعلقه وان كان ضرورياً بعد الوضع ليس  
 المراد بالاشتراط الى هذا فلا يراد عليه في ما ذكره اقول  
 هذا ما الجواب به الكلام هنا ان الاحتياج الى ذكر  
 المتعلق في بحث ذلك لا للاشتراط المذكور فلا معنى  
 لا اعتبار ذلك بالاشتراط في الواضع وهذا لا ينافي وجود  
 الاشتراط لانه ان لم يكن اشتراط فيمجددات  
 الاشتراط لا يندفع الايراد والخطا وان  
 وجوب ذكر المتعلق عطف على قوله انه لا وجه مستقل  
 في رد المعنى وقد جعله الشريفة حاشية اطول وجود  
 في والشبهة الاولى من الترديد ولما تعلق الشبهة بعدم  
 اختصاصه به جعله وجهاً مستقلاً فلا للشبهة فلا  
 يراد عليه قد قيل انه لا وجه للمعنى لانه على معنى من  
 الاولى عليه وبه كانه اصله يلزم ان يلزم الحكم اي



واللازم بطا اذ في البنية عدم صحة جعل الحروف مستندا  
اليها وسندات هكذا ذكرنا في التعليلات ثم اعترض  
عليه بان لا تلاله يقول عدم الصحة ليس لعدم الاستقلال  
بل لاستراط الواضع استعمال الحروف في مقام الربط كما في  
الفعل مستندا ابدا وقد يعترض عليه ايضا بان الشيخ ذهب الى ان  
والنفاة الى صحة الحكم بعد ذكر المتعلق فتدبر لانه جعلت  
الدلالة وارقت انواعه وفي الفعل مانع عنه صحة الحكم  
عليه فلا يرد النفي بان لا نقول لان ارتفاع انواعه  
ايضا وانما يعلم ذلك ان لمكان عدم صحة الحكم عليه لعدم  
الاستقلال وهو مخرج ان يكون لاستراط الواضع استعمال  
الحروف في مقام الربط كما ذكرنا في التعليلات  
وقد بسوقه في عدم الاستقلال جوابا لسؤال مقدمه كانه قيل  
ما ذكر الشيخ في عدم الاستقلال كما مر ودعا بذكره  
المعناه معناه المقبوله جاب بان قد بسوقه معناه وهو  
قد قيل لا يكون له نفي في نظر العقل لا بعد ان تمام البنية  
ويحتمل ان يكون مرتبطا بقوله الا يرى الى ما قاله الشيخ اية  
الحاجب ومن غتمه في ان الشيخ قد جعل معناه ما جعله و  
الحال انه قد بسوقه في ان فرق الفاعل كما ان رالية  
هناك ويحتمل ايضا ان يكون جوابا عن سؤال نشأ قوله  
وان كان النسبة المخصوصة اذ فكله قيل اذا كانت كونه  
النسبة المخصوصة محوفا الى ذكر المتعلق في الدلالة بطلان  
التعريف استفاد من نفيهم ان لا يشترط عدم الاستقلال  
بالمهنية في الفعل والحرف في جاب بان قد بسوقه  
مع عدم الاستقلال بالمهنية كقوله في الحرف وهو  
في ما قيل ان المراد بعدم الاستقلال بالمهنية عدم الاستقلال

لذاته وعدم الاستقلال في الفعل ليس لذاته بل لغيره  
فقال واستفادة مبتدأ مضاف الى ما بعده و  
قوله ووجهها مبتدأ ثان ووجه خبر خبره  
الحرف بخلاف الاسم والفعل لا يخفى ان هذا الحرف هو الذي  
في قولهم الحرف ما يدل له لا الحرف الذي عبر عنه بالهيز  
في قوله انه لا يستقل كما يدل عليه ما سبق في استفاد من  
العبارة انه خبر في قولهم فانه على ذلك التقدير يكون  
في خبره لا يتجه ما قد يقال انه انما ينطبق على التوجيه  
الاولى ووجهه عبارة عن الالف واما على التوجيه  
الاخر فيحتاج الى تقدير المضاف الى الحرف والى الاسم  
والفعل استمع الحرف بخلافه في الاسم والفعل  
في قولهم متعلق بالاستفادة والمراد به قولهم الحرف ما يدل  
على معناه غيره كما يستفاد من الاستفاد ان الحرف  
بخلاف الاسم والفعل في سورة الكلام ولكن ان تقول  
وذلك لانه انما في العبارة هو ان قولهم الحرف ما يدل  
والفعل خبر في قول النفاة لانه خبر التبيين  
ان هذا القيد اس قولهم غيره في تعريف الحرف  
وان انما هو التعريف عطف على هذا القيد قد يقال  
المراد بهذا العكس العكس النقيض على مذهب المتقدمين  
اذ الاصل ان الحرف غير مستقل بالمهنية فيجب نفي خبر  
الاولى ونفي خبر الاول بان كل ما ليس  
غير مستقل المناسب كل ما لا يدل على معناه غيره اذ الكلام  
في تعريف الحرف بما يدل على معناه غيره لانه خبر الاول  
لما كان في قولهم غيره غير مستقل بالمهنية كما ذكر  
الحرف قال ما ليس غير مستقل ليس معناه غير مستقل

شبهه صطفى  
ملا



او ما ليس غير مستقل بمفهومية المعنى منه فيكون اسما او  
 فعلا او حركا او استفادا والتبع هذا المفهوم اكون  
 الحرف بخلاف الاسم والفعل اذا الفعل ايضا يد اول اقول  
 يمكن ان يدفع هذا ما سبق منه ان اراد بعدم الاستقلال  
 عدم الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال بمعنى الفعل ليس  
 لذاته بل لجزئه وكذا الاسم الاسماء المتضمنة لمعاني الحروف  
 واما الامة فاقبل هو تمام مفاد ان كان المركب  
 منه مستقل وغير مستقل غير استقلال او النسبة ان كان  
 مستقلا لكنه هذا معنى على فهم الدلالة من المطابقة و  
 التقصير واعتبار اول النطق ايضا التعريف وذلك  
 نيانه ما سبق منه وبسبب من تخصص اول المطابق  
 على ما يدل عليه حرف التعريف فيه بحيث لا انه اريد  
 ان يدل على ما يدل عليه حرف التعريف على ان يكون مدلوله  
 ايضا غير مستقل بمفهومية وهو ثم يجوز ان يكون ذلك  
 المعنى باعتبار انه مدلول اسم مثل مستقل بالمفهومية  
 وباعتبار انه مدلول حرف التعريف غير مستقل كما ان معنى  
 الابداء كذلك بالنسبة الى لفظة من وبالنسبة الى لفظ  
 الابداء وان اريد ان يدل على ما يدل عليه مطلقا فهو الينهم  
 الدلالة على معنى لا يستقل بمفهومية و هو ذلك  
 كما سبقت ان التبيين ان دس لو سلم قيل هذا ان  
 الى ان يكون حدث الفعل مركب من حدث ونسبة كما في  
 الفيتا فلا يكون مستقلا وايضا يمكن ان يكون الذات  
 المدلول لا سيما المذكور في مستقلة على النسبة الغير المستقلة  
 و المركب من استقلال وغير مستقل غير مستقل وقد قيل  
 هذا ليس بشئ اما اول فلان الفعل مجرد عن تلك النسبة

دفعا لتكرار وانما نياتنا فلان الذات استقلال المفهومية  
 فكيف يكون مستقلا على ما ان جزئه استقلال بمعنى ان  
 وهذا يكون الاول ايضا كما لا يخفى على ان معنى التعصية  
 خارج عن قانون التوجيه بل هو ان راق الى اول  
 الالتراف الحرف كما بتداء المطلق مثلا مستقل بمفهومية  
 فلا يصدق السلب اليك على ما لا يكتمل وهو محله  
 على معنى لا يستقل معنى من معانيه ولا يخفى ان هذا المعنى مما  
 لا يكتمل لفظ التعريف ففهم ان المفهوم اه قد قيل يعني  
 ان المعنى منها بعد بيان كلام القدم والحكم الانه مخار  
 فلو تناقض بينهما لكان بيان قولهم منها من غير ايراد كلام  
 عليه واخذ ما سبق من التقييم يدلى ان معنى له فالتناقض  
 لازم قطعا انتهى ولكن ان تقول ايضا ان المفهوم منها اه  
 الحرف عدم الاستقلال بخلاف الفعل بمعنى ان عدم استقلاله  
 مخالف لعدم استقلالهما وهذا لا يناقض الحكم الذي لجوان  
 يكون عدم استقلاله مخالف لعدم استقلالهما مع كونه الفعل  
 غير مستقل ايضا تامر بخلاف قولهم ادا قول يمكن  
 ان يحمل قول المعنى بخلاف الحكم والفعل على هذا المعنى بانجاب  
 الخذف والتقدير اعتمادا على انهم المقصود ولعل قوله  
 الاولى شارة الى هذا الالاولى ذلك ليعلم صريحا مع قولهم  
 اه تعريضا الالاولى ان الخذف هذا انما يخذف  
 قولهم الحكم والفعل اه لفظ التؤنة في حيز البيرة  
 على ان يكون المعنى بتبيرة ما ذكرنا التقييم ان معنى قولهم  
 الحرف اه انه لا يستقل بمفهومية وان الحكم والفعل ليس  
 كذلك بل يستقل معنى كل واحد منهما بمفهومية هكذا قال  
 المفيد ليس الا في الحرف وذلك بتبيرة ما سبق



ان معنى كينونة المعنى في اللفظ عدم الاستقلال بالمفهومية  
 مع اخذ تلك الكينونة في تعريف الحرف بتبعية الاسم  
 والفعل يستقل بالمفهومية بواسطة ذلك الاختصاص  
 كما عرفت حيث قال واستفادة الحرف بخلاف  
 الاسم والفعل قولهم كما يستفاد من سوق الكلام  
 لانه في هذا التبيين قيل فيه انه ما في هذا الشيء في ذلك  
 التي اقول المراد انه ليس في هذا التبيين بلا واسطة  
 وهذه المقدمة انما يدل على انه في حيزه بالواسطة وقد  
 يقال يمكن ان يقال قول المصنف كلام الاسم والفعل كلام  
 مستانفليس في هذا التبيين ولانه حيز مع قولهم  
 ولك ان تقول ان هذا بعيد عن كلام المصنف جدا وانما  
 في الاول انه تبينه مما سبق في الاسم والفعل يستقل  
 بالمفهومية كما ذكره المفيد وفي كتابه انه تبينه ان قول  
 النخاعة الحرف دل انهما يستقلان ويشترطان في بعيد  
 ثم ان كونه اللفظ بحيث يكون معناه في غيره مختصا  
 بالحرف هكذا في الاصل ينصب مختصا ولفظ هو قلم  
 ان نسخ والظرف في ان يكون خبرا لانه اوزيادة  
 كونه افرافا كونه اللفظ بحيث ادحالا استناد  
 من التقييم فلا يصلح انما ذكره المفيد بقوله الا ان يقال  
 وجهها للتبينه مما سبق اقول قد عرفت انه ترجحه المفيد  
 لا يتوقف على الاختصاص المذكور مما يستفاد من التقييم  
 بل يكفي استفادة كونه معنى كينونة المعنى في اللفظ عدم  
 الاستقلال منه بل استفادته بل استفادته من التقييم  
 ان اللفظ الذي يكون معناه في غيره من جملة ما وضعه  
 او ان الحرف من ليس يكون معناه في غيره ليس لا الحرف

هكذا في الاصل وهو ايضا سهو والظن ليس ما يكون معناه  
 في غيره الا الحرف كما في بعض النسخ امتدالة ليس  
 استفادته من التقييم ما يكون اه او لا انه ليس ما يكون  
 اه لا انه استفادته من التقييم ليس ما يكون اه  
 تأمل هذه الاشياء الى الاستفاد عند قول المفيد ليس  
 الا معنى الحرف من التوجيه وقد يقال ان اشارته الى انه  
 يعلم ان انعكاس تعريف الحرف في الاسم والفعل يستقل  
 بالمفهومية وفيه ما قد قيل من انه المفهوم من ذلك الانعكاس  
 انما ليس من جملة ما وضع للمفرد بل هو المستقل  
 بالوضع العام وهذا الحرف ما ذكره وقد اشار الى انه  
 يمكن ان يراد باللفظ قول المفيد اللفظ الموضوع  
 للشخص لوضع العام فالاختصاص المذكور مستفاد  
 بلا ريب وقد قيل هذا فاسدا لا يلزم منه كونه معنى  
 الاسم والفعل غير مستقل بالمفهومية وهو مطلقا  
 الاول انه وجه الاول في الاصلية وعدم اتمام  
 اختصاص التوقيف بالفارب بل بصفة اسم الفاعل قيل  
 ما حاصله قد قيل انه يمكن ان يقال اختار المصنف  
 اختاره اشارته الى انه الوارد على احد هو المفرد دون  
 المفهوم فالاولوية بالعكس فانه قلت ان كتاب الحرف  
 فيما ذكره المصنف ازيد فاذكره الشئ هو الاول قلت ان كتاب  
 الاختلاف في حقه الاشارة الى النسخة لاني ان الاولوية  
 بل الرعاية الى مقتضى الحال اولوية الرعاية الى مقتضى الظن  
 لا يقال ما ذكره الشئ ايضا لا يخرج عن نكته لانه نقول لا ملازمة  
 بين النكاحات فانه الاختيار مرجع من الفرق استفاد  
 من التقييم فانه علم منه ان التقييم والظن



انه بيان الاستفاده الحاد للفعل من المقسم بقوله بخلاف المشتق  
 انه مستدرك ويكمل ان يكون بيان الاستفاده الفرق بين  
 الفعل والمشتق فاما حيزه الى ههنا ليس ما ينبغي  
 على احدث او النسبة اللغوية هما مملوولا للفعل والفرق  
 انما هو باعتبار النسبة من طرف احدث ومن جانب الذات  
 بيان لعدم الورد وانما بيان لعدم ورود ضارب  
 على حد الفعل استفادة من التقسيم على التقدير الاول وبيان  
 لعدم وروده على احدث احدث على التقدير الثاني  
 ولكن ان نقول وههنا احتمال اخر وهو ان يكون بيان  
 لقوله قد عرفت انه لكونه يجب على الاول ان يكون عدم الورد  
 مع هذا الدليل معلوما من الفرق وعلى الثاني ان يكون هذا الدليل  
 دالا على انه عرفت من الفرق عدم الورد وكلما حملت  
 وقد جاء في الاول انه وان لم يكن معلوما بالفعل الا ان  
 النظر يتحكم من العلم به فكمالات ما على قياس متردات  
 وذلك كاف ههنا ايضا فامل اما بيان الاستفاده  
 بكونه الاصل بدو والواو قبل ما و بالواو بعده واما  
 في بعض النسخ واما بيان احدث بالواو قبل ما و بدو بالواو  
 بعد فلهو من قلم النسخ وهذا نظر الى التقدير الاول  
 كما ان قوله الله واما بيان مؤدرا في نظر الى التقدير  
 الثاني فامل ثم مراد بيان على وجه يتضح به عدم الورد  
 وكذا الحالة البياض الكا فلا بد من ذكره كما سيذكر في بيان  
 الثالث ويمكن ان يعطف قوله على وجه يتضح به عدم  
 وروده في البياض الثالث في البيانات الثلاثة على سبيل  
 التنازع الا ان كونه البياض المذكور على توجيه ان بيان  
 على وجه يتضح به عدم الورد ومملوولا لا يخفى بجملته

انه للفعل فيه انه لا يكون بيان الاستفاده بل كونه بيان  
 لنفس الفعل ولذا قد يعترض عليه بان كونه الفعل لنفس الامر  
 ما ذكر لا يفيد عدم ورود ضارب على حد الفعل لوراد  
 ان لا يكون حيزه ما ذكر او ما وباله قاطع فانه لا يقول  
 اما بيان الفعل و احدث الاول او يترك قوله للفعل ان  
 ثم ان بيان عدم الورد ولا يتم هذا القدر بل لا بد من بيان  
 ان المشتق او حيزه بخلاف الفعل ايضا كما اوضح اليه الشريف  
 فيما سباليه ههنا من احواله ويمكن ان يقال ان التقسيم  
 بتفهم ذلك من سياق الكلام وبيان عدم الورد  
 بيان لعدم الورد وبيان احدث استفادة من هذا التقسيم  
 و هذا من ان يشار الى ضعف الاحتمال الاول واما قوله  
 انه على ذلك الاحتمال يكون قوله فانه ما دل على عدم  
 الورد وبيان احدث استفادة بكونه ما ذكر قوله  
 وزنا بل ليدل كونه بيان الاستفاده بكونه احدث  
 ما عرفت فيه اذ لم يستفاد ههنا بوجه الا بانه  
 انما هو عدم الاستفاده وفيه انه ذكر وزنا بوجه  
 خلافا لوجه ايضا فانه اولى عدم الورد والفرق بينهما  
 بان يعتبر النسبة احدى طرفي الحدث وانه لا فرق  
 طرفي الذات كما اشار اليه الله وذكره يوهيم انه للفرق  
 بينهما باخذا زمانا احدى وبعدم اخذه في الافق كاحله  
 عليه بعض ان رحيمه وان ذكر ان ذكر الموكث  
 ان تقول لم يجعل ما ذكر ولحقا ذاقا للاب لان ارتكاب  
 تكلف نفسه بقرينة كل امرئ عن نفع جليل وان  
 الاستعطف على فعل في اعني ذكر وزنا كما قيل  
 ٢ احيى ان يكون قوله فانه ما دل على بيان



لعدم الورد وبيان احد المستفاد اذ اعتبارهما ذكره ان  
 هناك حد استفاد من التقييم برؤية ضارب وان الفرق  
 المذكور يدقم ولا يخفى انه لا يناسب كل المناسبة ان يبين  
 ذلك بما بينه الاصلان حاصله ان احد استفاد من التقييم  
 بملاحظة الفرق ما دلالة ولا شك ان هذا ليس جديرا  
 عليه فان رتب فيدقم الفرق المذكور بل هو حد بملاحظة الفرق  
 المذكور لا يراد عليه ذلك راي وانما قال اعتبارا رايهم ان  
 يكون الحق قد عرفت من الفرق بين حد الفعل والاشق  
 ان ضارب لا يراد به احد استفاد من التقييم راسا فان  
 ذلك الحد استفاد هو دلالة ولا ريب ان المناسبة  
 بين البيان والبيان في الا ان الالباب ذكره ان لو فوضه  
 نه هو كما قيل لعدم اشعار بالورد واصلها قد قيل  
 او لعدم اشعار بالفرق المذكور من خارج التقييم  
 بخلاف ما ذكره الاصل كما تقول واما بيان مؤراد عن كل  
 لقوله اما بيان احد المستفاد وتوجيه بالنظر الى  
 التقدير كما قد سلفنا وحاصله بالخطف  
 على مؤدوع وجه التفسير بمقتضى هذا الفرق قيل  
 الالباب بقوله هذا انها ان يقول فيما سبق ايضا  
 اما بيان استفاد من التقييم بمقتضى هذا الفرق  
 اقول هذا التقييم من هذا لاشارة الى ردالة  
 المصود حيث قال ما ذكره الاصل انما يستقيم لو كان الفرق  
 المذكور من التقييم حوضا الى وجه وجهه يندفع به  
 ما يراد عليه حسب النظر وليس الا من ذلك فان  
 ان الى ان موقع له بعد الوجه المذكور على ان قوله فيما  
 سبق من هذا التقييم بالاشارة الى التقييم المستعمل

على الفرق المذكور من جهة هذا التقييم هناك وقد يقال  
 احد استفاد من التقييم لا يحتمل غير ما ذكره فلا احتياج فيه  
 الى هذا التقييم بخلاف مؤدوع حد النفاة فانه كما يحتمل ان  
 يكون غير ايضا الفعل بمقتضى حدك المشهور لا يخفى  
 ان انساب بمقتضى سورة كلامه ان يقول الفعل احد  
 المشهور او حدك المشهور بمقتضى الفرق المذكور  
 بحسب اصل الوضع لم يحتمل بقدر ان الوضع لا يقع اسما  
 الاصل وادخل الافعال في نفسه غير الزا كما ذكره ان  
 به ما بينه اجماع وقد مر الكلام فيه فذكره اذ ليس  
 هذا الركوز ايراد الاقران في الزا والالالة عليه بحسب اصل  
 الوضع صريح معنى الاقران فيه انه وان لم يكن ذلك  
 صريح معناه الا انه ما يتبادر منه وذلك كاف في الاستفاد  
 قائل وليس راجحا في اتقا ويلاد جواب سؤال  
 معدر كما ان قيل وان لم يكن صريح معناه الا انه راجح  
 على اتقا ويل استفاد من فرق الاصل وذلك كاف في الاستفاد  
 فاجاب بانه ليس راجحا اه لكنه قد قيل الاضافه راجح  
 عليه لما ان ذلك مجرد تاويل من غير ان يكون له معنى  
 صحيح بخلاف المذكور قد مر لينظر من هو سبب عدم  
 الورد ووهو ان يعتبر النسبة من جانب احدث فيه انه  
 ليس فيما ذكره زيادة على ما ذكره الاصل المجرد كونه  
 النسبة معتبرة ولا شك ان ذلك لا يدر في نفسه في  
 القابل بل لا بد من كونه اعتبارا من طرف احدث وذلك  
 ليس نظريا فيما ذكره ايضا فكيف يظهر منه لا ما ذكره الاصل  
 هذا وقيل يظهر ما ذكره هو ايضا فانه قوله في زمانه وحده  
 ونسبة الى موضوع يظهر منه ان النسبة تعتبر من جانب



الحرف فان المشتق ما دل على ان النسبة بعد عداوات  
 وحدث ونسبة حدث اليه فلا وجه لترجيح ما ذكره الا ان  
 يقال المراد ليظهر اشتد الظهور وانت خبير بما فيه فان قوله  
 فانه اما اول المسئلة وقوله فان المشتق ما دل له لا  
 يدل على ان النسبة تقتضي جانب الحدث في الفعل ومجرد  
 تقديم الحدث لا يدل على ان النسبة تقتضي جانب ما تقوم  
 واما بيان بالبيان عطف على قوله واما بيان مؤدى  
 حد الفاعل على وجه يتفق قد عرفت ان عدم الورد  
 لا يتفق بمجرد بيان حال ضارب بل لابد من بيان حال الفعل  
 ايضا فتذكر في كل ما فيه وقد مر في عليه بان  
 لا وجه الى جعل ما فيه بل يجوز ان يكون موصولة او موصوفة  
 ويكون قوله فانه اذ علة للورد لا يفسد قائل لان  
 مقتضى ظ السووع رجوعه الى ضارب وذلك لان قوله  
 ان ضارب لا يرد هو الذي وقوله فانه ما دل على مسووع  
 لما استدل عليه فاذا رجع الفاعل الى ضارب يستقيم في كل  
 من السهل الاول يتبع ذلك الذي بخلاف ما لو رجع الى غيره  
 كما لا يخفى وايضا ان ضارب موضوع بسووع الكلام بيان  
 حاله فالظان يكون قوله فانه بيان له لا بيان لما حاله  
 الفعل الذي هو من مقتضات المحول في هذا وما  
 افاده الشئ اسود حيث قال مقتضى البان بيان  
 ما يرد عليه النقص وتغييره ولهذا يرجح الشرف الوجه  
 الاول فزاد بان ليس مقتضى السبق ذلك بل مقتضاه  
 بيان حال ضارب وبالجملة فقام يقتضي بيان حال يرد  
 عليه النقص وبيان حال مادة النقص حتى يتم الحق وهو  
 انه باحد البينين وترك الاخر الى فهم السامع ومقتضى

ظ السووع ان اشارة به هو انك وامتدوك هو الاول دون  
 العكس الا ان السامع اقتداره لا يقل هذا محل نظره بل  
 يكاد ان يكون الكلام الجيد النقيض امثاله بما ذكره ما هو  
 بلم اولا وورد بان مراد الشئ من مثل هذا القول ليس الا  
 خصوصية ما دل مع قطع عن اعانة الغير كما هو الظاهر من قوله  
 من مثل قوله ما دل فيندفع النظر ولا يرد قوله كما  
 دلهم على مودة الادب فان كل كلمة ما فيه على النقيض بقرينة  
 الاستثنا وباعانة ولهذا يرجح ان لا يذكر الشئ  
 اسود لما عرفت وقد قيل ومن وجه الترجيح ان ذكره  
 زمانها يكون لغوا على انك دون الاول انتهى قائل  
 تكرار لم يقل استدرارك كما قال شارح المطالع لما في بعض  
 الكواشي من ان دلالة قوله ونسبة الى موضوع على الحق  
 بالمطابقة بخلاف قوله على حدث فلا يلزم الاستدرارك قائل  
 وسهنا تكرار ان ذكر الشئ اسود وحيث قال لو كان  
 المراد بالموضوع عنها ما قام به الحدث لزم تكرار الحدث  
 في حد الفعل فلا بد ان يحمل على ما قام به الشئ وان كان لا يخلو  
 عن شئ انتهى قائل لا اعتبار بالنسبة على المنق  
 لا للنقيض بل بالنسبة الى موضوع معتبرة مفهوم الحدث  
 فيكون قول اسود ونسبة الى موضوع بعد قوله على حدث  
 تكرارا حيث قد قيل لا اعتبار بالنسبة في مفهوم  
 الحدث ان لا اخذت معناه ما قام به الشئ انما نسب  
 الى شئ بان قام به فيكون مستثلا عن النسبة الى موضوع  
 ما ذكرناه حاشية شرح المطالع كما ذكره في  
 شرح المطالع تأييد المنق ان كما ذكره في ان فيه تكرارا  
 فانه قال شارح المطالع بعد تعريف الفعل ما ذكره في



استدراك لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث واعلم انه  
 لما كانت النسبة معتبرة في مفهوم الحدث توجه السؤال  
 اليها في وجه واحد بها انه يلزم في هذا التعريف ان يعتبر  
 مدلول الفعل الحدث اشتغال على النسبة والنسبة فيكون  
 في مدلول تكرار فان بعد اعتبار الحدث على النسبة يكون  
 اعتبار النسبة مرة اخرى تكرارا وتمايزها انه بعد اعتبار  
 الحدث اشتغال على النسبة في تعريف الفعل يكون اعتبار  
 النسبة في ذلك التعريف مرة اخرى تكرارا وكلام خارج  
 المطالع يحفل بالوجهية فاشارة الى الجواب عن كل  
 منهما فقولنا لا يلزم اشارة الى الجواب عن الاول  
 وهو ما لا يلزم من ان يكون الحدث في مدلول الفعل يصدق  
 في الفعل على ما  
 ذلك جزاء في  
 مفهوم الحدث  
 لا يلزم من الدلالة  
 يكون اعتبار  
 لا يلزم ان  
 يلزم من اعتبار  
 بانه درجة  
 نسبة بعد  
 كذلك لا يلزم  
 فيه على انه  
 ليس في النسبة  
 ليست لفظية بل لا يلزم والدلالة الالتزامية  
 غير معتبرة في التعريفات كذا ينبغي ان يقرر هذا المقال

ولا يلتفت الى ما قد قيل وما قد قيل ليعلم الى فيه ان  
 النكته انما تتم لو علم ان موضوعية ذلك الموضوع باعتبار  
 نسبة هذا الحدث وليس كذلك بل في التركيب ان موضوع  
 قبل نسبة هذا الحدث اليه فلا يعلم ان مدلول الفعل النسبة  
 بطريق القيمة لا بطريق الوقوع اللهم الا ان يحفل من  
 قيل في قيل قيل وانما ما نقل عنه منها حيث قال فيه ان  
 تلك النكته انما تتم لو لم يكن الموضوع مشترك بين اعم  
 وما يقابل المحول مثل اشتغال فيه ان تامة تلك النكته  
 لا تتوقف على عدم كونه الموضوع مشترك بل تتم على تقدير  
 اشتراكه ايضا لا ما قيل ان الموضوع باي معنى كان لا يكون  
 النسبة الى بطريق الوقوع فانه منقوض بتجزيه في كونه  
 قد قيل وبمخوذين مضروب كما قد قيل بل لا يجب ومما  
 الاول وارادته منها نعم ارادته تنحصر الى قرينة وهي  
 مستحقة لعدم كونه الفاعل موضوعا بالمعنى الذي يعرفه المواد  
 كالان يات كما قيل وكذا في معنى ان من مصطلحات  
 غير هذا المعنى وكذا في مذكوراته ما بطله الحدث كما قد  
 قيل ذلك ان نقول شيوع استعمال الموضوع في المعنى  
 الاول قرينة في ارادته وما مل ويجعل ان يكون ال  
 بان فله ان نقل عنه اشارة الى ما ذكرتم ان قد قيل  
 بقى ان كونه مدلول الفعل هو النسبة بطريق القيمة  
 انما هو في الفعل المعلوم واما الفعل المجهول فلا الاثر  
 انهم عرفوا الفاعل بالاندالية الفعل والنسبة وقد  
 عليه على جهة قيام به واحترزوا بالقيود الاضطر  
 على معقول لم يسبق فاعلم كما في شروعي الحافزة  
 وقد ذكرنا الشرح في نسبية الجاهل الى الفعل



استدراك لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث واعلم انه  
 لما كانت النسبة معتبرة في مفهوم الحدث توجه السؤال  
 عنها في وجه واحد اما ان يلزم في هذا التعريف ان يعتبر  
 مدلول الفعل الحدث الشتمل على النسبة والنسبة فيكون  
 في مدلول تكرار فانه بعد اعتبار الحدث على النسبة يكون  
 اعتبار النسبة مرة اخرى تكرارا وانما انما بعد اعتبار  
 الحدث الشتمل على النسبة في تعريف الفعل يكون اعتبار  
 النسبة في ذلك التعريف مرة اخرى تكرارا وكلام شامع  
 المطالع يحفل الوم به فاشارة الى الجواب عن كل  
 منهما فقولنا لا يلزم اشارة الى الجواب عن الاول  
 وحاصله اللازم ان يكون اعتبار مدلول الفعل يصدق  
 عليه الحدث لا مفهومه ولا يلزم من دلالة الفعل على ما  
 يصدق عليه الحدث كالضرب مثلا وكذا ذلك جزاء من  
 مدلوله الدلالة على النسبة فيسند رتبة مفهوم الحدث  
 وكذا تلك النسبة ايضا فانه مدلوله لا يلزم من الدلالة  
 على الموصوف الدلالة على الصفة فلا يلزم ان يكون اعتبار  
 النسبة في مدلول الفعل تكرارا وقولنا لا يلزم انه  
 اشارة الى الجواب عن الثاني وحاصله ان لا يلزم من اعتبار  
 الحدث في مفهوم الفعل وتعيين اعتبار النسبة في رتبة  
 في مفهوم الحدث ايضا فانه في اعتبار النسبة بعد  
 تكرار النسبة في مفهوم الفعل وتعيين وذلك لا يلزم  
 من اعتبار الموصوف في شئ اعتبار الصفة فيه على انه  
 ليس هذا التكرار محذورا اذ دلالة الحدث على النسبة  
 ليست لمطابقة بل لا لزما والدلالة الاتزامية  
 غير معتبرة في التعريف هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقال

ولا يلتفت الى ما قيل وما قيل ان يعلم الى فيه ان  
 النكته انما تتم لو علم ان موضوعية ذلك الموضوع باعتبار  
 نسبة هذا الحدث وليس كذلك بل من التركيب ان موضوع  
 قبل نسبة هذا الحدث اليه فلا يعلم ان مدلول الفعل النسبة  
 بطريق القيام لا بطريق الوقوع اللهم الا ان يجعل من  
 قيل في قيل قيل وانما ما قيل عنه منها حيث قال فيه ان  
 تلك النكته انما تتم لو لم يكن الموضوع مشتركا بين اعمال  
 وما يقابل المحول من اشياء فيه ان تمامية تلك النكته  
 لا تتوقف

اشتركة  
 النسبة اليه  
 قد قيل وبه  
 الاول  
 مستحقة  
 كالان  
 غير هذا  
 قد و  
 الاول  
 بان  
 بقا

انما سوية الفعل المعلوم وامانة الفعل المحمول فلا الاثر  
 انهم عرفوا الفاعل بالنداء اليه الفعل ونسبه ونسبه  
 عليه على جهة قيام به واحترزوا بالقيود الاخيرة  
 عن مفعول لم يسبق فاعله كانه شروءا للماضي  
 وقد ذكرنا لشراف نكته انما هي ان الفعل



الجمل يندل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما سجد  
 اليه ووجه منفع الفعل الجمل هو جزم منفع الفعل المعروف  
 انتهى فاعل انتهى اقول يمكن ان يقال دلالة الفعل  
 الجمل على وقوع مصدره على ما استدل به لبيان دلالة  
 على قسم مصدره بالوضع الا يرى انهم سيموا بالفاعل  
 بمفعول لم يسم فاعله وعرفوه بمفعول اخذوا فاعله  
 واقسم هو مقامه فانه هو ايدل على ان كسبة احدث  
 بطريق القيم ايضا هو جزم مدلول الفعل ما هو جزم  
 مدلول الجمل هو جزم مدلول المعروف كما انه يمكن تحصيل  
 معروف بفعل المعروف او يلزم ان هذا التفسير يفرق  
 بالاحسن لكفايته هو انها ولا يخفى ان المراد  
 او كشف المقام وتغييره للام لا يذهب الا وهم الى خلاف  
 هو ان الكلام في اشتراك النسبة بين معاني بعضها  
 وبعضها ما وذلك ان تقول الفرض دفع العلم وهذا هو  
 مدلول الفعل النسبة بطريق القيم يعلم من لفظ النسبة بلا  
 حاجة الى الاضمار لكونها عبارة عما هو فعل المتكلم وهو لا يجوز  
 الا بطريق القيم فلا يجوز ذكره في النكتة صالحا للمدلول  
 المذكور فاعلم لاما هو فعل المتكلم لظهوره لا يجوز  
 ان يجوز مدلول الفعل لعدم خبره من التبيينات  
 بالنسبة الى مع واليا مع والتاسع والعاشر في كلامنا  
 له تعلق بالام فما قيل في ملل الشان الى وجه  
 التقديم ليس بمنجزة الاشارة فعمل الصرا لا خطه الترتيب  
 وجه الفرق ما في التبيين ومنه يعلم الظ يتبين  
 ويعلم منه وما ياتى به هو قوله علمت من هذا وقوله  
 يتبين من هذا المنع الفصل والمنع غير منه فانه يرجع

الى الفرق فيفسد المعنى ويمكن ان يقال لا منع للفصل لواز  
 الاعتراض بين المعطوفين وكذا لا يلزم رجوع العطف  
 الى الفرق بل يجوز رجوعه الى التبيين بقوله السادس  
 هذا في تقدير العطف على قوله قد عرفت من الفرق وقوله  
 الاكثر في تقدير العطف على ما ياتى مما سبق كما قيل  
 لعدم تمام الوصل لكما لا انقطاع لعدم اجتماع بين الجملتين  
 وقيل لكما لا اتصال بينهما لكون الثانية بيانية لا محمول  
 الاولى وفيه ان كمال الاتقان ببيان ما يجوز عنده  
 الثانية بيان الاولى لا عند فعل بيان المحمول امور  
 سبع منها الاصل والظ سقت الا ان يقال انه في قيل  
 التذكير بخبر كل واحد اذ لا وجه لذكره التبيين  
 السادس اذكر هذا القدر قد قيل بوجه وجه  
 وهو ان هذا التبيين كما ان في الى ان يربط  
 علم بعلوم التبيينات الى بقية هذا القدر والى ما قد عرفت  
 ان ما انه مجرد ان كتاب تكرار بلا فائدة يقتضي  
 فعمله دليل الاقرب من سياق كلامه انه تفريع على قوله  
 وليس المقدر وانما التفسير راجع الى كونه المقدر منه يعلم  
 امور سبع فمضى قوله واللام يصح عطف قوله ومنه يعلم  
 على ذلك المقدر فان ذلك المقدر لا يجوز من اجزاء  
 السادس والعطف يقتضيه هنا ان يكون المراد  
 بما بعده ما هو المذكور بعده فاما اذا كان المراد به ما هو  
 المذكور وهو المقدر فالصحة واللام يصح عطفه وربطه  
 بالمبتدأ لانه معلومة الامور الى بقية ليست من اجزاء  
 ان ومن اجزاء التبيينات الى بقية هذا  
 وكما قل ان يكون تفريعا على قوله وقوله ومنه يعلم



امور سببه ولا يصح شيء منها لما مرنا في الاول واللام يصح  
 العطف بتقدير القول ان قال ذلك اجماع واللام يصح  
 وهم جنس لقوله فحصل وذلك لانه مبني على احتمال  
 مرجوح وهو كونه مقدر منه يعلم امور سببه او العطف  
 قد عرفت والراجح هو العطف على محذوف هو تبيين ما  
 تبيين من البيان والفروق المتبادرة سابق الكلام  
 بانه من اكم اجنسي كونه الاصل وهو مبتدأ وجنر واعلم  
 ان هذا الكلام منه مبني على ان اكم اجنسي يعنى المصدر المشتق  
 كما مر منه فيما سبق نقلا عن الفصل وفيه انه يجوز ان يكون  
 له معنى قبل ان يطلع عليه المصدر فينبغي كلامه عليه او كما  
 ذلك اصطلاحا عند الفرق في اللغة ثمرة لربما لا تتفق  
 وقد جعل صاحب رسالة الوضع اكم اجنسي متبلا للمصدر  
 واشتق في هذا الاشكال اصلا كما قد قيل لانه اى  
 القسم من اكم اجنسي هو الذي يبينه التقييم لا مطلق  
 اكم اجنسي وبيان قسم منه لا ينفق في الفرق ليس ما وفيه  
 انه اذا ريد ان مطلق اكم اجنسي لم يبينه التقييم اصلا  
 فنحو التقييم فانه على ما ذكره فيما سبق من خفض القسم  
 الثلاثة التي فيها المصدر وانما اشتق والكل  
 مبين في التقييم غاية الامر ان المصدر مع القسم الواحد  
 باسم اجنسي وكذا لا جنسية واذا ريد ان لم يبين  
 بعنوان اكم اجنسي فلا يتم التمييز اذ لا ينافى ذلك  
 استعادة الفرق من التقييم بالنسبة الى جميع الاقسام  
 كما لا يخفى وقد عرفت فيما سبق ما يتلوه بهذا المقام  
 قد ذكر وقد بينه ارباب قد بينه انه الذي  
 بانه لا مطلق اكم اجنسي عند قول المصدر والاول

اما ذات وهو اسم اجنسي ولك ان تقول ويجوز حمل  
 على اننا كذا ايضا لكن انما سبب جنسنا اننا كذا  
 فليعلم اننا انما الى جواب سؤال فكانه قيل اذا كان المبنى  
 في التقييم ما هو قسم من اسم اجنسي فكيف يصح قول المصدر  
 ومنه يعلم الفرق بين اكم اجنسي في اطلاقه فاجاب بانه  
 يحمل قول اكم اجنسي على ما هو المقهور والى هو فيصح  
 ولا يخفى اذ اننا انما الى جواب سؤال اننا عن جواب  
 الاول فكانه قيل حمل المذكور غير مفيد بل مضاد لزم انه  
 لا يبين المصدر في فرق سائر الاقسام فاجاب بما ترى  
 بانه المصدر لو عطف عليه قوله وبينه اشتق  
 اعتبار التقييم من علم اجنسي ومن اسم اجنسي وتلك العلة  
 متحققة في علم اجنسي والمصدر ايضا اعتمادا على عدم  
 السبب وانما علة لكونه المراد مطلقا اكم اجنسي ولا يخفى  
 انه على كلا التقديرين لا ينفق شيئا في العلم ويجوز ان  
 يقال انه مصدر رافعا رافعا اعتمادا على اعتمادا على  
 اشتقاقها وهو لا ينفق بل في احوال طرق الفرق الى  
 الاشتقاق وذلك بانه القول بكونه معلوما ما سبق  
 كما قد قيل وانه علم الفرق جعل المراد معلومية  
 الفرق بين الافراد لا بين الالات باعتبار حجب  
 بين الفرق بين اسما واسم وانما افراد علم اجنسي  
 واسم اجنسي فان الحكم بان علم اجنسي هو منزه  
 لطيف واسم الى دفع ما يمكن ان يقال بانها كيف يعلم  
 الفرق المذكور ما سبق فان علم اجنسي لم يكن مذكورا  
 اصلا ولم يعلم حاله قطعا وما اصل الفرق انما اشتقاقه  
 في حكم المعلوم ما سبق كما قيل او ما صلا انما الاشتباه



في الفروع اما هو باعتبار اكم الجنس لا شراط لحد يله  
 ولا علم ذلك ما بسوى صيغ الحكم بكونه معلوما منه كما قد قيل  
 بل هو صيغ توجيه قول المصدر ومنه يعلم بحيث يندفع عنه ذلك  
 بان يقال المراد منه مع ضم مقدمة في رتبة مستهدة يعلم كالتقول  
 ثم ان هذا منسحب على ما بسوى منه التقييم عند قول المصنف  
 العلم منه من ان التعريف استناد من التقييم لا يتنا والاعلام  
 الاجناس وقد بسوى هناك توجيه كلام المصنف بحيث  
 يتنا وان ذلك التعريف اعلام الاجناس فذكر ذات  
 وحقيقة لا معنى لوضع اللفظ لمعنى بذاته وحقيقته الا  
 وضع له مادة فيكون المبتدئ بين المنفى والتقييم الذات  
 والحقيقة على الصورة والمادة كالاستناد في التقييم بقوله  
 لان اسماته مجموع مادته ومصورته وضع يثابته تعريف  
 اللفظ بما يتلفظ به الا ان كان في الصورة مما لا حظ له  
 من التلفظ فيه فلفظ لا استعمال والضمير للموصول وقوله  
 في اللفظ ظرف للاستعمال المقيد بالظرف الاول وقوله  
 ما يقابل بانه للموصول فيقال هذا اللفظ تصوير  
 لاستعمال اجزائه فيما يقابل الصورة لان اسماته ملة  
 لقوله لا ما استمر اول قوله والمراد بكونه ذاتا وحقيقة  
 بمجموع مادته ومصورته فيه نظر لحوال ان يكون وصفه مادة  
 باعتبار صورته وانما الصورة داخلية في الموضوع وجزء  
 منه غير معلوم لا بد له من دليل على قياس ما ذكر في  
 وقول التقييم هو الموضوع له بل انما هي ليست  
 بداخلية فيه كيف ولو كانت الصورة داخلية في الموضوع  
 لكان لا يكون اسماته كلمة اذا الكلمة من اقسام اللفظ  
 والصورة ليست بلفظة فكذلك المركب منها ومن المادة

نعم صورته موضوعة لمعنى كونه مكملا غير مصغر وكونه  
 واحدا غير تثنائية وجمع قد بسوى مع تعقله اس  
 تعقل ذلك ان في اللفظ تعقل التقييم بان  
 انما على الاستناد بان يقال له قيل لا يكون انما قيل اظهر  
 ما اريد به ان شراط عدم التقييم في الوضع و  
 ذلك خلاف الظاهر وضع لمعنى والتقييم داخلية  
 وقد علم ان هذا الاول والا لست ان يقال وقد علم مما  
 بسوى ان اكم الجنس كالسد وانما له في المصدر  
 وغيره قيل انما ربه الى ان كان علمه التقييم الفروع  
 المذكور علم منه الفروع بجهة المصدر وبجهة علم الجنس  
 وكذا بجهة المشتق وبينه مجرد الذات فانظر الى  
 الاسد وقوله او احدث وانما صلتها كانه الاصل  
 فانظر الى المصدر قيل الاول ان يقال بعده او الذات  
 واحدث ليكن فانظر الى المشتق كما يفيد ما  
 سمعت في حل قوله متعلق بالمنفى كما يفيد كونه  
 بمعنى انه جعل عدم التقييم معتبرا فيه وانما سمعت  
 قوله والمراد بالوضع لمعنى انه وضع لشيء باعتبار  
 تعيينه ووجه افادته ما ذكرناه لتيفا ومنه ان يراد  
 في مثل قولنا وضع لشيء اعتبار الوصف الشامل عليه  
 مدفوعا الى ان ذلك الوصف هنا عدم التقييم فيكون  
 المراد ان عدم التقييم معتبر في معنى ان دخول في  
 الموضوع له هو وجه منه غير معلوم وهذا المعنى  
 فلهذا سياق الكلام وانما استنبطه بعض الامم  
 كما يد له اشارة الى القرينة على انه بمعنى غير معتبر  
 منه التقييم لا بمعنى ان عدم التقييم معتبر منه والا



ارجح غير معتبر مع التقييد بل كان محققا في عدم التقييد معتبرا  
 ثم جاء التقييد ارجح بالتقييد مع لزوم التناقض عند دخول  
 اللام عليه فانه اللام يقتضي التقييد فيناه اعتبر عدم  
 التقييد اذ لا يمكن ان يصير اذ لا يستلزم التقييد  
 المفيد منها حيث قال اذ لا شك في ان كل شيء يقتضي التقييد  
 في حد نفسه بالتكثير الادلة او لكون ما ذكره الاستلزام  
 والسلم على الدخول بخلاف ما افاده المفيد في رد عليه المص  
 من طرف القائلين بعدم تميز المدومات المقصود  
 بالوضع ضرورة ان المقصود بالوضع اللفظي يستدعي  
 تقييد ذلك التام عند الواضع بوجه يتميز عن غيره حتى يقع  
 قصد وضع اللفظ له واذ لم يمكن قصد الوضع كيف يمكن  
 الوضع ومقصودا بالافادة ضرورة ان المقصود في  
 افادة المعنى يتوقف على تقييد ذلك المعنى عند المفيد و  
 الاستفهام اولى الى اشارة الى التقييد اذ  
 في اللام غير مستقل في ان يكون المراد بكونه في التام اجنسي  
 بيزا و بكونه في الحرفه غيره ولكن ان تقول وذلك  
 لا اذ ذلك التقييد مدلول في التقييد ومدلول الحرفه  
 غير مستقل في اشارة الى التقييد في اللام ويقتضي اشارة  
 الاولى الى المراد بالتقييد الذي هو معنى في هو الذي وجد  
 فيه قبل اللام اللهم الا ان يقال ان كان قوله هو معنى في محتملا  
 معنيين بارجح الغير الى التقييد اذ في اللام كما هو الظاهر  
 وارجح الى مطلق التقييد بالحل على استخدام اقدار  
 احد الاربعة رتبة باعتبار احد الاحتمالين والاف  
 باعتبار الآخر قبل لعل هذا التوصيف الاخير اظهر من السابق  
 بل وان كان ان يوجب التحميل على اصل من والاف

الفرق اذ اقول ان يقال صدق الفرق قد تم بقوله  
 وانما وضع لغير معية واما قوله ثم جاء التقييد او دفع  
 لما يتقدم من ظ قوله وضع لغير معية من انه اذا كان موضوعا  
 لغير معية لزم ان يكون المرفع باللام مجازا فانه مستقل  
 في المعية وما حصل الدفع انه ليس بمستعمل في المعية بل هو  
 مستعمل في مفاد الغير المعين الا انه جار التقييد وهو  
 معنى فيه غير مستقل للمعنى من اللام كما جار معنى الابتداء  
 في قولنا سرت في البقرة وهو معنى في ماله من ولا يجاز  
 في هذا كما في قوله وهو معنى في اشارة الى دليل ان التقييد  
 في المرفع باللام ليس في مدلول التام اجنسي بل هو جار  
 في اللام فانه معنى في كيف مدلول التام ولعله لهذا قال  
 وخيلة في ظ قوله فاقبل وانما قال في اللام اشارة  
 الى الاضافة لاسية الظ ان يقول وانما حذف اللام بالذكر  
 او يقول اشارة الى اللام اصله تعريف اجنسي بخلاف  
 الاضافة فانها دخيلة فيه وهو في اجنسي ملحق  
 باللام قال فيما نقل عنه هذا القول من بناء على ما اوردتم  
 بعض عبارات ورفعه ببعض كتب النحويين والاف التحصيل  
 ان الاصل في التعريف اشارة كانت العهد وتعريف  
 اجنسي خلاف الاصل في التحقيق ان المراد باللام ما يسمى  
 او ذكره على سبيل انتفاء اشارة بيم المنفوط وبقدر التام  
 الكلام على الاضافة ايضا وقد قيل والذو بخط بالبال  
 ان مدخل اللام ان كان موضوعا للمعنى من حيث هو فالل في  
 هو العهد اجنسي واستعماله غيره بالقرينة وان كان  
 موضوعا للفرد استعمل في اصل هو العهد في غيرها  
 لا تفيد سور التقييد والاشارة الى مدلولها كما ذكره



العلامة القفازية في أول شرح التلخيص انتهى ١٠ وهو  
 حتى رسيده المحققين قال في التلخيصات وكذا في شرح  
 القول في إكمال اجتناب موضوع الحقيقة لا للواحد ان يع  
 يحل التنويه للأفراد فلو كانت الوحدة مستفادة من  
 نفس الاسم لم يكن للتنويه إفادة الوحدة ولم يكن لا يراه  
 في الاسم فائدة وكذا في القول في إكمال اجتناب موضوع  
 الحقيقة أراد نفس الاسم مع قطع النظر عن التنويه وبه  
 قال في موضوع لما يستمع وحدة أراد الاسم مع التنويه  
 فلا في لفظة انتهى فذكرت في إكماله الفرق الثلاث  
 التي في هذا التنبيه: المعنى الذي في معنى التنبيه مع بعض توضيح  
 لما ذكره المحرر والخاص في قبيل ما علم من الابهى باعتبار دليل  
 ينقل عنهم ذلك المناسب لا ينقل الابهى عنهم  
 ذلك في حقه من ذكر إلهام المحرر ومن الموصول  
 في محسوس ذكر المحرر في سبيل الاحتياط وقد  
 عرفت في الموصول في عرفت ذلك في قول المحرر ولا  
 بعد قوله والاول مدلوله المدعى في غيره بتعبير في فهم  
 ذلك الغير إذ أراد بكونه الحق في غيره عدم استقلال  
 ذلك الحق بالمعزمية فتولد بعد ذلك اولا في أنه مستقل  
 بالمعزمية وذلك في التلخيص وهو معنى الموصول  
 هنا هو إلهام الفرق فيهما كما هو المتبع في سبيل كمال  
 الابهى لكونه مما عرفت في الابهى في نظر وقد يقال  
 ذلك الحق الذي هو الموصول فيكون الصلة وهو الذي  
 عهد به في قائل في التلخيص قد ظهر ما ذكره  
 الابهى في الموصول في الدلالة أيضا على عكس الحرف  
 فلا وجه لتخصيص الظهور في التلخيص الا ان يقال ان

التلخيص

التلخيص في نظر المحرر وذكر المحرر باعتبار وعيكم ان  
 يقال في التلخيص في الدلالة ذاتي بالنسبة الى الموصول  
 والحرف لا جاز في احوالها والكلام في الابهى في ذاتي  
 قائل في التلخيص ما بينه بقوله على كونه حال الموصول  
 على عكس حال الحرف وداخل تحت تفريع قوله فظهر فانهم  
 باعتبار ان اعتبار ذلك الغير في حقيقة عند  
 السامع بعد قوله وحصل وتبين في فهم ان في نفسه  
 كما ذكره الشريف في بعض المواضع انهم من إلهام  
 لتقدم ما يقع ان يرد به كذا ذكره الشريف في شرحه للكافية  
 ونهايه انما سبب ما ذكره الشريف في تنبيه المقدمة  
 وانما سبب ابدع في التلخيص ان إلهام لعدم الانتقال  
 الى معناه لتوقفه على معرفة الوضع المتوقفة على القرينة  
 اصطلاحا قد قيل الموصول في اصطلاحا ليس له  
 كثير نفع في بيان كونه عكس الحرف فيقولون في فهمهم  
 لفظة هكذا في الأصل قال في التلخيص في إلهام فيكون  
 عند السامع لا تنافي في إلهام في إلهام بالموصول عند الحكم  
 وقال في إلهام الموصول في إلهام في إلهام في إلهام  
 ان الذي في إلهام في إلهام في إلهام في إلهام في إلهام  
 جده واد انتهى قائل في التلخيص في إلهام في إلهام في إلهام  
 بها ولا بد من علم الحكم علم الخاطب أيضا والالم يصح  
 ذكر الموصول في إلهام في إلهام في إلهام في إلهام في إلهام  
 في الموصول في إلهام في إلهام في إلهام في إلهام في إلهام  
 انما غير مستقلة بالمعزمية كما ان في إلهام في إلهام في إلهام  
 انما غير مستقلة بالمعزمية كما ان في إلهام في إلهام في إلهام



ان مستقل بالمعنوية وفيه ان لو لم هذا لا تنفك تعريف الحرف  
 بما لا صلة اللهم الا ان يعتبر قبل الاضافة تعريف الحرف في  
 الصلة واما لا ليست بفرقة وبين ذلك بقوله ان الصلة  
 انما تتم برابطها او تعريفها ان لتقل الصلة يتوقف على تعقل  
 الربط وتقل الربط يتوقف على تعقل الموصول ونتيجة ان  
 تعقل الصلة يتوقف على تعقل الموصول الا ان كان توقف  
 تعقل شيء على تعقل اخر عبارة عن عدم الاستقلال بالمعنوية  
 قال بطله فالصلة انما تكون لا معنى غير مستقل بالمعنوية ثم  
 فسره بقوله انما يتقبل بتعقل الموصول لكنه لو عكس الامر  
 لكان اوضح وتقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الموصول  
 قل وذلك لان الربط نسبة بين المربوط والمربوط به  
 فتقل يتوقف على تعقل كل منهما وفيه ان هذا السليم الدور في  
 الصلة تتوقف تعقل الربط والربط متوقف على الصلة  
 لكونه نسبة بينهما وبينه الموصول فيلزم توقف الصلة على  
 نفس اللهم الا ان يقال الصلة من حيث انها صلة تتوقف  
 على الربط كما يستتبع اليه ان الربط يتوقف على الصلة  
 في حيث وانها فتتأخر جهة التوقف من حيث انها صلة  
 هذه الكيفية تستلزم ذات الصلة مستقلة بالمعنوية  
 وذلك لانه ما سبق منه التنبية الرابع وان الفعل يدل  
 على معنى لا يستقل بالمعنوية الا ان يقال هذا معنى على زعم البعض  
 ان حيث قال معنى قول النحاة الحرف ما يدل على معنى غيره  
 ان لا يستقل بالمعنوية بخلاف الحكم والفعل او على اعتبار الموصول  
 انها غير مستقل بالمعنوية بالنسبة الى الموصول فياخذ  
 ثم انه لو ان هذه الكيفية في قوله ان الصلة انما تتم ايضا

كما ان السماع كونه من حيث انه مهم يعني ان تعقل  
 الصلة يتوقف على تعقل الموصول من حيث ان الموصول مهم  
 لان حيث انه متعين والموقوف على الصلة تعقل الموصول  
 من حيث انه متعين فلا يلزم الدور فانه جليلا و  
 الاشارة الى هذه الكيفية المنبئة يدفع تمام الدور  
 وايضا ان حمل الحذر منه ان مجرد حمل قوله معنى فيه معنى  
 قائم به اما مطلقا او في هذا المقام كما يقود اليه قوله كما يقود  
 اليه الى قضاية ما يات منه من التوجيه الثالث واما محله  
 عليه مع الاعتراض والاعتذار به الا تبين ان يرجع  
 التحذير على الاعتذار او الى الاعتراض او الى كليهما في بي  
 عنه تقديم قوله كما يقود الى على قوله فيعرض وتقدر ان  
 لا وجه لذكره هنا في ان يكون قوله وعدم التنبية  
 لتوقف الصلة على الموصول اجنبيا اذ لا مدخل لتوقف  
 الصلة على الموصول فتح الاعتذار به قد لا يحق  
 على القول وعدم التنبية لتوقف الصلة على الموصول  
 فانه لو تنبى له حمل الكلام عليه فاللازم ان يكون الحرف  
 موقفا على متعلقة ولا محذور فيه كما قيل اقول توقف  
 الصلة على الموصول لانه قيام به فالتنبية له لا يوجب  
 حمل الكلام عليه ولا يرجح جوابا ان يكون الظرفية اذ  
 او اظهر ان القيام دور التوقف وايضا لو لم هذا العهد  
 التوجيه الثالث الذي منه وبطل ما ابدعه فيما سبق  
 حيث قال وانا اقول يحتمل معنى قولهم ما دل على معنى  
 غيره ما دل على معنى حاصل في الغير كما لا يخفى على من نظره  
 وفيما ذكره هنا في هذا الكلام اشتمل على  
 طرفية متعلق الحرف المعناه وظرفية الموصول المعنوية



الصلة فانه التبادر الى الفهم من طرفية احد المفاهيم للآخر  
 قيا احداهما بالآخر فيكون المعنى ان معنى الحرف قائم بمعلقة  
 ومضمونة الصلة قائم بمعنى الموصول لانتهاضه اهزة  
 الاستفهام لانه مضاعف قائم بالاستفهام الذي هو المتكلم لا  
 بالمستقل الذي هو ما دخلت عليه من ان الظن  
 متروك الى الطرفية من وكره الى الاعتبار امانة كلا الموصولين  
 كما هو الظن في كلام الذاكر اونه احداهما كما هو خذاف الـ  
 فانه كلمة قد تستعمل بمعنى اعتبار مدحها كما سبق فيما  
 سبق ولعل ما ترك اليه الظن ان الحرف اذ لا شك  
 ان هذا احد الاحتمالية لكلام الذاكر بل مرجعها كما استمر  
 اليه تحمل كلامه عليه ثم الاعتراض عليه ليس ما ينبغي فانظ  
 ان ما ترك اليه الظن ان الحرف ما يدل على معنى باعتبار الغير  
 بمعنى انه يتقبل بتقبل الغير والموصول يتقبل بما هو معنى  
 فيه باعتبار معنى انه يتقبل بمعنى يتقبل بتقبل الموصول  
 فيقول الى ما ذكره في التوضيح فانه هذا ايضا ترك كما  
 هو الظن في التامل قائل بالانصاف فانه يقول  
 الاعتراض هو من علمه لقوله واياك ان تحمل اه فتذكر  
 ولا يشك به ان ما ذكره ما ترك اليه الظن وفيه  
 انه ان اريد انه لا يشك به ان حال الموصول على حال  
 الحرف من وجه من الوجود فهو كم كيف ويشك به ان حال  
 الحرف عدم الاستقلال بالمعندية او حال الموصول الاستقلال  
 بالمعندية حيث قام به الغير ولا يخفى ان هذا عكس  
 من المقوس ووجه من الوجود وان اريد انه لا يشك به  
 ان حال الموصول على حال الحرف في التقيد فذلك ليس  
 محذورا بل ان يكون المراد انفاكس ما يلزمه الاستقلال

وخدمة على ان الانفاك سنة التبيين ايضا ثبت على حنطة  
 قول المص وكتلة ما هو معنى فيه كما لا يخفى وتبيين الانفاك  
 بالتبيين فيما سبق وترك قضية التوصل منها ليحصل الرد  
 على الاعتراض المذكور مما لا ينبغي يدل على مطلوبية  
 النسبة بمعنى انه يجوز ان يكون معنى همزة الاستفهام كونه النسبة  
 مطلوبة بفهم من ان يكون الاستفهام مصدرا مبنيا للمفصول  
 لا كونه استفهاما الذي هو المتكلم طالبا لفهم النسبة ان يكون  
 الاستفهام مبنيا للمفصول اذ لا يفسد كلامهم على ذلك في يدفع  
 الاعتراض بالاعتراض اذ لا يخفى ان مطلوبة النسبة معنى  
 في النسبة قائمة بها وكيف لا وكيف لا يكون الاعتراض  
 مندفعا هكذا قيل وقد يقال وكيف لا يكون معنى همزة الاستفهام  
 معنى في النسبة قائما بها والاول هو العلم لسوق الكلام  
 وانك هو الخواص لقوله فلو لم يحسن معنى همزة الاستفهام  
 اه وليمصر المص هذا في قيل ان يبدل دفع فاد  
 يدفع فوالفرق قدس واهمة لا يكون الا وضفا  
 للشيء الذي كان له اهمة مرادة وقد يقال المراد  
 ان كلا حنطة الوجه وعنده من الاشياء مع انها ليست بوصف  
 وصفات منها ولكن ان تقول المراد بالهمة انها ما هو من  
 الامور العقلية وهو عدم تأمل في الوجود الكلية لا يكون  
 الا وصفات في قائل فظهر كنه اخصية اذ كان  
 الاعتراض مندفعا ترجية ثالث اول التوجيهات  
 الثلاثة ان يكون معنى كلامه ان الحرف يتقبل بما يتوقف  
 تقبل على تقبل معناه وثاني ان يكون معناه ان الحرف  
 يتقبل بما يتوقف على تقبل تقبل معناه والموصول  
 يتقبل بما هو قائم به وثالث ما ذكره في قيل وثالثها



توجيه رابع وان لم يندس اليه احد وهو ان يجوز مع القول  
 ان الحرف يتبعه بما قام به معنى الحرف وهو متصل بمتبعه بما  
 يتوقف تقبله على تقبل الموصول بمتبعه فان لم يتوقف تقبله  
 قبل الموصول لاد بغير ذلك لانه بغير الموصول يتوقف تقبله على  
 تقبل معنى الموصول فلا ينافي في التقدير بقوله واياك وان  
 تحمل قول المحذر منه اكل والاعتراض مع الاعتذار المذكور  
 ولا ينافي فيه اكل والاعتراض والاعتذار لا فرق كما فعلت  
 هي فلا وجه الى الاعتذار بغير العبار عن الظن وحمله  
 على خلاف الظن بندا كما فعلت انما قل قد ذكر قد استمر  
 في عدم الاستقلال بالخطف عليه قوله ولا اكل عليه لاني  
 اقام ولا يوافق كونه معلوما في سابق الكلام كما اوافق  
 وانما يلاحق الكلام وقد نبه المصنف عليه ان  
 في التبيين الرابع حيث جعل قولهم على معنى غير معنى عدم  
 الاستقلال بالمعنوية فامل اكل فعل وكل حرف  
 لعله فسر بذلك لئلا يتقدم ان الحكم بالاشراك المذكور  
 على منزهها او على افرادها انما هي اكله فامل اذ ليس  
 دلالتها قد اشتركا بينهما لانه الاضافة تمنع الاشراك  
 بينهما كما حلف في التبيين الاول حجة يصلح ان يكون  
 مشتركا فيهما لهما الظاهر من الغاية عليه انما يفصل المعنى  
 حتى يصلح ان يحكم بكونه مشتركا فيهما وفيه فيه وقد قيل  
 كونه دلالتها قد اشتركا بينهما لازم لكنهما مشتركا في  
 فلا وجه الى تقدير الحكم في الغاية عند راحة الاتحاد ولا  
 يخفى على من يفكر في هذا وفي الفصل في التبيين الثاني المفيد  
 وقد يقال ذلك الفصل هو احدث من حيث الانتساب  
 الى ما يقدم به لا التبيين ويُدفع بان يلزم عدم اقتناع

الاضمار عنه انتهى ومنه ان جهة الاشتراكها  
 في الدلالة على المذكور كما هو مقتضى قوله في السور  
 وذلك ان قولنا من جهة دلالتها عليه ولا يندس عليك  
 ان الاشتراكها ودلالتها المذكور في لا يصلح من ماله  
 يجوز سببا لعدم اثبات الغير للمعنى المذكور كما هو مقتضى  
 من قوله ان هذا المعنى وانما يصلح ان يكون سببا لعدم اثبات  
 كماله في الفعل والحرف او لكونهما في جملة يرجع خبره الى  
 كل من الفعل والحرف كما جازع انما المفيد الى مدلولها  
 كما سبب في انما هي البحت الثالث ويمكن ان يقال معنى  
 قوله من جهة جهة كونه المعنى المذكور باعتبار كونه  
 ثابت للغير من جهة كونه ذلك المعنى باعتبار ثبوته للغير لا  
 يثبت له الغير لعدم استقلاله بالمعنوية او لئلا يلزم الدور  
 ان هذا المعنى تفسير لقوله له وانما يرجع  
 الغير كما يوجب ما سبب في البحت الثالث لا لقوله للغير  
 بتقدير صلة له بقرينة قوله الذا والماد بالغير غير هذا  
 المعنى ان خبره راجع الى المعنى وقوله على معنى باعتبار كونه  
 ثابت للغير ولم يلتفت الى افادة الذا المفيدة في احتمال  
 كونه راجعا الى كل واحد من الفعل والحرف فيستدبر اليه  
 في البحت الثالث من انه يريد عليه ان دلالة الفعل على  
 معنى باعتبار كونه ثابت للغير لا يقتضي ان لا يثبت له الغير  
 انما يقتضي ذلك لو لم يكن في الفعل معنى خارج عن هذا  
 الاعتبار وليس كذلك فان فيه الزمان فليثبت له الغير  
 باعتبار الزمان فامل ويحتمل ان يجوز قوله لهما في هذا المعنى  
 تفسير لقوله من جهة جهة وانما يرجع الى كلمة في قوله  
 ومنه جهة جهة كونه المعنى المذكور باعتبار كونه ثابت



للغير لا يقتضي ان لا يثبت له الغير انما يقتضي ذلك لو لم يكن الفعل  
 معنى عارضا هذا الاعتبار وليس كذلك فان فيه الزمان فليثبت  
 له الغير باعتبار الزمان فاقبل وكمثل ان يكون قوله لم هذا المعنى تغير  
 لقوله ومن هذه الجهة وان شئت الى كلمة من تعليلية وهذه  
 الجهة جهة كونه المعنى المذكور باعتبار كونه ثابتا للغير فانهم  
 اذا ثبتت التعليل عليه لم يثبت له هذه الجهة لعدم اثبات  
 الغير له وفيه اشارة الى ان قوله لا يثبت في الاثبات لانه يثبت  
 لانه لا يثبت له عليه قوله فامتنع الجرح عنهما اذ لا دلالة له عليه  
 لانه على تقدير انتفاء الشبوت ايضا يمتنع الاخبار عنهما  
 كما ذكره المفيد من ان كونه ذلك المعنى بذلك الاعتبار انما يثبت  
 الاثبات لا الشبوت والاتفاق في نفس الامر اذ لا شك  
 ان المدلول الطرفين وكذا المدلول الفعلي الذي هو النسبة  
 يتصفان بوصف خاص بل خاصته كما يستتبع اليه بقوله  
 وان لا يمتنع ثبوت الشيء له لا يقال معنى لا يثبت له الغير  
 معنى لا يثبت له بعينه فلا وجه لقوله فامتنع الجرح عنه  
 في الاولى ان يكون ذلك في الشبوت لانه الاثبات  
 لا نقول ان هذا معنى في العلق لانه المستند في امتناع  
 الجرح عما دونه حتى يتجر المعنى فلا تعليل وان لا يمتنع  
 بغيره الاسم وان يثبت امثاله وان لم كان بعض الشيء  
 وذلك ان نقول وانما لم يمتنع ثبوت الشيء له لكونه ثابتا  
 في الجملة على استيفاء مطلق بالمعنى لا بالنسبة ولم  
 انما عادة اعادة النكرة والمعرفة بالمعرفة سواء  
 عرفت باللام او بالاضافة تقتضي الاتحاد به مدلولي  
 الاول والثاني لا لفظ امتداد بل هو العهد والاتحاد  
 بالنكرة تقتضي التباين به المدلولية لانه الاسل

ولا موجب للعهد والاتحاد فهنا اربع صور اعادة المعرفة  
 معرفة والنكرة معرفة والنكرة نكرة والمعرفة نكرة  
 والاتحاد الاولية الاتحاد والاضحية التباين لا لا  
 كما تباينت للمعرفة في قوله تعالى وانزلنا عليك الكتاب  
 بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب والنكرة والمعرفة  
 في قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه الى قوله تعالى انما انزل  
 الكتاب على طائفتين من قبلنا واتخذت النكرة في  
 في قوله تعالى وهو الذي انزلنا السماء والارض الى  
 واتخذت المعرفة والنكرة في قوله تعالى انما الحكم واحد  
 كذا في مراتب الاصول ووجه امراد  
 بالغير غير هذا المعنى لا الغير المذكور في قول المفيد بالتغير  
 غير خفي لانه امراد ثبوت كل ما سوسر المعنى المذكور  
 وذلك لا يلزم من ثبوت ثبوت الغير المذكور فقط هذا وقد  
 يقال وايضا الغير المذكور في الفعل هو الفاعل وانه امراد  
 متعلق فلا يتصور فيه كونه مستندا وقد قيل فيه كبحر ولعل  
 ذلك البعث هو انما على وكذا متعلق الحرف يتصور  
 بكون مستندا لا سيما اذا كانا كليين قيل ويكمل به  
 ان يقال وجه استفادة الغير المذكور في الامارة معرفة  
 غير خفي وهو ان اشهر بينهم من ان اعادة الشيء معرفة  
 تدل على ان امراد الاول وقد جعله وقد قيل  
 الحقيقي ان المقام ان كان مقام الخبر لا يحتمل رجوعه  
 الى غير الاول وقدالة بالظ كانه هذا المقام فالتبادر  
 هو الخبرية والافه المعينية ولا يبعد ان يكون قوله  
 في امثاله اشارة الى هذا فاقبل ووجه قيل  
 النفي ان يكون المعنى ان هذه الجهة فقط على عدم



اثبات الفيزلة لا غير هذه الجهة فيجوز ان يثبت له الفيزلة جهة  
 اخرى هذه القولان المصحوبان عن سؤال مقدم رتبة عما  
 ذكر فيها قبله فكانه قيل على ما ذكر يلزم ان لا يثبت الفيزلة الا في  
 وليس كذلك بل قد يثبت له الفيزلة كما يقال معنى الحرف يمنع  
 الحرف عنه فاجاب بانترس لا نفى التعليل ليس  
 المراد نفى كونه هذه الجهة علة لاثبات الفيزلة جهة يجوز  
 الفيزلة جهة ليست علة لاثبات الفيزلة لانه يجوز  
 الى التكلف الفيزلة القليل بكماله الاصل ان كونه نفى التعليل  
 يحتاج الى تخلف غير متعليل ولهذا ذلك التكلف ان جعله نفى  
 التعليل يجوز الى ان يصرف النفي الى ما قبله وذلك ليس  
 بمعهود وان جعل قوله فامتنع اجزها تفريعا عما ذكر  
 قبل هذه الجهة ونحو سبط هذه الجهة بين المفرع والمفرع عليه  
 وذلك بعيد جدا وايضا عدم كونه هذه الجهة علة لاثبات  
 الفيزلة فلا ضرورة فيه فلا وجه لنفيه عنها الا ان يتكلف  
 وتقال فانه لن لا يتوهم ولو بالنسبة الى الاذاة القاصرة  
 انه اذا كانت ثابتة للفيزلة كانت اثبات الفيزلة فامتنع  
 اجزها ما مع انهم يقولون ان ما امتنع اجزها قبل ذلك  
 اشكاف هو انه كان ما صدر عن المعنى 2 انه انشأ الاثبات  
 لاجل هذه الجهة وهذا المعنى لا ينافي الاثبات لاجل جهة اخرى  
 مع ان اصل اثبات الفيزلة ممتنع الالم الا ان يقال يجوز يلزم  
 انه يجوز ان يثبت له الفيزلة جهة ملحوظة لا باعتبار كونه  
 ثابتا للفيزلة باعتبار الاستقلال فانه يجوز هذه ملحوظة  
 انما فيه على ما مر جوابا وانما رتبة التسمية و  
 انت جدير بانه التزام ما مر جوابا من غير ان يبين ما قبلها  
 به لا يجوز تخلف فصل عن تكلف غير قبل لا كونه

اللفظ اذ الظاهر ان اشارت الى بيان تفرع امتناع اجزها  
 على ما قبله امتناع اثبات الفيزلة كما وتقريره ان كونه  
 اللفظ مجردا عنه عبارة عن كونه معاد ما اثبت له شيء اخر  
 ومتفرع عليه فامتنع كونه اللفظ مجردا عنه عبارة عن امتناع  
 كونه معاد ما اثبت له شيء اخر ومتفرع عليه وقد ثبت  
 ان متماثلا يثبت له الفيزلة ان يمتنع اجزها ما قبل  
 احدا ان الدلالة اذ هذا الحق نقض الجمالي في قوله ومن  
 هذه الجهة لا يثبت له الفيزلة الجبرية والتخلف والاجواب  
 الاول كثر ببعض المقدمات في وجه يندفع ذلك  
 النقض وان هو ما بعد العلوة منع الجبرية بتسليم  
 ان المقدمة المحررة على ظاهرها هذا وقد يقال انما منع  
 لقوله ومن هذه الجهة لا يثبت له الفيزلة مستندا بالما دة  
 المذكورة و اجواب تحريم الملك المقدمة قد هذا يجوز  
 العلوة منعا للسند اللهم الا ان يحل المنع في المعنى الاعم  
 فاقبل تجامع مع اثبات الفيزلة اسم الفاعل كما في قولنا  
 العالم العامل بعله باج وفيه انما اريد ان لا تجامع مع اثبات  
 الفيزلة لهذا المعنى فليس الامر كذلك كونه اسم الفاعل بل يثبت  
 فيه الفيزلة مجموع معناه او جزه الا في هذه الدلائل وان  
 اريد ان لا تجامع مع اثبات الفيزلة مجموع المدلول والجزء الا في  
 فيكون المعنى اجنبيا كما لا يخفى والدلالة على معنى  
 في معنى ان المراد بقول المعنى لا على معنى باعتبار كونه  
 ثابت للفيزلة انما يدل على وجه لم يصرف ذلك المعنى غيره  
 كونه واحد فيكون قوله ومن هذه الجهة انشأ الى ذلك  
 وانت جدير بانه غاية في التكلف ولعله لهذا ذرا الى العلوة  
 تقتضي الامتناع امتناع اثبات الفيزلة وفي



اسم الفاعل فان مجموع الحدث اه استخلاف الفعل وفيه اه  
 هذا الفرق ليشبه ان يكون كذا ويكمل ان يكون اعبادة  
 الى الملاوة لهذا بل كل اسم فاعل له موصوف فيكون  
 مثبت له ذلك الموصوف وثانها ان اعتبارا هذا  
 البحث ايضا نقض اجمالي بالبرهان والتكليف مادة اولى  
 وكل جوابيه بالقرير الاول ان هذه داخله في عموم قوله  
 كانه اسم الفاعل فلا وجه لجملة متبادلة اللهم الا ان يقال جملة  
 متبادلة لكونه متبادلا في جواب قدبر لا يمنع  
 اثباته في ذلك ان يكون له كذا او في واقع  
 كالا يفتي فلما اذا يمنع الدلالة ليشعر في الكلام فيما  
 سبقه من الدلالة فتذكر وهذا البحث يندفع  
 بحمل الثبوت للغير ليشعر في البحث الاول لا يندفع بحمل  
 الثبوت للغير على عدم الاستقلال وذلك كذلك فاه اسم  
 انما على يد دل على النسبة وهو غير مستقلة لكونه هذا البحث  
 ان يندفع بما اندفع به البحث الاول في التكليف المذكور  
 اذ الفاعل لا فرق بين اسم الفاعل وبين المصدر  
 كونه النسبة مع الحدث كنه واحد فاما سبب اثار  
 اليه ايضا منها كما مر ان في التبيين الى ج حيث  
 قال كونه الحرف يدل على معنى في الفرق فاشتهر في عدم  
 الاستقلال وقد نبه على عليه مواضع وفيه ان مامر  
 هو ان الدلالة على معنى في الغير مع عدم الاستقلال و  
 الكلام في هذه الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير  
 اللهم الا ان يقال اذا كانت احد الدلائل كذلك  
 كانت الاخرى كذلك ولا قال في الفعل عا  
 ان نقول او جواب عن النقص المذكور بغير بعض

المقدمات على وجه يندفع البرهان في مادة المذكورة وحاصل  
 ان المراد من الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير وجه  
 لم يكن لذلك المعنى مقام مجرد عنه اعتبار الثبوت للغير  
 تمنع عنه اثباته في ذلك المعنى في المثال المذكور  
 مجرد عن اعتبار الثبوت للغير لم نعتبر الظاهر هذا لا يمنع  
 ان قولنا ضرب زيد يعني فاه اعتبار ثبوت الضرب لزيد  
 فيه مقدم على اعتبار اثبات الاعجاب اللهم الا ان يقتضي  
 بعدم اعتبار الثبوت للغير نوعه بخلاف الفعل والحرف  
 حيث لم يكن لهما مقام مجرد عن اعتبار الثبوت للغير  
 لتخصيص المثبت له متعلق باعتبار واثباته الى  
 وجه اعتبار الثبوت للغير والفعل والحرف اه  
 قبل نقض الملاوة لتسلم ان الثبوت للغير ليس معنى  
 عدم الاستقلال بل هو بالمعنى الظاهر من هذا الاعتبار  
 وذلك المعنى الظاهر لا يجزئ المعنى اكر في مطلقا  
 وانه الطابق والتضيق الذي هو النسبة للفعل فكيف  
 يصح قوله هو المعنى الفعلي والحرية ليس لهما مقام مجرد  
 عن الثبوت للغير وفيه انه لا دليل على ان المعنى الظاهر  
 من هذا العبارة ان الثبوت للغير معنى لا يشمل المعنى  
 الظاهر والفعل واه من مقتضى الملاوة ارادة ذلك المعنى  
 الغير ان مل كميل ان يكون المراد لو سلم ان الثبوت  
 للغير ليس معنى عدم الاستقلال بل هو بالمعنى الاعمال بل  
 ويمثل ثبوت الضرب لزيد قلت اننا نقول اه ولا  
 شك في ان هذا المعنى الاحتمالي هو الحرف والفعل فلا  
 غبار واعلم انه يمكن ان يجاب عن تسمية البحثين  
 في المراد باعتبار كونه المعنى ثابتا للغير باعتبار كونه



ثابت له حيث انه ثابت له ولا شك ان هذا الاعتبار مفقود  
 في اسم الفاعل وكذا في مثل ضرب زيد على ما حققته ان  
 فيما سبق عند تحقيق معنى الحرف وثالثها ان امتناع  
 ان هذا البيت منع لتفريع قوله فامتنع الجبر عن ما عرفت  
 لا يثبت له الفير وهذا البيت منه ههنا يبعد لانه حمل  
 قول المصنف فامتنع الجبر عن ما عرفت انه تفريع على قوله لا يثبت  
 له الفير وان حمل امتناع اثبات الفير كذلك الامتناع وجهها  
 لا امتناع الجبر عن الفعل والحرف وينتج ذلك من ان  
 وسيصح في التبيين ان سماعه لم يحل ذلك ولم يحل  
 الامتناع وجهها لا امتناع في هذه الالفاظ بل حمل كلام  
 المصنف ان حمل وجه عدم الاخبار عن ما عرفت الاستقلال  
 مدلولها وهو يستدعي ان يكون قوله فامتنع الجبر عن ما  
 عرفت على قوله لا يثبت له الفير لا تفريعا عليه ولا يخفى  
 انه لا يتوجه هذا البيت الثالث وفيه الزمان  
 ارجو ان لا يفتقر الى معنى الفعل الزمان الفاعل عن هذا الاعتبار  
 فليفر عنه وفيه الاخبار عن هذا البيت ليس اخبارا  
 عن الفعل كما قد قيل والكلام فيه ولكن ان تقول خبر عنه  
 راجع الى الفعل لا الى الزمان والحق فليفر عنه الفعل بغير  
 الزمان ثم انه قد قيل لا وجه لزك اخذت ههنا مع ذكر  
 في اجواب مع الزمان وقد سبق ان الحق المدلول به  
 المذكور هو النسبة فقط انتهى ويمكن ان يقال وجه تركه  
 ان بعضهم قد جعل المنع المدلول به الاعتبار المذكور وان  
 كان مردودا كما افاده الحديث ان يكون ثابتا بغير المنع  
 ذكر الزمان والزيادة في قدرها فلا وجه للسكاية  
 واما ما ذكره في اجواب فليست بآلية في ذكره

ولا مخلص عنه قد قيل فيه انه لو اريد ما هو اعتبار من  
 العبارة وبه التفريع بالبيان المذكور لثم الامتناع  
 انتهى واما مكانه في نظر لا يخفى فقل من غير امتناع  
 لذلك المنع مع غيره كيث بغيره كنه واحد  
 كما مفهوم اسم الفاعل كما امتنع ذلك المنع مع غيره  
 في مفهوم اسم الفاعل هو مرتبط بالضاف اليه لا بالضاف  
 واسبق الى اربعة اجواب عن البيت الاول  
 من التكلف فتذكر لانه اعتبار كونه الشيء اه  
 دليل على عدم امكان الالفاظ للمور لا رتبة المذكور  
 جميعا وتقريره ان اعتبار كونه الشيء كالنسبة الفعلية  
 ثابت للغير اذا كان مقصودا بالافادة بالذات بمنع  
 في هذه الحالة اثبات شيء اخر الى ذلك الشيء ونحوه  
 اذ من اطلاقها كالحديث والزمان بناء على امتناع  
 اجتماع الافادتين المقصود به بالذات في حالة  
 واضحة ومقدم وهو كونه الاعتبار المذكور مقصودا  
 بالافادة في مادة الفعل هو لانه وضع له الفعل  
 كاشا رايه شريفه حاشيته المطول وحققته  
 في تعليقه فكذا التالي اعني منع ذلك الاعتبار  
 عن اثبات شيء اخر وهو المظهرانية ما يتكلف  
 في تكرير هذا المقام وليس فيه شيء من نقصان المرام  
 غير ان هذا البيان غير ما هو المشهور لدى الاعيان  
 ولا بأس فيه كما سبق في التبيين هذا وقد  
 قيل بريد انه كحديث وان لم يكن ثابتا للفير المنع  
 المذكور لكنه ثابت له بثبوت مقصودا بالافادة  
 وهو يمنع بثبوت الفير ايضا وفيه بحث اما في



فلا يثبت كبره ليس هو - بلا فائدة في جميع المواد  
نسبة الجملة الفعلية في قوله زبب ضرب أبوه غير مقصودة  
بلا فائدة على ما مر جوابه وإن أراد القصة الجملة فلا يمنع  
الذكور وإنما ثبوتها فلا يثبت أنها يتم كبره وأما الزناد  
فلا إلا بتكليف بعيد لا يتفقت إليه فالاولى ان يثبت قوله  
ثابتا للغير ونحوه لانه لم يثبت فيه أيضا وأما ثبوتها فلا يثبت  
بدليل الا بالبرهان لدليل النص والكلام فيه انتهى ورأى  
ان الاستدلال بها اسقط سواء كان بطريق الاثبات او  
بطريق الاخبار وهذا البحث لا يتعلق بالاستدلال  
كما مر الا بانه يثبت بل هو مناقضة لفظة متعلقة بتخصيص  
امتناع اجزائها بالذكر فالاولى تأخيرها عن الكل  
او تقديمها بالاخبار متعلق بالاختصاص لتخصيص  
النسبة كالتخصيص امتناع اجزائها بالذكر وفيه ان  
التفريع على قوله لا يثبت له الغير يقتضي التخصيص اذ لا يقع  
امتناع مطلق الاستدلال بها كما استبرف الا ان يقال المراد  
انه لا وجه لتخصيص نفي الالبات بالذكر ثم تخصيص امتناع  
اذ لا اختصاص للنفي ايضا بالالبات بل لا ينسب اليه  
الغير من جهة المذكورة قد مر اذ لا يثبت حقيقة  
معلوم من الالبات امتناع مضمول انه لا يثبت له  
بصيغة المحمول فاعلم فان ثبوتها في نفسه له اختصاص  
بشيء اليه وان شئت الاخص لا يستلزم انتفاء الحكم لعدم  
الالبات له لا يثبت امتناع اجزائها بجمع الاستدلال بها  
مع ان الاستدلال بغيرها حيث جعل متفرعا عليه  
الا ان يريد بالالبات ايضا قوله ومنه من جهة لا يثبت  
له حلق مطلق النسبة اذ لا يثبت سواء كانت اخبارية

او انشائية وكذلك ان تقول المراد مطلق النسبة سواء  
كانت ناقصة او تامة ان يثبت كانت او اخبارية  
فتكون ارتكاب التكليف متبعا واحدا لنفسه  
فانه فيه دفع محذور ارتكاب تكليف يؤد الى محذور  
اخر والى ارتكاب تكليف اخر لدفعه هو كما وزع من جهة  
التقسيف فانه حذر ارتكاب تكليف رعي محذور لدفع  
محذور فالاولى ان يقال ومنه من جهة لا ينسب اليه  
شيء ما متنع الاستدلال بها وما مسها من ذلك من الدليل  
لا يثبت امتناع اجزائها الى مكانه الاصل ووجه الاولوية  
ظنوه هو تميم القضية بالاخص الى ارتكاب تكليف وكذا  
وجه التفريع على ما قبله وخمس انما ذكره من  
الدليل وهو قوله لا يثبت له الغير وهذا البحث كان لت  
منع تفريع قوله فامتنع اجزائها على قبله لانه  
انه لا يثبت له نفي ولا اثباتا لا يثبت الغير  
حيث ان يكون حاصل هذا التوجيه جعل الغير عام من النفي  
والاثبات مراد بالنفي والاثبات الوجود والعدم  
مضافين الى الغير كقولنا ذكره امضه شرحه اختصره  
فيما حيث الدليل وكيفية يكون حاصله قد مر من  
جعل الالبات في قوله لا يثبت له الغير على مطلق النسبة  
ثم انه يمكن منها توجيه اخر وهو ان تخصص اجزائها  
على تحصر الالبات في نفسه كما في قوله لا يثبت له  
اجزائها انه امتناع اجزائها اي بغيرية الدليل  
والاخر على علمه وتخصيص الكلام في بيان ذلك ولعله  
لم يتفقت اليه الشك كما انه لا اعتداد بنطيقه الهدى  
على الدليل ولما ان الحكم على الاقتصار مع امكان الحمل



على الاستيفاء كالتيتم عند وجودها في وقتها ونسبها  
 ان الدليل اذا قيل لا يثبت له الغير وهذا ايضا منع للرفع  
 قوله فاصنع اجزئها بسند اخر وتقريره ان عدم اثبات  
 الغير لذلك المعنى لا يستلزم الا امتناع اجزئها مدلولها  
 لا عن مطلق اسواء كان عن مدلولها او عن انفسها  
 محاذ اجزئها بانيات شئ لانفسها وانطأ المدعى امتناع  
 الحكم عن مطلقا وحاصل الجواب الذي ذكره القائل بغيره  
 المدعى وتعيينه بالاستعمال المعنى بان يقال ضرب قبل  
 ما مضى او يلاقى شرعا على حظه وفيه كفاد وقد لا يلاحظ  
 ذلك كما يقال ضرب ثلثة ارف وفيه كفاد هو مضمون  
 ان البحث المذكور منع فاما بطله بالمنع خارج عنه فان  
 التوجيه الاله الا ان يقال قد راجع اليه الاستدلال او اراد  
 بالمنع معنى الراد او منبأه على اعتبار انتقال البحث من  
 المنع الى الاستدلال او ما قيل من ان البحث المذكور وان  
 كان منسكحا لامتناع الاضبار لكنه لا يتم الا بدعوى  
 كونه من اللفظ مراد بالانفس والوقفا واما لا فهذا  
 المنع واراد به تلك الدعوى فليس كذلك اذ كان ما رام  
 مانا لا يحتاج الى دعوى ولا يجب عليه اثبات شئ الا  
 اما الاول وهو الجواب بغير المدعى وتعيينه  
 لانه ان اراد الى معنى ان يقال ان اراد به المعنى الذي هو  
 مدار العملية والحرفية كما هو المتبادر في المقام وهو  
 في الفصل النسبة اتمه في الحرف المعنى المحفوظ من حيث  
 انه لا يغير في شئ امتناع الحكم في مانا انما هو المذكور  
 ولا يتم البطلان لانه لم يشتمل ادعائه ان يقال عدم  
 شموله لافان ذكره من انما ليه عن محذور اذا نادى

في امثال هذا المقام ان يجعل الكلام مقصورا على الحقائق و  
 حال المجازات على المقابلة مراد به الضرب ثقل عنه  
 بجهة ومنه تمنع بالمعنى حيزه ان تراه فواقا  
 التي وهو الجواب بمنع كونه اللفظ مراد بها النفس  
 حروف واقفا فلان بعد تسليم ان هذه الحروف  
 ان لا سلم اولها ان هذه اللفظ لا تنصف بالفعلية و  
 الحرفية اذ لم تستعمل في الموضوع له او ما يتفرع عليه فانه  
 لو لم تنصف لهما لزم كذب قولنا ضرب فعل ومنه حرف  
 وهو بطلان يتم انه بعد ما سلمنا ثقل عدم الاتصاف  
 بها حينئذ لم تستعمل في الموضوع له او ما يتفرع عليه  
 لا كونه مادة الاشكال اذ لا يمنع ذلك ان يشتمل تلك  
 اللفظ قول الفصل امتناع اجزئها الذي مضى الحكم  
 على الفصل والحرف بامتناع اجزئها بل يشتمل فيعود  
 المحذور ثم ان هذا النظر في حله امتناع قول القائل  
 على معنى الرد والابطال والالزام فبطله المنع بالمنع  
 او هو مبنى على اعتبار انتقال القائل عما منع من المنع  
 الى الاستدلال كما قد قيل فامل لا يمنع ذلك اذ لو  
 تم هذا لا تنقض الحكم المذكور من الفصل على زيد و  
 ليكره عليهم ويجعل على الكاوش سمي كما لا يخفى  
 لانه عنوان الحكم اذ اراد بالحكم الاول المحكوم عليه و  
 بالثاني الايقاع والانتزاع وبالثالث المحكوم به ولذا  
 اعاده مظهره الموضوع واستعمال الحكم بهذه  
 المعاني شايع يعرفه من تتبع كما قد قيل لا يجب اد  
 بل الواجب ان يكون ذلك وصفا لا وزنا وقت من  
 الاوقات وذلك لجواز ان يكون القضية المذكورة



اعني قول المصراعين اجزاها مطلقة عامة فمنها الالفاظ  
 وان لم تكن فعلا وورق حيزه عدم استعمالها في الموضوع  
 او فيما يتفرع عليه لكونها لا يشتمل على افعال او وروا  
 حيزه استعمالها في ذلك فيصدق ان افعالها وقت في الاوقات  
 فعلا وورق فيصدق في تلك القضية مع تسليم ان هذه  
 الالفاظ لا تنصف لفعلية والحرفية اذا لم تشمل اه  
 الا ان تقترن بحرفية الشئ من قوله ولا حيزه ثبوت  
 الحكم فان الحرفية في الحكم به واثبت ثبوت المحل للموضوع  
 او بغيره ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع  
 فيجب ان يكون الصواب المحكوم عليه في وصفه لا في حيزه  
 ثبوت الحكم به بل في هذا تقييد ارفي في اعتبار  
 الحرفية الذي حيزه اعتبار الانصاف لفعلية والحرفية  
 تقييد ارفي في التقييد المذكور في اجاب الاول الذي هو  
 اعتبار استعمالها في معنيين لا بد منه في تضيي الحكم  
 المذكور في تقدير عدم التقييد؛ لقيده الاول فيكون  
 حاصل كلام القائل لاجابة الى هذا التقييد لان تقييد  
 ارفي لا يكون ما ذكره دليل على ما ادعاه وهو عدم الانصاف  
 الى هذا التقييد لم يثبت انه التقييد الحرفية اولى  
 وفيه شئ قائل الاولوية لانه في ذلك لانه تقييد  
 بما هو افضل في الكلام بخلاف التقييد الاول مع انه سالم  
 عن النظر الى بوجه دونه هكذا قد قيل قائل وقد  
 يجاب عنه ان الحق في الالفاظ افعال تقييد  
 بل هو اجاب هو قوله واما ما قيل اه  
 واما في تقييد الموضوع في القضية المذكورة تقييد  
 اكنية ولا يخفى انه غير التقييد في الالفاظ فليس

لكن ان تقول ان هذا مع اعتبار الحرفية متقد وكيف  
 لا وكيف لا يكون المراد ما ذكره وكثير من المتدبرين  
 الالفاظ افعال واسما كيزيد ويشكر او وروا  
 كما ورد في ذلك لم يقترن قيد اكنية لا تنقص الحكم  
 المذكور؛ مثالا ايضا واختاره اراختر كون  
 الافعال والحروف باعتبار انفسها اسما بل اعلاما افعال  
 في حيزه مع شرح المصراعين الاصولية او اهل المباد  
 اللغوية حيث قال لا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدي  
 لكن هل يلزم منه ارفع الموضوع القصد وضع حيث وقع  
 الاتفاق والاصطلاح في انه يطلق اللفظ ويراد منه  
 الظل لزوم لانا اذا ضرب فعل ما في وروا  
 فالدال على واما لو فعل وروا دلالة على ليست لا  
 يجب ذلك الاتفاق والاصطلاح في كل ما الى اشارة  
 الى هذا ما تبين والتحقيق انه وضع على لكون مثل هذا  
 الوضع لا يوجب الاشتراك والالكاف جميع الالفاظ  
 مشتركة ولا فائده وكان اعتبار الاشتراك الوضع  
 قصدا واما لو فائده للفظ اشتبه ووجه ارفي  
 وجه العلامة التفاضلية كونه تلك الالفاظ اسما بل  
 اعلاما في الالفاظ الموضوعات للمعاني موضوعا لانفسها  
 ولا كانت موضوعات لانفسها وظانها لا تكون افعالا  
 ولا وروا كانت اسما لا تخار الالفاظ الموضوعات في  
 الافهم الثلاثة وظانها ايضا ليست من اقسام  
 الاسماء غير العلم كانت اعلاما فذكر ارفي ذكر الالفاظ  
 حواشي ابواب الحكم في شرحه لانه ليس معنى الوضع  
 الضمني الذي ادعاه العلامة التفاضلية ولا يفضل ذلك



المعنى لانه يلزم ان لا يكون الذا واللازم بطو فيه ان  
 التقد انكر الوضع النوعي فيما سبق وسيفهم من كلامه انه  
 ينكر الوضع الضمني ايضا فكيف يصح منه هذا الكلام الذي  
 يشترط فادها ولك ان تقول هذا الكلام منه على طريق  
 الزام للوضع عند سبيل طريق الاخبار فلا يخار اذا  
 لم يقع اطلاقه واردة نفسه فيه انه وان لم يقع اطلاقه  
 واردة نفسه حجب الوضع صريحا الا انه يقع ذلك على نحو  
 ذلك الوضع فانه اذا قال عنيته منية فعل مثل المعنى الفلاني  
 فكانه قال عنيته ضرب مثل المعنى الفلاني وهذا كما في  
 نه الوضع الضمني فلا وجه ان الوضع الضمني ادلاحي  
 ان هذا من التوجيه لكونه لتمام التفت زانه على  
 فذهم وليس عبرة فلا بد عليه ما قد يقال انه هذا  
 التوجيه ايضا فلانه يلزم ان يكون الالف في الالف  
 بالنسبة الى نفسه عن الوضع الضمني لم يكن التفت  
 الى شان الالف ولا يثبت عن ولا يقتضي عن احوال  
 فلا يقصد الى وضعها لانفسها اصلا واما اذا وضعت  
 للمعاني فلزم الالتفات الى شانها وكذا الى التفت عن  
 والتفتين عن احوالها وتفتين الى اقسامها وتبين  
 بعضها عن بعض الى غير ذلك فلما احتج الى التفت عن  
 الى وضعت لانفسها ونما بالتحقيق ومعنى كونه  
 ونما منطوقا انه غير مقصود بالذات كالوضع للمعاني  
 اسكان الوضع للمعاني مقصود بالذات وان يتفرع عن  
 الوضع للمعاني فلهذا التفت لا بد عليه وضع الالف في  
 لا نفسه اما وضع بالتحقيق فلا وجه لتوصيفه بالتفت  
 واما وضع بالتا ويل فيكون مجازا فيلزم ان يتبادر المعنى

الحقيق

الحقيق ثم ينتقل منه الى ذلك المعنى المجاز كما هو شأن  
 المجاز وليس الامر كذلك وقد يجب عنه احتيا التفت  
 انه ومعنى استلزام كونه مجازا ان ينتقل المعنى الحقيق اليه  
 جواز ان يكون الوضع بالتا ويل على نوعين نوع يلزم فيه الانتقال  
 ونوع لا يلزم فيه ذلك ونكت فيهما فينبى ان  
 احضار الالف على وجه يصلح للبحث عنها والتفتين عن  
 احوالها كما يدل عليه سوف كلامه وهو احضار الالف على وجه  
 يصلح ارادة انفسها وينتقل من الالف الى الالف لا مطلق  
 احضار الالف على وجه مجرد اللفظ بل من غير وضع لانفسها  
 كما سيجي ولهذا لو كانت هذا الوضع غير مقصود  
 بالذات لم يثبت به الاشتراك بناء على ان التفت الاشتراك  
 الوضع مقصود بالذات كما ذكره الحق التفت زاني  
 في حواشي شرح المختصر الصوري حيث لم يهتم به  
 ان هذا الوضع الظاهر انما قليل لكون هذا الوضع غير مقصود  
 بالذات وقوله ولم يجعل الدلالة ان من قبيل عطف الالف  
 على احوالها يدل على عدم اهتمام هذا الوضع بهم  
 لم يجعلوا الدلالة بهذا الوضع من اقسام الدلالة الوضعية  
 بل جعلوا عنزة الدلالة العقلية كما ذكره التفت زانه  
 في تلك الحواشي بناء على انكم على انفسها متعلقون  
 بالمدود واعدا اعتبار الوضع الضمني لا بالمدود ان  
 اعتبار ذلك الوضع بناء على انكم على انفسها كما هو انفسهم  
 من طبعها التفت زانه ووه سيد الحقيقين في حواشيه  
 على شرحه اختصروا فيه اشارت الى ان هذا الرد لم توجه  
 على التوجيه الذي ذكره بقوله فلا وجه ان الوضع  
 الضمني ادقانه ليس منبه على انكم على انفسها لا لفظ



بل مبناه في الاحتياج الى البحث والتفتيش في احوالها  
 بعد وضعها للمعاني ولا يخفى ان هذا الاحتياج ليس مشتركاً  
 بين المهملات والمستعملات بل يخص بالمستعملات  
 في ذلك الحكم على الالفاظ انفساً قد يقال المعتبر لم  
 يدع ان الحكم على الالفاظ مطلقاً يقتضيه الوضع لانفسها  
 بل ادعى ان الحكم على الالفاظ الموضوعية يقتضيه ذلك  
 فلا يوجب عليه هذا الرد اذ قوله لا مشترك ذلك الحكم  
 يكون مخصوصاً في غير ذلك ايهما حال الحكم مع صحة  
 الحكم على ايهما بالحكم وارجح ان الحكم في دعوى  
 وضع الالفاظ الموضوعية لا نفساً دون المهملة مع ان  
 كلامنا متوجه الاقدام في صحة الحكم على انفسها اقول يمكن  
 دفع التحكم بما ذكرنا من بقوله لولا وضع الالفاظ للمعاني  
 لم يكن التفات الى معنى الالفاظ والتزام ذلك  
 فيما استلزام وضع المهملات ايضاً لانفسها كما بره وفيه  
 ان الحكم بالتزام وضعها للمعاني المتأخرة لانفسها لا  
 التزام وضعها لانفسها اذ فاعق اللغة اعلم اننا غير موضوع  
 للمعاني لانها غير موضوع لانفسها ايضاً هذا وقد يستدل  
 بوضع الالفاظ مطلقاً بوضع نوني في اللفظ حيث  
 يحكم على نفس اللفظ لا حظه نوناً وهناك قضية لفظية  
 لا بد لها من قضية عقلية بناء على اطلاق القضية على  
 اللفظية مجازاً من تسمية الدالكم امدلول فيكون اللفظ  
 والا على المحكوم عليه العقل بالوضع لعدم الاعتداد بالدلالة  
 العقلية والطبيعية في الحكم اللفظية موضوعية لانفسها  
 ايضاً وقد يستدل في الالفاظ مطلقاً موضوعية لانفسها  
 بوضع النوني في اللفظ حيث يحكم على نون اللفظ

نفس كما انه من حيث يحكم على مدلوله الى مدلوله وبن كقضية  
 لفظية فلا بد لها من قضية عقلية لما اذا اطلاق القضية على اللفظية  
 مجازاً من تسمية الدالكم امدلول فيكون ذلك اللفظ دالاً  
 على المحكوم عليه العقل بالوضع اذ لا عبرة بالدلالة العقلية  
 والطبيعية في الحكم اللفظية فيتميم الوضع وظ انه  
 ليس بشيء فهو وضع نوني في اللفظ هو اللفظ  
 لمدح حظه نوناً الحكم عليه موضوع لنون فيتناول  
 وضع جميع الالفاظ لانفسها مهملة كانت او مستعملة  
 وغير مستعملة هذا قد يقال في المهملات من قبيل اسماء  
 الاموات كما ان عاقبة صوت غريب قضية صادقة  
 كذلك يحسب مهملة قضية صادقة والسنة ذلك في الاصول  
 التي تصدر عن محال كيف اتفق منزلة المعاني التي  
 لا يكون اللفظ كالشيء والحق فوجب التمييز بين الالفاظ  
 اذا قصد الحكم عليها فيكون التمييز بين الالفاظ غير  
 متناهية متقدراً او متغيراً في الالفاظ متناهية  
 فيكون متناهية في الالفاظ المتغير في الالفاظ موضوعاً  
 لما صدر عنه محالها من غير قصد الى المعنى بل الى اللفظ  
 يتلفظ وحضره بذلك التلفظ اقول لا يخفى ان محذور  
 حضوره في ذهنه ان مع ليس كافياً الحكم عليه حكماء  
 واهواله بل لا بد من ارادة التكماليه وصحة ارادة  
 به وكذا لا بد من انتقال ذهنه الى المعاني والتفات  
 في صحة الارادة والانتقال يحتاج الى ما يدل عليه  
 الاية من ان كقضية في ذهنه ان مع حيله افادة معناه  
 ايضاً مع انه لا يصح الحكم عليه بحكمه واهواله ذلك  
 احييه ولا ينتقل ذهنه الى المعاني كما يتقارن عند



ارادة نفسه بل يحتاج الى ذكره مرة اخرى فلو كان مجرد الحضور  
 في صحة الارادة والانتقال لكن في ذلك اية ايضا والزام  
 ذلك كما هو قطعاً يترشح الى ذلك ما هو قبل  
 ترضي انك حجة ما اذنت باللفظ مفاده به وانه حكم  
 عليه نفس حضوره بنفسه في غير ذلك عليه فالفرق بينه وبين  
 المقام وقسم الحكم عليه حجة يحتاج الى الدال فيه وانه هذا  
 المقام وفيه ان المقصد قارحة بينهما فان اللفظة قسم  
 الحكم عليه مقصود بالذات وفيه مقام الافادة لم يقصد  
 الا لاجل المعنى وقد تقرر ان الكتب الكلامية ان الارادة  
 تكون مقصودة لاجل الفعل لا يحتاج الى ارادة اخرى  
 بخلاف الفعل لو اوضح منه ان الصورة الذهنية الكاملة  
 من المعلوم معلومة بغير حضور بل حاجة الى الصورة  
 او بخلاف ما اذا جعلت مقصودة ومختلفة فانها تحتاج  
 الى تنزاع صريح من حيث ما قالوا ومن هذا الترتيب في  
 المسالك الى الضلال بعد كما في الهداية ثمنا من  
 عليه البداية والنهاية انتهى قد بلغ ما ذكرنا من  
 لم يذكر منها الا ما سماه السيد الحقيقى حقيقاً وما سماه  
 نفسه مشدداً وقد عرفت ان كل منهما قد بلغ ما ذكرنا من  
 مبلغاً لا يصلح لانه يتوهم عدم صحة العقل فضلاً عن  
 ان يبلغ مبلغاً لا يمكن انكاره ثم انه لا يخفى عليك ان  
 ما ذكرنا الذكر كاف في صحة العقل وضمانه عند  
 الاتفاق وايضا ما ذكرنا نفسه من القول الا وجهه في  
 الوضع الضمني كافي في عدم عرقه ما قررنا كفاً في  
 صحة التدبر بعد تسليم تفرع الائمة يعني اننا لا  
 اولاً تصريح الائمة ولو سلم ذلك لانهم اذ مرادهم ما

هو شرط كلامهم ولو سلم ذلك ايضاً فلا بد ان ما نقل عنهم في  
 معتد به بل هو ما ابطاله صريح العقل فهو ما لا يلتفت اليه  
 اصلاً فضلاً عن ان يكون معتد به وانت خبير بمنع  
 الصريح منع المقدمة الاستقرائية بل انت هو ومنع  
 عدم قبولها ويل منعه لمقدمة لم تدعى بل التاويل  
 انما يصار اليه اذ لم يمكن اكمال الطول والمنع الاضري في  
 عدم صحة العقل وقد عرفت ما عرفت و  
 قصد بذلك امرية حذف ذكر المقصد الى امرية بهذا التبيين  
 مع انه يكره بعض التبيينات السابقة للاشارة الى  
 ان ازالة هذا التوهم مما يجب ان يتم ثبته اذ لو لم يكن  
 كدست المصنوع لم يهون العقل كليا لم يسو وجه لعدم  
 الفعل في اقسام ما مدلوله كل بخلاف ما يتوهم  
 اولاً ان هذا التبيين افر ما يكره في هذا المقصد بينه  
 وبين غيره من حيث انه امتناع في علمهم ان  
 يبينوا الشيء الا في ويزكوا الا والى انما ليس  
 وان كما في الفكر الكثر اولاً الامور مرسومة وقفاً  
 اهدى ما ازالة توهم انه لا يخفى ان قصد هذه  
 الازالة لا يخرج التبيين عما كونه بالمعنى الكافي في  
 فان التوهم هو ان الفعل كحاضر فيما يسو فكما قيل  
 قد عرفت فيما يسو ان مدلول الفعل كحيث يستند  
 الفعل فيما مدلوله كفاً فاحدث المعتبر في فهم  
 كما على ان يكره هذا التبيين بالمعنى الاول ليس مجرد  
 اذ لم يسو من التبيينات كل واحد من هذه التبيينات  
 بالمعنى الكافي بل قاله اول القائمة وسيظهر لك ان  
 انما يشرح كل تبيناً وسمه بالتبيين في توافيق



ايها الجزاء ان الفعل لا يثبت المعية منه كما  
 يوافق شوق العيار و المراد بقوله الفعل بعض  
 مدلوله او الفعل لغة هكذا الاصل ان يكون الحق هكذا  
 الفعل على ما لا يثبت فيه الحق فانه هكذا الفعل مدلوله  
 كما ولا اخذ اكثر ان رحيمة فانه هكذا الفعل مفهومه  
 كما يعني ان المراد بفعل الاصطلاح كما هو المتبادر  
 فيحتاج الى تقدير مضافين لبعض مدلول الفعل وذلك  
 لان الفعل الاصطلاحى لفظ وهو وان كان على بناء على  
 انه كذا واخرى قد يوصفها اللفظ باعتبار معناه الا  
 انه لا يصح انه قد يتحقق ذوات وتقوم بها اذا فصل اللفظ  
 لا يقع بذوات تقع فاعلم ان القائم بمدلوله ثم امدلوله  
 بتمامه وان كان كليا على حقيقة الشئ بتمامه انما  
 التقى الا انه ايضا لا يتحقق ذوات متعددة ولا يتحقق  
 بها كما لا يخفى فامل واما الفعل لغة فيحتاج الى جعل للهد  
 حتى تحذف ما هو المعية مفهوم الفعل الاصطلاحى وعلى  
 كلا التقديرين يحتاج الى ضرب من التكلف فيجوز قوله  
 فيجوز به فقد ظهر لك ان وجوب الحمل على بعض مدلوله  
 او على الفعل اللغوى انما هو لا جمل قوله قد يتحقق ذوات  
 متعددة وان لم يكن كذلك ان نقول انما وجب ذلك لان  
 حمله على ما وضع له الفعل الاصطلاحى بتمامه كلى  
 غير جائز بناء على اشتراك النسبة لانه على كونه مجموع  
 مفاد كليا فانه الاشتراك بين النسبة غير مائة على كونه  
 المجموع كليا على ما حقيقة الشئ فيما سبقه  
 ارحمة كونه مراد بقوله الفعل بعض مدلوله او الفعل  
 لغة فيحتاج الى ضرب من التكلف في التميز وهو ان كتاب

الاستخدام

الاستخدام على كلا التقديرين وقصر على التقدير الثاني  
 تقصيرا كما لا يخفى ويبين مضافى التقديرين صفة  
 بناء انما على ما ضبطه الاصل وقوله انما على مفعوله وفاعله  
 قوله انما على وجه اعتبار كايده عليه قوله فلو كان اعتبار في  
 مفعوله مفهوم جزئيا لم يتحقق متعدد فانه يشير الى  
 ان قوله قد يتحقق ذوات في معرض التعليل لقوله الفعل  
 كذا وكذا ان تقدر يجوز ان يكون النسبة وبينه ماضى الفعل  
 على البناء على قوله انما على مفعوله وفاعله الفخر المستتر  
 فيه ارجاع الى المص ويوزان يكون بين من باب التفسير  
 لمطابقة وجه فاعله انما على كذا وكذا النسبة فيجوز قوله  
 انما على وجه تقدير بانه وجه قد يتحقق امر  
 قد يتحقق باعتبار تحقق جزئيا في وقام بذوات  
 متعددة ذوات متعددة تحقق كذا في ضمن الجزئ  
 اذ لا يصح لقيام الحدث كذا بذوات متعددة الا هذا  
 لم يتحقق في متعدد للمفهوم ان يمنع هذا الجواز  
 ان يجوز وضع الفعل من قبيل الوضع العام للموضوع له  
 الخاص لا من قبيل الوضع الخاص للموضوع له الخاص في  
 يجوز احدث المعية مفهوم جزئيا ويكون كحفظ  
 في ذوات متعددة من قبيل تحقق معنى الموضوع بالوضع  
 العام للموضوع له الخاص في يجوز احدث المعية  
 مفهوم جزئيا ويكون كحفظ في ذوات متعددة من  
 قبيل تحقق معنى الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص  
 في ذوات متعددة ولا بد لتبقى هذا دليل على ان  
 التوهم والظن ان مراد المقام هو هذا المعنى والا  
 لكان الوصف الواضح لهذا انما يلزم ان لو كان وضع الفعل



من قبيل الوضع الى ص الموضوع له انما هو ذلك عند المتكلمين  
 كما استدل عليه في القيم بها باعتبار قيم الجزئيات بها  
 كما استدل عليه بدلالة قوله في ان الطائر في غير عليه راجع  
 الى كونه المراد بالتحقق في ذوات هو القيم لا الصدق عليه  
 وانه يدل عليه ذكر قوله في ان الطائر في غير عليه راجع  
 انه لو كان المراد الصدق عليه لم يكن الى ذكر هذا الكلام  
 ووجه الدلالة بعد ذكر التحقيق بمعنى الصدق ليقع عليه  
 قوله في غير عليه عند ثبوت صدقته في شيء لانها كما مراد في  
 بخلاف القيم شيء فان دفع ما قبله دلالته عليه بحت لا يخفى  
 فوجه الدلالة الى ما قبله ان وجه الدلالة ان نسبة المذكور  
 انما هي بطريق القيم بمبوءة القيم لا بطريق الصدق  
 على انه في لغة نفسه فانه لو لم يكن النسبة المذكورة  
 بطريق الصدق لم يند ذكرها في غيرا وكما مراد في غير  
 الغير راجع الى التحقيق وانه يدل على تحققه في ذوات  
 جواز نسبة الى خاص من اقسامه ان يكون قوله في ان نسبة بيان  
 بقوله قد يتحقق كما ان قوله قد يتحقق بيان لقوله كل  
 فانه لا يتحقق لا للتفريع وتقرير لبيان انه لو لم يتحقق  
 في ذوات متقدمة لم يكن نسبة الى خاص من تلك الذوات  
 لكن الثاني بطر فانه جاز نسبة الى تقدير في ان نسبة  
 نسبة الفعل بمعنى الحدث الى خاص منه بتذكير الغير  
 في نسخة الاصل فهو راجع الى كونه الفعل كليا يتحقق في ذوات  
 وعلية من اجلية راجع الى نسبة الى خاص من تلك الذوات  
 لا جمل انما يتحقق في لا لا جمل انما يتحقق في كازم المتكلم  
 وهذا يعني هو انما يستلزم ان يكون له في ان نسبة  
 ليس لا اعتبار في وجهه راجع الى رحيته جملوه راجع

الى الذوات المتقدمة المذكورة باعتبار المذكور او باعتبار  
 كل واحد من تطبيقا لانه بعض النسخ من ثمانية  
 يعني ان نسبة فذلكه لكلام الحق من اوله الى افرق وتفسيره  
 على وجه يشير الى الجواب عن استدلال المتكلم بقوله اذ قد  
 استدل في نسخة بمنع استزائه للمدعي لستم ازاله التوهم  
 وتقدموا ان استدل الى شخص ونسبته الى اخره من ان لستم  
 شخصي احدث اعتبارا مفهوما لو كان ذلك لا استدل  
 والنسبة لا اعتبارا حديثا من مفهومه لكنه ليس  
 لا اعتبارا حديثا من مفهومه بل لا اعتبارا من نسبة الى خاص  
 وهو احدثا كذا التحقيق في ذوات متقدمة فلا يلزم  
 من استناد الفعل الى شخصي ان يكون احدثا اعتبارا مفهوما  
 مستحضا ولا يخفى ان هذا المعنى من كلام الحق في ذوات  
 نظره فيه وبالحكمة استدل الى شخصي جاز ان يكون لا اعتبار  
 حديثا في مفهوم الفعل وجاز ان يكون لا اعتبار  
 حديثا في مفهومه ومدار التوهم على الاول والاعتبار هو  
 كذا وانما راجع الى قوله قد لا وجه لنا في ذواته محله  
 ما لا يتحقق الا في ذواتها لوجوب وقوع  
 وفيه نظر قاله فيما نقل عنه وجه النظر ان الحكم الذي في  
 لا يصح استزائه اثبات الحكم الكلي فينبغي ان يؤخذ  
 كليا في يراد بالتحقق جواز النسبة قوله ان يؤخذ من قبيل  
 قد جيل به الغير والنزوان ان يكون يقع الا في كليا  
 في يراد بالتحقق جواز نظر الى مجرد مفهومه ونوعه  
 به ان قد يند الى الكلية كان يقال لا بد ان يكون حقيقة  
 في ذوات متقدمة نظرا الى مجرد مفهومه وتحتل ان يكون  
 المعنى في يراد بالتحقق جواز ان يكون كذا قد يتحقق



وعلى كلا المعنيين يجوز الكلام اعترافا بالنظر واثباتا الى  
 تفسير الحكم او التوجيه وايضا الى تصور التوجيه الكاسم  
 التام الى الكائنات فتنقطع وليس المقصود به ان  
 يصح نسبة الشيء قبل لا يخفى ان هذا داخل في حيز التقدير  
 مع انه لم يقرر ذلك فيما سبق بل لم يقرر الا ان نسبة الشيء  
 ليس باعتبار حدث خاص فيه الا ان يتكلم ويقال تقريرا  
 هو هذا يستلزم تقريرا ليس المقصود ذلك اقرارا واستنادا  
 ذلك في قوله اول التبيين قصد بذلك امر به ان ايضا  
 كما لا يخفى فانما هي التقريرة الصريحة والظنية ارفع  
 الاشكال اندفع ما افيد وجه الاندفاع على ما يظهر  
 مما قد مر انه منقطة مقدمة غير مأخوذة في الكلام وغير لازمة  
 فيما هو المقصود واللام فان قلت التحقيق المذكور يستلزم  
 الكلية كما مر والكلية تستلزم الاستقلال كما سبق في ذلك  
 يستلزم جواز نسبة الشيء فما افيد من دفع وان كان  
 المقصود به ان يصح نسبة الشيء فما الحاجة الى ما ارتكبه  
 من التعليل البارد فمثل هذا الاعتراض الغير الوارد قلت  
 قد عرفت ان نعم ازالة التوهم يحتاج الى ذلك وايضا  
 لو كان المقصود به ان يصح نسبة الشيء بلزم ان يكون قوله  
 في خبره تكرارا في جواز نسبة الشيء عليه جواز  
 الاخبار به وايضا اندفع ما افيد بذكرنا انتم في تقدير  
 ان يكون قوله مجازا نسبة تقريرا على الكلية او على  
 التحقيق المذكور جميعا والظن في كلام المفيد انه تفريع  
 على مجرد تحقق المذكور وان مجرد لا يستلزم جواز النسبة  
 فانهم ان معنى الحرف يتحقق في امور قبل هذا لا ينفع  
 فيما هو مبني لانه اذا ادب الامر بطريق النسبة في ٤

معنى الحرف فذلك الامور بمنزلة امر واحد لقيام معنى  
 الحرف الذي هو معنى شخصي بها معا وان ارادها امورا  
 يتحقق معنى الحرف في كل منها على حدة فذلك مما يجب و  
 معنى الحرف مستثنى والشخص الواحد لا يقوم بحال متعددة  
 واما قوله يتحقق في امور لا دخل له فيما هو مبني لانه  
 اقول فيه نظرا ما اوله فلا يكون تلك الامور بمنزلة امر  
 واحد لا يقع في معنى اذ لا فرق بين تحقق معنى في  
 امور متعددة وبين تحقق معنى في امر واحد استلزام  
 جواز النسبة وعدم استلزام ذلك فان مدار الاستلزام  
 تحقق معنى في وقايمة به ولا مدخل لتعدد ذلك الشيء  
 على انه يمكن ان يراد بالامور كل ما يمكن ان يكون طرفا  
 للنسبة في ٤ معنى الحرف كما قد يقال فيمكن اختيار  
 كل من الطرفين واما ثانيا فلا يتحقق الامور معنى  
 الحرف مع اقتناع نسبة تلك الامور اليه بل كذا ان  
 تحقق امر شيء لا يستلزم نسبة الى ذلك الشيء فلا ريب  
 في ازالة هذا عظميا فيما هو مبني لانه وجه تفرع  
 قوله في خبره الى قيل نفهم من هذا انه جعل قوله في خبره  
 تقريرا على قوله كلي وفيه يجب ان لم يبعد تفريع امر به  
 متعاقبين على ما قبله بدو من العطف فلا يقال  
 ويخبر بالعطف وتوزع المعطوف والمعطوف عليه  
 على التفرع عليه بان يفرض الاول على التحقيق في ذوات  
 متعددة وان على الكلية اقول ليس عبارة انما نفا  
 في جعل قوله في خبره تقريرا على قوله كلي بل يجوز ان يكون  
 مراده بما سبق قوله مجازا نسبة الى خاص من المعنى  
 الذي ذكرناه فيما سبق فلا يخار ومعنى الحروف



كلها جزئيات لعل اشارة الى رد ما افادته المسعود  
 انها حيث قال وقد يقال كما انه مفهوم الفعل جزء من معنى كل  
 تحقيقه ذوات مقدرة كذلك الحرف مفهوم كذلك  
 اذ لا شك ان الابتداء المطلق جزء للابتداء الذي هو معنى  
 منه مع تحققة ذوات مقدرة فكما تفرع عن الاول جزاء  
 النسبة تفرع عن الثاني ايضا كذلك والعقل بان في الاول  
 ما يؤثر في ذلك الجزاء دون ان يحكم انتبه لغيره لم يبين  
 ان ليس لمفهوم الحرف جزء من معنى كل والظن كلام التفارقي  
 في المطلق انما الابتداء المطلق متعلقا بمعنى الحرف  
 ولو ازم فارجله ووجه تفرع قوله دون الحرف  
 يعني ان سياق كلامه هو بسبب الظاهر فيكون قوله دون  
 الحرف في غير ان كما افادته المفيد فاذ لم ان يفرع  
 عما يفرع عنه قوله في غير ذلك غير ان حيث لم يسبق  
 ذكر الحرف في الفرع عليه فيحتاج الى التوجيه ويمكن توجيهه  
 بان يتكلف ويعبر عن حذف فيما سبق ولا يكمل  
 في خلاص ما يشرب سياقه ظاهر الباقى كما توفى المفيد  
 فامل ويصير حذف قوله والفعل كل تفرع  
 في الاصل بذكر حذفه مستقلا فتقوله مستقلا اشارة  
 الى الاستقلال بمعنى مفهوم الكل كما مر من الاستصحاب  
 لا تغذيه نظم الكلام كما تقدم وقوله اردت تفسير  
 المحذوف وتبين له وانما لم يكرر ربط لقوله اذ  
 كتبت بقوله في غير معنى لم يكرر الحرف لئلا يتوهم انه  
 متعلق بقوله الفعل كل فيكون معنى ليس معنى الحرف  
 بل هو قرينة فلا سقطت توهم في وجود الاختلاف  
 عليه الاول ان لا حاجة الى تقدير قوله لم يكرر قوله فلا

فد يعقل لغيره بل يستلزم خلوا لدعوى المفهمة  
 من كلمة دون ان عدم الاستقلالية الحرف عن الدليل  
 ومرف الدليل الى الحاجة اليه ان لا قرينة تدل  
 عليه وانما انه لا حاجة الى تقدير مستقل ايضا ان الكلمة  
 تستصحب الاستقلال كما ذكر في جميع التفرع باعتبار  
 والثالث انه وجه تفرع قوله في غير باعتبار استصحب  
 الاستقلال في غير كلمة اعتبار ولم يعرف باعتبار  
 في هذا التفرع بل كلمة تقدير مع ان مرجع التفرع  
 واحد وهل هذا الا الحكم تحت ثم يمكن ان يجعل قوله المعنى  
 دون الحرف متعلقا بقوله الفعل كل ورفعا للاستقلال عن  
 الحرف باعتبار ان الكلمة تستصحب الاستقلال ويجعل  
 قوله اذ حصل تعليل لهذا الرفع وقوله فلا يعقل تفرعا  
 عليه ويوجه كلامه بان ما كانت الكلمة تستلزم الاستقلال  
 وبما تبوت المزمع يستلزم تبوت اللازم كما ان  
 رفع اللازم يستلزم رفع المزمع الكافي بانيات  
 المزمع في الفعل ويرفع اللازم الحرف ولم يجمع  
 بين الكلمة والاستقلال لتدليل على ان الرسالة كما  
 فعل المتوهم المذكور وايضا يمكن ان يجعل قوله دون  
 الحرف متعلقا بجمع ما قبله من قوله الفعل كل الى قوله دون  
 الحرف في ان يجوز المعنى كما لف الفعل في ذلك المجموع  
 اذ يحصل مفهومه الى كما قيل ولا يخفى عليك بعد كل منهما  
 ونقطة وتارة عن ظاهر السور اذ حصل  
 فيه انه بعد جعل قوله دون الحرف في غير انما داخل تفرعه  
 لم يسبق لهذا التعليل وجه صحة بل هو عليه المفرع عليه ان  
 حاصل هذا التحمل وحاصل عدم الاستقلال الذي هو التفرع عليه



انهم في الكلية واحد كما قيل فيكون هذا التعليل مستردكا  
 بل هو من ديانا ولا يخلص الاجل بخلاف ظاهر السبوح  
 كما افاده المفيد في جعل قوله دون الحرف متعلقا بقوله الفعل  
 كما ورد في كلمة الحرف ويجعل قوله اذ حصل تعليل هذا  
 الرفع بعد استقلاله بانه ان الكلية تستلزم الاستقلال  
 ورفع اللازم يستلزم رفع المزمع بما يحصل ويثبت  
 من اصول البشوت ان الذي يحصل مع الحرف لا يثبت  
 له لازم التوصل والاثبات في جعل اللازم في قوله اجلية  
 لاصل التوصل والاثبات انما يحصل ويثبت مع  
 الحرف لاجله وجعله مرة فاقبل لانه اثبات  
 تعليل لتوزيع قوله فلا يعقل عما قبله فقوله بما يحصل له  
 بيان للواقع قبل يريد ان يكتفي بالتعليل ان يقول ان  
 كتبه في غير غير حجة الى وصف ذلك اليزكصول  
 مع الحرف وثبوت له بل ذلك اصول والبشوت بيان  
 للواقع وفي هذا الدليل بعض المباحث الالف  
 سكراته الاصل للام والفا ان بعض امثال المباحث  
 ان بقية التبيين ان لا انفس كما قيل في امره  
 بهذا الدليل دليل عدم الاخبار بالحرف كما هو الظاهر  
 اقتداء بوجه قوله بعض المباحث بعض المباحث اذ  
 يجرى كل المباحث في ذلك الدليل فان حصل المفهوم  
 بالغير كما مع الاثبات للغير ولا يمنع كما في الفعل  
 وانما العمل الا ان يحصل عدم الاستقلال وايضا القول  
 بالغير ان يفيد امتناع الاخبار بالحرف لو لم يكن فيه  
 مع تنافي الاخبار به وذلك مما لا يسوق لتلخيصه  
 فيكون من انما الحرف مطلقا معانيها الا ان يقال ذلك

المنقول

المنقول عندنا من غير المقبول وايضا اسناد الحرف  
 مطلقا يمنع ولا اختصاص للاقتناع بالاخبار به  
 وايضا الاولي ان يقال فلا يعقل للغير لاثباته ولا ثباته  
 وايضا الدليل المذكور لا يثبت الا امتناع اثبات  
 مدلوله في مع ذلك جاز اثبات نفسه في  
 ان يقال احد الحرف الحرف ويجعل ان يراد به دليل الاخبار  
 في الفعل وهو قوله الفعل قد تحقق في ذوات  
 متقدمة فلما بدد ببعض المباحث هو البحث الرابع  
 والاس في فانها كبر في فيه ان يقال اسناد الفعل  
 مطلقا صحيح فلا وجه للتخصيص بالاخبار به وايضا  
 الدليل المذكور لا يثبت الا امتناع الاخبار بعد لول  
 الفعل مع انه يصح الاخبار بلفظه ايضا كان يقال  
 انما في ضرب ضرب ولا يجرى عنهما فلا وجه  
 لما قيل المراد ببعض المباحث غير البحث الرابع ولا  
 لما قيل بل في الاخبار هو البحث الثالث لانه كلا  
 منهما ان كان مبنيا على احتمال الاول كما هو الظاهر فقد  
 عرفت ان امثال كل واحد من المباحث المذكورة  
 يجرى منها فاقبل وان كان مبنيا على احتمال الثاني  
 فلا يجرى غير الرابع والاس في وليس كذلك فيقول  
 يجرى في المباحث ايضا لظهور عدم جريانه و  
 كذا مع ذلك سكراته الاصل بلفظ وكذا متصلا  
 بقوله لعدم استقلاله وعدم الاخبار عنه  
 احدث لا بد من التوضيح للزمان ايضا حتى يتم ان  
 مع الفعل لا يصلح لانه يحكم عليه بان يقول وعدم  
 الاخبار عنه الزمان لانه الزمان الذي اجتمع مفهوم



الفعل قيد للنسبة ملحوظ بالتبع مثل النسبة كذا قال  
 في التعليقات تمنع أن يسند إلى كذا شيء  
 وذلك لأن النسبة التي اعتبرت في مفهوم الفعل  
 لما كانت نسبة تامة خبرية افرجت احد طرفيها  
 احدث المقيد بالزمان عن الاستقلال وربطه بالطرف  
 الآخر المسند اليه فلا يمكن اثبات شيء افرجه لانه ثابت  
 شيء في فرع الاستقلال مثبت له ولان اعتبار  
 كونه الشيء ثابت للغير اذا كان مقصودا بالافادة يمنع  
 في هذه الحالة اثبات شيء افرجه كما مر من ان  
 وجه افرجه هو المشهور بكونه الاصل بلفظ غير منفرد  
 اليها ولا سقط لفظ غير في بعض النسخ قبل كلمة  
 في قوله ما هو المشهور بكونه في بعض النسخ لا بد  
 غير رد القول المذكور بان كلا مني على عدم كلمة لانه  
 النسبة لكن ما رايانا نسبي الا وكلمة لا موجودة في  
 فلا وجه لجعل ما نافية في هذا لانها لا تارة هذا  
 قياس من الشكل الاول صغائر مذكورة في التبيين الثانية  
 ويراد مطوية هناك انما نذكر دليل حاصله ان كل من  
 الفعل والحر في لفظ موضوع ثابت للغير باعتبار ان  
 ثابت للغير وكل لفظ كذلك لا يجوز عنه وقوله اذا ثبت  
 للمفعول ادبيا للكبر ستره لقوله المصنف التبيين في  
 من هذه الجهة لا يثبت له الغير وتقدم في القفايا  
 الضرورية انه لا يثبت للمفعول باعتبار كونه ثابتا للغير  
 شيء بل شيء باعتبار كونه الغير ثابتا له فالأخبار عنه  
 باثبات شيء له باعتبار انه ثابت لذلك الشيء اولا  
 اذ يمنع بذلك المقدمة الضرورية واثبات شيء له

باعتبار

باعتبار ان ذلك الشيء ثابت له في لفظ هو الفرض من  
 وضعه اذ لا شك ان الفرض من وضع اللفظ الذي اعتبر  
 دلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير هو افادة ثبوت  
 معناه للغير وانما اثبات شيء له باعتبار ان ذلك الشيء  
 ثابت له فثبت لذلك الفرض بالكلية وهذا التقرير  
 سقط ما فهمه ان قوله اذا لا يثبت الخ ثم لصحة قوله ان  
 العجينة ضرب زيد سلكنا ذلك لكن في شيء ليس من  
 هذا القبيل بل من قبيل اثبات الشيء للمفعول باعتبار  
 ثبوته له فامثبت واثبت له واحد لكن جهتي الاثبات  
 متباينة ولا ضير فيه ولو سلم ذلك ايضا كان المفعول  
 عليه عدم جواز الاخبار عنه لا كونه الاخبار عنها  
 مخيلا للفرض وقرئ ما بينهما فانه يمنع على عدم فهم  
 المقام وانما كل من هو محل للملك ولم يصح في  
 اللغة اشارت الى وضع ما يتخلل في البال من ان الاخبار  
 عنها كما في لفظ ما هو الفرض من وضعها فهل يصلح ذلك  
 بالافراج من وضعها ام لا فاجاب بما مر وهذا  
 ما افادته التعليقات حيث والوجه ان النسبة  
 التامة تمنع عن جعل شيء من طرفها مسندا وحده اليه  
 لنسبة افرج واما ان بعد الافراج عن وصفه  
 وجعل النسبة خبرية كما في زيد قائم ابو لا يقع  
 مسندا بل يقال عجنه قائم كما يقال عجنه قائم  
 زيد برفع زيد لما لم يتفوق في اللغة لا مانع افر  
 انتبه فامل واما صرف عنه الفعل سزوع  
 في ستره فاذا ذكر المصنف هذا التبيين التاسع على وجه  
 يطمئن فيه القلب بعد الفراغ عن ستره ما ذكره التبيين



الثانية على ذلك الوجه الثاني في معنى الفعل كما لا يتبعه ثبوت  
ما يفيد الامر هو ما ثبت له قبل ما يبين عبارة عن المعنى  
والضمير المتصرف راجع الى الفعل والمنصوب الى ما فعل  
ان ما عبارة عن معنى الفعل فالظاهر ان يقول لا يتبعه ثبوت  
لامر هو ما ثبت له وجعل منصوب يفيد راجعا الى معنى الفعل  
ان لا يتبعه ثبوت ما يفيد معنى الفعل لا هو ما ثبت له لوجوب  
الاكتفاء بالتأثير الاعتباري في المعنى والافاد ان يشهد  
ان لبيان معنى صفة الفعل الكافي مفهوم فاعله ووضع  
لخصوص معنى عطف على مفهوم ما ثبت له عطف  
شبهه على شبيه او وضع مبتدا لخصوص معنى  
جزء والجملة عطف على الجملة عطف العلم على القول  
وليس ما وضع الحرف له محتمل عطف على وضع لخصوص معنى  
عطف على علة لتكثير العلم او على تبيين مفهوم  
عطف التقييد على التقييد لتأكيد الحكم ويكمل ان  
يكون تبيين على صفة مصدر مضاف الى مفهوم مبتدا لجزء  
مخزوف في تبيين مفهوم ما ثبت مفهوم له محقق  
بلا احتياج الى الاجتزاء به في وضع مبتدا لخصوص  
معنى جزء والجملة عطف على الجملة او هو مبتدا ووضع  
لخصوص معنى عطف عليه والجزء مخزوف في تبيين مفهوم  
وضع لخصوص معنى محقق يتبعه ما ثبت له  
ان يتبعه ثبوت ذلك المعنى لخصوص ما ثبت ذلك  
المعنى لذلك الامر وذلك الامر هو المستلزم  
لا يكمل هذا التبيين لبيان امرية وذلك لان يكون  
قوله مجاز نسبة الى خاص في معنى جاز نسبة الى خاص  
بحيث لا يتبعه ثبوت ما يفيد الامر هو ما ثبت له بل

يكمل عذر ايضا ليتفرع عليه قوله في معنى يفيد الاجزاء  
ولا يلحقه كانه الحرف ولا يجوز ان معنى الذكر  
في التطبيق على ما هو المشهور في لا يصلح لانه المقام  
المذكور كما لا يخفى وبهذا اندفع ما قيل ان الامر  
الاول ليس مستقلا بقصد التوجيه الاول كما يريد  
اليه كلامه هناك بل هو انما يقصد به وجه يكون راجعا  
الى الامر الكلي وذلك جارها ايضا فلا يتم ما ذكر  
ان في تحقيق مفهوم نظراء هذا النظران  
ستفاد ان في التقييم حيث اجمل ما مدلوله كل ولم  
يفصله بان يشير الى كلمة من قبيل الوضع العلم للموضع له  
العلم او بعضه من ذلك القبيل وبعضه الاخر من قبيل  
الوضع العلم للموضع له اخاص فانه يفهم منه انه قد ردا  
ونظر بناء على التردد والنظر في هذا الباب وكلية  
والعلم انه بهذه النظرية لا يخفى في هذا الباب بل  
يجري في ان الوصول ايضا فانه ايضا قد يكون ثمانية من  
المفهوم الكلي فيكون كلام المص قاصدا للعلم الا انه يحل  
على القبيل واما اجواب عنه بان استعماله في المفهوم  
الكلي من اجل جعل ذلك المفهوم الكلي بمنزلة اشخص  
فليس شيء في اجمل على التجوز مشترك بينه وبينه  
مخترع الفاي وكذا كثرة الاستعمال وقد يقال النظر  
المذكور في استفاد ان من عدم ادراج مخترع الفاي  
في التقييم كما هو استفاد من مفهوم مخالفة ذكر  
قرينة الخطابية هناك بناء على انه مراد بالخطاب  
قوله فالقرينة ان كانت في الخطاب المعنى المصدر  
احتمال ان يرد عن المخترع الفاي فامل الى المفهوم



الكلية المتقدمة الى والى المفهوم الجزئية الحقيقية  
 المتقدمة ايضا كثره بعد القول يجوز هكذا  
 في الاصل في مفهوم مطلق كثره رجوعه او موضوع  
 جزئيات مفهوم متخفى تقدم ذكره فيكون موضوعا لجزئيات  
 حقيقية خاصة فانه قلت قد جعل المصالح مطلقا من  
 اقسام ما وضع وضاعا مستخفى بعينه فلم ان يكون  
 ضمير الفاعل موضوعا لجزئيات مفهوم متخفى تقدم ذكره  
 فلا وجه للتدريج المذكور قلت قد كرم الله الشان قوله  
 بعينه يجوز ان يجعل صفة كاشفة مستخفى ليعلم الجزئي  
 الاشارة فهو ليس بنفسه الجزئية الحقيقية فذكر في وطرد  
 افراد نوع واحد فيه كونه الفاعل نوعا واحدا محل نظر  
 بل هي محتدات في الاسم ومجرد الاكاد في الاسم لا يوجب  
 الاشارة النوع ولو لم ذلك فاعلموا في طرد  
 افراد نوع واحد في النار للدرجة في تلك الافراد كالبنا  
 والاعمال والوضع ليس في النار المرتبة في افراد الفجر  
 بل هو من النيات المقومة ولو لم ذلك ايضا فالطرد انما  
 هو من تقليلاتهم بعد الوقوع لستعملونه عند الجرح والظنار  
 على العلة فيما كان لف الاصل بالعلو وما كان فيه ليس من  
 ذلك القبيل يرشدك في ذلك في الافعال كونها نوعا  
 واحدا بعضها يتقدم الى مفول واحد وبعضها الى مفوليه  
 او الى ثلثة وبعضها لا يتقدم اصل وايضا انها ميل نوع  
 واحد مع ان بعضها للتاكيد وبعضها للوقوع عليه وبعضها  
 للعلو الى غير ذلك وبالجملة كما وزعمه الطرديس  
 بتعليل غير متبع كما لا يخفى من تتبع لانه يجوز  
 ان يكون الفخر الراجح الى الكلام موضوعا له للكل في جميع

اليه كما يقتضيه كثره الرجوع في يكون الفخر كليا ويجوز  
 ان يجوز ان يكون الفخر الراجح الى الكلام في زافه اس  
 نه الكلام كما لستدعيه امر الاطاد فلا يكون الفخر كليا اذ  
 الكلية والجزئية انما يقترنا بالنسبة الى المعنى الحقيقي  
 كما سيأتي في الكتاب انما اضاف بكلا  
 الوصفين الكلية والشخصية بخلافه انما في الحقيقة  
 تارة بناء على رجوعه الى الشخفي وفيه انما في تارة اخرى  
 بالكلية بناء على رجوعه الى الكلام لانه كلمة دائمة في  
 الوجود والعدم فانه يجوز ان يكون موضوعا للكلمة فيوجد  
 كليتة ويجوز ان يكون مجازا فيه فلا يوجد في النوع ما ذكره  
 في النسخة الاولى وكذا الكلام في شخضية فانه يجوز ان  
 يكون موضوعا للشخفي فيوجد شخضية ويجوز ان يكون  
 مجازا فيه فلا توجد وفيه نظر لا يخفى ويمكن ان يقال  
 انما ان كليتة دائمة بين الوجود والعدم اذ قد توجد  
 وقد لا توجد فيصح سلب الكلية عنه نفس الامر ان يقال  
 ضمير الفاعل ليس بكل ذلك في علامات الجاز كما قالوا  
 وكذا الكلام في شخضية فتدبر اسك انما راجعا الى  
 الكلام نظرا في قوله وجهه لانه يجوز ان يكون موضوعا له  
 فيكون كليا ولا يكون جزئيا وان يجوز مجازا فيه فلا يكون  
 كليا ويجوز جزئيا وفيه فاعلم فلا يخفى في جزئية  
 قد يقال فيه نظر اذ يمكن ايراد الدليل المذكور فيه ان يقال  
 يجوز ان يكون موضوعا فيكون جزئيا وان يجوز مجازا  
 فيه فلا يكون جزئيا وقد عرفت انه لا وجه لكونه مجازا  
 في الشخفي فلا يتم الايراد انما في مقتوده  
 وهو شرح النسخة الثانية وتخصيص البحث بما اذا كان



المرجوع اليه كلياً وجعل حاصلاً التردد بينه كونه جزئياً  
 كلياً وبينه كونه جزئياً ٢ قال الله السموات خضت  
 به خلا فالظن اذا لم يراد منه كونه جزئياً فالظن  
 مطلقاً كلياً وجزئياً بحيث يراجع الى ملا حظته عوده الى الجزئيات  
 والكليات ما نفعه عن الحكم بكونه كلياً لعدم وجوده  
 واحد يصلح ان يكون موضوعاً مشتركاً بينهما وجه كونه  
 جزئياً ايضاً اذ لا يكون العقل جزئياً مع يكرهه على كسائلك  
 الملا حظته اقول لعل الله اشار الى هذا بتقديم التوجيه الاول  
 ثم اقول فيه تطرأ اولاً للوجود مفعول واحد صالح لا يكون  
 موضوعاً مشتركاً بين الجزئيات والكليات وهو جزئياً  
 مفهوم ما تقدم ذكره سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية  
 او اضافية كما ان الله تعالى في ما سبق انما هو حقيقة  
 حاصلة ستره المطالع وقد تنقاه بالقبول ذلك انه  
 وانما ثانياً فلا العقل كونه جزئياً وانما لا حظته بوجه  
 الى الجزئيات والكليات لتجزئته كونه جزئياً الكليات  
 كما ان الله تعالى في ما قبل وظهر بطلان  
 ما ذكره عطف على قوله اتضح مقصوده وداخل تحت قوله  
 وما ذكرنا وفيه انما ذكر الله وجه وما ذكره ذلك  
 الذار وجه اذ واحد الوجهية لا يمانه الا في فكيف  
 يظهر بطلان الله الا ان يقال ما ذكر الله وجه وجه  
 بخلاف ما ذكره الذار كما ان الله تعالى بقوله اذ لا ينبغي  
 اد تامل وغير الوجهية بط عند وجود الوجهية  
 اذ لا ينبغي ان يستبين على احد كونه جزئياً كونه المراد ان  
 لا ينبغي ان يستبين على احد لانه كل بلا استبعاد الكليات  
 لا يمنع تصور مفعول قطعه النظر عن الخارج فرض الشك

فيه ولا شك ان الكليات المذكورة كذلك وهذا هو الملا يم  
 لياق كلامه منها وانه المقدمه الا ان يرد عليه  
 انه قد استند ذلك على سبب الحقيقة لكنه قد تعرض  
 عليه ٢ اولاً بان لا يتم ان الكليات المذكورة لا يكتمل المفروض  
 المشتركة بالنظر الى نفس المفهوم المتصور مع قطع النظر  
 عنه الخارج وثانياً بان لا يتم ان اطلاق الغير عليه من  
 تلك الحقيقة بل الظاهر ان ذلك الحقيقة فتعلم  
 وجه جزئياً وهو ترتيب جزئياً ووضع ثانياً المعنيين  
 هذا هو الحقيقة الدقيقة الذر وفيما به الوعد  
 انما فصل منها من قول الله تعالى هذا التنبيه هو الحقيقة  
 الدقيقة ستره كلامه وحمل مراد الذر وفيما به  
 الوعد الذر وعدناه فيما سبق فيل الى انما حيث قال  
 انما كونه ستره التنبيه العاشر انما في جزئيات كلياته  
 نظر او نحو ستره كونه وجه النظر على وجه ليعطى  
 الا يراى على جزئيات انما قد يرجع الى الكليات فلا يصح  
 عنه مما وضع للشخصات واعلم ان حاصل النظر  
 على ما حققه الرابع هو التردد في حقيقة مفهوم  
 جزئيات انما موضوع لا من المعنيين الذين ذكرنا  
 الله والاستناد كلياته اذ اكان راجعاً الى الكليات  
 او كلياته وجزئياته مما اما باعتبار الرجوع الى الكليات  
 والجزئيات واما باعتبار الرجوع الى الكليات فقط بناء  
 على تناقض الادلة وان وجه الامر لتأمل هو  
 الاشارة الى ترتيب ثانياً المعنيين والجزئيات لفرق  
 دليل الجزئية هذا ولا يلتفت الى ما قيل منها ان  
 يقال ان امره كيقين مفهومه وكلياته



كلية فقط كما ذهب اليه في فكر كلية اذا كان  
 اشار الى النظر كلية فقط يكون قوله وكلية خطفا  
 على قوله خبر الغائب على سبيل التفسير والظان يكون  
 بدل احتمال منه . و قد منع عنه كلام المصنف في  
 وجهه و قد ما افيد عما يظهر من سياق كلامه  
 ان كونه كلية خبر الغائب و قد بينه محل ترددنا هو  
 الوجهة الاولى و اما بعد التأمل و تقوى النظر فلا ترد  
 بل هو برزني و التقييم من ذلك فمماثل . يكون  
 التقييم ان يكون محل تردد اسكن محل تردد في كل احتمال  
 بمعنى انه لم يعلم ان احتمالاً في حصر ما مدلوله كما فيما ذكر  
 المصنف التقييم اونه حصر ما مدلوله برزني فيما ذكره لانه  
 صحت و عدم صحة فانه عدم صحة متيقنة باختلال  
 احد اخصريه برغم مفيد . كزوج خبر الغائب  
 عن التقييم اعه كل التقييم اما في وجهه عن التقييم  
 ما مدلوله كما في وجهه و وجهه عن التقييم ما مدلوله برزني  
 فلا في خبر الغائب برغم مفيد ليس ما وقع بالوضع العام  
 او موضوع له خاص عند المصنف حيث قال عند قول المصنف  
 ان التقييم ان كانت قد قرينة الخطاب فالخبر ان المصنف  
 في كلامه ان كان هذا الموضوع في قوله التسمية العارضة  
 كلية نظراً لان خبر الغائب عند المصنف ليس بما يكون و قد  
 ما لموضوع له خاص و ايضا كونه في هذا القبيل يستلزم  
 احكام يكون موضوعاً لجزئيات حقيقة و ذلك يستلزم  
 احكام يكون في زانها احتمالاً الكلي و ذلك مما لا يقول  
 على قل نعم ايد ذلك بما نقل عن سيد المحققين من ان المصنف  
 اراد بـ خطاب المصنف مصدر راعى انما قلته فيسأل

خبري الحكم و الخطاب بل انقضت له خبر الغائب  
 على ان فيه اسما فاما ذكره مفيد يعني انه لو سلم انه ما  
 ذكره مفيد لم يندفع بما ذكرناه من التحقيق الدقيق  
 فهو مندفع به كغيره لا في خبر الغائب داخل في قسم الخبر  
 فكيف يخرج من التقييم اذا كان برزني و فيه انه اراد  
 انه داخل فيه بتجريح نفسه كلام المصنف هو غير مفيد و ان  
 اراد انه داخل فيه لا اتفاق فليس كذلك كما عرفت انه  
 ليس بداخل فيه بتجريح المصنف وجهه عن المصنف  
 في الاولى انما ادب في الكلمة في الاستاذ او ان كان  
 الى ان هذا ليس بصواب لقطعه بالتحقيق الدقيق  
 بل هو اختيار لا هو الشريعة او اياها الى ان ما ذكره  
 مفيد ايضا ليس بخطا اما لاحتلال كلام المصنف في  
 التقييم لا وجهه مفيد هناك و اما لاحتلال الخبر  
 كلام مفيد باعتبار الوجهة الاولى . كجمل  
 التقييم ان التقييم ما مدلوله كل و تقيم ما مدلوله  
 برزني اما الاول فليدرك اخصاره فيما ذكره كزوج  
 خبر الغائب عن الاقسام مع دخوله في المصنف  
 و اما ان قد دخل خبر الغائب في قسم الخبر في وجهه  
 عن المصنف فيكون من قبيل جعل قسم الشيء في شأنه  
 لا يخص الخبر الغائب بل يحركه عن غيره ايضا من  
 الفاعل و اسم الاشياء و هو موصول والحرف  
 و قيل ما في بعض النسخ ان خبر الغائب وكلية و قد بينه  
 نظراً لشرحه ان الخبر قد يرجع سكتاً الى اصل فلا  
 تلتفت الى كثرات النسخ في ذلك فالحكم يكون  
 كلياً مطلقاً بط و كذا الحكم يكون شخصاً مطلقاً بط



ايضا فلا وجه لتخصيص بطلان الحكم بكونه كلياً مطلقاً بالذکر  
 بل الظاهر انما يقدح في بطلان حكمه بكونه محلياً نظراً وتأمل كما  
 قال المحقق القائل انما ان بطلان الحكم بكونه كلياً مطلقاً لا يجب  
 حقيقة انه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً فالاولى ان يقال ان الحكم  
 باللفظ لا يحددهما في زود ولا في بعيد كما قال القائل  
 في ما حقه سبب التخصيص في ان كلامه جزئيات التميزان  
 موضوع للجزئيات المتدرجة تحت مفهومات كلية سواء  
 كانت جزئيات حقيقية او كلية هي جزئيات اضافية  
 للمفهوم الذي جعل له لفظاً حظهها والوضع لكل منهما وانما  
 جعل في تسمية كلام القائل انما الى جواب دخل مقدراً فكان  
 قيل اذا كان محمداً انما قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً فلم يجعل  
 الحكم التقييم جزئياً مطلقاً وقد يعرض عليه انما هو علم كجمله  
 جزئياً مطلقاً لان التميز قيد القسم لانه القسم نفسه والقسم هو اللفظ  
 فوضع المشخص التميز وقيد القسم بكونه انما يكون الحكم من  
 المقسم وبانه يجوز ان يكون المراد باللفظ المفهوم الحكم والخاص  
 وفيه بعد لا يخفى نظر الى ان اكثر اهل اللغة ادركوا ان ما ثبت  
 ان قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً توجه لجملة جزئيات مطلقاً نظر الى ان  
 اكثر اهل اللغة مع ان الحكم محقق قد لا يفهمه ضميرهم وقد يعرض  
 عليه ان جعل المذكور لا يتوقف في ما ذكرناه النظر الى ضميرهم  
 لجوان ان يكون مراد بالموضوع المشخص ما وضع له الجملة وانما  
 يجوز ان يكون الجملة المذكورة الحكم بناء على ان التميز الرابع الى الكل  
 راجع اليه من حيث انه صوة شخصية حاملة في ذواته هي  
 وسواء هذا الاعتبار جزئياً وفيه ايضا بعد لا يخفى بناء على  
 تمثيلهم اذ قد يقال ان الجزئية الادفافية صادقة في حقيقة وغير  
 والتعبير هو بوجوه تعريف العرفه اعلم من التقييم النوعي و

الشيء

والشيء فلا وجه لجعل محمداً انما الذي هو جزئياً اضافية  
 ما اعترف به جزئياً حقيقياً وبعد مصدر ممتطوف  
 في قوله تعريفهم انما بناء على اعتبار اللفظ لفظاً لا محال  
 بعد ذكر الدلالة الظاهرة على الوضع ولكن ان تقول انما في  
 صيغة اللفظ اشار به الى جواب دخل مقدراً فكان قيل تعريفهم  
 العرفه بما وضع له بعينه لا يتضمن دليل انهم اعتبروا  
 الجزئية محمداً انما ان يكون معناه ليس بمحمداً  
 بعينه في ما ذهب اليه العلامة وقد سبقه فاجاب ان بعد  
 ذلك وجعلوا جعل الدلالة عطف في قوله اعتبار  
 الاستعمال في سبيل التفسير ثم اشار في تسمية كلام  
 القائل ايضا وشرحه بقوله الحكم في كل الى ما هو الحكم  
 وهو ان قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً ولا يخفى فيه  
 من البعد في كلامه انما قد اعلم القائل ان ما ذكره شرح  
 كلامه انما بعد وذلك لانه مفقود لرعاية الطرد ومخرج  
 الى كل من يارونه توجه جعل التميز مطلقاً جزئياً ومقتضى  
 للتقليد فيما يقتضيه لا يطابق الواقع كما اوامراً اليه  
 في ان يوجه ليظهر وجه اختياره اختياراً للمصنوع  
 التميز مطلقاً جزئياً التقييم وذلك الوجه في زعم القائل  
 هو انظر الى اكثر اهل اللغة جعل المفردات مطلقاً في تعريف  
 اعتبارها الجزئية كما ان ان يتوجه من جعله  
 اشار الى ما هو انما قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً  
 فانه قد جعل في توجيهه حاصل نظر المعنى الاشارة الى ما  
 هو المعنى لجعل انما انما انما الى ذلك كما كيف  
 جعل انما انما الى وجه اختياره كما لا يخفى ولذا في قول  
 يمكن جعل كلام القائل انما جعل في قوله الحكم في كل



انما هو الى ظهور وجه اختياره التقييم لكنه تكلف فاقبل  
 هو توهم كونه بعض الاسماء اللازمة الالفية - حروفها  
 بكثرة اسرارهم انها داخلية في تعريف الحرف وانما يستحق  
 بها وقوله اللازمة الالفية - صفة بعض الاسماء لا الاسماء  
 اذا البنية لا تخص ببعض تلك الاسماء بل تعم كل واحدة  
 للثانيات المكتسبة انما هي اليه فلو خذف البعض من البنية  
 لكان اولي لعدم دلالة ما بعده من فروعها في غير مستقلة  
 بالمعنوية فيستحق تعريف الحرف واللام طرفا وعلى  
 وقد ذكرنا التقييم اذ فيه انه دور في البنية هو  
 تعريف الحرف بالدلالة على غير مستقل بالمعنوية في الاستدفاع  
 بذكر الحرف في التقييم المعنى لم يردت تلك البنية على  
 التعريف المستفاد من التقييم بقوله عن ذكر الحرف في تعريف  
 التسمية عليه اللام الا ان يراد التسمية على البنية المشهورة  
 في تعريفهم من دفعه عن تعريف المعنى في الحرف في قوله او  
 يراد التسمية على ان ذكر الحرف في التقييم انما هو الى  
 مرادهم بالبنية تعريفهم هو المعنى في الحرف في دفع عنهم  
 تلك البنية على تغير الحرف في تغير المعنى  
 المستفاد من التقييم او على تغيرهم بنية عليهم جواب  
 ما اسبق على ما يدعى به هذا التوهم كذا يفوت فانه  
 ذلك الذي جعل هذا التسمية بتبيين على دفع التوهم المذكور  
 وقد جعل بعض ان حيزه تبيين على جواز وجود كونه  
 معنوية كليا وانما استعمل والماء حرف العارفين  
 والاسماء المذكورة دفع ازانة رابية به احب  
 في تحقيق المنهج او المعنى فانه ذكره في شرحه المختصر  
 وفصله بوجه من ذلك ذكر المتعلق في الحروف لتقييم الدلالة

وانه تلك

وانه تلك الاسماء لتحصيل الغاية واعترض عليه الشريف في حجة  
 المطول انه حكم بكت واجاب عنه الشرح في التعليل  
 بالهم ان يقولوا يدل على كونه الاسماء وفيه انه قد استدلل  
 على وقوع الحرف محكوما عليه وبه بنقص الدلالة  
 فيه فلو استدلل على كونه ذكر متعلق فيه لتقييم الدلالة  
 بعدم وقوعه محكوما عليه وبه ١٣ الدور قد ذكر  
 وهو التزام المتعلق قال الشرح في شرحه للموافقة وما  
 يجب ان يبينه عليه ان التزام التسمية مع اللفظ كما  
 يجوز لتوقف الدلالة عليها وذلك في الحروف قد يجوز  
 لا يباح مفهوم الاسم كانه الاسماء الموصولة او لتحصيل المعنى  
 من وضع الاسم فانه ذو وضع لجعل اسم اجنبي مربوطا  
 ببنية فلو خلا عن الالفية لم يجعل المعنى وكذا كل وضع  
 لفظية فانه ما اضيف اليه التسمية وقال المعنى شرح  
 المختصر وكذلك فوق وضع لمكانه على لست وصل الى  
 علو خاص فذلك حقيقة ذكر الحرف اليه وكذلك بنية  
 الالفية ولما كان هذا السبب في المعنى منها  
 الفرق بين الحرف وبين تلك الاسماء بكنية  
 المفهوم وبنية ما اشترت من الفرق بينهما  
 قيل لعل ذلك اشترت من الفرق اما على تعريف  
 الاسم والحرف فانهم عرفوا الاسم ما يدل على معنوية  
 نفسه والحرف ما يدل على معنوية غيره ولا يخفى عليك  
 ما فيه ولك ان تقول ذلك اشترت من الفرق  
 ذكره الشرح بقوله ولم دفع ان حصة بالذكر  
 جواب لما اخصني بالذكر من الفرق بالكنية والبنية  
 بالذكر والتسمية واللفظ اذ وجه كفايته بالذكر



استفادة من المقيم بخلاف الشهير وانما يمكن ان  
يحل كلام المصنف الى الرفع الا فرقا ما كان مفهوما كلياً كان  
مستقلاً للمعنوية لما مر من ان الالكية تستحق الاستقلال  
ولا شك ان الدلالة على استقلالها تتوقف على الضمنية  
فالترام انما فاليه ليس لتوقف الدلالة عليه بخلاف  
الحرف النسبة الى المتعلق. والمعتبرة الكلية الموضوع له  
لعله جواب سؤال مقدر فكان قيل كونها بمعنى صاحب  
علو لا يدعي انها كلياً اذ غايه الامرانها موضوعان لهذه  
المفاهيم الكليتين فيجوز ان يستعمل في معنيين  
جزئيين مجازاً في جواب ما مر من بعض الاوقات  
اما تقديره نظم الكلام او اشار الى ما قيل قوله  
لا يستعمل في الجزئية على ان يحرك المعنى وان كان قد  
لا يستعمل في الجزئية. ارجح في معنيين حقيقيين  
هكذا في الاصل ولا لفظ قوله جزئيين في بعض النسخ  
قيل ما قيل بمعنى ما هو بمنزلة ما حيث فسر بقوله  
ارجح في معنيين الموضوع الا فراد الاظهر الموضوع له  
بالموضع الا فراد فانهم يعني ان الموضع قد يحرك افراداً  
وهو وضع اللفظ حال فراده وقد يحرك تركيباً وهو  
وضع حال تركيبه مع غيره فلفظ ذو مثلاً كما وضع  
نه حال تحركه عن الافاق لمفهومة انما كذلك وضع  
نه حال اضافته اضافة عهد لكل جزئيات ذلك  
المفهوم الكلي وضعاً عاماً لموضوع زخاص كما سبقت  
الاشارة اليه في الشرح المعروف بل ان العهد للموضوع  
بالموضع التركيب هو الموضوع بالموضع الا فراد وليس  
هو المراد كما تقدم واضطررب فالمعتبرة الكلية

والجزئية وانما هما هو الموضع الا فراد لا صالة دون  
الموضع التركيب لعدم اصالة فلفظاً ذو و فوق كلياً  
ابداً فان معناه الموضوع له بالموضع الا فراد لا ينفك  
الشركة بين كثيرية فانه يجب وصفها التركيب  
هنا ولهذا لا يخلو ان المعبره الكلية والجزئية الموضع  
الا فراد من جهة و و فوق كليتين ابداً هكذا في الاصل  
بلفظ ابداً وقد وقع في بعض النسخ بدل لفظ ايضاً فيقول  
ما قيل فاقبل. والظاهر ان يقول وان كان يستعمل  
جزئيين لانه لا يجب ان لا ينجح الى التقييد بقولنا في بعض  
الاوقات كما قيل الا انه ينبغي ان يستعمل جزئياً  
لا يحرك الا جزئياً ان استعمال بقدرية قوله ولا يجمع  
بين الكلية والجزئية استعمال كما قيل انما كانت  
الى مفعول له لقوله ثم قال بعض الحكماء توهم الجمع  
بين الكلية والجزئية فما لا يعقد ولا يصح ان يحرك  
الكلام عنه الظاهر لاجل دفعه لا سيما اذا اوردت الافراد  
الامانة امرام تحصر الاستعمال في الجزئية الحقيقي منها فالقوله  
حل الجزئية قوله جزئيين في الجزئية الا فانه كما حل عليه  
بعض ان حجية انتهى وانت حيزاً في تاش عنه  
الفعلية عما ذكره ان في الامور المنفعة بما قرره  
الكلام لا سيما الامر الاول فيها قد يحرك كلياً  
و جزئياً انهم من كلامه ان قد يتوهم ان كلا منهما  
قد يحرك كلياً و جزئياً معاً باعتبار الاستعمال الواحد  
لكن لا وجه لهذا التوهم لانه لا وجه لتوهم ان كلي  
عند استعماله في الجزئية نعم قد يتوهم ان كلا و جزئياً  
باعتبار الاستعمالين او باعتبار الموضوعين بناء على انه لا يجمع



لا للاستعمالية او الوصفية على الا فر لكنه لا يندفع هذا  
 التوهم بالتسمية المذكورة وانما يندفع بان الاعتبار الكلية  
 والجزئية هو الوضع الافرادى كما لا يخفى **احد** ان  
 قد يستعمل الكل مطلقا مع انه المستفاد من قوله  
 وان كان لا يستعمل الا جزئيا وانما دفع بقوله بعض  
 الاوقات وقد قبل الكل الحقيقي قال الشريف  
 انه حاشية المطالع ما حاصله ان الكل كالحرف له معنيين  
 احدهما حقيقى وهو الذى يمكنه فرض صدق على كثيرية  
 وثانيهما اضافى وهو ما يندرج تحت غيره والاو اعم  
 من الثانى على عكس الجزئىين ثم قال وبه الحقيقى والكل  
 حقيقيا كان او اضافيا جازية كلية واما الحرفى الاضافى  
 فاعم مطلقا او موزوجا من الكل حقيقيا كان او اضافيا انتهى  
 فان قيل قدالكل بالحقيقى اعتبارا لعمه الكل الاضافى اذ هو  
 لا يندفع البعد عنه فثم الحرفى الاضافى بل يقر به كما لا يخفى  
 فاقبل **يرد عليه** ان استعمالها جزئىية اضافية  
 بهذا الاصل وقد سقطت بعض النسخ الوصفية للاضافية  
 فقبل ما قبل ما لا يليق ان يلتفت اليه عابري سبل وتوجيه  
 الايراد ان قوله المص وان كان لا يستعمل الا جزئىية يجب  
 ان يكون لدفع توهم عدم كليتها بسبب استعمالها جزئىية  
 فلا بد ان يكون استعمالها جزئىية موهما لعدم كليتها  
 حتى يتوهم مقام منه فيدفع ذلك التوهم بذلك القول  
 ولا شك ان استعمالها جزئىية حقيقىية يوم عدم  
 كليتها بخلاف استعمالها جزئىية اضافية اذ لا يتاخر  
 به الحرفى وبه الكل بل الاو اعم من الثانى كما عرفت  
 فليس يصح ان يكون مراد بالجزئية قوله لا يستعمل الا جزئىية

الحرفى الاضافى كما زعمه القائل بهذا وثانيهما ما ذكر  
 اننا في الامور المندفعة بما قررناه ذكره الله ابو القاسم  
 السمرقندى وانما دفعه بحمل الحرفى على ما هو بمنزلة  
 الحرفى كما قيل وذلك لانها وان كانا مستعملين  
 نه مفهومهما الكل الا انه لا عرض لهذا المفهوم الكل  
 الخصوصى بالاضافة كانا مستعملين كالحرفىين فنقول  
 الذكر لا يستعمل جزئىية ان اريد به انهما لا يستعملان  
 جزئىية حقيقىية حقيقة فهو سلم وغير محض وان  
 اريد انهما لا يستعملان جزئىية اصلا فهو محمول  
 استعمالها ابد غير مفيد له بل مفيد لنا كما لا يخفى  
 وثالثها ما افيد ان دفعه بتقدير قوله بعض الاوقات  
 فان استعمالها الا جزئىية بعض الاوقات لا يستلزم  
 كونها مجازية لا حقيقة لانها كما لا يخفى **ورابعها**  
 ان قوله ان دفعه بجمع امور ثلثة بتقدير قوله  
 بعض الاوقات وتقريرا ان اضافتها قد جعل  
 المفرد فتفيد التشخيص وحمل الحرفى على ما هو بمنزلة  
 الحرفى ويمكنه ان يقال يندفع ذلك ايضا بحمل قوله  
 لغرض الاضافة تنه لدليل ان مفهومها كل المفهوم  
 من قوله لان الاعتبار الكلية والكلية الوضع الافرادى  
 لا يقبل لقوله لا يستعمل الا جزئىية فان الاعتبار  
 المذكور من جملة تعديلاته وخاصة ان دفعه  
 بقوله جزئىية حقيقىية فان استعمالها جزئىية  
 حقيقىية لا ينافى ان لا يكونا جزئىية حقيقىية  
 حقيقة ووقوع بعضها مكان بعض من كلام  
 الله تعالى الاصل وعبارته المص لا يربك تاور



الالف بعضا مكانا بعضا فقرأ بعضهم بعضا مرة بالرفع فحمله  
 بدلالة الالف واذا كان الالف مقبلا وما بعده خبره  
 وجعل الجمله حالا مؤكدة على ان يكون المعنى لا يربك تعاور  
 الالف وتاوتها واقعا بعضا مكانا بعضا فحمله هذا  
 وجه لقول الله ووقع بعضا اذ اللهم الا ان يقال انما  
 الى حاصل المرام لا الى التقديره نظم الكلام اما بالتجزؤ  
 او بمقتضى الوضع التركيب قيد ووقع بعضا مكانا بعضا  
 باحد شريكي الوجهية اذ الالف بغير مقتضى الوضع الافراد  
 بناء على الاشتراك اللفظي لا يربك بل جعل الالف المستعمل  
 في الجزئية لا يربك لا يكون مجموعا كما لا يخفى فتجعل الالف  
 في الجزئية لا يربك اذ ذلك جعل مطلقا سواء كان كجب  
 الاستعمال او كجب الوضع او كجب الاستعمال غير مجموع و  
 كجب الوضع لا يربك قوله اذ اعتبر الوضع كما لا يخفى فاقبل  
 فجازا فاعلموا بالاستعمال حاله في الجزئية او مصدر له  
 حال كونه مجازا او استعمالا مجازيا والاولى ذكره  
 في اول التلخيص والاكثاف في الجزئية اذ اعتبر  
 في الاعتبار اتفاق الالف بالخصوصيات كالجزئية  
 والكلية والاسمية والعقلية الى غير ذلك هو الوضع  
 الافراد لا الاستعمال ولا الوضع التركيب ايضا  
 وما افيداه يعني ان هذا التنبيه للمنع عن الوقوع في ظن  
 اتفاق الالف بالخصوصيات لا استعمالات ذلك الاتفاق  
 انما هو باعتبار الوضع دون الاستعمال واما ما افيد ان  
 كماله ان يكون للمنع عن الوقوع في ظن اتحاد المعنى الموضوع  
 في اللفظية الذي استعمال احدهما موقوف الاخر فيكون  
 محتملا لانه ان اريد المنع عن الوقوع في ظن اتحاد المعنى

مطلقا سواء كان ذلك المعنى موضوعا له او لا فذلك  
 الوقوع غير مجموع اذ معنى الالف استعماله في الجزئية  
 مثلا معناه معنى ذلك الجزئية كالب استعمال وان لم يكن  
 متقدما مع كجب الوضع فلا يمنع للمنع عنه وان اريد  
 المنع عن الوقوع في ظن اتحاد المعنى الموضوع له  
 فلا يربك قوله اذ اعتبر الوضع فلا يمنع للمنع عنه  
 به اقول فيه نظرا او لا فلا يمنع للمنع عنه به  
 ايراد المنع عنه الوقوع في ظن اتحاد المعنى الموضوع له  
 كما استدلنا به فلا وجه للتزديد الذي ذكره واما ثانيا  
 فلا ايراد المنع عنه الوقوع في ظن اتحاد المعنى وضما  
 بمجرد اعتبار الاستعمال وتعاور الالف بعضا مكانا بعضا  
 فيدفع قوله اذ اعتبره اذ اعتبره اتحاد المعنى  
 وضما هو الوضع وضع كل واحد لا الاستعمال فلا  
 ينبغي الوقوع في ظن اتحاد المعنى الموضوع له مجرد  
 تعاور الالف واستعمال بعضا مكانا بعضا بل لا يربك  
 من وضع كل واحد في واحد فليكن هذا اذ اوردنا  
 واحدا او لا وافرنا والصلوة والسلام على رسول  
 بطنا وظاهرا وعالمه واصحابه الذين كانوا اهل  
 وناصريه وبعث من استمعوا الى ابيهم  
 الذين وقد استراحوا الى الله  
 التسويد بعد ان الله الجليل  
 في ربيع الاول سنة  
 ثمان وثمانين بعد  
 امة والالف  
 من هجرة













